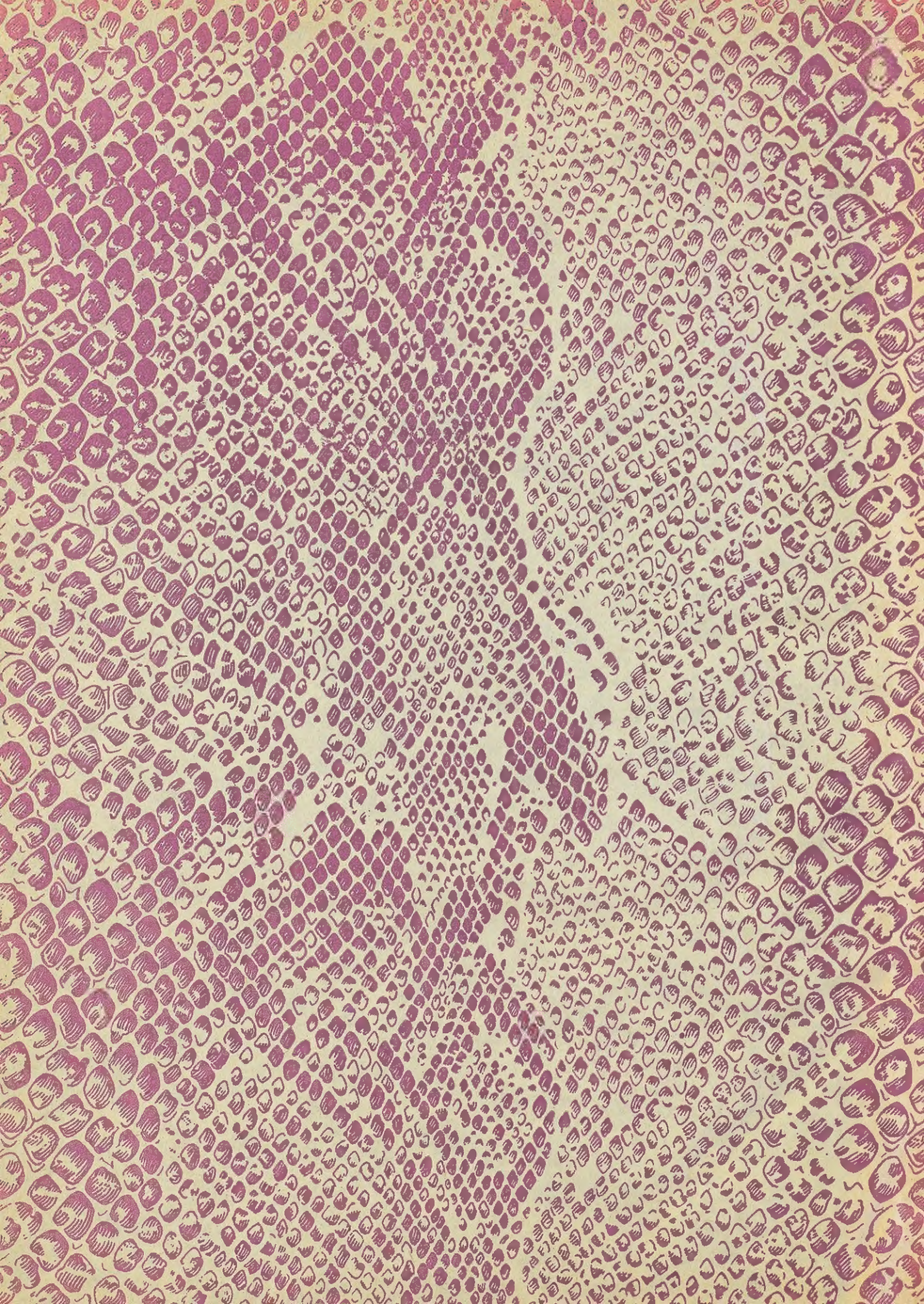


مردم البرزخی

مردم البرزخی

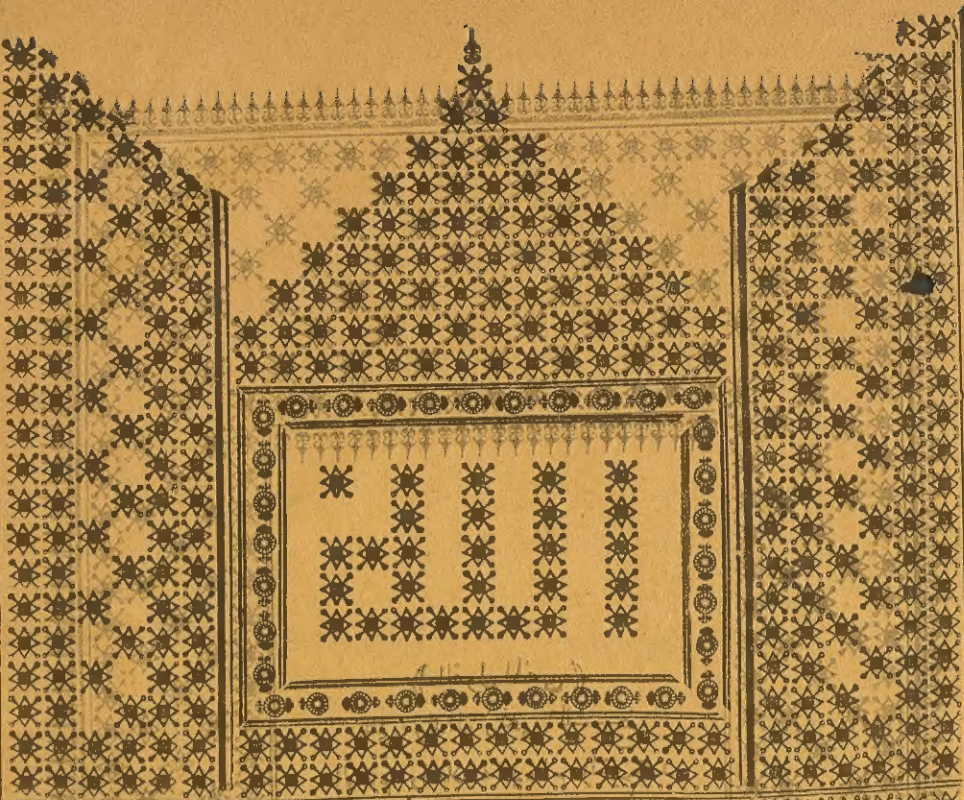




﴿القول المنجي﴾
على مولد البرزنجي للشيخ
الامام والعلامة الهمام الشيخ محمد
ابن أحمد عlish المالكى
رحمه الله بيا
النبي وأحياء
آمين

﴿طابع بالمطبعة الخيرية لما لكها ومديرها﴾
﴿السيد عمر حسين الخشاب﴾
﴿بمصر القاهرة﴾





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا وكل من في السموات والارض آتية عبدا ومن على بعضهم باخذاه خليلا
وجعل سيدنا محمدا حبيبنا ورسولا وميزبولا دته هذه الامه واذهب به عنها الغمة اللهم صل وسلم
وبارك عليه وعلى آله وصحبه وكل منتم اليه ((اما بعد)) فيقول عبد الله محمد عيش هذه كلمات تتعلق
بالمولد الشريف الذي آلفه السيد البرزنجي ذوالقدر المنيف رضى الله تعالى عنه وأرضاه وجعل
الجنة مأواه وسائر المسلمين ومن قال آمين (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) يبعث عنها اعياننا سبب علم
الحديث الذي هو علم يعرف به ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجهين (الاول) من جهة طلب
الابتداء به او دليله الحديث المشهور على السنة الجهور وهو قوله عليه الصلاة والسلام كل امرئ بال
لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو آثر وفي رواية فهو واقطع وفي أخرى فهو واجب وأوضح منه في
الدلالة عليه ما في الجاهري من قوله صلى الله عليه وسلم أول ما كتبه القلم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا
كتبتم كتابا فكتبوها أوله وهي مفتاح كل كتاب أنزل ولما نزل على جبريل به أعادها ثلاثا وقال هي
لك ولا مثلك فرددتم لا يدعوها في شيء من أمورهم فاني لم أدها طرفه عين منكرت على آية آدم عليه
السلام وكذلك الملائكة وفي رواية اذا كتبتم كتابا فكتبوا في أوله بسم الله الرحمن الرحيم واذا كتبوها
فاقرأوها وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال تحقروا باخلاق الله ولا تشن أن عاذنه تعالى في استدعاء كل
سورة الانبياء بالله فله سوى راءه فمن ما موروثه (والثاني) من جهة فضله او لا تمكن الاطاعة به
لعدم انحصاره ولأنه ذكر بعضه وان لم يثبت عندنا شرط الرواية فيه لجواز رواية الاحاديث الضعيفة في
الفضائل سيما اذا وافقت القياس منها قوله صلى الله عليه وسلم ان أول ما جرى به القلم في اللوح المحفوظ
بسم الله الرحمن الرحيم وأنه أول ما نزل على آدم وأنه أمان أهل السموات والارض وانها كلمة جواز من الله
تعالى وأنه خاتم الله لعباده الموحدين وقوله صلى الله عليه وسلم ان المعلم اذا قال للصبي قل بسم الله الرحمن
الرحيم فقال الصبي بسم الله الرحمن الرحيم كتب الله له بها الصبي وبراءة لآبويه وبراءة له من النار

في هذا الموضع
 أتدري الاملا باسم الذان
 العليمه مستتر افيض
 البركات على ما ناله واولاه
 واتني محمد موارده سائمه
 في هذا الموضع
 في هذا الموضع
 في هذا الموضع
 في هذا الموضع

كانت المورد مستعارة لصيغ الحمد والمراد سهل فهم معانيها الصراحتين فيها (قوله هنية) بفتح الهاء
وكسر النون وشدة المثناة تحت نسبة للهنا أي لذينة محمود العاقبة فهو سبي ورتبها أيضا والمراد على
ما سبق لذينة المعاني نص في التعظيم لا يخشى منها سوء أدب في حق الممود (قوله مطايا) بضم الميم
الاولى وسكون الثانية وفتح المثناة فوق وكسر الطاء المهملة يليها مثناة تحتية اسم فاعل امتطى اذا
ركب المطا وزان العصا أي الظهر حال من فاعل أنى مستعار لا يتماجد واجتهاد لما شابهته له في شدة
التكبر (قوله من الشكر) أي الامر الدال على تعظيم المنعم (قوله الجليل) صفة كاشفة أو مخصصة
والمراد ما كان باخلاص وحضور قلب (قوله مطايا) جمع مطية فعيلة بمعنى مقعولة أي مركبة المطا
ذكرا كانت أو أنثى وهي هنا مستعارة لصيغ الشكر اشبهها بما في مطلق الايصال وقرينه على استعارة
جهة سفر شاق كالخروج للشكر انشأهم - ما في الصعوبة والاحتياج الى آلات على سبيل المكنية (قوله
وأصلى) أي أطلب صلاة الله أي رحمته (قوله وأسلم) أي أطلب سلام الله أي تحيته (قوله على
النور) المراد به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قال جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه ما يارسول الله
أخبرني عن أول شئ خلقه الله تعالى قبل الاشياء فقال يا جابر ان الله قد خلق قبل الاشياء نورينيك من
نوره فجعل ذلك النور يدور بالقدره حيث شاء الله ولم يكن في ذلك الوقت لوح ولا قلم ولا جنة ولا نار
ولاملك ولا سماء ولا أرض ولا نسم ولا قر ولا جن ولا نسي فلما أراد الله أن يخلق الملقى قسم ذلك
النور أربعة أجزاء فخلق من الجزء الاول القلم ومن الثاني اللوح ومن الثالث العرش ثم قسم الجزء
الرابع أربعة أجزاء فخلق من الاول حمله العرش ومن الثاني الكرسي ومن الثالث باقي الملائكة ثم قسم
الرابع أربعة أجزاء فخلق من الاول السموات ومن الثاني الارضين ومن الثالث الجنة والنار ثم قسم
الرابع أربعة أجزاء فخلق من الاول نور ابصار المؤمنين ومن الثاني نور قلوبهم وهي المعرفة بالله ومن
الثالث نور آلائهم وهو التوحيد لا اله الا الله محمد رسول الله الحديث كذا في المواهب قال الزرقاني في
شرحها ولم يذكر الرابع من هذا الجزء فلما راجع مصنف عبد الرزاق مع عام الحديث وقدرناه البهق ببعض
مخالفة (قوله بالتقدم) بضم الدال المهملة مشددة مصدر تقدم أي على كل مخلوق كما علم من حديث جابر
المتقدم (قوله والاولية) ياؤه للمصدرية أي كونه أولاف هو رد يف التقدم (قوله المنقل) بضم الميم وكسر
القاف مشددة اسم فاعل تنقل أي الذي كثر انتقاله ونحوه (قوله الغرر) بضم الغين المججمة جمع غرة كذلك
من معانيه اللغوية بياض قدر الدرهم في جهة الفرس ولعل المراد بها الجواهر لعل الحلية فحفظها
عليها تفسير (قوله والجواهر) بكسر الجيم وبالموحدة جمع جهة قال الخليل هي مستوى ما بين الحاجبين الى
الناصية وقال الاصمعي هي موضع السجود (قوله أستمنح) أي أطلب المنح أي الاعطاء (قوله رضوانا)
بكسر الراء وسكون الضاد المججمة أحد مصدرى رضى وضعا الغة تميم وقيس ضد السخط والمراد لازمه وهو
الانعام (قوله العترة) بكسر العين المهملة وسكون المثناة فوق ورد عنه صلى الله عليه وسلم تفسيرها بأهل
بيته وعن ابن الاعرابي العترة ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه ولا تعرف العرب منها غير ذلك (قوله
الطاهرة) بالطاء المهملة صلتها محذوفة أي من الشرك أو من كل دنس قال الله تعالى اغماير يد الله ليذهب
عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا (قوله النبوية) أي المنسوبة للنبي صلى الله عليه وسلم لتفرعها
عنه واتباعها له صلى الله عليه وسلم (قوله ويعم) أي الرضوان وجمعه مع يخص محسن طباق وهو الجمع بين
ضدين ولو في الجملة تكافى قوله تعالى يحبي ويعبت وقوله وتضحكون ولا تبكون ولعل المراد أو أستمنح رضوانا آخر
يعم الصحابة ومن بعدهم والافاجتماع الضدين محال (قوله الصحابة) بفتح الصاد المهملة أصله مصدر صحب
ثم نقل لمن اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد بعثته مؤمنين به (قوله الاتباع) بفتح الهمزة جمع تابع أي
التابعين للصحابة (قوله والاه) أي اتخذ النبي صلى الله عليه وسلم وليا واماما وهذا عام لكل من آمن به
صلى الله عليه وسلم (قوله وأستجديه) أي أسأل الله تعالى (قوله هداية) أي دالة (قوله اسألك) بضم

هنية ممتطيا من الشكر
الجليل مطايا وأصلى
وأسلم على النور الموصوف
بالتقدم والاولية المنقل
في الغرر الكريمة والجواهر
وأستمنح الله تعالى رضوانا
يخص العترة الطاهرة
النبوية ويعم الصحابة
والاتباع ومن والاه
وأستجديه هداية اسألك

السين المهملة مصدر سلك اذا مر (قوله السبل) يضم السين المهملة والباء الموحدة جمع سبل أصله
 الطريق الحصى فاستعير للموصل المعنوي للمشاغبة في مطلق الايصال من شح بالاسلوب (قوله الواضحة)
 أى الظاهرة (قوله الجلية) أى التى لا خفاء فيها بالكيفية (قوله حفظا) بكسر الخاء المهملة أى صيانة
 (قوله القواية) بكسر القين المعجمة وقصها أى الضلالة والتوهان (قوله خطط) بكسر الخاء المعجمة جمع
 خطه كذلك المسكان المختط لعمارة استعير للموصل المعنوي (قوله الخطط) بفتح الخاء المعجمة ضد الصواب
 (قوله وخطاه) يضم الخاء المعجمة جمع خطوة كذلك ما بين القدمين وأمامة متوحها فهو نقل القدم وجمعه
 خطوات مثل شهوة وشهوات والضمير للخطا وضاقت له لادنى مناسبة (قوله أنشر) يضم الشين المعجمة
 أى أبسط أصله الخواثوب استعير لتفصيل القصة (قوله قصة) بكسر القاف وشدة الصاد المهملة أى
 شأن وحديث جمعه أقصص مثل سدره وسدر (قوله المولد) بفتح الميم وكسر اللام مصدر ميمى صالح
 لنفسه بالولادة ومكانها وزمانها والمراد هنا الاول وأما الميلاذ فزمانها لا غير (قوله الشريفة) أى
 الجليل العظيم لشرف متعلقه بفتح اللام (قوله النبوى) أى المنسوب للنبي صلى الله عليه وسلم متعلقه
 به صلى الله عليه وسلم (قوله برودا) يضم الموحدة جمع ردة كذلك أصله كساء صغير ملحق من شقين
 استعير هنا لجل الكلام للمشاغبة في النفع والرغبة مفعول أنشر بقرينة بيانه بقوله من قصة المولد
 (قوله حسانا) بكسر الخاء المهملة جمع حسن الصفة كجبل وجبال وأما العلم فيجمع بالواو والتون
 (قوله عبقرية) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة وفتح القاف وشدة المشناة تحت نسبة لعقبر كعبقر
 موضع بالبادية نسبت اليه طائفة من الجن ثم نسب اليه كل عمل جليل دقيق الصنعة فالمعنى جليلة
 دقيقة الصنعة (قوله ناظما) حال من فاعل أنشر أصله اسم فاعل نظم اللادى اذا دخل فيها خيطها
 وجمعها فيه أى جامعا (قوله النسب) بفتح النون جمعه أنساب كسبب وأسباب أى الاصول من
 جهة الاب والام والمراد هنا الاول بقرينة ما يأتى (قوله عقدا) بكسر العين المهملة وسكون القاف
 أصله القلادة وجمعه عقود مثل حمل وحول والمراد به اللادى لعللاقة الكلية لانها التى تنظم وهو
 تشبيه بليغ (قوله تحلى) يضم المشناة فوق وفتح الخاء المهملة واللام مشددة أى تزين (قوله المسامع)
 جمع مسمع أى أما كن السمع أو الاسماع (قوله بجلاء) يضم الخاء المهملة جمع حلى كطبي ما يتحلى به
 مستعار لحسن العقد (قوله واستعين بحول الله) أى أسأله خلق العمل منفردا به والكسب لا المشاركة
 فيه ليسهل لاستحانتهم فى حقه تعالى (قوله قوته) يضم القاف وفتح الواو مشددة أى قدرته (قوله
 القوية) أى العظيمة الكاملة المتعاقبة بكل ممكن والا فالمعنى لا يقوم بالمعنى (قوله فانه) أى الشأن
 لتعليل لاستعين بحول الله تعالى ولما أراد الشروع فى المقصود حلى كلامه بالفصل بالصلاة على
 أنشرف كل والد ومولد وهكذا عادته كلما أراد الانتقال من أسلوب الى آخر (قوله عطر) بفتح
 العين المهملة وكسر الطاء المهملة مشددة دعاء بتطيب قبره صلى الله عليه وسلم وانزال الرحمة عليه
 (قوله الكريم) أى الشريف الجليل العظيم قال الله تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم (قوله يعرف)
 بفتح العين المهملة وسكون الراء آخره فاء أى رائحة حسنة طيبة ذكية (قوله شذى) بفتح الشين المعجمة
 وكسر الذال كذلك وشدة الياء صفة مشبهة من الشذا أى قوة الرائحة أو بفتحها مقصور راجع شذاة
 والشذا كسر العود ومعنى شذى بالضبط الاول قوى (قوله من صلاة وتسليم) نعت لعرف أى كائن ونائى
 منهما ولو قال بشذى عرف صلاة وتسليم لكان أحسن اذ يكون فيه مكنية وتخييلية وترشح (قوله
 وبارك) أى أنهم وزد عليه رحمت ونحيات (قوله محمد) أصله اسم مفعول حمد بتشديد الميم للتشديد أى
 المحمود كثيرا أو التعبدية أى الموافق للحمدسمى به تفاؤلا بفعقه ماله وقد تحقق له صلى الله عليه وسلم فهو
 أجل المحمودين وأفضل الحامدين من المتأوفين (قوله عبد الله) لم يختلف فى تسميته بهذا قاله الحافظ
 العراقي قال ابن الاثير وكتبته أبو قثم بقاء مضمومة فثلاثة وهو من أسماءه صلى الله عليه وسلم مأخوذ

السبل الواضحة الجلية
 وحفظا من الغواية فى
 خطط الخطا وخطاه وأنشر
 من قصة المولد الشريف
 النبوى برودا حسانا
 عبقرية ناظما من النسب
 الشريف عقدا تحلى
 المسامع بجلاء واستعين
 بحول الله وقوته القوية
 فانه لا حول ولا قوة الا بالله
 عطر اللهم قبره الكريم
 بعرف شذى من صلاة
 وتسليم اللهم صل وسلم
 وبارك عليه فأقول هو
 سيدنا محمد بن عبد الله

[illegible]

واسمه عمرو بن عبد مناف
واسمه المغيرة الذي تسمى
الأرقم واسم ابن قصى
واسمه عجم بن قصى
تفاضله في الأرقم
العصمة إلى أن أعاده الله
تعالى إلى الحرم المحترم
في حواء ابن كاذب
واسمه حكيم بن عزمين
كعب بن أوى بن غالب بن
فهر واسمه قريش

وفتح الراء وسكون المشنة تحت آخره شين مجهزة قبل منقول من مصغر قرش دابة عظيمة في البحر تأكل ولا تأكل وقيل من ابن بدر بن يخذل بن النضر بن كنانة وقيل مصغر قرش بفتح القاف مصدور قرش اذا اجترأ وقيل سماه أبوه فهران وأمه قريش وقيل الاول اسم والثاني لقب (قوله واليه) أي قريش (قوله البطون) جمع بطن بمعنى جماعة (قوله القرشية) أي المتولدة من قريش (قوله وما فوقه) أي قريش من آبائه وأجداده (قوله كنانى) بكسر الكاف أي منسوب لكنانة (قوله كما خضع) أي مال قال الزهري وهو الذى أدركت عليه من أدركت من علماء النسب ونساب العرب أن من جاوز فهران فليس قريشياً يشهد له حديث مسلم والترمذى أن الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشاً من كنانة الخ وذهب آخرون الى أن أصل قريش النضر وبه قال الشافعى وعزاه العراقى للآثرى قوله

أما قريش فالاصح فهران * جماعة والاكثر من النضر

وقال النووي وهو الصحيح المشهور وصححه الحافظ الصلاح العلائى أيضاً وعزاه للمحققين واحتجوا بحديث الأشعث بن قيس قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد كندة فقلت أستم من أيا رسول الله فقال لا نحن بنو النضر بن كنانة قال أشعث والله لا أسمع أحداً نفي قريشاً من النضر بن كنانة إلا جلدته قال الحافظ في سيرته وعندى أنه لا خلاف في ذلك لأن فهران إجماع قريش وأبوه مالك لم يعقب غيره فقريش كلها ينتهى نسبها الى مالك بن النضر والنضر ليس له عقب الا من مالك فاتفق القولان بحمد الله تعالى وقيل قريش هو الياس وقيل مضر (قوله مالك) منقول من اسم فاعل ملك لأنه كان ملك العرب وكنيته أبو الحرث (قوله النضر) بفتح النون وسكون الضاد المجهمة فراء منقول من اسم الذهب الأحمر لنضارة وجهه وشمسه وشمسه ورجاله واسمه قيس وله من الذكور مالك والصلت ويخلد بفتح التحتية وسكون المجهمة وضم اللام فدل مهملة وبه كنى أبوه ولم يعقب الا من مالك (قوله كنانة) بكسر الكاف وفونين مفتوحتين بينهما ألف ثم هاء منقول من اسم الجعبة بفتح الجيم وسكون العين المهملة نفاً ولا بصير ورنه مثلها في بيتهم قومه فكان كذلك العظيم القدر يحج له العرب لعله وفضله بينهم (قوله خزيمه) بضم الخاء المجهمة وفتح الزاي وسكون المشنة تحت منقول من مصغر خزيمه بضم خيمتين مفتوحتين وهى المرة من الخزم وهو شد الشيء واصلاحه لاجتماع نور آبائه فيه مع نور انبى صلى الله عليه وسلم قال ابن عباس مات خزيمه على ملة ابراهيم (قوله مدركة) بضم فسكون فكسر ففتح فهاه مبالغة منقول من اسم فاعل أدرك لا أدراكه كل عز وفخر كان في آبائه وكان فيه نور المصطفى صلى الله عليه وسلم ظاهراً وباطناً واسمه عمر وعنده الجمهور

واليسه تنسب البطون
القرشية وما فوقه كنانى كما
خضع اليه الكثير وارتضاه
ابن مالك بن النضر بن
كنانة بن خزيمه بن مدركة
ابن الياس وهو أول من
أهدى البدن الى الرحاب
الحرمية وسمع في صلبه
النبي صلى الله عليه وسلم
ذكر الله تعالى ولباه ابن
مضر بن

وقال ابن اسحق حاصر (قوله الياس) بفتح اليم والمعر وف انه اسمه منقول من مصدور يئس لأن أباه كبير ولم يولد له ثم ولد له على التكبر والياس وكنيته أبو عمرو وفي سيرة مغلطاي اسمه حبيب وعمرته همزة قطع مكسورة عن سد ابن الانبارى وبفتحها عند ابن ثابت وهو ضد الرجاء واللام فيه للتعريف والهمزة للوصل السهيلي وهذا أصح (قوله البدن) بضم الموحدة وسكون الدال المهملة جمع بدنة وهى البعير ذكر كان أو أنثى فالتاء فيه للوحدة لا للتأنيث وحكى عن مالك أنه كان يتعجب ممن يخص البدنة بالانثى الأزهرى ولا تكون البدنة الا من الابل (قوله الرحاب) بكسر الراء جمع رجة بسكون الخاء مثل كبة وكلاب ويجمع مفتوحها على رجات مثل قصبة وقصبات وهى البقعة المتسعة بين أفتية القوم (قوله الحرمية) أى المنسوبة الى الحرم نسبة الجزء لكاه (قوله صلبه) أى ظهر الياس فى المنتقى كان يسمع من ظهره احب نادوى نلبيسة النبي صلى الله عليه وسلم بالحج ولم نزل العرب تعظمه تعظيم أهل الحكمة كقمان واشباهه وكان يدعى كبير قومه وسيد عشيرته ولا يقطع أمر ولا يقضى بينهم دونه قال الزبير بن بكار ولم يبلغ الياس أن ذكر على بنى اسمعيل تغيير سنان آبائهم وسيرهم وبان فضله عليهم ولان جانبه لهم حتى جمعهم على رأيه ورضوا به فردهم الى سنان آبائهم وسيرهم وكان ذابحال بارع (قوله مضر) بضم الميم وفتح الضاد المجهمة فراء غير مصروف للعلمية والعدل سمى به لانه مضر

خضراء وهذا هو المراد من قوله عليه الصلاة والسلام لا يجاس على فروة الا فتخضر (قوله على القول بنبوته) وهو الذي جزم به البغوي وبه أفتى الشهاب الرملي وقال ابن الصلاح اتفق العلماء على نبوته فهو وان فوزع في الاتفاق فيكون راجحا لان كلام القطب النووي في شرح المذهب يفيد أنه ولي لاني لكنه قول ليس بالقوي (قوله ملك) أصله ملائكة نقلت الفتحة الى اللام ثم حذفت الهمزة ولذا ترد في الجمع فيقال ملائكة (قوله لطيف) ولذا لا ينافي كون ملكا واحدا مع كون الكون وحلول غيره فيه (قوله روحاني) أي ذور روح ففيه الجري على طريقة أهل السنة (قوله فوراني) أي مخلوق من النور لا بواسطة آب أو أم أو طين عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خلقت الملائكة من النور وخلق الجنان من نار وخلق آدم مما وصف لكم وسيأتي وقول الشوبري غلب على الملائكة النور ليس المراد ما هو منه من تركيبها من العناصر الاربع والقول بذلك ضعيف وان قال به بعضهم فالعقد خلافه بل المراد أن غالبهم من نور والبعض من قطرات تنزل من أجنية جبريل حين ينغمس في نهر تحت العرش والبعض من قطرات الغسل من الجنابة والبعض من التسبيح على ما فيه (قوله على التشكلات) أي في أي صورة حسنة لكن لاني صورة ملك آخر وتجري عليه أحكام تلك الصورة فلا تتكلم الا بما يليق بها من اللغات وهو باق على زاهته مما لا يليق به ومن قبل تلك الصورة تموت تلك الصورة وان لم نسمع بوقوعه نعم قصة موسى مع عين عزرائيل عليه السلام صحيحة وستأتي ويعنون عند نقضة الصعق في غير الرؤساء كما يأتي وهل تكون أرواحهم في الصور كغيرهم يحتمل والظاهر دخولهم في الشفاعة العظمى ولا تكتب لهم أعمال لدفع التسلسل فلا توزن ولا يثابون بل يحصل لهم فرح بتسبيحهم وتهليلهم في الجنة أعظم من الدنيا بالنكاح والا كل وغدير هذا لا يقبل بخلاف الولي فله التشكيل في صورة ولي آخر ولا تحكم عليه تلك الصورة فلا يموت بقتلها ويتكلم بغير لغتها على ما نقل سيدي محيي الدين وأما الجنى فتحكم عليه تلك الصورة بحيث لو أصابه سهم في مقتل لمات (قوله لا يعصون الله) وستأتي قصة هاروت وماروت (قوله ما يؤمرون) من طاعة كركوع دائما أو سجود دائما فطاعتهم دأبة لا تفرغ فن كان له وظيفة من الطاعة لا يتفرغ لغيرها وستأتي زيادة لذلك (قوله ليسوا ذكورا) فمعتقد فاسق ومعتقد الاقوثة كافر لمخالفته آية وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا آية ومن باب أولى كفر من قال خشي مشكل لمزيد التنقيص (قوله الكرام) المكرمون المنزهون عما نقصهم به اليه ومن قولهم هم بنات الله وأما بليس فن الجن وانما استثناء الله منهم لكونه كان مابدا بينهم (قوله عشرون صفة) أي على ما اشتهر وسيأتي أن الوجود عين الوجود فليس بصفة زائدة وأن المعنوية أحوال والحق أن لآل فتكون جملة الصفات اثني عشر فاهل السنة يثبتون المعاني أي انها زائدة على الذات والراجح عندهم عدم ثبوت المعنوية فكونه قادرا يرجع للقدرة القائمة بالذات الخ والتفقوا على أن منكر المعنوية كافر أي بنفيها باثبات ضدها من محض الخ والمعتزلة نفوا المعاني أي زياتها على الذات فيقولون قادر بذاته وليس هناك صفة زائدة موجودة تسمى القدرة فزارا من تعدد القدماء ونحن نقول القديم ذات واحدة وصفاته متعددة ولا يضر الا تعدد الذات القديمة وهم مسلمون لما علمت أنهم يقولون قادر بذاته الخ (قوله لا حصر لها) ويعلمها تفصيلا ويعلم أنها لانهاية لها ولا تنافي أن قولهم ما حصره الوجود تناه في الحوادث ومن فضله أسقط عنا التكليف بغير العشرين (قوله الجزم بها) فلا يلزم التلغظ بالعبارة بل المتعين السكافي الاعتقاد مع الدليل (قوله وما بعده) جواب عما يقال جعل الخبر الوجود لا يطابق المبتدأ اذ هو جمع والخبر مفرد وحاصل الجواب أن المعطوف من جملة الخبر فليس مفردا وقدم الوجود لان الحكم بالصفات الوجودية متوقف عليه (قوله أي لا يقبل الانتفاء) لا ازالا ولا أبدا فوجوده من ذاته وذاته اقتضت وجوده هـ مذم عبارة المتقدمين بمعنى أن غير الله لم يؤثر في وجود الله وليس الله مؤثرا في ذاته أي موحدا هـ أو بمعنى أن ذاته

على القول بنبوته عليه السلام (وملائكته) جمع ملك بفتح اللام وهو جسم لطيف وروحي فوراني له قدرة على التشكلات الجميلة قاله المؤلف في شرح الحريدة وأجاد فيه بما لم يسبق مثله نفعنا الله به في الدارين وسيأتي بعض نقل منه (الكرام) الذين لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ليسوا ذكورا ولا اناثا لا يأكلون ولا يشربون ولا ينامون (فيجب الله تعالى عشرون صفة) تفصيلا ويجب له تعالى كمالات لا حصر لها ولا يلزم حفظ الصفات بل الواجب الجزم بها (وهي الوجود أي العشرون صفة هي الوجود وما بعده والوجود ذات الوجود فوجود فوجبه وده تعالى واجب لا يقبل الانتفاء أي لا يمكن عدمه قاله المؤلف أنعم الله عليه (والقدم)

من حيث وجودها الذهنى بالآيات اقتضت أن تكون موجودة في الخارج على طبق ما في الذهن من أنه موجود قادر الخ لانه لو كان مؤثرا في ذاته لكانت حادثة ولزم الدور المؤدى لعدم وجوده تعالى الله عن ذلك فهو قديم باق فذكر القدم والبقاء من ذكر اللازم بعد المزموم (قوله الذاتى) لانه يستحيل عليه القدم الزمانى وهو بطول الزمن مع كون الشيء له أول ويقال له تعالى أزلى سواء جري بنا على ترادف الأزلى والقديم فيطلقان على كل ما لا أول له مطلقا أو على أن القديم أخص لقصره على الموجود الأزلى أعم لانه ما لا أول له وجودا أو لا فيشمل المعنوية والسلب وأعدا من السابقة (قوله بالحلم) هو ضبط النفس عند هيجان الغضب وشيخنا المصنف مشهور بذلك أما فيما لا يرضى الله فيقوم له على قدر الطاقة (قوله في الشرح) متعلق بقوله أوّل في الشرح للعهد المذكور وهو شرح الخريدة (قوله والبقاء) جرى على الرجوع من أنه صفة سلبية (قوله أى لم يوافق شيئا) فنسبة عدم مماثلته تعالى خلقه أكمل في الأدب من نسبة مخالفتهم له في الذات الخ وان كانا متلازمين (قوله وأفعاله) أى وجميع الأفعال ناشئة بتأثيره وان كان بعضها ينسب للعبد كسباب (قوله سقانا الله من مشربه) خبر القصد منه الانشاء أى اللهم أعطنا ما أعطيته من الصفات الحسنة الجيلة وفضل الشيخ وكما لمعلوم (قوله أى بنفسه) وإطلاق النفس على ذاته تعالى جائز وورد في القرآن إطلاق حقيقى خلافا لمن منعه الا فى مقام المشاكلة (قوله ذاته) فالنفس بمعنى الذات هيذا هو المراد هنا وتطلق على الجسم والروح والدم والعين وقد جمعها انظم الفاضل اليوسى على هذا الترتيب فقال

يا غزلا قد صاد بالحسن ابنى * ورماني بالسهم أنلك نفسى
يا ظريفا حوت قوسا وخطا * فوق خديته لك أرهقت نفسى
يا كميل العيون أرسلت سهما * قد أصاب الحشى فاهرق نفسى
لا تعذب من ارتضاك طيبا * يا خديلى يه والقلبي ونفسى
يا حبيبي وقيت من كل سوء * وجعلك الحفيظ من كل نفس

(قوله لا عرض) أى ليس صفة بدليل ما يأتى (قوله عن مخصص) اعلم أن الشيء إما أن يستغنى عنهما وهو ذاته جل وعلا أو يقوم بعمل وليس له مخصص وهو صفاته تعالى أو يحتاج لهما وهو صفات الحوادث أو يحتاج لمخصص فقط وهو ذات الحوادث (قوله والوحدانية) نسبة للوحدة والنون للمبالغة كما فى رقبانى والياء للنسبة والتاء للتأنيث اللفظى هذا ما اشتهر ولكن يقتضى أن الواجب شئ منسوب للوحدة مع أنها ترجع لعدم التركيب وهذا هو الواجب وأيضا يلزم اتحاد المنسوب والمنسوب اليه فالاولى أن الياء للمصدر لان وحدان بوزن سكران وصف ومتى زيدت الياء فى الوصف صار مصدرا نحو ضارب وضار يسه تقول وحدي وحدو وحدة ووحدانية أى لم يكن مر كبا الخ تأمل (قوله الى آخر ما يأتى) أى لا مصنف والشارح من ذلك ما يناسب وتفصيل الكموم الخمسة (قوله والحياة) أى المعهودة القديمة ولا عرفها الشارح عما قال أما الحياة الحادثة فهي صفة عائدة تتحقق لمن قامت به الادراك واعلم أن الروح تتصف بالحياة بناء على أنها جسم أو جوهر مجرد كذهب لا خير الغزالي (قوله صحة العلم) أى بدل قراهم الاتصاف بالصفات ثم علل وجهه اللطيفة بقوله اذ تستلزم لانه اذا صح الاتصاف بالعلم والارادة المعهودين لزم الاتصاف ببقية الصفات لكن ليس عقليا بل بالنظر للواقع (قوله والعلم صفة) أى واحدة خلافا لمن قال من أهل السنة بتعدد المعلومات (قوله تتعلق الخ) فتعلق العلم بتعلق انكشاف تجيزى قديم فقط وليس له تعلق صلوحي بضم ما سبق فى علمه لانا نقول هذا الضد متعلق بالفعل للعلم لما علمت أنه يتعلق بجميع أقسام الحكم العقلى وهذا من المستحيل اللهم الا أن يقال وجود زيد الذى علم الله ادب وجد فى يوم كذا يصلح علمه أن يتعلق بعدمه فى ذلك اليوم معنى أنه لو فرض تعلق علمه بعدمه ولم يتعلق

الذاتى أى ان الله تعالى لا أول لوجوده كما قاله من أنعم الله عليه بالحلم فى الشرح وهو معنى قوله بعد بلا ابتداء (والبقاء) بالمد وهو سلب الاخرية أى أنه تعالى لا آخر لوجوده وهو معنى قوله بعد بلا انتهاء (والمخالفة للحوادث) أى لم يوافق شيئا من الحوادث فى ذاته وصفاته وأفعاله كما وضعه بعد سقانا الله من مشربه (والقيام بالنفس) أى بنفسه العلية أى ذاته المرتفعة ارتفاعا معنويا كما تقدم فهو تعالى ذات لا عرض مستغن عن مخصص أى فاعل بوجده لانه القديم الموجد لجميع الخلق (والحدانية) نفي التعدد فى ذاته الى آخر ما يأتى له رزقنا الله الاخلاص فى حبه (والحياة) صفة أزلية تستلزم الاتصاف بالصفات وما أطف قوله فى الشرح صحة العلم والارادة اذ يستلزم سائر الصفات (واعلم) صفة أزلية تتعلق

بوجوده لم يلزم عليه محال كما قاله شيخ المحققين السيد الملو (قوله بالوجودات) واجبته وجائزه فيعلم
جميع صفاته ويعلم علمه ويعلم كالاتي وأنها لا تدهى وكذلك نعيم أهل الجنة تفصيلا وأنه لا آخر له
ولك أن نقول ولا يعلم آخره ومن أنكره علم الله بالجزئيات فهو كافر (قوله والمعدومات) جائزه ومستحيلة
(قوله على ما هي عليه) مرتبط بقوله تتعلق أي على الصفة التي تلك الموجودات والمعدومات عليها اذ لو
عليها على خلاف ذلك لكان جاهلا وهذا أحسن التعاريف للعلم القديم ولا يحتاج لقوله لم لا يحتل
النقيض بوجه أي بحسب الخارج ولا تشكيك مشكك ولا بحسب الذهن لأن الله منزّه عن ذلك كله
نأمل (قوله كما قال) مرتبط بقوله تتعلق بجميع الموجودات الخ كما قال المصنف (قوله والارادة صفة الخ)
خلافًا للمعتزلة القائلين بنفيها كبقية صفات المعاني كما تقدم بسطه وسيذكر الشارح تعلقاتها
(قوله بما تخصيص الممكن) الباء داخلة على المقصور لأن الارادة مقصورة على تخصيص الممكن
وليس الممكن مقصورا عليها إذ يتعلق به العلم الخ وفيه أن يتعلق غير هابه ليس يتعلق تخصيص فينبغي
تخصيصه ببعض ما يجوز عليه مقصورا عليها نأمل (قوله من وجود الخ) بيان لما يجوز عليه وهو واحد
من ستة جمعها بعضهم في قوله الممكنات المتقابلات * وجودنا والعدم الصفات

أزمنة أمكنة جهات * كذا المقادير روى الثقات

(قوله أو عدم) مقابل الوجود اذا اجتماعهما محال (قوله أو طول) على الحد الذي وجد عليه فيجوز أن
يكون أقل منه أو أعلى فكونه على هذا المقدار من تخصيص الله بارادته (قوله وزمان) أي مخصوص مع
أنه يجوز عليه أن يوجد في غيره مما تقدم أو تأخر كمدة الطوفان أو سنة الغيث فتخصيصه بسنة سبع
وتسعين ومائة بعد ألف بارادته تعالى ومكان وجهة ويباض كذلك (قوله يتأني بها إيجاد) أي يحصل
بها والموجود الخ هو الذات وقولهم القدرة فعالة ليس بكفر الا اذا اعتقد الانفكاك والاستقلال ولا يقال
القدرة واسطة ولا آلة (قوله إيجاد الممكن) أي ابراز من العدم الوجود وهذا متفق عليه وتعلق
باستمرار وجوده تعلق تأثير على ان البقاء صفة فعل وعلى المشهور تعلق قبضة أي ان شاء ابقاءه وان شاء
أعدمه (قوله واعدامه) أي بعد وجوده وكذلك اعدامه بعد عدمه بمعنى انه ان شاء جعل عدمه مستمرا
وان شاء قطعه وأما العدم السابق على الوجود فإلّا لا تتعلق به لأنه واجب وتعلق باستمراره ان شاء
قطعه وان شاء أبقيته فالاقسام ستة كما قاله المحققون (قوله الممكن) وسيأتي محترز من المستحيل
والواجب (قوله بكل موجود) هذا ماقاله السنوسي أمدا الله من مدده وقال السعد وغيره السمع يتعلق
بالمسموعات ثم قيل يحتمل الموافقة بأن يحمل على المسموعات لله وهي كل موجود فيوافق السنوسي وقد
يحتمل المخالفة بأن تريد المسموعات المعهودة لنا وهي الاصوات ونظير ذلك يقال في البصر (قوله
والانكشاف الخ) هذا هو التحقيق لأن السمع والبصر والعلم كل ورد والاصل الغاير ولا يزيد بانكشاف
السمع والبصر على انكشاف العلم لأنه يفيد أن علمه فيه خفاء وذلك باطل وكذلك السمع مع البصر ثم يقال
حينئذ مافائدة السمع والبصر مع العلم أو أحدهما مع الآخر فاجاب بقوله نؤمن بذلك الخ (قوله والكلام
صفة) أي واحدة وقولهم ينقسم الى وعد الخ فاقسام اعتبارية خلافا لقول أبي سفيان الكلالي انه مشترك
بين صفات سبع قديمة أمر وهي الخ وكما يقال كلام الله للصفة النفسية القديمة يقال للالفاظ الحادثة
المتعبد بها حقيقة على الراجح اذا الاصل في الاطلاق الحقيقة فيكون مشتركاً وقيل مجازاً وكذلك القرآن
قيل مشترك وقيل حقيقة في الحادث مجاز في القديم ومن قال هذه السورة ليست من كلام الله بكفر الا أن
يريد ان الالفاظ ليست من وفق الصفة القديمة (قوله ليست بحرف ولا صوت الخ) خلافا للكرامية
القائلين بحرف وصوت قديمين منزهين عن صفات الحوادث قائمين به جل وعلا (قوله تدل) أي فتعلق
الكلام تدل دلالة قوله ثلاث تعلقات تيجيز قديم بذاته وصفاته وصورته قديم بتكملة متاقبل وجودنا

بالموجودات مطلقا
والمعدومات تعلق
انكشاف على ما هي عليه
كما قال فيما يأتي بكل شيء
الخ (والارادة) صفة
أزلية يتأني بها تخصيص
الممكن ببعض ما يجوز
عليه من وجود أو عدم أو
طول أو قصر وزمان
ومكان وجهة ويباض
وسواد والقدرة) صفة
أزلية يتأني بها إيجاد
الممكن واعدامه
(والسمع) صفة أزلية
تعلق بكل موجود تعلق
انكشاف (والبصر)
كذلك والانكشاف بهما
يغاير الانكشاف بالعلم كما
أن الانكشاف بالسمع
يغاير الانكشاف بالبصر
ونؤمن بذلك ولا يعلم
حقيقة ذلك الا هو تعالى
(والكلام) صفة أزلية
ليست بحرف ولا صوت
تدل

حييا) أي يجب على المكلف أن يعتقد كونه تعالى حيا بحياة واحدة موجودة مغيرة لذاته لا تنفك عن ذاته لا تتعلق بشئ لا يعلم حقيقة الا هو جل وعلا (وعليها) يعلم واحد موجود قديم غير ذاته متعلق بجميع الاقسام متعلق انكشاف لا يعلم حقيقة ولا حقيقة تعلقه الا الله تعالى (ومريدا) بارادة واحدة موجودة قديمة قائمة بذاته تتعلق بالممكنات على طبق ما علم حتى المعاصي اذا الارادة غير الامر على مذهب أهل السنة فيريد المعاصي وان كان لا يأمر بها ولا يرضاه (وقادرا) بقدره واحدة موجودة قديمة قائمة بذاته يوجبها الممكن ويعدمه على وفق ما أراد فيعلم الشئ ويخصه ويؤثر فيه (وسمعا) يسمع واحد موجود قديم قائم بذاته ليس بجارحة ولا صماخ أي ثق أذن تؤمن بذلك ونزله عن صفات الحوات ينكشف له بها الصوت والذات لا يوصف بقرب ولا بعد (وبصيرا) يبصر واحد موجود قديم قائم بذاته ليس بجارحة ولا يحس دقة ينكشف له

وتجيزي حادث بعد وجودنا واعلم أن كلام الله القديم دال على مدلولات ألفاظ القرآن وبقيته الكتب المنزلة والقرآن الخ دال على معان مدلوله لتقديم مثلاله تعالى الله دال على طلب التقوى وهو مدلول لكلامه وليس هو عين الكلام فقولهم القرآن دال على كلام الله أي دال على مدلولات كلام الله ففيه تقدير مضاف ان أريد الدلالة لوضعية أمأريد الالتزامية العرفية وهي مراد من يقول العقلية اذ قصده غير الوضعية فلا تقدير في العرف اذا كان كلام زيد دال على شئ وكلام عمرو دال على ذلك الشئ يقال كلام زيد دال على كلام عمرو (قوله على جميع المعلومات) أي الواجبات كذاته وصفاته والمستحيلات كالولد والشرى الخ والجنائز كبعثة الرسل (قوله أي قديمة بذاتها) رداعلى من قال من الا عاجم انها ممكنة بذاتها قديمة لذاته وتقدم ذلك (قوله بحياة) تقدم انه لا رد على المعتزلة القائلين بحياة كبقية الصفات (قوله موجودة) بحيث لو كشف لنا الحجاب رأيناها غير الذات بلا كيف كبقية صفات المعاني ودليل أن الصفات غير الذات أنها لو كانت عينها لازم أن الصفات ذات وان العلم مثلا قدرة واردة الخ وكذلك القدرة الخ وهو باطل فتعين أنها غير الذات وقول الجوهره ثم صفات الذات * ليست بغير أربعين الذات

أي ليست منفكة فالغير يتبع معنى الانفكاك كما أشار لذلك الشارح بقوله لا تنفك الخ (قوله لا تتعلق) أي لا تطلب غير قيامها بالذات بخلاف المتعلق كالقدرة تطلب الممكن وكالعلم يطلب جميع أقسام الحكم العقلي كما تقدم (قوله وعليها) صيغة مبالغة أي كثيرا العلم وقولهم المبالغة اعطاء الشئ أكثر مما يستحق وذلك محال في حق الله وصفاته لا يتم لان هذه مبالغة بانية والمثبت هنا المبالغة التحوية وهي دلالة لفظ على معنى أكثر مما يدل عليه لفظ آخر كضارب وضرب ان قلت عليه تعالى واحد قلت كثرته بمعنى كثره متعلقاته وهي المعلومات وهذا معنى قولهم اللهم صل على سيدنا محمد عدد علمك (قوله موجودة) رديه على من قال الارادة صفة سلبية بمعنى أن الفاعل ليس مكرها ولا ساهيا (قوله قديمة) خلافا لمن قال انها صفة حادثة ليست قائمة بذاته (قوله قائمة بذاته) فيه رد على الجبائي القائل قائمة بغير محل (قوله حتى المعاصي) خلافا للمعتزلة القائلين لا يريد المعاصي لانهم يرون أن الامر والارادة متحدان ولا يأمر بالفحشاء فلا يريد ما يقع بدون ارادته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وسبب قوله بنعمرو بن عبد الله المعتزلي أنه ركب مرة البحر مع مجوسي فقال للمجوسي أسلم فقال المجوسي الله لم ير داسلاي فقال أراده لكن الشياطين لا يتركونك فقال المجوسي فأنا اذن مع الاغلب فتأمر عمرو ورجع الى أن الله يريد المعاصي (قوله وان كان لا يأمر بها) فهذا قسم الثاني يأمر ويريد كما أنما وقد يأمر ولا يريد كما كان أبي جهل مثلا وقد لا يأمر ولا يريد كما لا كفر في قننا (قوله فيعلم الشئ الخ) يشير الى ترتيب المتعلق بين العلم والارادة والقدرة واعلم ان الترتيب بين الارادة والقدرة مع العلم بالنظر لمتعلقهما القديم اغما هو بحسب التعقل فقط فتعتقد أن الله يعلم الشئ ثم يريد ثم يخصصه لا حقيقي اذ يلزم عليه التأخر المقصود للحدوث وكذلك بين تعلق القدرة الصلاحي مع الارادة والعلم اذ كل قديم اما بين تعلقها التجيزي الحوادث وبين تعلق الارادة والعلم بخارجي حقيقي لانه متأخر وهو امر اعتباري لا يضر الوصف به تأمل (قوله وسميعا) هو صيغة مبالغة كما تقدم في العلم وسبب ذكر تعلقه وتعلق البصر بعد (قوله الاصوات والذوات) على كلام السنوسي الراجح والذي يوافق غيره على ما تقدم فيرى ويسمع جل وعز ما ظهر وما خفي ويناسب هذا أبيات الفرج التي قالها انسان في كرب الافرج الله عنه وأعناه من حيث لا يحسب وهي

يا من يرى ما في الضمير ويسمع * ان المعبد لكل ما يتوقع
يا من يرجي للشهدا نكاهها * يا من اليه المشتكى والمفرج

تعالى به الاصوات والذوات (ومتكلمها) بكلام واحد ليس بحرف ولا ترتيب من تقديم ولا تأخير
(فهذه المقدمة) (عشرون صفة الاولى) وهي الوجود وصفة (نفسية) نسبة للنفس أي الذات اذا الوجود هو ذات الوجود على طريقة

الاشعري وانما علمها صفة اعتبارا بالوصف الظاهري ولانه زائد في التعقل كما وضعه في الشرح (والجسمة بعد هاسلمية) أي الجسمة التي بعد الوجود وهي القدم والوحداية وما بينهما وسميت سلمية لان مدلول كل واحدة دل على سلب أي نفي أمر لا يليق به تعالى فالقدم دل على نفي الأولية التي لا يليق بالله تعالى والبقاء دل على نفي الآخرية التي لا يليق بالله تعالى الخ (والسبعة بعد هاصفات معان) أي التي بعد الجسمة السلمية وهي الحياة والكلام وما بينهما وسميت معاني لآب كل واحدة معنى قائم بذاته أي صفة موجودة قائمة بذاته (والتي بعد هاصفوية) أي بعد السبعة المعاني وهي كونه تعالى حيا وميتا كما وما بينهما (فهو سبحانه وتعالى) الفصح معنى التنازيه فن قال سبحانه الله فقد أدنى باللفظ دال على تنزيهه تعالى عما لا يليق به (واجب الوجود) لا يقبل العدم والدليل على وجوده هذه الخلوقات لانها حادثه وكل صنعة لا بد لها من صانع فن تأمل عرف أن له رب ليس غيره خالفا ١٣ قال تعالى وفي أنفسكم أفلا تبصرون أي في ذواتكم علامات

دالة على أنه الواحد
الموجد القادر الخ أفلا
تأملون * قال شيخنا في
الشرح وأحسن فيما قال
اذ انزلت النطفة جعلها
الله في قرار مكين ثم خلقها
علقة ثم مضغة ثم مدها
وصورها في أحسن
صورة فجعل الرأس في
أحسن خلقه وخلق العين
والاذن والانف وصور
الوجه في أحسن صورة
وأودعها من الكمال
والجمال ما لا يخفى ثم أودع
البصر في العين والسمع
في الاذن والشم في الانف
وزين الفم بالشفةين
وخلق اللسان وخلق فيه
الذوق وجعله يظهر مافي
القلب من العلوم والمعارف
وجعل اربعة حامله للرأس
في حسن التدبير وجعل
فيها المنفذ الموصل للدماغ
والشرب للمعدة وجعل

يامن خزان رزقه في قول كن * امنن فان الخير عندك أجمع
مالي سوى فقري البلى وسيلة * فبالافتقار البلى فقري أرفع
مالي سوى قرعى لباب حيلة * فلئن رددت فأى باب أفرع
ومن الذى أدعوا أذهب بامعه * ان كان فضلك عن فقيرك يمنع
حاشا لوجودك أن تقنط عاصيا * الفضل أجزل والمواهب أوسع
(قوله زائد على التعقل) قال عجم كانه الشهاب الملوى الوجود يطاق بالاشتراك على الذات وعلى الثبوت
وهذا غرض الشيخ الاشعري (قوله والجسمة بعد هاسلمية) صفات السلوك ليست منحصرة في الجسمة لكن
الكلام فيما يلزم تفصيلا كما تقدم (قوله سلمية) فهي عدميات لا موجودة كالمعاني ولا ثبوتية
كالعنوية وليست معدومة حتى يثبت ضد لها المستحيل فهي ثابتة له تعالى بوصفها وجوبا تفصيلا (قوله
نفي الاولية) هذا مدلوله وأما امتناع الاولية فيعلم من كونه قديما واجبا وكذلك يقال في البقاء وسياى
دليل ذلك في الشارح (قوله التنزيه) أي عدم الاتصاف بالنقص كالخل والجهل الخ لان ذلك مستحيل
عليه تعالى (قوله لاه حادثه) أي موجودة بعد عدمه وكذلك نور سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وروحه
حادثان موجدان بعد عدمه وفولهم نور النبي من ذات الله معناه أن الله أوجده بدون واسطة أب أو أم أو
طين وليس خارجا من ذاته تعالى اذ هذا باطل لا يعقل (قوله حادثه) اعلم أن حدوث العالم يتم باثبات المطالب
السبعة التي نظمها بعضهم من بحر الرجز بقوله
زيدم قام ما انتقل ما كمال * ما انقل لا عدم قديم لاحنا
وقوله زيد يشير الى أنه لا بد من اثبات زائد على الذات كالأعراض من حركة الخ وقوله م قام يحذف
ألف ما النافية للوزن إشارة الى نفي قيام العرض بنفسه وقوله ما انتقل باسكان اللام يشير الى نفي انتقال
العرض من جرم الى آخر وقوله ما كمال دلوقولهم بكهون العرض لأنه ينعدم ونحن نقول ينعدم والازم
اجتماع الحركة والسكون وهو يسمى البطالان وقوله ما انقل إشارة الى اثبات ملازمة الأعراض
للجرم فلا يتأخر العرض عن الجرم اذ يستحيل عقلا بل ايمان بوجدها أي ينعدم معا وقوله لا عدم
قديم لا نافية وعدم اسمها مبني على الفتح والخبر محذوف أي نائب وقوله لا حادثا نافية والهاء مفتوحة
مقطوعة من حوادث إشارة الى نفي حوادث لا أول لها اذ الحادث لا بد أن يكون له أول تامل (قوله
لا بد لها من صانع) ان قلت هذا الدليل اعما فاد وجود صانع ولم يصد أنه صانع بالاحتياط ولا أنه يسمى

في البطن القلب والمصارين والكبد وغير ذلك وخلق اليد وما فيها من الاصابع وكذلك الرجلين ثم كسا العظام لحما ثم نفخ فيه من الروح
فتمكنت في بطن أمك وحفظت فيها ما يضرك وأوصل لك غذاءك وأنت لا تعلم شيئا وأنزلك من الرحم بلطف لك ولأمن من مكان ضيق
وألهمك ندى أمك وأجرى فيه اللبن وخلق فيها الرأفة فلما آن وأن الاكل خلق لك الاسنان ورتبها ترتيبا عجيبا وزينك بها ثم أبدلها
بأقوى منها وخلق لك عينا تحرى لا تنقطع من فمك تلين بها الاكل فاذا انزل الطعام في المعدة أبقى لك ما ينفع وأنزل من المخرجين ما يضر
وخلق فيك قدرة على امساك المخرجين عند عدم الحاجة وجعل لك نفسا يروح على القلب بقطرة ومنا ما وان تعدوا نعمة الله
لا تحصوها فتبارك الله أحسن الخالقين ولم يزل ينزل بنار وفارح ما ودودا كريما والله تعالى تام القدرة لا يجزع عن خلق أحسن من هذا
الشكل واذا نظرت الى السموات وكواكبها والسيحاب والرياح والارض وما فيها علمت انه الموجد القادر فن كانت هذه صفاته

لا ينبغي أن يخالف أمره ولا يتم ولندع بمادامه اسمنا المصنف نبركنا ذكرا مؤجبا اللهم وفقنا لما فيه رضاك وأقطعنا عن كل شيء
سواك وأملا فلو بنامن حبك وحب رسواك وأذقنا لذة الوصل من فيض فضلك وخذا أيدينا زلفا وساحنا أن أخطأنا إليك أنت الجواد
الكريم الرؤوف الرحيم انتهى باختصار ١٤ ويستحيل عليه تعالى ضد الوجود وهو العدم قديم بلا ابتداء بل ليل أنه لو لم يكن

قديما لكان حادثا
فيحتاج الى من يوجد
فيكون مفتقرا وهذا
باطل لانه ينافي الالوهية
اذ الغاير المقتدر لا
يصح ان يكون الها خالقا
فيستحيل عليه ضد القدم
وهو الحادث (باق) بلا
انتهاء بل ليل أنه لو لم يكن
باقيا لجاز عليه العدم
فيحتاج الى آخر ما تقدم
فيستحيل عليه ضد البقاء
هو طر والعدم (مخالف)
في ذاته وصفاته لجميع
الخلق ثم بين بعض مابه
المخالفة بقوله (فليس
بجسم) أي ليس هي كبا
ولا جوهر غير مركب
(ولا عرض) لانه تعالى ذات
لاصفة قائمة بالغير ولا
يوصف بالكبر ولا بالصغر
(ولا يتصف بالمكان) لانه
من صفات الحوادث
فلا يقال الله فوق ولا تحت
ورؤيته تعالى في الجنة
وفي الموقف من غير
انصافه بدخوله فيها ولا
خروجه عنها كما انه سبحانه
امس فوق العرش ولا تحت
ولا يقال داخل في العالم
ولا خارج ولا يقال لا يعلم
مكانه الا هو لانه ليس له

مكان أصلا وكثير ما يعترض شيخنا حفظه الله على من يقول الله داخل في العالم بعلومه خارج بذاته وصدق في اعتراضه ما في كل
هذا اللفظ من السماحة فبهمار من خرج أعضاء المؤلف بالتوحيد المخلص سقانا الله من مشربه (ولا بالزمان) فانه تعالى موجود قبل
الزمان ومع الزمان وبعد الزمان وليس داخله ولا خارجه عنه (ولا باليمين ولا بالشمال ولا بالخلف ولا بالامام) وليس الله في جهة ولا له
جهة فيستحيل عليه ضد المخالفة وهي المماثلة للحوادث بدليل انه لو ما لها لكان حادثا ماثلا في فقر الخ وذلك باطل لما عرفت

(القائم بنفسه) أي بذاته أي أنه ذات لا صفة بدليل أنه لو كان صفة لما اتصف بالصفات كالعلم والقدرة الخ وقد ثبت أنه تعالى متصف بها فيستحيل ضد القيام بالنفس وهو كونه صفة أو حادثا (واحد في ذاته) فليس من كمال ولا يمكن أن تكون ذات كذا (وصفاته) أي واحد في صفاته فليست صفاته متعددة بل له علم واحد وقدرة واحدة الخ وليس لاحد صفة كصفاته إذ علمه محيط بجميع الأشياء وعلمنا كلا شيء وقدرة عامة تتعلق بجميع الممكنات وقدرة تامة عاجزة لا تؤثر وإن كانت موجودة عند خلق الله لنا الحركات والسكنات (وأفعاله) أي واحد في فعله فليس لاحد فعل بل هو المؤثر وحده في جميع الأفعال بدليل ١٥ أنه لو لم يكن واحدا بل كان متعدد لا يمكن

التخالف فيلزم الجزأ الذي من صفة الحوادث وذلك محال فيستحيل ضد الواحدانية وهو التعدد في الذات والصفات والأفعال (حي) بدليل أنه لو لم يكن حيا لما اتصف بالصفات فلا يوجد شيء من العالم فضاء الحياة وهو الموت مستحيل (علم بكل شيء) من الكميات والجزئيات (ما كان وما يكون وما لم يكن) أزلا وأبدا بلا تأمل ولا استدلال ولا سبب من الأسباب فلا يقال علمه نظري ولا ضروري بدليل أنه لو لم يكن عالما لما كان جاهلا فلا يخلق شيئا مع أنه الخالق لكل شيء فيستحيل ضد العلم وهو الجهل وما في معناه من الظن والغفلة والنسيان والنوم واشتغاله بشأن عن شأنه قاله من مخ الحير الكثير شيخنا الشيخ أحمد الدردير (مريد لكل شيء جري) وهو بمعنى (وبرز) أي وجد (من العوالم) التي لا يعلم

كل مثليين يجب لاحدهما ما يجب للآخر (قوله القائم بنفسه) لما كانت المخالفة لا تنفي كونه صفة قديمة ذكر القيام بالنفس (قوله كالعلم والقدرة) يشير إلى أن النفي اتصاف الصفة بصفة وجودية إذ النفسية والسلبية يتصف بهما الصفة تقول قدرة الله موجودة قديمة الخ (قوله أو حادثا) هذا تبعية لبعضهم والا فالقدم يغني عنه بعض معنى القيام بالنفس وكذلك المخالفة تأمل (قوله فليس من كمال) هذا نفي لكم المتصل في الذات أي التعدد مع اتصال الأجزاء بعضها ببعض لأنه لو كان من كمال من أجزاء المجزئيات وصف الألوهية بكل جزء لا يحتاج لتأمل فيلزم أن يكون كل جزء لها وهو باطل ولا يصح أن يقوم بالجموع لأنه يلزم عليه انقسام المعنى وهو الألوهية وتعدد الاله أيضا وهو باطل ولكم عند المتكلمين أمر اعتباري وعند الفلاسفة عرض (قوله ولا يمكن الخ) نفي لكم المنفصل في الذات أي التعدد مع انفصال ذات (قوله فليست صفاته متعددة) نفي لكم المتصل في الصفات أي التعدد في الصفات المتصل بالذات (قوله وليس لاحد الخ) نفي لكم المنفصل في الصفات أي التعدد في الصفات القائمة بذوات (قوله فليس لاحد فعل) نفي لكم المنفصل في الأفعال أما المتصل في الأفعال فتثبت لأن الله أفعالا لا تخصي وفي التعبير بالأفعال دون أفعاله من اللطافة ما لا يخفى اذ لو قال وأفعاله لتوهم أن هناك فعل لغيره وعبر الشارح به وصرح بالواقع بقوله فليس لاحد الخ (قوله بدليل) مرتبط بقوله واحد في ذاته الخ (قوله لا يمكن التخالف) جعل اللازم إمكان التخالف أثبت بالبرهان تأمل (قوله ولا يقال ضروري) لأنه وإن كان له معنى صحيح وهو ما لا يحتاج لتأمل لكنه يطلق على مقارنه ضرورة وحاجة فلا يجوز إطلاقه على الله تعالى لا يهائم المعنى غير الصحيح (قوله بدليل) متعلق بقوله علم (قوله مخ) أعطى أعطاه الله خير الدنيا والآخرة حتى عم أهل الجحيم سبع وتسعين ومائة وألف وشهد أهل وأهل غيره من الأقاليم أنه جعله الله باب خير لنجاة الجحيم (قوله الأول يسمى الخ) أي التخصيص في الأزل (قوله والثاني) أعني صلاحيتها في الأزل وهذا جرى على المشهور من أن للإرادة تعلقين مثلا علم الله أن زيد يوجد أبيض في سنة كذا على مقدار كذا في مكان كذا في جهة كذا فتخصصه الإرادة بالذي علمه وصاحبة التخصيص به بالجرة بدل البياض إن قامت لا يصح ذلك لأنها لا تخصص الأعلى طبق ما علم الله قلت وهو كذلك لأن المعنى أنه لو فرض أنه علم الله أنه يوجد أحر فتصلح الإرادة لتخصيصه بالجرة وليس المراد أنها تصلح لذلك مع عدم فرض ذلك إذ تعلقها تابع للعلم وبعضهم أثبت لها تعلقا تجيزيا حادثا بالممكنات فيما لا يزال والحق نفيه لأنها اختصاصه بدليل في الأزل فيلزم تحصيل الحاصل وهذا هو الصواب الذي عليه المحققون فلا تعلق لغيره (قوله صلو حيا) يضم الصادر يقال صلاح وهو تعلق بالقوة في الحقيقة (قوله وهي الكراهية) أما وجود شيء مع أن الله يكرهه أي لا يرضى به فذلك واقع كالحرمات فاما تقع إرادته ويكرهها أي يغضب على فاعلمه ولا يتيهه إن شاء (قوله ولا مستحيل) فلا يقال تعلق بخلق ولله تعالى لتلا يلزم الجزأ كما قاله بعض من لا عقل عنده اغترار إجماعا وقع من قول ادريس عليه السلام لما سأله بليس

عندهما الا الله تعالى (وما لم يكن منهما) أي لم يوجد فتخصص الأشياء في الأزل على الوجه الذي يوجد عليه وصاحبة في الأزل لأن يكون ذلك الشيء على خلاف ما سيوجد عليه والأول يسمى تعلقا تجيزيا قديما والثاني صلو حيا قديما بدليل الإرادة أنه لو لم يكن مریدا بأن وجد شيء على خلاف مراده إمكان مكرها فيكون مقهورا عاجزا وذلك محال لما عرفت فيستحيل ضد ما وهي الكراهية (قادر على كل شيء من الممكنات وعلى أعيانها) أي الحوادث فلا تعلق بالقدرة في الأزل والإرادة فيها لا يزال واجب ولا مستحيل للأل

يلزم قلب الحقائق أو تخصيص الحاصل فتعلق القدرة في الازل بالحوادث ايجادا واعمالا على طبق الارادة صلوحي قديم وهو
التعلق الواجب بدليل أنه لو لم يكن قادرا لكان عاجزا فلا يوجب شيء من خلقه وذلك باطل فيستحيل ضدها وهو الجبر وتنجيز باحادثا
وهو جائز كتعلقها بالممكن في وقت ١٦ وجوده أو عدمه بالفعل وهذا هو القسم الثالث وهو الجائز في حقه تعالى

(لا يشاركه في ذلك مشاركا)
فلا تأثير لقدرة تعالى شيء
بل جميع الحركات
والسكنات الاختيارية
مخلوقة له تعالى كما أن
قدرتنا مخلوقة له تعالى
لكن لما كان لقدرة تعالى
مقارنة عند ايجاده تعالى
الحركات نسب اليها
ذلك الفعل وطلب منافي
فأما الحال وترتب الثواب
والعقاب على ذلك عند
ذلك المقارنة ولا تأثير للنار
في الاحراق ولا لال في
الشيء ولا للثوب في الستر
ولا للسكين في القطع
لابداتها ولا بقوة جعلها
الله فيها بل ذلك أمر عادي
يجوز تخلفه (جميع
لكل موجود ومبصر)
عطف على جميع أي مبصر
لكل موجود فيتم تعلقان
تعلقا تنجيزيا قديما بذاته
تعالى وصفاته الوجودية
وصلاحيها قديما بذواتنا
وصفاتنا الوجودية قبل
وجودهما وتنجيزيا باحادثا
عند وجودنا والدليل على
اتصافه تعالى بالسمع
والبصر قوله تعالى وهو
السميع البصير ولأنه لو لم
يتصف بهما لاتصف

حيث جاءه بقشرة بيضة أو فسقة وهو عليه السلام يخيط حاته فقال ابليس الله قادر على أن يدخل
الديناف في هذه فتخسه فقأ عينه لانه متعنت قيل عينه العين وقال ادريس عليه السلام قادر على أن
يدخلها في دم هذه الابر ففهم ذلك البعض أن دخول الدين الجرم الكبير في الصغير محال وقد قال
ادريس قادر الخ مع أن قصه ادريس أن الله تعالى يقدر على توسعة سم الابر أو تصغير العالم وذلك ممكن
لاستحيل وقال بعضهم حديث قصة ادريس غير ثابت ولا يقال الله قادر على أن يخرج فلانا من
ملكه لانه مستحيل اذ جميع الاشياء مملوكة له ولا يقال ان الله عاجز (قوله قلب الحقائق) أي ان تعلق
باعداد الواجب أو بايجاد المستحيل لان الواجب مالا يقبل الانتفاء فلو تعلق باعداده اصاب جائر
الوجود والعدم والمستحيل مالا يقبل الثبوت فلو تعلق بايجاد له اصاب جائر فتنقلب حقيقةهما الى حقيقة
الممكن وهو باطل أما قلب ممكن لممكن فسلم (قوله أو تحصيل الحاصل) أي ان تعلق بايجاد الواجب
أو اعدام المستحيل (قوله وتنجيز باحادثا) وهو مقارن لما تتعلق به مثلا تعلق بخلق زيد وقت الظهور
فتعلق به مقارن لوجوده لكن تعقل تعلقها به ثم وجوده في الواقع سابق في التعقل وهو المعنون عنه
بالخلق والاعدام والرزق الخ وأفراد التعلق هذه هي صفات الافعال عند الاشعري حادثة أي متجددة
بعد عدم اذهي اعتبارات لا وجود لها ولا محذور في ثبوت الحادث للقديم بهذا المعنى وقال الماتريدي
صفات الافعال قديمة اذهي عنده صفة زائدة غير القدرة وغير تعلقها وهي التكوين بما مبدأ الانحراج
من العدم فان تعلق بالحياة سميت احياء وهكذا فهي صفة واحدة لها أسماء عديدة وسيشير لها
الشارح (قوله فتعلق القدرة الخ) تقدم بسطه وهل تعلق بالامور الاعتبارية وعليه جماعة ورد
بأن التعلق أمر اعتباري فيتمسك بأجيب بأن التسلسل المضر في الامور الثابتة في الخارج لا في الامور
التي يعتبرها المعتبر وبه قال القطب الملو في شرح منظومته وقال العلامة السعد والكمال وجماعة
لا تعلق بها وهو الراجح (قوله لابداتها ولا بقوة) من قال تؤثر بذاتها فكافروا من قال بقوة في كفسره
قولان الراجح عدمه وأما من قال الله خالق الاسباب والمسببات لكن التلازم عقلي فليس بكافر لكن
ربما جره ذلك الى الكفر لانه يقف مع الامور العادية فربما أنكر البعث فالاقسام أربعة (قوله
الوجودية) أما السلبية فعدمية لا تعلق بها وكذلك الاحوال على القول بها لانها غير وجودية واعلم
أن بين تعلق السمع والبصر وتعلق القدرة والارادة عمومها وجهها يجتمعان في موجود ممكن ويشترط
تعلق السمع والبصر بالموجود القديم وينفرد تعلق القدرة والارادة بالممكن المعدوم وبين تعلق الاربعة
مع العلم والكلام العموم المطلق فكل ما تعلق به الاربعة تعلقا به ولا ينعكس كية بل بعض ما تعلقا به
يتعلق به الاربعة وبين تعلق العلم والكلام التساوي وكذلك بين تعلق القدرة والارادة وكذلك بين تعلق
السمع والبصر (قوله وكلام الله موسى تكليما) أي أزال عنه الحجاب ففهم الخ وليس المراد أنه ابتداء
كلام موسى لانه مستحيل عليه السكوت وليس كلام الله بحرف اغنا خلق هذه الالفاظ على لسان موسى
تعبير اعماق فهمه وسمعه باذنيه أو بكل جارحة قولان واعلم أنه ليس كل ما نسب لموسى صححانهم صح أنه
قال يارب أي عبادك أحب اليك قال الذي يكرني ولا ينساني أي عبادك أقضى قال الذي يقضي بالحق
ولا يتبع الهوى أي عبادك أعلم قال الذي يسمع الكلمة تهديه الى هدى وترده عن ردى ورأى موسى
رجلا جالسا في ظل العرش فقال يارب من هذا قال الله هذا عبد لا يحسد الناس على ما آتيتهم من فضلى

بضدهما وهو الصمم والعمى وذلك مستحيل لانه يكون محتاجا احداثا والله الغني القديم
(متكلم بكلام أزلي مستزك عن الصوت والحرف) قائم كلامه بذاته لا بغيره لان المراد بالكلام النفسي بدليل وكلام الله موسى تكليما
كلامه بالاحرف ولا صوت خلق فيه فهما أن الذي كلمه هو الله تعالى وليس في جهة منزله عن جميع صفات الحوادث

أخرجت الكلام عن الخبر إلى الانشاء وحينئذ يكونه جزأ بالنظر للجملة أي هو جزء في الجملة بالنظر لبعض
الصور (قوله نحو زيد في الدار) الربط الذي حصل من الحرف هنا هو جعل زيد مطر وفاو الدار ظرفا (قوله
ان تضرب أضرب) اعترض بأن الربط هنا وقع بين جملتين فلم ينسب المصنف الربط إلى الفعلين وأجيب
بأنه اعتبر الربط بين الفعلين نظرا لظاهر أثر الحرف فيهما وهو الحزم فهذا الكلام بحسب الظاهر وفي الحقيقة
الربط وقع بين مضمون الجملتين لأن المعنى ان تحقق مثل ضرب تحقق مني أيضا اما نحو ان جاء زيد فهو مكرم
فالربط وقع بين فعل وجملة وفي نحو جاء زيد أكرمته الربط بين جملتين فان الفاء صيرت الجملة الأولى سببا
والثانية مسببا (قوله نحو ممرت زيد) فان قلت ان الحرف قدر ربط بين الجملة أعني ممرت لانها فعل وفاعل
والاسم وهو زيد المحرور فلم ينسب الربط لخصوص الفعل والجواب ان الفعل لما كان مقصودا من الجملة
نسب إليه الربط لأن المعنى المقصود ربط المرور بزيد وذكرا الفاعل للتخصيص ذلك الفعل وتعيينه وبوجود
في بعض النسخ نحو ممرت بزيد بدون تاء الضمير وهي ظاهرة لاغبار عليها (قوله فعلامة الاسم) الفاء للقضية
وقد تقدم الكلام عليها عند قوله فاللفظ وهذا شروعي في ذكر علامات كل من أجزاء الكلام الثلاثة التي
هي الاسم والفعل والحرف والمراد بالاسم هنا افراده من نحو زيد ورجل لا خصوص هذا اللفظ ولا معناه
الذي هو الحقيقة الكائنية ثم ان ما ذكره المصنف من العلامات ليس مطردا في كل اسم بل هناك افراد
لا تقبل هذه العلامات والحال انها أسماء نحو هيئات وكيف ونزال ودرال وحينئذ فليست اللام في قوله
الاسم للاستغراق لانها لو جعلت له كان مفاد الكلام أن كل اسم يعرف بهذه العلامات وهو باطل ولا يصح
أن تكون للجنس لأن آل الجنسية مدخولها الحقيقة من حيث هي نحو قولك الرجل خير من المرأة أي
حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة بقطع النظر عن الافراد ومعالم أن الذي يتميز بالعلامات هو افراد
الاسم لا حقيقة وأما حقيقته أعني كلمة دللت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعافهي أمر اعتباري
لا وجوده في الخارج وانما الموجود افراده كما هو شأن جميع الماهيات ولا يصح أن تكون للعهد الخارجي
لأن آل التي للعهد الخارجي مدخولها افراد معين من افراد الحقيقة كقوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون
رسولا فعضى فرعون الرسول أي الرسول المعهود الذي أرسل إلى فرعون وهو موسى عليه السلام الذي
هو فرد من افراد مطلق رسول الشامل لجميع الرسل ولا يصح أن تكون للعهد الذهني لأن مدخولها فرد
بهم من افراد الحقيقة كقوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب أي فردا من افراد الذئب فهذه
احتمالات آل وقد علمت أنه لا يصح واحد منها هنا وقد يقال ان آل للاستغراق وهو هنا عرفي لا حقيقي
والمعنى أن كل فرد من افراد الاسم المقابل لهذه العلامات يتميز بهذه العلامات وحينئذ فقوله الاسم أي
ما صدق عليه الاسم في الجملة (قوله المميزة له) فيه إشارة إلى ان العلامة هنا من قبيل الخاصة فتكون
مطرودة أي كليا وجدت ووجد الاسم منعكسة أي متى انتفت انتفى فتكون كالتعريف وفيه أنه لا يلزم من
نفي العلامة نفي الاسم إذ قد تنفي العلامة ويوجد الاسم والجواب أن المراد انه متى انتفى جنسها بمعنى أنه لم
يوجد شيء منها أي متى كان الاسم لا يقبل جنس علاماته المختصة به لا بنفسه ولا بغيره انفت عنه
الاسمية فلا ينافي أنه قد ينتفي بعض العلامات وتوجد الاسمية لوجود علامة أخرى فان كلامنا في جنس
العلامة لا في شخصها (قوله عن قسميه) تشبيه قسم بالياء والفرق بينهما وبين القسم بدون ياء اعتباري
فهو ما شئ واحد متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا وأما الفرق بينهما وبين المقسم بيم أوله فحقيقي وتوضيحه أن
المقسم هو الأمر الكلي الصادق على الاقسام الشامل لها والقسم هو الاخص المندرج تحته ويقال لذلك
الاخص أيضا قسم بالنظر لقسم آخر مندرج معه تحت المقسم فهو شئ واحد يقال له قسم وقسم باعتبارين
مختلفين ومثال ذلك الكلمة بالنظر للاسم والفعل والحرف يقال لها مقسم وكل من الاسم وأخويه يقال له
قسم بالنظر لاندراجها تحت الكلمة وقسم بالنظر لكون كل واحد مباحثا للآخر ومندرجاً جماعه تحت أمر
كلى (قوله الخفض) هذه عبارة الكوفيين وعبارة البصر بين الخبر قال ابن هشام في شرح العمدة وذكر

الربط بين اسمين نحو زيد
في الدار أو فعلين نحو ان
تضرب أضرب أو فعل واسم
نحو ممرت بزيد أو جملتين
نحو ان جاء زيد أكرمته
(فعلامة الاسم) المميزة له
عن قسميه (الخفض)

مناف لقول الشارح ولا
دخل للحرف في ذلك الا أن
يقال كلام الشارح مبني
على غير هذه الطريقة

وهو الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض سواء كان الخافض حرفاً أو اسماً ولا ثالث لهما على الأصح (نحو زيد) وسلام زيد
(والنوين) هون ساكنة تليق الآخر ثبت ١٨ (قوله وذكر الجراوى) ظاهره أنه أولى من الخفض وحينئذ فلا يصح التعليل

الجراوى لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو عجت من أن قمت ولأنه يتناول الجر بالحرف والجر
بالإضافة زائد في تعليقه والتبعية وبالجملة وبالنحو وبالنحو أى على القول بذلك واختص الجر بالاسم لأن كل
يجوز ونحو غيره في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يدخل الجر إلا الاسم فإن قيل كان ينبغي أن يجعل علامة
الاسم مطلقاً لاخبار عنه لا خصوص الخفض فالجواب أن الاخبار عنه علامة خفية إذا أخبر عنه
لا بدركه المبتدئ بخلاف الخفض (قوله وهو الكسرة) التذكير بالنظر لمراعاة المرجع وهو الخفض والأولى
التأنيث مراعاة للتعبير وهي الكسرة كما في بعض النسخ وتعرفه الخفض بالكسرة قصوراً لأنه لا يشمل الخفض
بالباء كما في المثني والجمع ولا الجر بالفتحة كما في الاسم الذي لا ينصرف ويحجب بان التعبير بالكسرة اقتضاه
على الأصل وما غيرهما فثبت عنها ثم أن تفسير المصنف الخفض بالكسرة يناسب قول الجمهور أن
الأعراب لفظي وقد جرى في المتن هنا على أنه معنوي فالأولى أن يفسره بأنه تعبير بخصوص علامته
الكسرة وما ناب عنها (قوله تحدث) أى في اللفظ كزيد وفى التقدير اما للتعذر كالعصا وللثقل كالتقاضى
أو للمناسبة كغلامى (قوله عامل الخفض) أخذ الخفض في تعريف الخفض موجب للدور الذي به يفسد
التعريف وأجابوا بأن التعريف لفظي لا يضره الدور وأطال شيخنا في حاشيته في رده فراجعه إن شئت
(قوله ولا ثالث لهما) الأولى أن يقول ولا زائد عليهم ما وقد يقال أنه يلزم من نفي الثالث نفي كل واحد منها أى
من الأمور الزائدة كالجر بالتبعية والتوهم والمجاورة (قوله على الأصح) مقابلة اثبات الخفض بنفس
الإضافة أو بالحرف المقدور وإثبات الخفض بالتبعية نحو مرت بربداً الفاضل وغلام هذا الفاضلة وبالمجاورة
نحو هذا جمر ضرب جمر ضرب بجواربه اضرب المجرور وكان حقه الرفع لأنه نعت لجر المرفوع على الخبرية
وبالتوهم نحو استقاموا ولا فاعداً بالجر على توهم دخول الباء في خبر ليس لأنه يكثر دخولها فيه والأصح
رجوع هذه الأقسام للجر بالحرف أو الاسم لأن التابع في غير البدل مجرور بما جره متبوعه وهو ما لم يحرف
أو الاسم وفي البدل بحرف أو اسم مماثل لجر متبوعه لا بالتبعية وإن الجر بالمجاورة يرجع للجر بالمضاف
فالحركة في ضرب ليست حركة أعراب بل حركة الأعراب وهي الضمة مقدرة منع من ظهورها حركة
المجاورة والجر بالتوهم يرجع للجر بالحرف المتوهم لا بنفس التوهم فقاعدة مدعطوف على قائمها منصوب
تقديرها بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم (قوله وسلام زيد) ههنا بحث
وهو أنه قد وجدت إضافة الاسم إلى الفعل المضارع في نحو قوله تعالى هـذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
فإن ينفع مضاف ليوم والإضافة من خصائص الأسماء وأجيب بأن المضاف إليه ليس هو الفعل بل
هو الاسم المؤول من أن والفعل وإن لم تكن أن موجودة ولا مقدرة أى هذا يوم النفع فينفع وإن لم يكن
اسماً حقيقة فهو في حكم الاسم أو بأن الفعل في مثل هذا مجرور عن الزمان لغرض من الأغراض مثل
الإضافة هنا فهو فعل صورة وفي الحقيقة هو اسم (قوله والنوين) هو في اللغة مصدر نون ينون تنويناً
إذا أدخل النون فهو في اللغة أدخل النون وأما المعنى الاصطلاحي فقد ذكره المصنف بقوله نون الخ
فسمية هذه النون تنويناً مجازاً من قبيل تسمية آلة الشيء باسم ذلك الشيء هذا بحسب الأصل وقد صار
الآن حقيقة عرفية في النون الساكنة الزائدة الخ (قوله ساكنة) خرج بهذا القيد المتحركة نحو النون
الأولى في ضيفن ورعثن الأولى اسم للظفري الذي يليه الضيفان والثاني اسم لكثير الاربعاء وقوله
تلقى الآخر خرج به النون اللاحقه لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر وقوله وتحذف خطأ خرج به
نون التوكيد الخفيفة نحو لفسفن وليكون بناء على مذهب البصريين أنها تكتب نونا واحداً تحذف
قيداً لغير نون كيد الذي زاده غيره لاخراج هذه النون لما علمت أنه غير محتاج إليه لخروجهما بقوله

بعد وعبارة الطيلاوى قال
ابن هشام في شرح العمدة
وذكر الجر أولى من حرف
الجر لأنه قد يدخل الخ وهى
ظاهرة لكن فيها ناشتت اذ
الضهيرى قوله لأنه قد يدخل
الخ فائد على حرف الجر وفى
قوله لأنه يتناول الخ فائد
على الجر وإن الاجود كما
قال بعضهم التمثيل لدخول
الجر على غير الاسم بقوله
ماليلى بنام صا حبه اذ قوله
من أن قمت مدخول من فيه
اسم تأويل هذه مناقشة
غير قوية ثم إن نقل عبارة
ابن هشام هنا لا يحسن إلا
لواقصر المصنف على الجر
مع أنه ذكر الجر وحرفه
(قوله مخبر عنه بالمعنى) أى
في المعنى كما هو كذلك في بعض
النسخ ويحتمل أن الباء على
ظاهرها وراى بالمعنى نحو
المروى في قولك مررت بزيد
(قوله التعريف بمطلق
الاخبار) أى التمييز
(قوله وأطال شيخنا في رده)
أى بأن التعريف اللفظي
يخاطب به من يعلم المعرف
والتعريف ويجهل وضع
لفظ المعرف للتعريف
كقولك البر القمح لمن يعلم أن
القمح هو الحب المخصوص
ويجهل تسميته بالبر وليس
هنا كذلك ولو كان مخاطب

عالم بهذا التعريف لكان عالماً بالخفض لأنه مذكور فيه فلا يكون جاهلاً بوضع اللفظ له فالحق في الجواب أن ذكر
الخفض اتقييداً للعامل وليس جزأ من التعريف (قوله من قبيل تسمية آلة الشيء الخ) فيه أن الآلة واسطة الفعل التي يتوقف وجوده
عليها كإني كتبت بالقلم فالقلم آلة ونظيره هنا اللسان لا النون فالأولى أن يقول من تسمية المفعول باسم المفعول تعليفاً صاعلي ما تقدم بيانه

وصلا عما يباينهم ويحذف خطأ ووفقا فن غير الغالب أن التنوين قد يحرك لا لانتفاء الساكنين فهو محظور النظر وقد يلحق الأول نحو شرب
مبا القصر وقد يحذف وصلا إذا كان في علم موصوف باسم مضاف إلى علم نحو قال زيد بن عمرو (١٩) يحذف تنوين زيد تخفيفا وهو أقسام أربعة

وتحذف خطأ فان قلت لا حاجة لذلك في السكون والحق الا تحذف ما يخرج به ما يخرج بقوله وتحذف
خطا فالجواب أن الأصل في التعريف ذكر جميع القبول صريحا وان كان يلزم من أحدهما الا تحذف لكن
الأولى عدم الانتفاء في التعريف بدلالة الالتزام (قوله فالباقيين) أي في الأمور الثلاثة وهي السكون
والحق والتثنية والتثنية ووصلا وانما أتى بهذا الجمل أن يصير التعريف جامعا ولا يخرج بعض أفراد التنوين
فالتقييد بقوله غالبا لا يدخل في صير التعريف غير جامع (قوله نحو محظور النظر) فان قلت لم يحذف التنوين هنا
للتخلص من انتفاء الساكنين كما حذفوا فن التوكيد الخفيفة في نحو اضرب انقوم مع ان كلامهم ما نون
ساكنة فلا شيء أبقوا التنوين هنا وحركوه للتخلص من انتفاء الساكنين وحذفوا فن التوكيد سدولم
يحركوها هلا ساوا بين النونين وما الفرق فالجواب أنهم قصدوا أن يجعلوا للنون الملاحة للاسم مربية على
النون الملاحة للفعل فأبقوا التنوين وحذفوا فن التوكيد وأيضا التنوين كالجزء من الاسم لا يمكن
للزوم له عند خلوه من الإضافة واللام ونون التوكيد الخفيفة ليست كالجزء من الفعل لانها غير لازمة له
فلذلك حذفوها وأبقوا التنوين وحركوه عند التخلص من السكونين (قوله نحو شربت مبا القصر الخ) فهو
منصوب بقصة مقدرة على الألف المحذوفة لانتفاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ويانه أن أصل ما
معه مأخوذ من موهت الشيء إذا طيبته بغضه أو ذهب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار ما
ثم قد تبدل الهاء همزة وهي لغة المدوق قد تحذف فتبقى الألف ساكنة مع التنوين فتحذف الألف أيضا
للتخلص من السكونين وهذه لغة القصر والتنوين التي أشار إليها المصنف وعليها يكون المحذوف حرفين
الألف والهاء والتنوين هنا لم يلحق الا تحذف الأول وهو الميم هذا ما يقتضيه كلام المصنف واعتراض
عليه بأن الألف قد حذفت لعل تصير يقيمة والمحذوف لعل تصير يقيمة كالثابت فكان الألف ثابتة وحينئذ
يكون التنوين لاحقا لا تحذف على أن الوصل أن التنوين لاحق للميم فهي أيضا توصف بكونها آخر
بمعنى أنه لا شيء بعدها خلاف التنوين (قوله وقد تحذف وصلا الخ) لم يبين المصنف أن هذا المحذف جائز
أو واجب وفي المعنى أن الحذف هنا لازم فهو واجب وحاصل هذه المسئلة أنه إذا وقع ابن أو ابنة خلافا لابن
عصفور أو بنت عند قوم من العرب نعمت العلم ومضا فالعلم آخر حذف التنوين من أول العليين وحذف ألف
ابن أو ابنة خطأ تخفيفا لكثرة الاستعمال والحق بعضهم بالعلم ما كنى به عنه كفلان وفلان قال الخطابي وقد
يتوقف فيه والمراد بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب بشرط بعضهم أن يكون العلم الثاني أبالاول
حقيقة فان كان جادا فلا حذف بل يحرك التنوين بالكسر لانتفاء ساكنهما مع باء ابن فان لم يقع لفظ ابن بين
عليين فهو جامعي كريم ابن كريم أو زيد ابن أخين لم يحذف التنوين لفظا ولا الألف خطأ لعل الاستعمال
وكذا إذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على أنه مبتدأ أو خبر لقلة الاستعمال أيضا ثم ان حذف الألف خطأ
على خلاف القياس لان قياس الكتابة أن تكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف
فحذف الألف من الخط اختصارا أكثرتها كما حذف التنوين فوجب حذفه هو موجب حذف الألف
واشترط في حذف الألف أن لا يكون لفظ ابن في أول السطر لانه إذا كان في أول السطر كان في محل ابتدائه
غالبالان القارئ ينتهي لا آخر السطر ثم يبتدىء بأول السطر الذي بعده ففكرها أن يكتبوه على غير ما
يوجب النطق به غالبا (قوله وهو أقسام أربعة) اقتصر عليها لانها هي المختصة بالاسم والأشهر والأفأقسام
التنوين عشرة ونحن نعلم لك البقية اجمالا فنقول الخامس تنوين التثنية وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا

لغالب فيه فإذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه اه وهي طائفة (قوله لانها هي المختصة بالاسم) يرد على هذه العلة أن
تنوين الحسكية والضرورة والشذوذ والتناسب والمنادى مختصة بالاسم أيضا كما قاله المحقق في حاشيته على الأشهر وفي يمكن الجواب بان
العلة هي مجموع الأمرين فكانه قال اقتصر عليها لانها الجامعة لهذين الوصفين بخلاف غيرها فانه لم يجمع هذين الوصفين وعدم الجمع بصلاتي

عن حرف المد كقوله **أقلى اللوم حاذل والعنان *** وقول **ان أصبت لقد أصابن**
 السادس التنوين الغالى وهو الزائد على الوزن أى وزن بيت الشعر الملاحق للقوافي المقيدة بالسكون نحو
 قوله **قالت بنات العم يسلمى وان *** كان فقيرا معدا قالت وان
 فالبيت من بحر الرجز والنون الأخيرة زائدة على الوزن * السابع تنوين ما لا ينصرف للضرورة نحو قوله
ويوم دخلت الخدر خدر هنية * فقالت لك الويلات انك مر جلى
 أول التناسب كقراءة سلاسل وأغلا * الثامن تنوين المنادى المفهوم كقوله

سلام الله يامطر عليها * ولبس عليها يامطر السلام

التاسع التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء * العاشر تنوين الحكاية كما اذا سميت
 رجلا بعاقلة فانك تبقية في حال العلمية على ما كان عليه منونا فهو محكي (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال
 للمدلول أى التنوين الدال على التمكين والتمكين هو كون الاسم معربا ولو غير منصرف فلذلك قيل كان
 الاولى أن يقول تنوين الامكنية لان الامكن هو المعرب المنصرف ويسمى هذا التنوين أيضا تنوين
 الصرف وهو الملاحق للاسماء المعربة المنصرفه غير ما جمع بألف وتاء هز يدنين وفائدته الدلالة على خفة
 الاسم وتمكنه في باب الاسمية بكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف (قوله نحو زيد ورجل)

التنوين في زيد للتمكين انفاقا وأما تنوين رجل ففقيه اضطراب والتحقيق أنه تنوين تمكين أيضا والدليل على
 ذلك انك اذا سميت به شخصا فان التنوين يبقى على ما كان عليه ولو كان ذلك التنوين للتمكين لزال بعروض
 العلمية فبقاء التنوين دليل على أنه للتمكين وفي الرضى أنه لا مانع من أن يكون التنوين فيه للتمكين وللممكن
 معا فاذا سمى به بعض للتمكين (قوله تنوين التمكين) وهو الملاحق للاسماء المبينة فرقا بين معرفتها ونكرتها
 فمافون منها كان نكرة ومافون كان معرفة نقول سيبويه بالتنوين اذا أردت مطلق رجل مسمى بذلك
 وبلا تنوين اذا أردت به معينا وسيبويه مثلا تلميذا الخليل بن أحمد النحوى وهذا التنوين يقع قياسا في

العلم المختوم بويه كسبويه وعمرويه ونفطويه ويلحق اسم الفعل نحو صه ومه واسم الصوت نحو غاق غاق سمعا
 وانما كان لحوقه لاسم الفعل سماعيا لانه قد اختص ببعض منها دون بعض فلو كان قياسا لدخلها كلها مع
 أن منها ما لا يجوز تنوينه كترال ودرال وبعضها يجب تنوينه كواها يعنى أن يجب وبعضها يجوز فيه
 الامر ان التنوين وعدمه كصه (قوله وصه) نقول لمن يخاطبك اذا أردت سكوتا مخصوصا به بغير تنوين
 واذا أردت سكوتا مطلقا به بالتنوين ونقول ايه بالتنوين اذا أردت الزيادة من حديث ماو بتركه اذا طلبت
 الزيادة من حديث مخصوص ونقول صاح الغراب غاق غاق بالتنوين اذا أردت صوتا ماو اذا أردت صوتا
 مخصوصا قلت غاق غاق بغير تنوين وينبغى أن يعلم أن قولهم مافون من اسم الفعل يكون نكرة ومافون

ينون فهو معرفة مبني على القول بان مدلول اسم الفعل المصدر الذى هو الفعل اللغوى اما على أن
 مدلوله الفعل الاصطلاحي الذى هو لفظ الفعل فلا يظهر لان جميع الافعال نكرات وذكر الاصمعي
 أن العرب لا تقول الا ايه بالتنوين وأنكر ماورد من قول ذى الرمة * وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم *

قال أبو حيان والصواب ما قاله الجمهور من جواز ذلك * ويحكى أنه جرى ذكر الاصمعي بمجلس أبي على
 الفارسي فبالغ بعض الحاضرين في الثناء عليه وتفضيله على أعيان العلماء في أيامه قال الناقل
 فرأيت أبا على كأنه كره ذلك وقال للقائل ما بلغ من أمره قال كان يخطئ القهول من الشعر عراء أنكر على
 ذى الرمة مع احاطته بلغة العرب ومعانيها وفضل معرفته بأغراضها ومرامها في قوله وقفنا البيت
 فقال أبو على أما هذا فالاصمعي يخطئ فيه وذو الرمة مصيب وهذه من او ابد الاصمعي التى يقدم عليها
 بغير علم (قوله تنوين المقابلة) عملة تسميته بذلك مانقوله الشارح عن الرضى هنا ونقل في التصريح عن
 الرضى أيضا أن تنوين جمع المؤنث السالم في مقابلة تنوين مفردة كنون جميع المذكور السالم فانها في مقابلة
 تنوين مفردة واستشكل هذا بان مفرد جمع المؤنث السالم قد يكون غير منون كفاطمة وأجيب

* الاول تنوين التمكين
 نحو زيد ورجل * والثاني
 تنوين التمكين نحو سيبويه
 وصه * والثالث تنوين
 المقابلة

بنفهم ما ونفى أحدهما (قوله
 الغالى) من الغلو وهو
 الزيادة أو القلة لقلته
 بالنسبة لتركه (قوله وقفنا
 فقلنا ايه الخ) تمامه
 * وكيف يتم الكلام الدرا الملاقع *

فهو حدثا ومسلمات فانه في مقابلة النون في ز ي د ين ومنه لم ين في كونه علامة لتمام الأسم كان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك قال الرضي * الرابع تنوين العوض نحو جوار ويوم مثقالا لاول عوض عن حرف وهو (٢١) الياء وأصله جوارى والثاني عوض عن

جمله وليس منه العوض

(قوله وأجيب بان هذا

معارض الخ) وجواب

المعارض والمستشكل واحد

وهو اعتبار الغلبة فيهما

(قوله وردبانه يثبت مع

التسمية) سواء كانت لمذكور

أو مؤنث وفي هذا الرد نظر كما

قوله المحقق لان من ينون

المسمى يجمع المؤنث السالم

ينظر الى ما قبل التسمية فلا

يعتبر الاجتماع المذكر كما

ان من يمنع الصرف ينظر

الى ما بعده او من يحرم

بالكسرة ولا ينون يعتبر

الحالتين ولذا أسقط صاحب

اللب هذا القسم ووجهه

شارحه بدخوله في تنوين

التمكين (قوله بإثبات الياء

منصوبة) لعل الاولى

مفتوحة

(قوله أى أصلى) وقد يكون

عوضا عن حرف زائد

غير أصلى نحو جندل

بالتنوين عوضا عن ألف

جندل التي هي ألف الجمع

كما قاله ابن مالك لكن في المغنى

الذي يظهر أنه تنوين صرف

ولهذا يجزى بالكسرة وليس

ذهاب الألف التي هي علم

الجمعية كذهاب الياء في

نحو جوار (قوله وقد تقرر

أن المحذوف لعله كالشابت

الخ) فيه رد على الاخفش

القائل بان تنوين نحو جوار

بان هذا معارض يجمع المذكر السالم فان مفردة قد لا يكون منونا كما كراهم واسمعيل ونحوهما من الاسماء المنوعة من الصرف ثم ما ذكره المصنف من أن هذا التنوين للمقابلة هو الصحيح وقيل هو عوض عن الفتحة تصاويا وردبان الفتحة قد عوض عنها الكسرة وأيضاً عو ثابت في الرفع والجرو لا عوض اذ ذاك وقيل انه تنوين تمكين ووردبانه يثبت مع التسمية كعرفات ولو كان هذا التنوين للتمكين لزال حين التسمية لان تنوين التمكين لا يجمع العلتين أعني العلمية والتأنيث ولهذا لو سمي بمسلة وعرفة زال تنوينه ما قبله فانه مع العلمية دليل على انه ليس للتمكين (قوله فانه) أى التنوين في مسلمات في مقابلة النون في زيدى أى والنون في زيدى قائمة مقام التنوين في المفرد من حيث كونها علامة على تمام الاسم (قوله نحو جوار) أى جوار ونحوه من كل جمع تكسير معتل جاء على وزن فواعل كغواش ومن كل منقوص مستحق لمنع الصرف نحو أعيم تصغير أعيم فانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل اذ أصله أعيم يوزن أفعيل كاذ حرج ونحو قاض علما على امرأته فانه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث فكل هذا وما أشبهه تستثقل فيه الضمة والفتحة النائية عن الكسرة في حالة الجر وتظهر فيه الفتحة تقول جاء جوار وممرت بجوار فالاول مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها النقل والثاني مجرور بالفتحة النائية عن الكسرة وهذه الفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها النقل وتقول في حالة النصب رأيت جوارى بظهور الفتحة ومثله بقية الامثلة المذكرة فان قلت لم تظهر الفتحة النائية عن الكسرة في حالة الجر فيقال في الجر أيضا ممرت بجوارى بإثبات الياء منصوبة كحالة النصب فالجواب ان الفتحة في حالة الجر نائية عن الكسرة والكسرة ثقيلة فكذلك ما ناب عنها بخلاف الفتحة في حالة النصب فانها ليست نائية عن ثقيل بل هي أصلية فلم تستثقل فلذلك ظهرت ولم تقدر (قوله ويوم مثلاً) قال ابن هشام اضافة يوم لاذ من اضافة أحد المترادفين الى الآخر وقال الدماميني لعل الاضافة للبيان مناهي شجر أراك أى يوم هو وقت كذا وكذا (قوله عوض عن حرف) أى أصلى وهو الياء فاصله جوارى بالياء والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار بالتنوين بعد الراء ومعلوم ان هذا التنوين تنوين التمكين وهو المسمى تنوين الصرف وقد تقرر أن المحذوف لعله كالثابت وقد حذفت الياء هنا لعله وهو التقاء السكونين فتكون في حكم الثابت فصيغة منتهى الجموع موجودة وهي لا تجتمع تنوين الصرف فحذف التنوين بسبب ذلك فصار جوار بدون تنوين تخفيف من أن تشبع الكسرة فتستقل عنها الياء وترجع محذوفها ويحصل ثقل في اللفظ بعد رجوعها فأتى بالتنوين عوضا عن الياء فهذا التنوين الموجود في جوار بعد الحذف عوض عن الياء وأما التنوين الاصلى الموجود في أصل الصيغة قبل الحذف وهو جوارى فانه تنوين الصرف وقد زال ثم ما ذكره الشارح من أن التنوين في جوار عوض عن حرف وهو الياء مبسنى على القول بان الاعلال مقدم على منع الصرف وهو الراجح لان سبب الاعلال قوى وهو الثقل الظاهر في الكسرة وسبب منع الصرف ضعيف لانه المشابهة للفعل وهي غير ظاهرة وماسبية قوى أرجح مما سببه ضعيف أما على القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فانه يكون أصله جوارى بإثبات الياء بدون تنوين فيقال استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار فعلى هذا القول يكون التنوين عوضا عن حركة وانما عوض التنوين عن تلك الحركة ليتوصل به الى حذف الياء الموجبة للثقل في الكلمة (قوله عن جملة) المراد جنس الجملة فيصدق بالجملة الواحدة كقوله تعالى فاولا اذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون أى حين اذ بلغت الروح الحلقوم وبالاكثر كقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها فان التنوين هنا عوض عن جل ثلاث واغما

تنوين تمكين فهو نصرف لان الياء لما حذفت الحق هذا الجمع باوزان الاتحاد كسلام وكلام منصرفين ومحصل الرد أن الياء المحذوفة لعله فهو كالثابت فهو بان على صيغة منتهى الجموع (قوله وبحصل ثقل في اللفظ) أى المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعاً

عن المفرد في مثل كل
وبعض فان تنوينها تنوين
تمكين يزول عند الاضافة
ويوجد عند عدمها هذا هو
الصحيح (والالف واللام)
في الاسم والصفة (نحو
الغلام) واليقظان
(وحروف الخفض نحو من
الله) ومن الرسول

(قوله والمراد بهما الزائدتان
على بنية الكلمة) اخترز
بذلك عن آل في نحو قولك
ألقبت وألحيت (قوله وما
وضع على أكثر من حرف)
أي بطريق الاصلة كما تقدم
ولو عرض له الوضع على
حرف نحو نفسك ول
زيد فإنه يعبر عنه بلفظه
فيقال في فعل أمر ول
فعل أمر ولا يقال القاف
فعل أمر ولا اللام فعل أمر
(قوله وإنما اختصت ال
المعرفة الخ) أي وجل عليها
الباقى (قوله ثم غلبت عليه
الاسمية) أي فلذلك صح
تمثيل الشارح به للاسم
(قوله لتدخل الاسماء
المبينة) أي لتدخل في
المعلم بهذه العلامات (قوله
فلا يتناولوا التعبير
بالخفض) ضمير يتناولوا
راجع للذي في محل خفض
وقوله والتعبير بالتعريض
أي بالخفض المعبر به والمراد
بقوله فلا يتناولوا الخ أنه
لا يوجد ويتحقق فيه
الخفض المعبر به

كان التنوين في اذعوضا عن جملة لان اذيجب اضافتها الى الجملة اتفاقا فلما حذف الجملة المضاف اليها
اذأى بالتنوين هو ضاعها وكسرت اذ تخلفا من التقاء الساكنين لانها في الاصل ساكنة والتنوين
ساكن وقد تفتح كافي قوله تعالى قال فعلتها اذا ورا ثامن الضالين (قوله عن المفرد) أي كلمة مفردة (قوله هذا
هو الصحيح) ومقابلها انه تنوين عوض عن المضاف اليه المحذوف لان الاصل في كل وبعض أن يضاف لما
بعده فلما قطع عن الاضافة دلالة مقابلها عليه عوض عن المضاف اليه التنوين في قوله تعالى قل كل يعمل
على شأه أي كل انسان خذف انسان المضاف اليه كل وعوض عنه التنوين وقوله تعالى تلك الرسل
فضلنا بعضهم على بعض أي بعضهم خذف الضمير وعوض عنه التنوين قال الشيخ عميرة ان تنوينها
عوض عن المضاف اليه بلامرية الا أنه مع ذلك تنوين صرف أي تمكين لان مدخوله معرب فهو من القسم
الاول وهذا بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فإنه تنوين عوض لا غير لان مدخولهما مبني (قوله والالف
واللام) أي ويتمي بالاسم أيضا بالالف واللام أي بدخولهما عليه في أوله والمراد بهما الزائدتان على
بنية الكلمة سواء كانت ال موصولة كالضارب والمضروب أو زائدة أي ليست معرفة ولا موصولة مقارنة
للموضع كاليسع والآن والذي أوعارضة للضرورة نحو * وطبت النفس ياقيس عن عمرو * أولشذوذ نحو
ادخلوا الاول فالاول أو الجمع الاصل كالحرث أو في العلم بالغلبة كالعقبة ولو عبر المصنف بال كان أولى لان
ما وضع على حرف بطريق الاصلة يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال الباء للجر ولا يقال ب للجر وما وضع على
أكثر من حرف يعبر عنه بلفظه فيقال للمركب من الالف واللام أ ل ولا يقال الالف واللام وقد يعتذر
عنه بأنه عبر بها هو الاشهر عند المبتدئ والا قرب لفهمه وإنما اختص ال المعرفة بالاسم حتى صح جعلها
علامة عليه لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم دون الفعل والحرف (قوله
الغلام) هو في الاصل وصف مأخوذ من الغلبة وهي شدة الجماع لان هذا المعنى انما يكون حالة الشباب
وقوة البنية ثم غلبت عليه الاسمية فصار اسما كالؤمن والكافر فانهما بحسب الاصل وصفان لكنهما
صارا اسمين جامدين (وقوله واليقظان) صفة مشبهة ومهناه الحذر أي دائم التنبه واليقظان في
الغلام معرفة قطعا بلا خلاف وأما في اليقظان فقبل هي كذلك وقيل موصولة لان ال الداخلة على الصفة
المشبهة موصولة وتجرى عليه ابن مالك وفي شرح الطبري الصحيح ان ال في الصفة المشبهة معرفة وأما ال
الداخلة على أفعال التفضيل نحو الافضل والاعلم فعرفه اتفاقا لا موصولة فان قلت قد دخلت ال على
الفعل الماضي كقولهم آل فعلت وعلى الفعل المضارع في قوله

ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصل ولا الذي الرأي والجدل

فالجواب أن ال في الاول استفهامية وأصلها هل فابديت الهاء همزة والثاني من قبيل الضرورة فلا يعتد
بها ومثل ال بدلها وهي أم عند حير فانهم يقلبون اللام ميماء بها انطق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
ليس من امبرامصيام في مسفر كما هو مشهور (قوله وحروف الخفض) من اضافة السبب للسبب أي
الحروف التي هي سبب الخفض أي المكسرة التي تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وإنما
اختصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة عليه لانها توجد الخفض المختص به فان قيل لا حاجة لذكرها
فان الخفض يغني عنها أوجب بانه نص عليها لتدخل الاسماء المبينة نحو هذا فان الخفض لا يظهر فيها بل هي
في محل خفض لان اعراب المبني محلي فاذا قلت مثلا مررت بهذا يكون مبني على السكون في محل جر ولا أثر
للخفض هنا ظاهرا فان الخفض لا يغني عن ذكر حروف الخفض اذ الذي في محل خفض ليس مخفوضا فلا يتناولوا
التعبير بالخفض فيحتاج لذكر حروف الخفض لاجله فان قلت قد دخل حرف الخفض على ما ليس باسم كقوله

والله ما ليس لي بنام صاحبه * ولا يخالط اليمان جانبه

وقول بعضهم ما هي بنعم الولد وقول آخر نعم السيرة على بنس العير ونحو ذلك فالجواب أن حرف الجر هنا دخل
على اسم محذوف والاصل في الاول ما لي بليل نام صاحبه وفي الثاني ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ومثله

على نفس العبر (خاتمة) انما اقتصر المصنف على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها والافعال والاسم كثيرة قال الجلال السيوطي في كتابه الاشباه والنظائر تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين علامة ثم عدناها فن أراد الوقوف عليها فإبراجه (قوله وعلامة الفعل) أي ماصدق عليه هذا اللفظ من الافراد أعظم من ان تكون من أفراد الماضي كقام أو المضارع كيقوم أو الأمر كقم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لان لفظ فعل اسم بل لأفراد هذا المفهوم الكلي ثم ليس المراد جميع الافراد بل بعضهما اذ منها ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كالفعل به وما أفعاله في التعجب وخلا وعدا وحاشي اذا نصبت وحب من حبذا وكفى من كفى بهند أن تفعل وقال الشاطبي ان هذه أفعال ماضية تقبل تاء التأنيث بالنظر إلى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لان العرب التزمت تجرد هاء عن التاء والعبرة بالأصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل ثم ان قوله علامة مبتدأ وقوله قد خبر ولا يخفى أن قد حرف والحرف لا يقع خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه وقد جعله المصنف هنا خبرا والجواب أن معنى قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبر عنه بمجرد لفظه وهذا لا ينافي أنه يخبر باللفظ الحرف بقطع النظر عن معناه ومحصلة أنه اذا التفت لمعنى الحرف لا يصح أن يخبر به ولا عنه كما اذا لوحظ معنى الفعل أيضا فانه لا يصح أن يخبر عنه فان أريد لفظ الحرف فانه يخبر به كما هنا ويخبر عنه كافي قولك قد حرف تحقيق ومثله الفعل اذا أريد لفظه يخبر عنه كافي قولك ضرب فعل أي هذا اللفظ فعل وحاصل هذه المسئلة أن الالفاظ كما أنها موضوعة لمعانيها وضعت مقاصدا وهي بهذا المعنى تكون اسما وفاعلا وحرفا كذلك هي موضوعة لانفسها وضعتا غير قصدى على ما ذهب اليه التفقازاني وعلى هذا فيكل لفظ أريد به نفسه فهو اسم منقول علم لنفسه فتكون من أعلام الأشخاص لكونها موضوعة لشئ بعينه غير متناهية وغيره وقيل من أعلام الاجناس لكونها علمالامفهوم الكلي لكن اللفظ لا يصير بذلك الوضع مشتركا ورده السيد بان دلالة الالفاظ على نفسها ليست مستندة الى الوضع أصلا لوجودها في المهملات أيضا بالانفاوت نحو جوسق مركب من ثلاثة أحرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضى كونها اسما لان الكلمات متساوية الأقدام في جواز الاخبار عن ألفاظها سواء كانت موضوعة أو مهملات ودعوى أن الواضع وضع المهملات لانفسها وضعتا قصدى وغير قصدى وأنها أسماء بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة على أن اثبات الوضع الغير القصدى لا يساعده عقل ولا نقل وانما ارتكب تفصيلا عن التزام الاشتراك في جميع الكلم وما وقع في كلام بعض النحاة من أن اللفظ اذا أريد به نفسه كان علما لم يرد به انه علم حقيقة بل أراد أنه بمنزلة العلم في تعيين المراد وتشخيصه بل تخضر هي بانفسها لا بدوال في ذهن السامع فيحكم عليها بذلك الحضور اه فيكون الحاصل ان اللفظ اذا أريد به نفسه فهو علم له أو بمنزلة العلم في جريان أحكام الاسم عليه سواء كان مهمل أو مستعملا لكن اجراء أحكام الاسم عليه واثبات خواصه له يؤيد المذهب الاول وهو مذهب السعد والسيد أن يقول انما قبل أحكام الاسم وخواصه لكونه في تأويل الاسم المفرد وانما ذكرنا هذه العبارة هنا وان كان فيها معوج به لا مبتدأى لكتها لنفسها وعموم نفعها وشحنها حاشيتنا حرصا على تقييد أو ابد الفوائد فان قلت ان قولنا قد حرف وضرب فعل باعتبار كون كل من قد وضرب وقع مبتدأ يكون اسما كما علمت والاخبار عن قد بانها حرف وضرب بانه فعل يفيد خلاف ذلك لان المبتدأ عين الخبر فالجواب أن معنى قولنا قد حرف أي ماصدق عليه قد من الافراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا مبتدأ فانها اسم لا رادة لفظها وكذلك يقال في ضرب فعل فتقطع (قوله قد) أي الحرفية وانما لم يفيد هذا بذلك لانها المرادة عند الاطلاق فخرج الاسمية وهي تستعمل تارة بمعنى حسب أي كافي فالأكثر في استعمالها أن تكون مبنية على السكون نحو قد زيد درهم فقد اسم بمعنى حسب مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ وزيد مضاف اليه ودرهم خبره ويقال قد زيد درهم رفع قد فهي مبتدأ مرفوع بالاضمة الظاهرة وزيد مضاف اليه ودرهم خبره ونحقيق انون الوقاية فيقال قد في كثيره وقد

وقس الباقي (وعلامة الفعل قد)

(قوله والافعال والاسم كثيرة) منها النداء والاسناد اليه وضافته والاضافة اليه والاشارة الى مسماه وعود ضمير عليه وابدال اسم صريح وموافقة ثابت الاسم في لفظه أو معناه ونعته وجعله تكبيرا وتكسييرا وتصغيره وتشبيها وتذكيرا وتأنيسه ولطوق باه النسبة له وكونه فاعلا أو مفعولا أو ذالحا أو تقييذا أو مستثنى أو مستثنى منه أو معطوفا بلا أو عبارة عن شخص أو مفعرا أو علما أو مفردا منكرا ولطوق ألف التثنية وترجيحه وغير ذلك (قوله أي لا يخبر بمعناه) وهو النسبة الجزئية التي هي آلة لتعرف حال الطرفين وقوله بمجرد لفظه افعام مجرد لا داعي اليه (قوله وما وقع في كلام بعض النحاة) وهو العلامة الرضى شيخ السعد التفقازاني

لأنه دخل على الماضي (نحو قد قام زيد) على المضارع نحو (قد يقوم والسبب) وتختص بالمضارع (نحو سيقول) السفهام (وهو التانيث الساكنة) وتختص بالماضي (نحو قامت) ٢٤ وقعت (وباء المخاطبة مع الطاب) بالصيغة وتختص بالامر (نحو قومي) بخلاف الطلب باللام

فإنها تدخل على المضارع نحو اتقوى يا هند (وعلامه الحرف) عدمية وهي (أن لا يقبل شيئا من ذلك) المذكور من علامات الاسم وعلامات الفعل وما لا يذ كر من علاماتها فترك العلامة

(قوله أن قد حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي) أي كافي قوله

قد والذي رفع السماء الملكتي وترك قلبا في هوالك معذبا وفي هذا البيت الفصل بالقسم وهو معتقر (قوله وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل) وجه ذلك أن

الماضي وقع وانقضى والمضارع منظر الوقوع لكن قالوا أنها تكون للتوقع مع الماضي أيضا بمعنى أن الفعل الذي مضى كان متوقعا قبل الاخبار به لأنه الآن متوقع وقد أطل في المغة في الكلام على قد فراجع (قوله قد أترك

القرن مصفرا أنامله) تمامه * كان أنوابه محت بفرصاد

والفرصاد هو التوت الأحمر وقوله مصفرا أنامله كناية عن المسوت لأن اصفرار الانامل يحصل به وقوله كان أنوابه محت آخره أي كان أنوابه محت بالتوت الأحمر بسبب ما فيها من دم الجراح والتوت

بجذها قايلا أي حسي بمعنى كافي تقول قدنى أو قدى درهم على المبتدأ والخبر وتستعمل تارة اسم فعل مضارع بمعنى يكفى وفي هذه الحالة لا تفرقها النون فتقول قدنى درهم فقد اسم فعل بمعنى يكفى مبنى على السكون والياء ضمير المتكلم مبنى على السكون في محل نصب مفعول مقدم ودرهم فاعل مؤخر (قوله وتدخل على الماضي الخ) قال الشيخ أبو حيان الذي تلقيناه من أفواه الشيوخ بالاندلس أن قد حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل أي المضارع اه وتكون للتقليل أي تقليل وقوع الفعل كافي نحو قد يجود الخيل وقد يصدق الكذب أو تقليل متعلقه كافي قوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه فان ما نحن عليه من الاحوال بالنسبة لافراد مع لوماته تعالى التي هي أفراد الجائز والواجب والمستحيل أقل معلوماته فان من أفرادها الواجب وهي صفاته تعالى وكالاته التي لا تنتهي ونقائص هذه الكمالات مستحيلة فهي أيضا غير متناهية وأفراد الجائز غير متناهية إذ منه نعيم الجنان الذي لا ينتهي وما نحن عليه بعض أفراد الجائز فظهر أنه أقل معلوماته تعالى وبعضهم جعلها في هذين المثالين للتحقيق أما الثاني فظاهر فان علمه تعالى بما نحن عليه محقق وأما الاول فان التقليل فيه مستفاد من الصيغة أي لفظ كذب وبخيل وليس مستفاد من ق لانه اذا لم يحمل على ان صدور الصدق والجلود قليل كان الكلام فاسدا بناقض أوله آخره لان كذب وبخيل من صيغ المبالغة وكل منهما يفيد الكثرة وإذا كان الكذب كثير الزم أن يكون الصدق قليلا وكذلك اذا كان البخل كثير الزم أن يكون الجود قليلا اذا لو كان كل من الجود والصدق كثير الماصح التعبير بكذب وبخيل هذا معنى مناقضة أول الكلام لا آخره وقد نأتى قد لا تكثير ومن ثم قال الزخشري في قوله تعالى قد نرى قلب وجهك في السماء أي رعبا نرى ومعناه تكثير الرؤية وأنشديت الهذلي * قد أترك القرن مصفرا أنامله * (قوله والسبب) أي مسماها وهي سرفاتها التي تدخل على المضارع لا لفظ سين وهي للدلالة على التنفيس أي التراخي والتأخر لوقوع الفعل في الزمن المستقبل وهي صيغة مستقلة ليست مقتطعة من سوف خلافا لليكوفيين وهل زمن الاستقبال فيها أضيق من سوف أو زمني ما واحد فيكونان مترادفين ذهب البصريون الى الاول أخذوا من قاعدة أن كثرة البناء يدل على زيادة المعنى وذهب بعض الى الثاني وأجاب بان قولهم كثرة البناء الخ ليس مطردا (قوله وتاء التانيث) أي مسماها والمراد التاء الدالة على تانيث المسند اليه وهو فاعل الفعل كقامت هند فخرجت التاء في رب وتغت على لغة من سكنها فاقام التانيث اللفظ وقوله الساكنة أي اصالة فلا يضر تحريكها الغرض نحو ضربت أو قالت امرأه العزيز وقالت امه بالنقل وخرج بها تاء التانيث المتحركة اصالة بجر كره اعراب فاعلمت بالاسم كقامت وقاعدة أو بجر كره بناء فاعلمت بالاسم نحو لا حول ولا قوة وفي الحرف نحو رب وتغت على ما هو السكت في تحريكها (قوله بالصيغة) أي بنفس الصيغة وسيأتي محترز ذلك في كلامه والمراد أن الصيغة موضوعة للطلب وان استعملت في بعض الصور وللإباحة أو للتهديد أو نحو ذلك مجازا (قوله باللام) أي ظاهرة كما مثل أو مقدرة نحو قوله تعالى والوالدات يرضعن أي يرضعن أي فالوالدات مبتدأ أو يرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لا اتصاله بنون النسوة وهو في محل جزم لدخول لام الامر المقدرة عليه ونون النسوة فاعل والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وقد ظهر لك من هذا الاعراب ان الفعل وحده في محل جزم وأنه مع الفاعل الذي هو النون في محل رفع خبر المبتدأ فان دل اللفظ على الطاب ولم يقبل بباء المخاطبة فهو اسم فعل أمر نحو صمه ومه وان قبل بباء المخاطبة ولم يدل على الطاب فهو فعل مضارع نحو قومي ثم ان المصنف اقتصر على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها وقد ذكر الجلال السيوطي في كتاب الاشباه والنظائر ان جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وعددها هناك (قوله وعلامة الحرف أن لا يقبل شيئا من ذلك) أو رده عليه أنه اما أن يريد بذلك ما ذكره هنا من العلامات وما لا يذ كر فاعلم أن لا يقبل شيئا من علامات

بثمانين كافي الصحاح (قوله وهو فاعل الفعل) فيه قصور لانه لا يشمل نائب الفاعل واسم كان (قوله وعددها) الاسماء وهي تاء الفاعل وباءه التانيث الساكنة وقد وسبب وسوف ولو والنواصب والجوازم وأحرف المضارعة ونونا التوكيد واتصاله

علامة له (ثم اللفظ فسمان

مفرد ومركب) لأنه لا يخلو
أما أن لا يدل جزؤه على
جزءه معناه أو يدل

بضمير الرفع البارز وزومه

مع ياء المتكلم فون الوقاية

وتغير صيغته لاختلاف

الزمان (قول الشارح فأنها

تدخل الخ) يتبادر منه أن

الضمير راجع للام لكن

المناسب لتحسن المقابلة أن

الضمير راجع للياء فكانه

قال فإن الياء مع الطلب

باللام توجد وتتحقق في

المضارع (قوله لأن علامات

الاسم والفعل حروف) فيه

أن منها الخفض وليس حرفا

الاعلى قول سيبويه أن

الحركات أحرف صغيرة

ومنها أل الموصولة وياء

المخاطبة وهما اسمان

(قوله وأجاب شارح اللباب

الخ) وحينئذ فيكون الضمير

في قوله أن لا يقبل راجعا

للعرف لا بعنوان كونه

حرفا بل بعنوان كونه لفظا

(قوله ثم هنا للترتيب

الذكرى) أى فتكون

عاطفة يجب فيها ملاحظة

ما قبلها وما بعدها وقوله

ويصح أن تكون ثم

للاستئناف أى فهى بمعنى

الواو وليس هناك ترتيب

أصلا لعدم ملاحظة ما قبلها

فهو امتنافيان خلافا لمن

قال رادا على المحشى أن

الاستئناف لا ينافى الترتيب

(قوله هو اللفظ الموضوع)

الاسماء ولا من علامات الافعال وأما أن يريد بذلك خصوص ما ذكره هنا من العلامات فإن أراد الاول وهو المتبادر من كلامه حيث قال وما لم يذكر كان فيه حوالة على مجهول وايضا يقتضى ان المبتدى لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل ويعلم انتفاء تلك العلامات عن الكلمة وهذا أمر عسير جدا وان أراد الثانى ورد عليه ان هناك ألفاظا لا تقبل شيئا من هذه العلامات التى ذكرها وليست حروفا بل هى أسماء نخو قوط فى قولك ما فعلته قط فانها اسم ظرف لا تستغرق الزمان الماضى وهى لا تقبل شيئا من العلامات التى ذكرت والجواب أننا نختار اما الاول ونقول ان هذا الكتاب موضوع للمبتدى وهو لا يستقل بنفسه بل يحتاج لموقف وعلم فتسمع المصنف فى ذلك اعتمادا على الموقف والعلم فان المبتدى لا يستغنى عنه أو الثانى وأن المعنى لا يقبل شيئا من العلامات المذكورة أى بنفسه أو بمرادفه وقط مرادفه للزمان الماضى والزمان الماضى يقبل الخفض ودخول حرف الخفض فأنك تقول سافرت فى زمان والزمان وزمان زيد بخير من زمان عمر ونحو ذلك واعترض أيضا بأن فى تعريف الحرف بما ذكر دور الان علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف للزوم الدور وهو توقف معرفة الحرف على معرفة الحرف فيلزم توقف الشئ على نفسه وهو الدور وأجاب شارح اللباب بأن الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لامن الجهة الاولى (قوله ثم اللفظ) ثم هنا للترتيب المذكور أى الاخبارى لا للترتيب الزمانى ومحصله أن الترتيب هنا بحسب الاخبار كانه بعد أن فرغ من حد الكلام وبيان أجزائه وتمييز بعضها عن بعض قال وأخبركم أيضا ان اللفظ الخ ويصح أن تكون ثم للاستئناف لأن هذا الكلام مستأنف ومنقطع عما قبله وآل فى اللفظ للهد الذ كرى أى اللفظ الذى سبق تعريفه وهو الموضوع فان المنقسم الى المفرد والمركب هو اللفظ الموضوع ومقاله الخا من أن المراد اللفظ ولو مهما فلا يس على ما ينبغي لان المهمل لا دلالة له على شئ وقد اعتبر فى مفهوم المفرد والمركب الدلالة فتنبه (قوله مفرد) بدأ به لان هذا مقام تقسيم والمنقسم لهما فى اللغتين ذات اللفظ أى أفراد لا حقيقة ومفهومه أى الصوت المشتمل الخ وإذا كان التقسيم بحسب الذات والحال ان المفرد جزء المركب وقد تقرر أن الكل يتوقف على الجزء فيكون الجزء الذى هو المفرد متقدما على الكل الذى هو المركب تقدما طبيعيا فناسب أيضا أن يتقدم فى الوضع ليوافق الوضع الطبع (قوله لأنه لا يخلو الخ) كان الاولى أن يقول لأنه اما أن يدل جزؤه على جزءه معناه أو لا يدل بتقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد لان هذه العبارة وهى قوله لأنه لا يخلو الخ مفيدة لتعريف كل من القسمين وتقديم تعريف المفرد على تعريف المركب ليس على ما ينبغي بل الواجب العكس وهو تقديم تعريف المركب على المفرد لان القيود فى تعريف المركب وجودية وفى تعريف المفرد هدمية والوجود سابق فى التصور على العدم أى ثبوت الشئ سابق فى التصور على عدمه وفى تعريف المفرد سلبت دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وقد أثبت للمركب وسابها فرغ عن تعقل ثبوتها وقوله لأنه اسم ان ضمير الشارح جملة قوله لا يخلو خبر أى أن ما صدق اللفظ وافراده بحسب الخارج لا يخلو واحدا منها عن أن يتصف اما بالافراد أو بالتركيب والخصر فى القسمين استقرائى فما ذكره من قوله لأنه الخ ليس دليلا لان الحصر الاستقرائى لا يستدل عليه بل هو بيان لوجه التقسيم بانضمام القيود الى المقسم (قوله أو يدل الخ) حاصل ما ذكره من القيود فى تعريف المركب ثلاثة أن يكون لللفظ جزء وأن يدل ذلك الجزء وأن تكون دلالة على جزء المعنى فخرج بالقيود الاول مالا جزئه أصلا كهمزة الاستفهام وواو العطف مثلا وبالثانى ماله جزء ولكن لا يدل على شئ كالأى من زيد والعين من عمرو وبالثالث ماله جزء يدل لكن لا على جزء المعنى كعبد الله علمان كلام من الجزأين له دلالة أما الاول فانه يدل على ذات متصفة بالعبودية والله يدل على الذات الواجب الوجود لكن لا دلالة لواحد من ذينك الجزأين على شئ من معناه وهو ذات الشخص المسمى بعبد الله وحذف المصنف قيد ارباعا وهو أن تكون تلك الدلالة مقصودة فيخرج بم هذا القيد ما يدل جزؤه على جزءه معناه لكن لا يكون لآلته عليه مقصودة كما إذا سمي شخص بحبوان ناطق فان مجموع حيوان ناطق يقصده الدلالة على الذات

ولذلك قال فى السلم

(٤ - أزهرية)

مستعمل الالفاظ حيث يوجد * امامى كى واما مفرد

الاول والمفرد كزيد والثاني المركب كغلام (٢٦) زيد (والمفرد ثلاثة اقسام اسم فعل وحرف) لانه لا يخلو اما ان يستقل بالمفهومية

أولا الثاني الحرف والاول
اما أن يدل بهيئته على أحد
الازمنة الثلاثة أولا الثاني
الاسم والاول الفعل والعناد
حقيق يمنع الجمع والحاو
وقد علم بذلك حد كل واحد
منه للاحاطة بالمشارك وهو
الجنس وما به يمتاز كل واحد
عن الآخر

(قوله لكن لا دلالة للجزأين
الخ) قد تم الجواب قبل
هذا عن انقاض التعريفين
بالحيوان الناطق علما
ولا دخل لهذا الاستدراك
في الجواب (قوله حكم فيها
بالتنافي الخ) وصف كاشف
بخلاف القضية المتصلة
فانما احكم فيها بالتلازم
وتنقسم المنفصلة الى اقسام
ثلاثة أشار لها في السلم بقوله
مانع جمع أو خلوا وهما
وهو الحقيقي الاخص فاعلم
مثال مانع الجمع فقط هذا
الشيء اما أبيض واما أسود
فلا يجتمعان ويرتفعان
في نحو الاخر ومثال مانع
الطوق فقط هذا الشيء اما غير
أبيض واما غير أسود
فيجتمعان في نحو الاخر ولا
يرتفعان ومثال مانعتهما
ما في المحشى ويحسن في
ذلك قول بعض الادباء
مقدمات الرقيب حين غدت
عند لقاء الحبيب متصلة
تمنعنا الجمع والخلو معا
وانعازك شأن منفصلة
(قوله والمراد بالحد

المعينة المسماة به ولا يقصد بكل من الحيوان والناطق مفهومه الاصل وهو الحيوانية والناطقية وان
كان جزءا من المسمى لان الحيوانية والناطقية جزء من ذات المسمى والجزء الآخر الشخص لكن لا دلالة
للجزأين على الحيوانية والناطقية من حيث انها جزءا للمعنى العلمى اذ لا يتصور دلالة جزء اللفظ باعتبار
أحد وضعيه على جزء المعنى باعتبار الوضع الآخر من حيث انه جزء معنى ذلك الوضع الآخر * ثم اعلم أن
ما خرج بقية تعريف المركب داخل في المفرد وما خرج عن المفرد داخل في المركب اذ لا واسطة بينهما
وبتوضيح تعريف المركب بتوضيح المفرد أتم انضاح لانه مقابله وبضدها تميز الاشياء فذلك تعرضنا
للكلام على المركب دون المفرد بقرينة أن تعريف المفرد والمركب بما ذكر اصطلاح للمناطقه ذكره
النهاية في كتبهم وغلطوه باصطلاحهم وأكثر النحاة على أن المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب
ما تلفظ به مرتين بحسب العرف فعبد الله علما على هذا القول من كتب وعلى القول الاول مفرد
ويرجع القول الثاني انهم يقولون في مثل عبد الله انه مركب تركيبا اضافيا ويعربون كلا من جزأيه
بأعراب ولو كان مفردا لأعرب بأعراب واحد (قوله والمفرد) آل للعهد الذي كرى أى المفرد الذى
ذكر في التقسيم (قوله ثلاثة اقسام) من تقسيم الكل الى الذى هو المفرد الى جزئياته التى هى الاسم
والفعل والحرف والاحصر في الثلاثة استقرأنى (قوله اما أن يستقل بالمفهومية) ضمير يستقل
بمورد الى المفرد والمفهومية كون الشيء مفهوما والاستقلال بالمفهومية عبارة عن كون اللفظ يفهم
معناه بدون انضمام أمر آخر اليه وهذا المعنى هو معنى قولهم يدل على معنى في نفسه كما عبر به كثير من
النهاية فوئدى العبارة الى واحد وهو عدم الاحتياج في فهم معنى اللفظ الى ضميمه غيره اليه فعنى قولهم
مادل على معنى في نفسه مادل بنفسه على ذلك المعنى ولم يحتج اضميمه (قوله الثاني الحرف) أى مالا
يستقل بالمفهومية هو الحرف ومعنى عدم استقلال الحرف بالمفهومية أن دلالة على مداه كدلالة
في على الظرفية مثلا متوقفة على ذكر شئ آخر وهو المظروف والظرف في قولك زيد في الدار مثلا فقول
الضاه الحرف مادل على معنى في غيره في سببه أى ان دلالة على معناه بسبب انضمام غيره اليه بخلاف
الفعل والاسم فان كلا منهما مادل على معناه وحده بدون أن يضم اليه غيره (قوله يدل بهيئته) أفاد
كلامه ان دلالة الفعل على الزمان بهيئته وهو كذلك وتوضيحه ان الفعل مركب من المادة والهيئة
فالمادة هى حروف مثل ضرب في ضرب والهيئة هى الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على
بعض فيمدل الفعل بمادته على الحدث وهو الضرب مثلا في ضرب وعلى الزمان الماضى بهيئته والدليل على
ان الهيئة دالة على الزمان اختلاف الزمن باختلافها مع اتحاد المادة فان ضرب يدل على الماضى ويضرب
يدل على المستقبل فلما اختلفت الهيئة اختلف الزمان مع كون المادة واحدة وهو ضرب واحترز
بالدلالة بالهيئة على الزمان عن الدلالة بغيره واللفظ فانه ان يكون بالاسماء كاسم وغد وغير ذلك (قوله
الثلاثة) وهى الماضى والمستقبل والحاضر (قوله الثاني الاسم) أى الثاني من هذا التقسيم وهو قوله
اما أن يدل بهيئته الخ وقوله والاول الفعل أى الاول من هذا التقسيم (قوله والعناد حقيق) العناد معناه
التنافي ومعنى هذه العبارة ان قولنا الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف قضية منفصلة حكم فيها بالتنافي بين
أجزائها الثلاثة في الجمع أى التحقق والخلو أى الانتفاء ومعنى ذلك ان هذه الثلاثة لا يمكن أن تجتمع كلها
في شئ واحد بحيث تكون كلمة اسما وفعل وحرفا ولا اثنا منها أبيض ولا تنفى هذه الثلاثة بأن توجد كلمة
ايست اسما ولا فعلا ولا حرفا بل حينما وجدت كلمة فهى اما اسم أو فعل أو حرف فهذه القضية نظير قولك
العدد اما زوج أو فرد اذ كل عدد لا يخلو عن أن يكون زوجا أو فردا فلا يجتمعان في عدد ولا ينفقان (قوله
وقد علم بذلك) أى ببيان وجه الحصر وهو قوله لانه لا يخلو اما أن يستقل الخ (قوله حدد) نائب فاعل علم
والمراد بالحد التعريف وقوله للاحاطة تعاميل يكون حد كل واحد منها قد علم وجهه ذلك انه قد قسم
المفرد الى اقسام ثلاثة الاسم والفعل والحرف فالمفرد مقسم وكل من الثلاثة اقسام ومعلوم أن المقسم

وهو الفصل (و) القسم الاول (الاسم) وهو (الثلاثة) أقسام (مظهر مخوزيد) ورجل (ومضمر (٢٧) نحو أنث) وهو (ومبهم نحو هذا)

وهذه

متحققة في جميع الاقسام فيكون جنسا لان الجنس هو الكلى الذاتى المشترك بين افراد مختلفة الحقيقة وأن كل واحد من الثلاثة امتاز عن صاحبيه بقيد مختص به فيكون ذلك القيد فصلا لان الفصل عند المناطق ما كان ذاتيا للحقيقة مختصا بها كالناطق للانسان فبضم ذلك القيد للامر الكلى يخرج تعريف كل واحد فخذ الاسم مفردا مستقلا بالمفهومية ولم يدل بهيمته على أحد الأزمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس يشمل الاقوال الثلاثة وقوله استقل الخ فصل أخرجه الطرف وقوله لم يدل الخ فصل ثان أخرجه الفعل وبقي الحد فاصر على الاسم وحد الفعل مفردا مستقلا بالمفهومية ودل بهيمته على أحد الأزمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس وقوله استقل الخ فصل أخرجه الطرف وقوله لم يدل الخ فصل أخرجه الاسم وحد الطرف مفردا لم يستقل بالمفهومية فقوله مفرد جنس وقوله لم يستقل فصل أخرجه الاسم والفعل (قوله والقسم الاول الخ) لما قسم المفرد للاقسام الثلاثة شرع الآن في تقسيم كل واحد منها الى أقسام ثلاثة أيضا فقسم الاسم الى ظاهر ومضمر ومبهم فقوله مظهر هو وما بعده يجوز فيه الجوز على انه بدل من أقسام والرفع على انه بدل من ثلاثة أو خبر مبتدأ محذوف والمظهر اسم مفعول مأخوذ من قولك أظهرت الشيء إذا كشفت عنه ولم تستره ولما كان الاسم الظاهر يدل بنفسه على المعنى بدون أن يتوسطه شيء في دلالة على معناه كان أظهر دلالة من المضمرة والمبهم لان كلاهما يحتاج لآخر ينقسم لفظ حتى يفيد معناه فأطاق عاينه اسم المظهر ولذلك بدأ به في التقسيم (قوله مخوزيد ورجل) مثل بمثابة الإشارة الى انه لا فرق في الظاهر بين ان يكون معرفة كزيد أو نكرة كرجل وهو لا يخرج عن هذين القسمين فجميع الاسماء الظاهرة اما معرفة واما نكرة وينفرد عن كل من هذين القسمين أقسام ليس هذا محل ذكرها (قوله ومضمر) اسم مفعول مأخوذ من أضرمت الشيء إذا أخفيت عنه وسترته معنى به اللفظ اما لان حروفه الموضوعه له غالبا وهي التاء والكاف والهاء مهموسة أى صوتها خفي لان الهمس الصوت الخفى وانما قيد بالتاء لانه لا يخرج الضمائر المنفصلة من نحو أنا وأنت الخ لان الضمير هنا هو أنا وان حرف ليس مهموسا وأما التاء ونحوها فهي ليست ضمائر وانما هي لواحق كاسمياتي تحقيقه واما لان دلالة على معناه أخفى من دلالة الاسم الظاهر لان الضمير يحتاج في دلالة على معناه الى قرينة زائدة على اللفظ وهي التكلم أو الخطاب أو الغيبة وما هو محتاج في دلالة على معناه لشيء زائد على ذات اللفظ أخفى مما دل على معناه بدون تلك الزيادة ويسمى أيضا ضميرا مأخوذا من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف اذ هو موضوع على حرف واحد أو حرفين بخلاف الاسم الظاهر فان حق اللفظ فيه أن يكون موضوعا على ثلاثة أحرف فأكثرت كون حروف الضمير بحسب الغالب أقل من حروف الظاهر فاشبه الهزيل النخف الجسم ثم سميت به مضمرا وضميرا اصطلاحا البصريين وأما الكوفيون فأنهم يسمونه كناية ومكنيا والثاني من باب الحذف والايصال أى مكنيا به عن الاسم الظاهر اختصارا (قوله نحو أنت وهو) أى وأما من كل ما وضع للخطاب أو غائب أو متكلم فدلل الضمير الذات المخاطبة أو الغائبة أو المتكلمة فيكون قد اعتبر في مدلوله شيء آخر غير الذات وهو التكلم أو الخطاب أو الغيبة بخلاف الاسم الظاهر فان مدلوله مجرد الذات بدون أن يعتبر معها شيء من الاوصاف ان كان جامدا كرجل أو يعتبر معها وصف كفى المشتقات نحو ضارب فان موضوعه ذات متصفة بالضرب على جهة القيام بها ومضروب ذات متصفة به على جهة الوقوع عليها وقس بقية المشتقات فالمشتق مدلوله ذات مع صفة وكذلك الضمير لكن فرق بينهما بفرق لفظية ومعنوية ليس هذا محلها (قوله ومبهم) من الابهام وهو الخفاء مأخوذ من أجهت الشيء إذا أخفيت عنه ولما كان المبهم لا يفيد معناه الا بتوسط قرينة زائدة على اللفظ وهي الإشارة الحسية في اسم الإشارة والصلة في الاسم الموصول كان مبهما أى خفيا بالنسبة للاسم الظاهر الدال على معناه بدون أن ينضم اليه شيء آخر (قوله نحو هذا وهذه) أى من جميع أسماء الإشارة كهؤلاءنى وتلك وذلك فقوله نحو يحتمل التثنية بالنظر لشخص هذا

اصطلاح المناطق قال
العصام وبهذا تعلم أنه
لا حاجة للجواب عن منع
بعضهم كون ما علم حدا
لجواز أن يكون المميز أو
المشترك خارجا عن حقيقة
هذه الاقسام بان حقيقة
الامور الاصطلاحية
الاعتبارية هي جميع
ما اعتبر به المصطلح في
مفهومها وجميع ما ذكر
هنا داخل في مفهوم هذه
الاقسام فيكون ما علم من
المعرفات حدودا لها اه
وتعلم أيضا عدم توجه
اعتراض بعضهم على المحشى
بان تفسير الحد بالتعريف
تفسير بالاعم مع انه ليس
بمراد (قوله مهموسة)
والحروف المهموسة هي
حروف فخته شخص سكت
(قوله مأخوذ من الضمور
وهو الهزال) فيه انه كان
يقال حينئذ ضامرا لضمير
فالمناسب ان ضمير ما أخذ
من أضرمت على غير قياس
على حد عقدت العسل
فهو عقيد أى معقد فكل
من ضمير ومضمر من مادة
الاضمار فحينئذ تعالى
التسمية بكل منهما بالاهرين
الذين ذكرهما وقد
يقال لاحظ المحشى مطلق
الاخذ فظن (قوله بقرق
لفظية) منها ان المشتق

معرب ويقع حالا وقية يزاو نعما بخلاف الضمير وقوله ومعنوية منها ان مدلول المشتق غير معين بخلاف الضمير ومنها ان المقصود من
الصفة في الضمير ان يعين بخلاف الصفة في المشتق ومنها أنه لا خلاف في مدلول المشتق أنه جزئى أم كلى بخلاف الضمير

وهذه ونحوهما من بقية أسماء الإشارة المفردة فيكون التمثيل للمبهم قاصراً على خصوص اسم الإشارة ويحتمل أن التمثيل بالنظر لنوع هذا فيكون المعنى وذلك كاسم الإشارة الممثل له هذا ونحوه من المبهمات وهو الاسم الموصول كالذي وهذا التقرير برأى لم يدخل تحت لفظة نحو الموصول وأما التقرير الأول فلم يتناول التمثيل بل يكون الداخل تحت نحو بقية أفراد اسم الإشارة ويكون تاركاً كذا كذا الموصول فيكون كلامه قاصراً واعلم أن ما ذهب إليه المصنف من كون القسمة ثلاثية هو المشهور وذهب بعضهم إلى أن اسم الإشارة من قبيل الاسم الظاهر قال ابن عيسى وهو القياس إذ لا يقتصر إلى تقدم ظاهر فيكون من قبيل الضمير ولأنه قد غلب عليه أحكام الأسماء الظاهرة كوصفه والوصف به وتثنيته وجعته وغير ذلك وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قسماً متردداً بين الظاهر والمضمر لأن له شبهة بالظاهر وشبهة بالمضمر حيث أنه مبني ولم يفارقه تعريف الإشارة كان كالمضمر ومن حيث تصغيره ووصفه والوصف به كان كالاسم الظاهر (قوله لأنه لا يتناول ما أن يصلح الخ) هذا بيان لوجه الاختصاص في الأقسام الثلاثة وحصره فيها استقرأني (قوله أمان يصلح لكل جنس) أي يصلح لأن يستعمل في كل جنس فيه أشكال وذلك لأن الجنس هو الأمر الكلي والأمور السلكية لا وجود لها في الخارج وقد شرطوا في اسم الإشارة أن ينضم إليه الإشارة الحسية فلا بد أن يكون المستعمل فيه مشاهد حتى يشار إليه وما ليس موجوداً في الخارج ليس مشاهداً والجواب أننا قد رخصنا أي أفراد كل جنس ثم يقال أيضاً من الجنس ما ليس أفراداً مشاهداً بل معقولة فلا بد من تخصيص الأفراد بكونها محسوسة مشاهدة أي أفراد كل جنس محسوسة مشاهدة وهذا بالنظر لاسم الإشارة وأما بالنظر للموصولات فإنها تستعمل في المعقول والمحسوس لكن لأفرادها اختصاص ببعض الأمور كاختصاص من بمن يعقل فتكون السلكية بالنظر إليها ليست عامة وفي المقام كلام لا تحتمل هذه الجملة (قوله أمان أن يكون كناية عن غيره) هذا التعبير جرى على اصطلاح الكوفيين من تسمية الضمير كناية ومكنياً وقد جرى على اصطلاح البصريين أولاً في التقسيم ولا يجري شيء من ذلك (قوله والقسم الثاني الفاعل) أي مطلق الفعل حتى يصح تسميته للأقسام الثلاثة (قوله على الاصح) مقابلة ما يأتي في الشرح ما ذهب إليه الكوفيون من أنه قسمان (قوله على الاستقبال) أي الزمن المستقبل والمراد أن يدل عليه بحسب الوضع فخرج الفعل الماضي الواقع شرطاً نحو أن قام زيد قمت فإن المعنى متى حصل قيام من زيد في الزمن المستقبل حصل متى قيام فيه فقد دل الماضي هنا على المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداة التمرط فيه عارضة بدليل أنه إذا عرى الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمان الماضي (قوله الثاني) أي الذي لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى الحال أي الزمان الحاضر وهو زمن التكلم فيكون المضارع دالاً على الحال والاستقبال وهو حقيقة فهم ما على التحقيق فيكون مشتركا لفظاً وهو الراجح ومقابله قولاً أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبالعكس وأما كونه مجازاً فيه ما فاحتمال عقلي لم يذهب إليه أحد ثم إن دلالة المضارع عليهم ما بحسب الوضع فلا يرد أنه قد تمحض للدلالة على الماضي إذا دخلت عليه لم تخول بقرب لأن هذه الدلالة عارضة من دخول لم وكلامنا عما هو في الدلالة بحسب الوضع (قوله والأول الأمر) أي الدال على خصوص المستقبل هو فعل الأمر وينبغي أن يعلم أن دلالة فعل الأمر على الاستقبال انما هي بحسب الأمر به وهو الحدث المطلوب إيقاعه وأما باعتبار كون الأمر من قبيل الطلب الذي هو من أقسام الانشاء فيكون دالاً على الحال بالنظر للطلب فإن الانشاء زمنه حاضر والحاصل أن فعل الأمر باعتبار دلالة على الطلب يدل على الحاضر لأن الانشاء ما قارن مدلوله التالف به وباعتبار الحدث المطلوب يدل على الاستقبال لأن زمن الحدث المطلوب متأخر عن زمن الطلب وقد علم بما ذكره الشارح في وجه الحصر تعريف كل واحد من الأفعال الثلاثة للاحاطة بالمشترك وهو الجنس وما به يمتاز كل واحد عن الآخر وهو الفصل ولعله اغماضت عن بيان ذلك هنا كما بينته في تقسيم المفردات أقسامه الثلاثة لأن الغرض هنا بيان هذه الأقسام على وجه الأجمال لا سيما في التقسيم إليها فذكرها هنا استطراداً وسيأتي بتعرض لها تفصيلاً فتذكر التنبيه هنا على تعريفها انكالا على ما سبأني له (قوله ولا يعمل شيئاً) من قبيل عطف اللازم على

لأنه لا يتناول ما أن يصلح لكل جنس أولاً الأول المبهم والثاني أمان أن يكون كناية عن غيره أولاً الأول المضمر والثاني المظهر (و) القسم الثاني (الفعل) وهو (ثلاثة أقسام) على الاصح (ماض) نحو قام ومضارع نحو يقوم وأمر (نحو) لأنه لا يتناول أمان أن يدل على الاستقبال أولاً الثاني الماضي والأول أمان أن يختص بالاستقبال أولاً الثاني المضارع والأول الأمر وذهب الكوفيون إلى أنه قسمان كما سبأني (و) القسم الثالث (الحرف) وهو ثلاثة أقسام (قسم) (مشترك) بين الأسماء والأفعال) فيدخل عليها ولا يعمل شيئاً

(قوله من بقية أسماء الإشارة المفردة) الأولى عدم التقييد بالأفراد على أنه يرد التقييد بتمثله أولاً بهؤلاء

(نحوهل) تقول هل زيد أخوك وهل قام زيد وإنما تكون هل مشتركة إذا لم يكن في حيزها فعل فإن كان في حيزها فعل فمختص به فزيد من هل زيد قام فاعل بفعل محذوف دل عليه المذکور تقديره هل قام زيد قام (و) قسم (مختص بالاسماء) (٢٩) ففعل فيها (نحو) كقوله تعالى

وفي السماء رزقكم (و) قسم (مختص بالأفعال) ففعل فيها (نحو) كقوله تعالى لم يلدوا ولم يولد ولم يكن لهم لهو على قسيه

(قوله طلب التصديق)

أي لا غير فتقول هل قام زيد وهل زيد أخوك إذا كان المطلوب التصديق بحصول القسام زيد والاخوة له ولا تقول هل عندك زيد أو عمرو وهل قام زيد أو بكر وهل زيد أخوك أو خالد

طالبا بذلك التصور والتعيين وقوله فاعلم الطلب التصور أي أو التصديق فتقول طالبا للتصديق أقام زيد

وأزيد أخوك وطالبا للتصور والتعيين أعندك زيد أم

عمرو وأقام زيد أم عمرو (قوله لان هل بالنظر إلى

ذاتها مشتركة) أي ان هل في ذاتها يصح أن تدخل على

اسم ليس بعده فعل وعلى فعل بعده اسم وقوله أمر

عارض أي نشأ من وجود الفعل في حيزها كان

اختصاصها بالاسم أمر عارض وهو عدم وجود فعل

في حيزها فكان الأولى للشارح ان يقول بدل هذم

العبارة وإنما تكون داخلة على الاسم اذا لم يكن في

حيزها فعل فإن كان في حيزها فعل كانت داخلة عليه

تقدير نحو هل زيد قام (قوله لا تختص به) أي لانه يجوز بدل الجملة الفعلية بجملة اسمية ليس خبره افعالا يقال بدل هل قام زيد زيد قائم

(قوله فلا يجوز هل زيد اضمر بته الخ) أي بل هو تركيب فاسد

الملزوم يعني أنه يلزم من اشتراكه بين الاسماء والأفعال عدم العمل ثم المعنى أن هذا حقه وشأنه فلا يرد

النفص بما لا النافيتين فاعلم ان عمل ليس فرفع الاسم وينصب الخبر تقول ما زيد قائما ولا رجل

حاضر مع أنهم مشتركان بين الاسماء والأفعال (قوله نحو هل) ويقال فيها أل ببدال الهاء هـ مزة وهي

حرف استفهام يطلب التصديق بخلاف الهزة فاعلم الطلب التصور (قوله وإنما تكون هل مشتركة الخ)

اعترضه الشنوافي بأنه لا حاجة لهذا الان هل بالنظر لذاتها مشتركة والاختصاص بالفعل فيما ذكر أمر

عارض (قوله فمختص به) أي بالفعل في التعبير بلفظ التخصيص نظرًا لدخولها على الفعل المقدر ليس

بأولى من دخولها على الفعل الصريح وهي لو دخلت على الفعل الصريح لاختص به فكيف بالفعل المقدر

والجواب أن الشارح قد قدم أنها مشتركة بين الاسماء والأفعال أو هم هذا جواز أعراب زيد من هل زيد

قام مبتدأ فقيه بقوله فإن كان في حيزها فعل الخ على أن هل في هذا المثال وما أشبهه مختصة بالدخول على

الفعل فمعين حينئذ أعراب زيد فاعلا بفعل محذوف يفسمه المذکور وحكمة اختصاصها بالفعل أن

أصلها أن تكون بمعنى قدود مختصة بالفعل فإن قلت اذا كانت في الأصل بمعنى قدود مختصة بها أن لا تدخل

على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل زيد أخوك وأجيب بانها ما تطلعت على هزة الاستفهام

في افادتها للاستفهام صح دخولها على ما ذكر كالهزة وذلك لان أصلها أهل وكثرت استعمالها كذلك ثم

حذفت الهزة لكثرة استعمال استغناء عنها وإقامة لها مقامها وقد جاءت على الأصل في قوله تعالى هل أنى على الانسان حين من الدهر أى قد أنى وتديراد بالاستفهام بها النفي نحو قوله تعالى هل جزاء

الاحسان الا الاحسان أى ما جزاء الاحسان الا الاحسان هذا وقد أنكر طائفة منهم أبو حيان مجيئها بمعنى قد قال لم يبق على ذلك دليل واضح وإنما هو شئ قاله المفسرون في الآية وهو نفسير معنى لانفسير

أعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا وقال بعضهم كالتخسيري انه معناها أبدا وان الاستفهام المفهوم منها

من هزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها اذا قرنت بالهزة (قوله فزيد من هل زيد قام فاعل) زيد مبتدأ

وجملة هل زيد قام مجرورة بمن والجار والمجرور حال من المبتدأ على رأى سيمويه وفاعل خبر والمبنى فزيد

حالة كونه في هذا التركيب فاعل أو الجار والمجرور صفة بناء على مذهب الجمهور المانعين وقوع الحال من

المبتدأ والمعنى فزيد السكاكين في هذا التركيب الخ واعلم ان مذهب سيمويه أنه لا يلى هل في نثر الكلام الا

الفعل الصريح فلا يجوز هل زيد اضمر بته بالضهير ومثله بالأولى هل زيد اضمر بت بدونه وخالفه الكسائي

لكن قال بعضهم ان هذا التركيب أى دخولها على اسم بعده فعل قبيح بانفاق النخاعة وحينئذ فقول الشارح

فزيد من هل زيد قام فاعل صحيح لقول القبيح لانه حسن سائغ (قوله ففعل فيها) أى العمل الخاص بها

وهو الجراى أى حق ذلك المختص وشأنه ذلك فدينافى أن الحرف المختص بالاسم قد لا يعمل بالكلمة كالم

المعرفة في نحو الرجل أو يعمل العمل الغير الخاص كان فاعلم ان نصب المبتدأ أو رفع الخبر ولم تعمل العمل

المختص بالحروف وهو الجار (قوله وفي السماء رزقكم) الجار والمجرور خبر مقدم ورزق مبتدأ مؤخر والمكاف

مضاف اليه والميم علامة الجمع وما توقع دون الواو عاطفة وما مولة عطف على رزق وجلة توقع دون من

الفعل ونائب الفاعل لا محمل لها من الأعراب صالة ما وانما محذوف تقديره توقعه وفي معاها

الظرفية أى ان الرزق الذى هو بمعنى المطر هنما مطر وفي السماء وأطلق عليه الرزق مجازا من سلامن

اطلاق المسبب الذى هو الرزق وارادة سبه وهو المطر (قوله ففعل فيها) أى العمل الخاص بها وهو الجرم

والمعنى ان حقه وشأنه ذلك فلا ينافى أنه قد لا يعمل بالكلمة كقد والسبب وسوف أو يعمل العمل الغير

الخاص كان فاعلم ان مختصة بالأفعال ولا تعمل فيها العمل الخاص الذى هو الجرم بل انصب (قوله لسموه) أى

علوه وارفعاه وعمل العلو بقوله لا بخبار به وعنه أى بسبب الخ وهذا مناسب لمذهب البصريين

تقدير نحو هل زيد قام (قوله لا تختص به) أي لانه يجوز بدل الجملة الفعلية بجملة اسمية ليس خبره افعالا يقال بدل هل قام زيد زيد قائم

(قوله فلا يجوز هل زيد اضمر بته الخ) أي بل هو تركيب فاسد

بالاخبار به وعنه وسمي الفعل فعلا باسم أصله وهو المصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة وسمى الحرف حرفا وقوعه في الكلام حرفا
أي طرفا ليس مقصودا بالذات (والمركب ٣٠ ثلاثة أقسام) الاول (اضافي) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة لتنوين مما قبلها (كفلام

زيد) بجامع أن المضاف اليه والتنوين كل منهما ملازم حالة واحدة والاعراب على ما قبله (و الثاني (خارجي) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها (كجعلت) بجامع أن الجزء الاول منهما ملازم حالة واحدة وهي الفتح

(قوله من السمة) أي فعل السمة لان الاشتقاق عندهم من الافعال (قوله لكن لما كانت هذه العلة لا تخصه الخ) أي وان أجيب عن هذا بان علة التسمية لا تنقضي التسمية وبأنهما لما كانا لا يدايان وحدهما لعدم استقلال معناهما كانا كما هما ليسا بعلاما أما الحرف قطا هو كذا الفعل لعدم استقلال تمام معناه لان فهم النسبة المعينة يتوقف على ذكر فاعل معين (قوله فالمراد بالمركب هنا ما لا يمكن ان ينطق به الانسان دفعة واحدة) المناسب ان يقول كما سبق له ما يتلفظ به من ثنتين فكثر بحسب العرف

(قوله فالخسر هنا ليس مأخوذا من العبارة الخ) فيه نظر لان ال في المركب للجنس فيستفاد الخسر من العبارة خصوصا والمسر بجمع اعتبار مفهوم

القائلين بان الاسم مشتق من السمة وهو العلو أو ما على مذهب الكوفيين من أنه مشتق من السمة وهي العلامة فيفعال تسميته اسماء بانه علامة على منما لكن لما كانت هذه العلة لا تخصه ليكون الفعل والحرف أيضا علامة على منما عدل الشارح عن ذلك وجرى على مذهب البصريين (قوله وسمى الفعل) أي الاصطلاح نحو ضرب ويضرب واضرب (قوله وهو المصدر) بناء على ما هو الصحيح من أن الفعل وسائر المشتقات أصلها المصدر وهو مذهب البصريين والمراد بالمصدر هنا اللفظ الدال على الحدث فلا بد من تقدير مضاف في قوله باسم أي باسم مدلول أصله لان الفعل الذي هو الحدث مدلول المصدر كما أنه لا بد من تقدير مضاف في قوله لان المصدر هو فعل الفاعل أي دال فعل الفاعل اذا المسمى مصدره هو اللفظ الدال على الحدث لان نفس الحدث ومحصلة أن هذه التسمية ترجع لتسمية الكل باسم الجزء لان مدلول الفعل الحدث والزمان والنسبة ومدلول المصدر خصوص الحدث والذي يسمى فعلا بحسب اللغة هو الحدث لان الفعل لغة ما حدث عن الفاعل والحدث جزء معنى الفعل فسمى به جميع معناه (قوله ليس مقصودا بالذات) بين به أن معنى كونه طرفا هو انه ليس يقع في أول الكلام أو آخره كما يتوهم من التعبير بالطرف بل معناه ما ذكرنا أنه لم يقع ركنا من الاسناد وانما يؤتى به لربط كما تقدم ونقل عن المراد أنه كان يقول أجيز أن اسميها أي الكلمات الثلاث كلها أسماء لان كل واحد اسم لما دل عليه وأجيز أن اسميها كلها أفعالا لانها صادرة عن المتكلم وأجيز أن اسميها كلها حروف لانها قاطعة من الكلام متفرقة (قوله والمركب الخ) لما فرغ من تقسيم المفرد شمر ع في تقسيم قسميه وهو المركب فقسمه أيضا الى ثلاثة أقسام والمنقسم الى هذه الاقسام الثلاثة المركب من حيث هو لا المعروف بما سبق وهو ما دل جزؤه على جزء معناه لا نأوردنا هذا المعنى لم يصح هذا التقسيم اذ قد جعل من جملة الاقسام هنا التركيب المزجي وهو لا يدل جزؤه على جزء معناه لانه مفرد بمقتضى التعريف السابق ويدخل في القسم الاول هنا وهو المركب الاضافي الاعلام الاضافية كعبد الله مع أنها من قبيل المفرد بمقتضى التعريف السابق وحينئذ لما مررنا بالمركب هنا ما لا يمكن ان ينطق به الانسان دفعة واحدة فهذا التقسيم جار على التفسير الثاني الذي نقلناه لك سابقا في تعريف المركب والمفرد ونهناك على أن اصطلاحهم جار عليه وأن الاول اصطلاح المنطقة فظهر أن ال في المركب هنا ليست للعهد (قوله ثلاثة أقسام) برده عليه المركب من حرفين كما نأورد من حرف واسم نحو يازيد أو من حرف وفعل نحو ما قام ويرد عليه أيضا المركب التوصيفي نحو الحيوان الناطق والرجل العاقل والجواب ان المركب التوصيفي ملحق بالمفرد ومما قبله من الاقسام اذا سمي به حكى كالمركب الاسنادي لانه حينئذ يكون من جنس واحد لا يكون غالبا الاعلام أو المركب من فعلين فلا يصح أن يورد هنا لانه غير واقع وكلامنا في أقسام المركب الواقعة فان قلت لا ورود هذا السؤال أصلا لانه ليس هنا ما يفيد انحصار المركب في الاقسام الثلاثة فالجواب أن الاقتصار عليهم في التقسيم مفيد للعصر لان الاقتصار في معرض البيان مفيد له فلو كان ثم قسم رابع لذكره فالخسر هنا ليس مأخوذا من العبارة بل من القرائن والسياق (قوله ملازم حالة واحدة) وهي الجر بالنسبة للمضاف اليه والسكون بالنسبة للتنوين (قوله على ما قبله) أي ما قبل كل من المضاف اليه والتنوين وقد يجعل المركب الاضافي علما وهو كثير فيبقى على اعرابه الاصل في قبيل العلمية (قوله كجعلت) اسم ببلدة بالشام مركب من بعل اسم صهيوني بل اسم صاحب البلد قبل نزلة تاء التأنيث مما قبله (قوله وهي الفتح) أي فيما هو محتموم بناء التأنيث كما نشأه والمركب المزجي ويرد عليه أن من المركب المزجي ما لا يفتح فيه آخر الجزء الاول نحو معدى كرب فلا يكون هذا الصابط شاملا له والجواب أنه حصل له بالتركيب من غير زيد نقل فلم تقبل الباء الحركة مطلقا فركنت للتخفيف وفي اعرابه أوجه ثلاثة الاول ما ذكره الشارح وهو اعرابه اعراب ما لا ينصرف وهو الفصح الثاني أن يعرب اعراب المتضايقين فيضاف الجز الاول والثاني ويكون

العدد (قوله وهو كثير) أي لان لا تكثر في الاعلام الكنية وهي كل مركب اضافي صدر باب أو أم (قوله وبن اسم صاحب البلد) كذا في الحامي والطبراني وقيل لكن في كلام غيرهم ان بن اسم شخص كان بعد هذا الضم

والاعراب على الجزء الثاني (و) الثالث (اسنادي) وهو كل كلمتين أسندت احدهما الى الاخرى (٣١) (كفام زيد ثم الاسم قسمان

معرب ومبني) ولا ثالث
لهما خلافا لقوم ذهبوا الى
أن المضاف الى بناء المتكلم
ليس معربا ولا

(قوله الثالث بناؤه) اي
على فتح الجزء الاخير واما
سكون الجزء الاول في
معدى كرب وفتح الجزء
الاول في نحو بغلبك فليسا
سكون بناء وفتح بناء بل
بنية (قوله وحينئذ فوصفه

بالتركيب الخ) تقدم له ان
المراد التركيب العوي لا
المنطوق فلاحاجة لهذا (قوله)
وهو اعرابه اعراب المحكي
هذا هو الحق وقال ابن
الضائع انه لا معرب ولا
مبني بل هو محكي (قوله الا

انك في شاب قرناها الخ)
لك ان تعتبر آخر المركب
بتامه وآخره مبني على
السكون بحسب الاصل
فتبقيه الا ان على سكونه
حكاية لحاله الاصل وتقدر
الاعراب على الالف

الاخيرة كما تقدره على
الفتى (قوله وذلك لانه قيل
جعله علما في فروع الخ) أي
وليس الاعراب على
المضاف اليه وهو لفظها
لانه بمنزلة النسب التي في
المتى التي هي عوض عن
التنوين في الاسم المفرد

والاعراب انما هو على ما
قيل التنوين في كذا اما قام
مقامه ولو بالواسطة ويؤخذ
من هذا ان الاعراب في برق
نحوه انما هو على الراء لا
على الضمير المضاف اليه لانه بمنزلة التنوين في خبر (قوله فكل المناسب أن يتكلم أولا الخ) أي والمصنف قد عكس ذلك

الاعراب مقدرا في الاحوال الثلاثة على آخر الجزء الاول وهو الباء والجزء الثاني يحرك بالكسرة وينون
على المشهور واما ظهور الفتحه حالة النصب على الباء نحو رأيت معدى كرب فخلاف المشهور الثالث
بناؤه ولزومه حالة واحدة تشبهه بحقيقة عشر فيكون اعرابه في الاحوال الثلاثة محليا (قوله والاعراب
على الجزء الثاني) لانه آخر المعرب حقيقة انتقل اليه مما قبله لمصار كالجزء والمراد بالاعراب اعراب ما لا
ينصرف فيرفع بالضعف وينصب ويجر بالفتح من غير تنوين للعلمية والتركيب لان هذا القسم غالبا لا
يكون الاعمال وحينئذ فوصفه بالتركيب انما هو باعتبار اصله المشقول عنه والافيهو الا ان من قسم المفرد
لانه لا شيء من الاعلام يدل جزؤه على جزء معناه ثم لا يشمل هذا الاعلام المحتومة به في نحو سيبويه وعمرويه
ونفطويه فانها من المركب المزجي مع أنها ليست معربة لان الاشهر فيها البناء اما على انها تعرب اعراب
مالا ينصرف فيشملها لا يقال يراد بالاعراب الاعراب ولو محليا وهي معربة محلا لاننا نقول الاعراب المحلى
لا يقال انه على الجزء الثاني (قوله كفام زيد) فلو جعل علما كتاب قرناها وبرق نحره وتأبط شرا كان
مبنيًا وحكى على ما كان عليه قبل العلمية قال الشاعر

كذبتم وبيت الله لا تشكعونها * بنى شاب قرناها تصرو تحاب

واعراب البيت كذبتم فعل وفاعل وبيت مقسم به محمور والله مضاف اليه لا تشكعونها ان قرئ بضم
التاء مضارع انكبح كان متعديا بالفعلين فلا نافية وتشكعون فعل مضارع مرفوع بشبوت الشون والواو
فاعل والهاء ضمير مفعول أول وبنى مفعول ثان منصوب بالياء لانه جمع مسد كرسالم وهو مضاف وشاب
قرناها مضاف اليه مبني على السكون في محل جر وان قرئ بفتح التاء تعدى لمفعول واحد وهو الهاء فبنى
منادى أي يابني منصوب بالياء وشاب قرناها مضاف اليه وقوله تصرو تحاب كل من الفعلين مضموم التاء
مبني للمفعول وهما جملة ان مستأنفان ولم يجمع في كلام العرب التسمية بالجملة الاسمية نحو زيد قائم ولكن
الجملة فاسوه فلو سمي به حكي على ما كان عليه وبنى وماذا كرهنا من بناء الجملة المسماة بها هو المشهور وهو
ما اقتصر عليه الحلبي هنا وهذا اعراب آخر وهو اعراب المحكي فوضوا زيد اذا سمي به يعرب
بحركات مقدرة على آخره في الاحوال الثلاثة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله تأبط
شرا وشاب قرناها الا انك في شاب قرناها تقول منع من ظهورها اشتغال المحل بألف الحكاية وذلك لانه
قبل جعله علما في فروع بالالف لانه متنى (قوله ثم الاسم قسمان معرب ومبني) ثم للترتيب الاخبارى أو
الاستثناف وهذا شروع في مقاصد علم النحو وجميع ما تقدم من شرح الكلام وما بعده من مقدّماته
وسايله ومعرب ومبني كلاهما اسم مفعول مشتق من الاعراب والبناء وقد تقرر ان معرفة المشتق
متوقفة على معرفة المشتق منه لان المشتق منه جزء من المشتق ومعرفة ~~الشيء~~ كل الذي هو المشتق
متوقفة على معرفة الجزء الذي هو المشتق منه فكان المناسب أن يتكلم أولا على الاعراب والبناء
ثم يتكلم على المعرب والمبني وقد يجب ان المقصود بالذات هو معرفة حال المعرب والمبني وأن
المعرب منه ما يكون كذا ومنه ما يكون كذا ومثله المبني فالتفت لما هو المقصود * واعلم أن الاعراب
يعتري الاسم واد التركيب مع العامل واما البناء فانه يجرى جد قبل التركيب مع العامل فان سبب البناء وهو
مشابهة الاسم للحرف وصف للمبني لا يفارقه ركب مع العامل أولا وحينئذ فوصف الكلمة بالبناء
قبل التركيب وبعده حقيقة واما وصفها بالاعراب ففي حالة التركيب مع العامل يكون حقيقة
وقبله يكون مجازا في سلا علقته الاول أي يصلح ان يصير معربا عند التركيب مع العامل (قوله ولا ثالث
لهما) أي لا معرب والمبني فكل فرد وجد من الكلمات ثبت له اما الاعراب أو البناء فقول القائل الاسم اما
معرب واما مبني منفصلة حقيقة تمنع الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج واما فرد (قوله خلافا) مفعول
مطلق عام له محذوف أي اختلف خلافا أو حال من محذوف تقديره أقول ذلك خلافا أي مخالفا أو ذا خلاف
وهذا مقابل لقوله ولا ثالث لهما (قوله الى بناء المتكلم) نحو غلامى (قوله ليس معربا) لعدم ظهور الاعراب

مبنيًا فلذلك سموه خصيصا
(فالعرب ما تعبر آخره)
حقيقة كأنه زيد أو مجازا
كأنه زيد (ب) سبب (عامل)
يقتضى رفعه أو نصبه أو
جره (تقول جاء زيد ورأيت
زيدا ومرت بزيد وتقول
طالت يد وقبالت يدا
ونظرت إلى يدي واختلاف في
أمرى وإبني في قولك جاء
أمرؤ وأبني ورأيت أمرأ
وابنما ومرت بأمرى وإبني
(قوله ويصح إرادته) أي
بأن يقال شبه دال يد بمعنى
الآخر يجسامع أن كلا
منهما الآخر في اللفظ
واستعير لفظ آخر من معناه
الحقيقي لهذا المعنى المجازي
وهو دال يد (قوله لأن عشر
حالة محل النون الخ) هذا
التعليل لا ينتج إلا الآخرة
لأنها حكمية ولهذا أسقط
الحاجي حكما (قوله لأن أصل
اثنا عشر اثنين) أي أصل
اثنا من اثنا عشرة - وله
وأضيفت إلى عشر أي
أضيفت بعشر وليس المراد
الإضافة الحقيقية كما تقدم
لأن (قوله لأنه مثنى) فيه أنه
ملحق بالمثنى (قوله وعشر
عوض عن التنوين) أي
بواسطة كونه عوضا عن
النون في المثنى كما يدل عليه
أول كلامه وكذا يقال
فيما بعد

فيه ولا مبنيًا لعدم وجوب البناء وذهب قوم إلى أنه مبني لإضافته إلى مبني وهو الياء التي هي ضمير المتكلم
والصحيح الذي عليه الجمهور أنه معرب بحركات مقدرة فهو من قسم المعرب تقدير (قوله فلذلك) أي لأجل
كونه ليس معربا ولا مبنيًا فاسم الإشارة راجع لقوله ليس معربا ولا مبنيًا (قوله سموه خصيصا) قيل إن
إن الحصى ذكر حقيقة فليس واسطة فالأولى أن يسمى حشوي مشكلا وفيه أن الحشوي المشكل ليس
واسطة أيضا فلا يخرج عن كونه ذكرا أو أنثى في الواقع وقد يقال إنه لما لم يدر حال الحشوي أهو ذكر أو أنثى
كان المضاف إلى ياء المتكلم أشبه به من الحصى لأن الحصى ذكر حقيقة (قوله فالعرب) الفاء للفصيحة
أي إذا أردت حقيقة كل واحد من القسمين فنقول لك المعرب الخ (قوله ما تعبر آخره) ما لما أن تكون اسمها
موصولا أي الذي ختمه تغير آخره صلة لأجل لها من الأعراب وأما مكررة بمعنى شيء فالجاءة في محل رفع صفة
لما الواقعة خبرا عن قوله المعرب وعلى كل تقدير فصدق ما الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالي من
التنوين أي نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة ونون النسوة والمعنى المعرب اسم متمكن أو فعل مضارع خال
من التنوين تغير آخره وقد جرى هنا على القول بأن الأعراب معنوي وهو تغير آخر الكلام بسبب العامل
أما على القول بأنه لفظي المفسر بأنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن أو الفعل
المضارع الخالي من التنوين فيفسر المعرب باسم قام به الأعراب الذي هو نفس الحركة أو الحرف وقوله تغير
آخره أي تغيرت صفة كالانتقال من الرفع للنصب للجر فإن صفة الحرف الأخير تتغير ظاهرا وهذا في
الأعراب الظاهر أو تقديره كالأعراب المقدرة في نحو الفتى فإن الآخر تغير تقديره أو تتغير ذاته حقيقة كما في
المعرب بالحرف فإن جمع المذكر السالم رفع بالواو وينصب ويجر بالياء في الانتقال حالة النصب تتغير
ذات الحرف فتذهب الواو وتأتي الياء ومثله الجر أو تقديره وذلك في حالة الرفع في نحو جمع المذكر السالم
والمثنى فإن واو الجمع وألف التثنية صاراعلامتين للأعراب أيضا بعد أن كانتا علامتين للجمع والتثنية
فقط فقد تغير الآخر هنا تقديره (قوله حقيقة) منصوب على الحال من آخره وكذلك مجازا أي سواء كان
ذلك الآخر حقيقة أو كان آخر مجازا أي حكما وانما عبر بمجاز المشاكلة قوله حقيقة فليس المراد المجاز
بالمعنى المصطلح عليه أعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ويصح إرادته لكنه يحتاج لتكليف لا يخصنا
(قوله كأنه زيد) فإن أصلها يدي بوزن فعل ساكن العين فخذت الياء اعتباطا وصارت نسيما منسيما ومن
الآخر حكما ألف اثنا عشر لأن عشر حالة محل النون القاعة مقام التنوين وكل من النون والتنوين لا يخرج
ما قبله عن كونه آخرًا فكذلك ما محل محله وانما كانت لفظة عشر حالة محل النون لأن أصل اثنا عشر اثنين
فخذت النون وأضيفت إلى عشر والنون في المثنى عوض عن التنوين في الاسم المفرد فعلى هذا تقول
في حالة الرفع جاء اثنا عشر مرفوع بالالف لأنه مثنى وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثني عشر منصوب
بالياء ومثله مرت باني عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين في الاسم المفرد (قوله بسبب عامل)
متعلق بقوله تغير والعامل ما به يتقوم أي يتحقق ويحكم المعنى المقتضى أي الطالب للأعراب وذلك المعنى
كالمفعولية مثلا فانما يقتضى النصب وهذا النصب انما يتحصل ويتحقق من نفس العامل نحو رأيت زيدا
وضربت عمرا فضرب عامل تحقق به المعنى الذي يقتضى الأعراب وهو المفعولية ومقتضى المفعولية
النصب وقس عليه حال المرفوع والمجرور ثم لا فرق في العامل بين أن يكون ملفوظا به كجاء في قولك جاء زيد
أو مقدر كما في هل زيد قام فإن زيد فاعل فعل محذوف بنفسه المذكور والتقدير هل قام زيد قام فالعامل هنا
مقدر أو يكون العامل ليس لفظيا بل معنويا كالابتداء في المبتدأ والتجريد في الفعل المضارع فإن العامل الرفع
في المبتدأ نفس الابتداء والرفع في المضارع نفس التجريد وهما عاملان معنويان وخروج هذا القيد ما تغير
آخره لا بسبب عامل بحيث بالفتح بعد الضم مثلا (قوله يقتضى) الضمير فيه يعود للعامل والجملة صفة للعامل
أي يطالب ذلك العامل رفعه الذي تقتضيه الفاعلية أو نصبه الذي تقتضيه المفعولية أو جره الذي
تقتضيه الإضافة وهي اتصال الفعل لما بعده ولو حكما ليدخل عامل الجر الزائد (قوله واختلاف في أمرى وإبني)

فقال البصريون حركة ما قبل

الاخر اتباع لحركة

الاخر وقال الكوفيون

معرب من مكانين (والمبني

بمخلافه) وهو ما لم يتغير

آخره لفظاً أو تقديرًا نحو

جاء هؤلاء ورأيت هؤلاء

ومررت بهم هؤلاء بكسر الهمزة

في الاحوال الثلاثة

(والمعرب قسمان ما يظهر

اعرابه) لفظاً (وبداية تقدير

فيه) فالذي يظهر اعرابه

قسمان الصحيح الاخر

وهو ما آخره حرف صحيح

(كز يدوماً آخره حرف يشبه

الصحيح) وهو ما كان في آخره

واو أو ياء قبلهما ساكن (نحو

دلو وطبي) تقول هذا دلو

وطبي ورأيت دلو وطبياً

ومررت بدلو وطبي فتظهر

فيه الحركات كما تظهر في

الصحيح (والذي يقدر فيه

الاعراب قسمان

(قوله وعلى هذه اللغة جاء

التأنيث فقالوا امرأة)

يحتمل بحقيقته على لغة

الاتباع أيضاً وانما لم يضم

الراء في حالة الرفع والجرح

للزوم فتح الهمزة بسبب

وقوعها قبل هاء التأنيث

(قوله ولا تضم الباء) أي

في المنسوب أي لدفع

الالتباس ببصري الشام

بضم الباء مع القهصر لكن

في حواشي المغني وشرح

التسهيل جواز الضم في

المنسوب أيضاً

في امرئ لغتان احدهما اتباع عينه وهي الراء للامه وهي لغة القرآن قال تعالى ان امرؤ هلك وهذه اللغة هي محل الخلاف الثانية فتح الراء على كل حال والاعراب على الهمزة حكاهما الفراء وأنشد
 أنت امرؤ آمن خيار الناس كلهم * تعطي الجزيل وتشري الحمد بالثمن
 وعلى هذه اللغة جاء التأنيث فقالوا امرأة وحكى الجوهري أن من العرب من يضم الراء على كل حال فيقول
 جاء امرؤ ورأيت امرؤاً ومررت بامرؤ وأما بنم فهو ابن زيدت فيه الميم وفيه لغتان احدهما فتح النون في
 جميع أحواله وهي قليلة والثانية اتباع حركة النون لحركة الاعراب وهذه اللغة هي محل الخلاف أيضاً
 (قوله فقال البصريون) جمع بصري وهم النخاعة المنسوبون للبصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب
 بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب وهي بفتح الباء وكسر ها وضمها ثلاث لغات لكن انفتح
 أفصح فان نسبت اليها جاز ففتح الباء وكسر ها ولا تضم الباء (قوله حركة ما قبل الاخر اتباع) فيكون معرباً من
 مكان واحد وهو الهمزة وأما حركة الراء فهي حركة اتباع وهذا هو الصحيح (قوله وقال الكوفيون) جمع كوفي
 وهم النخاعة المنسوبون للكووفة ويقال لها كوفة الجن لانها اختلطت فيها خطط العرب الذين هم جند الاسلام
 اذ ذاك في خلافة عثمان رضي الله عنه (قوله والمبني بخلافه) المبني مبتدأ أو قوله بخلافه الباء فيه للملاسة
 أي متلبس بخلافه أي بخلافه المعرب من قبيل التباس الموصوف وهو المبني بالصفة وهي الخلاف وهذا
 الخلاف هو التضاد فان النسبة بين المعرب والمبني التضاد فهما ضدان لا يجتمعان وقدير تفعان كافي بعض
 الاسماء قبل التركيب فانها ليست معربة ولا مبنية فتوزيد (قوله وهو ما لم يتغير الخ) هذا التعريف مبني
 على أن البناء معنوي وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة أما على أنه لفظي فيعرف بأنه ما لحقه البناء أعنى
 ما جىء به لايمان مقتضى العامل إلى آخر التعريف وما في قوله ما لم يتغير آخره واقعة على اسم غير متمكن
 وفعل ماض وفعل أمر وفعل مضارع لحقه أحد النونين فهذه الاقسام كلها مبنية والحاصل أن ما خرج
 من أقسام المعرب يدخل في المبني اذ لا واسطة (قوله ما يظهر اعرابه) أي علامة اعرابه بناء على ما ذهب
 اليه الشارح من أن الاعراب معنوي أما على أنه لفظي فلا حاجة لتفسير هذا المضاف (قوله يقدر) فعل
 مضارع مبني للمجهول والضمير المستتر فيه نائب فاعل يعود على الاعراب والمعنى يقدر هو أي الاعراب
 ولا يخفى أن ما واقعة على اسم وهي موصولة أو نكرة موصوفة ويقدر صلتها والضمير فيه ليس عائداً على
 ما فقد جرت الصلة أو الصفة على غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير فيقول وما يقدر هو وقد يجاب
 بأنه جرى على مذهب الكوفيين وهو أن ابراز لا يجب الا اذا خيف اللبس وقد يدعى أن اللبس هنا مأمور
 (قوله حرف صحيح) وهو ما ليس من حروف العلة التي هي الواو والالف والياء (قوله نحو دلو وطبي) وغزو
 وعدو ورهي وأما أشبهه ما ذكر الصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تستقل عليه الحركة لمعارضة خفة
 السكون نقل الحركة وأما الالف فلا يشبه الصحيح ما لحقه لانها لا تكون الساكنة وما قبلها متحرك بحركة
 مجانسة لها وهي الفتحة (قوله كما تظهر في الصحيح) أي حيث لا مانع من ظهورها كأن يسكن الآخر للوقوف
 نحو جاء زيد بسكون الدال وأن يحصل ادغام نحو قوله تعالى وترى الناس سكارى بادغام أحد المتلين في
 الآخر على بعض القراءات أو التخفيف نحو قوله تعالى فتوبوا إلى بارئكم على قراءة من سكن الهمزة
 أو الحكاية نحو من زيد اجواباً لمن قال ضربت زيدا أو الاضافة لياء المتكلم نحو غلامي أو الاتباع نحو الحمد
 لله بكسر الدال اتباعاً لكسر لام الله قراءة شاذة وقد نظمت هذه المواضع فقلت

في غير مقصور ومنقوص أبين * اعراب اسم في سوى أحوال

اسكانه لا لوقف والتخفيف ثم حكاية اتباعه للوالى

واضافة لياء من متكلم * وكذلك ادغام له مع تالي

(قوله والذي يقدر فيه الاعراب الخ) هذا هو القسم الثاني من المعرب وقد قسم هذا القسم أيضاً إلى قسمين

ثُمَّ (والمبني قسمان ما يظهر فيه حركة البناء وما تخرجه فالذي يظهر فيه حركة البناء نحو أين) بالبناء عن الفتح الحقة (وأمس) بالبناء على الكسر على أصل التقاء الساكنين (٣٦) (وحيث) بالبناء على الضم تشبيهاً بالغايات على إحدى اللغات التسع بتشليل التاء مع

الياء والواو والالف) والذي تقدر فيه حركة البناء

(قوله أهاليكم يسكون الياء)

أي مع نبوت الالف جمع تكسير مفردة أهل وأما القراءة الأخرى وهي أهليكم بحذف الالف يسكون الياء فلا شاهد فيها لانه جمع مذكور سالم منصوب بالياء وحذفت النون واللام للزيادة (قوله كما جاء قبلاً في أشعار العرب) من

ظهور الضمة قوله

أهمل ما تدري متى أنت جائي

ولكن أقصى مدة العمر عاجل

ومن ظهور الكسرة قوله

فيوماً يوافين الهوى غير

ماضي * ويوماً يرى منهن

غولاً تغولاً (قوله وأما القسم

الثالث وهو المبني على

الحرف) أي وهو لا يكون

الاظاهراً (قوله وكلامه

في المبني أصالة) فيه نظر

ظاهر لان بناء القسم الثاني

في كلام المصنف عارض

فان ضم المنادى المقدر

عارض بسبب النداف كان

على المصنف أن يذكر

هذا القسم (قوله وهو أنها

الأصل في التخاص من

التقاء الساكنين) وما

ألطف قول القائل

يا ساكناً قلبي المعنى

وليس فيه سؤال ثاني

لاي معنى كسرت قلبي

وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصيحة وخرج عليه قراءة من قرأ من أوسط ما تطعمون أهاليكم يسكون الياء من الضرورة أيضاً ظهور الضمة أو الكسرة كما جاء قبلاً في أشعار العرب (قوله والمبني قسمان) وأما القسم الثالث وهو المبني على الحرف نحو يابزون فانه مبني على الالف ويابزون فانه مبني على الواو ولارجلين ولا مسلمين بالبناء على الياء ونحو ذلك فقد تركه المصنف لان بناء عارض بسبب النداء أو تركه مع لا وكلامه في المبني أصالة فلا يرد هذا القسم (قوله ما تظهر فيه حركة البناء) أي حركة البناء بناء على أن البناء معنوي أو حركة هي البناء بناء على أنه لفظي (قوله فالذي يظهر فيه حركة البناء) أي من فتح وكسر وضم ومثل للثلاثة وترك التمثيل للمبني على السكون نحوكم الذي هو القسم الرابع من المبنيات لان كلامه لم يشمله لكونه في خصوص المبني على حركة وإنما اقتصر على المبني على الحركة لانه قسم المبني قسمين ما يظهر فيه البناء وما يقدر ومعلوم أن السكون لا يقدر في بناء الاسماء فترك التعرض للمبني على السكون لعمدة تقسيمه ولو ذكره لفسد التقسيم كما لا يخفى (قوله بالبناء على الفتح) أي على علامته وهي الفتحة وكذا يقال في نظائره وإنما ولنا بما ذكرنا أن ليست مبنيية على نفس الفتح الذي هو أثر الفتحة بل على الفتحة والامر سهل وإنما بنيت أين لتضمنها معنى حرف الاستفهام ان كانت استفهامية أو حرف الشرط ان كانت شرطية وكان البناء على حركة ثلاثية ساكنان لو بنيت على السكون وكانت الحركة خصوص الفتحة لخصفها لانها أقرب الى السكون (قوله وأمس) بني لتضمنها معنى حرف التعريف دلالاته على وقت معين وهو اليوم الذي قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم وبما قبله من الأيام الماضية القريبة من ذلك اليوم أو البعيدة منه ليكن المتبادر والغالب في الاستعمال هو الاول وهو اليوم الذي يليه يوم التكلم وكان بناؤه على حركة ثلاثية ساكنان وكانت الحركة خصوص الكسرة لما ذكره الشارح وهو أنها الأصل في التخاص من التقاء الساكنين وإنما كانت أصلاً لان الجر مختص بالاسماء والأصل أن يدل عليه بالكسرة والجزم مختص بالافعال والأصل أن يدل عليه بالسكون فصارت الكسرة ضد للسكون والأصل أن يقتض من الشيء بضمه ومحل بناء أمس اذا اجتمع فيها شرط وستة * الاول أن يراد به يوم معين سواء كان ذلك اليوم هو الذي قبل يوم الذي أنت فيه أو قبله على ما سبق لك * الثاني أن لا يعرف بال * الثالث أن لا يضاف * الرابع أن لا يكسر كما موس * الخامس أن لا يصغر كما ميس * السادس أن لا يستعمل ظرفاً نحو اعطتكف أمس فان تخلف شرط من هذه ما عدا الأخير أعرب وأما الشرط الأخير فانه يكون معه مبني (قوله وحيث) بنيت لتضمنها حرف الشرط ان كانت شرطية أو لا فتقارها الى الجملة افتقاراً لازماً ان كانت ظرفية وكان بناؤه على حركة فتخلص من التقاء الساكنين وكانت الحركة نفس الضمة تشبيهاً بالغايات وهي قبل وبعد واسماء الجهات الست سميت غايات لصيرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية وآخر في النطق بعد أن كانت وسطاً مثلاً نقول جاء زيد بعد عمر وفتحذف عمر أو نقول بعد البناء على الضم والمعنى أن الغايات لما بنيت على الضم بنيت حيث أيضاً عليه تشبيهاً ما وجه التشبيه أن حيث قطعت عن الإضافة الى المفرد الذي كان حقها أن تضاف اليه كسائر أخواتها فبغيت ذلك كما منع قبل وبعدوا التزم إضافتهما للجملة وهلة بناء الغايات على الضم الفرق بين حركة أعربها وحركة بناءها لان الضم ليس حركة لها حالة الأعراب فجعل حركة لها حالة البناء وأما بناؤه على الكسر فلا لتقاء الساكنين وعلى الفتح فلا لتخفيف وما ذكره المصنف من بناء حيث هو المشهور وحيث ابن الدهان أن بني أسديكسر ونهاجراويفتحونها نصباً وحيث الكسائي أن بني فقعس يعربونها مطلقاً فهذه إحدى عشرة لغة وقري شاذاً سنذكر جههم من حيث لا يعلمون أماعلى لغة من يكسرها أو من يعربها

وما التي فيه ساكنان (قوله والأصل أن يتخلص الى الشيء) الاولى من الشيء (قوله نحو اعطتكف أمس) مثال للطرف جوا ومثال غير الطرف مضى أمس (قوله فهذه إحدى عشرة لغة) أي حاصلة من ضم هاتين اللغتين للتسع التي في كلام الشارح وبقى لغتان

هو المنادى المفرد المبني

قبل النداء نحو ياسبيويه
وباحذام) فانك تقدر فيه
الضمة ويظهر أثر ذلك في
التابع تقول ياسبيويه العالم
بالرفع اتباعا للضم المقدري في
آخره والعالم بالنصب اتباعا
للمجهول ويمتنع العالم بالجر
اتباعا للفظه لان حركة البناء
الاصلية لا يجوز اتباعها
بخلاف العارضة بسبب
النداء ونحوه (والفعل
قسمان معرب ومبني) ولا
ثالث لهما

سكون التاء مع اثبات الالف
وحذفها (قوله لكنهم جوزوا
الاتباع الخ) أي فالحركة في
العالم في قولك ياسبيويه
العالم بالضم حركة اتباع
لاحركة اعراب لان عامل
المتبوع لا يقتضي الرفع بل
انما يقتضي النصب فيكون
منصوبا بفتحة مقدرة منع
من ظهورها حركة اتباع
فيكون المناسب للشارح أن
يعبر بالضم بدل الرفع وقوله
دون حركة البناء الاصلية
أي فلم يجوزوا الاتباع فيها
أي اتباعا نحو يا بنعت ونحوه
فهذا غير الاتباع السابق
في نحو الحمد لله بكسر الدال
(قوله ومراده بالموضعين
الضمة المقدرة) تسميته
موضعا سماح اذ هذا
تقدير لا محلي وموضعي
ولو كان الجواب عن الغرض
باسم لا المبني قبل النداء من
جهة أنه لموضع نصب
وموضع رفع على رأي
سبيويه لكان ظاهرة

جرا أو من يعربها مطلقا (قوله نحو المنادى) ومنه اسم لا المفرد المبني قبل دخول لاعليه نحو لا سبيويه
في الدار بنون سبيويه قبل دخول لا وانما اشترطنا فيه الشنوين ليكون نكرة فتعمل لافيه لانها لا تعمل
الافى نكرة أما اذا لم بنون فانه يكون معرفة فلا يصح أن تعمل فيه لا (قوله المبني قبل النداء نحو ياسبيويه)
فسبيويه مبني قبل دخول حرف النداء ودولة بنائه التركيب لتضمنه معنى عرف العطف فسبيويه مركب
من كلمتين قد امتزجتا وصارتا كلمة واحدة فكانه ضمن الاسم معنى الواروقيل ان علة بناء نحو سبيويه
مشابهة لامم الصوت فهو مبني لكونه أشبه المبني (قوله وباحذام) أي ونحوه من كل علم مؤنث جاء على
فعال سواء كان آخره اكو بار وحضار أم لا كقطام وحذام وهذا النوع مبني عند أهل الجواز لتضمنه
معنى الحرف وهو تاء التانيث وكان على حركة للتخلص من السكونين وكانت خصوص الكسرة لانها الاصل
في التخلص من التقاء السكونين ومثل ذلك يقال في سبيويه (قوله فانك تقدر فيه) أي في هذا القسم المبني
الضمة فسبيويه منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الاصلية
ومثله حذام والدليل على أن حركة البناء مقدرة في هذا النوع ظهور أثر التقدير في التابع للمنادى ولذلك
قال المصنف ويظهر أثر ذلك أي التقدير (قوله بالرفع) أي في العالم الذي نهت وسبيويه (قوله اتباعا) حال
من الرفع أي حالة كونه الرفع تابعا أو مفعول مطلق لعامل محذوف والتقدير فتتبع ذلك اتباعا (قوله لمحله)
أي محل الاسم المنادى لان المنادى في محل نصب على المفعولية بالفعل المقدري الذي نابت عنه يا والتقدير
في نحو يا زيد أعوز يد اوقضية تقديم الرفع على النصب أرجح منه وظاهر كلام القوم استواء الوجهين
ورجح ابن الأنباري النصب قائلا ان الحل على الموضع أي المحل هو الاختيار عندى لان الاصل في وصف
المبني هو الحل على الموضع وبؤيده ما قاله التبرلي في شرح الكافية ان النصب على المحل هو القياس كافي
سائر المبنيات (قوله لا يجوز اتباعها) لكونها ضعيفة بسبب لزومها للكلمة وعدم مفارقتها اياها (قوله
بخلاف العارضة) أي الحركة العارضة وهي الضمة المقدرة بسبب النداء أي فانه يجوز اتباعها وعللة
الجواز أنها أشبهت حركة الاعراب من حيث انها تطرأ مع دخول حرف النداء وتزول بزواله كما ان حركة
الاعراب تختف مع دخول العامل وتزول بزواله والحاصل أن كلاما من الكسرة والضمة المقدرة في نحو
ياسبيويه حركة بناء لكنهم جوزوا الاتباع في الحركة المقدرة التي اجتلبها العامل وهي الضمة دون حركة
البناء الاصلية وهي الكسرة لما أن الاولى وان كانت حركة بناء لكن ترجحت على الثانية من حيث كونها
أشبهت حركة الاعراب من جهة أنها تطرأ وتزول ولشبه هذه الحركة بحركة الاعراب نون المنادى المفرد
معها كقوله سلام الله يا مطر عليها * وايس عليك يا مطر السلام
وقوله أحمد ولا تخرننجية * في قومها والفل خل معرق
ما كان ضرك لو منعت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق

وقد ألغز بعضهم في هذه المسئلة بقوله

يا هو لا أخبر واسألكم * ما اسم له لفظ وموضعان

ولا يراعى لفظه في تابع * والموضعان قد برع اعيان

وقد لمح الجواب في اللغز بقوله يا هو لا فانه من أفراد المسئلة ومراده بالموضعين الضمة المقدرة والنصب
الذي هو محل المنادى (قوله ونحوه) وذلك كدخول لا فتقول في تابع اسم لا سبيويه طريقا بالفتح اتباعا
للفتح المقدري وبما بالنصب اتباعا للمحل فان اسم لا في محل نصب وطريقا بالرفع نظر المحل لامع اسمها
لان محلها معارف بالابتداء عند سبيويه ويمتنع طريقا بالجر اتباعا للكسر المملفوظ به (قوله معرب) قدمه
لشرفه والاعراب في الفعل على خلاف الاصل لان الاصل فيه البناء والاسم بالعكس (قوله ولا ثالث لهما)
أي على الصحيح ونقل الشاطبي عن بعضهم أن الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد مباشرة أو غير مباشرة
ليس معربا ولا مبنيافه وحالة التبيين كالمضاف لياء المتكلم والصحيح أنه مبني اذا كانت نون التوكيد

١٠٠٠
 ١٠٠١
 ١٠٠٢
 ١٠٠٣
 ١٠٠٤
 ١٠٠٥
 ١٠٠٦
 ١٠٠٧
 ١٠٠٨
 ١٠٠٩
 ١٠١٠
 ١٠١١
 ١٠١٢
 ١٠١٣
 ١٠١٤
 ١٠١٥
 ١٠١٦
 ١٠١٧
 ١٠١٨
 ١٠١٩
 ١٠٢٠
 ١٠٢١
 ١٠٢٢
 ١٠٢٣
 ١٠٢٤
 ١٠٢٥
 ١٠٢٦
 ١٠٢٧
 ١٠٢٨
 ١٠٢٩
 ١٠٣٠
 ١٠٣١
 ١٠٣٢
 ١٠٣٣
 ١٠٣٤
 ١٠٣٥
 ١٠٣٦
 ١٠٣٧
 ١٠٣٨
 ١٠٣٩
 ١٠٤٠
 ١٠٤١
 ١٠٤٢
 ١٠٤٣
 ١٠٤٤
 ١٠٤٥
 ١٠٤٦
 ١٠٤٧
 ١٠٤٨
 ١٠٤٩
 ١٠٥٠
 ١٠٥١
 ١٠٥٢
 ١٠٥٣
 ١٠٥٤
 ١٠٥٥
 ١٠٥٦
 ١٠٥٧
 ١٠٥٨
 ١٠٥٩
 ١٠٦٠
 ١٠٦١
 ١٠٦٢
 ١٠٦٣
 ١٠٦٤
 ١٠٦٥
 ١٠٦٦
 ١٠٦٧
 ١٠٦٨
 ١٠٦٩
 ١٠٧٠
 ١٠٧١
 ١٠٧٢
 ١٠٧٣
 ١٠٧٤
 ١٠٧٥
 ١٠٧٦
 ١٠٧٧
 ١٠٧٨
 ١٠٧٩
 ١٠٨٠
 ١٠٨١
 ١٠٨٢
 ١٠٨٣
 ١٠٨٤
 ١٠٨٥
 ١٠٨٦
 ١٠٨٧
 ١٠٨٨
 ١٠٨٩
 ١٠٩٠
 ١٠٩١
 ١٠٩٢
 ١٠٩٣
 ١٠٩٤
 ١٠٩٥
 ١٠٩٦
 ١٠٩٧
 ١٠٩٨
 ١٠٩٩
 ١١٠٠
 ١١٠١
 ١١٠٢
 ١١٠٣
 ١١٠٤
 ١١٠٥
 ١١٠٦
 ١١٠٧
 ١١٠٨
 ١١٠٩
 ١١١٠
 ١١١١
 ١١١٢
 ١١١٣
 ١١١٤
 ١١١٥
 ١١١٦
 ١١١٧
 ١١١٨
 ١١١٩
 ١١٢٠
 ١١٢١
 ١١٢٢
 ١١٢٣
 ١١٢٤
 ١١٢٥
 ١١٢٦
 ١١٢٧
 ١١٢٨
 ١١٢٩
 ١١٣٠
 ١١٣١
 ١١٣٢
 ١١٣٣
 ١١٣٤
 ١١٣٥
 ١١٣٦
 ١١٣٧
 ١١٣٨
 ١١٣٩
 ١١٤٠
 ١١٤١
 ١١٤٢
 ١١٤٣
 ١١٤٤
 ١١٤٥
 ١١٤٦
 ١١٤٧
 ١١٤٨
 ١١٤٩
 ١١٥٠
 ١١٥١
 ١١٥٢
 ١١٥٣
 ١١٥٤
 ١١٥٥
 ١١٥٦
 ١١٥٧
 ١١٥٨
 ١١٥٩
 ١١٦٠
 ١١٦١
 ١١٦٢
 ١١٦٣
 ١١٦٤
 ١١٦٥
 ١١٦٦
 ١١٦٧
 ١١٦٨
 ١١٦٩
 ١١٧٠
 ١١٧١
 ١١٧٢
 ١١٧٣
 ١١٧٤
 ١١٧٥
 ١١٧٦
 ١١٧٧
 ١١٧٨
 ١١٧٩
 ١١٨٠
 ١١٨١
 ١١٨٢
 ١١٨٣
 ١١٨٤
 ١١٨٥
 ١١٨٦
 ١١٨٧
 ١١٨٨
 ١١٨٩
 ١١٩٠
 ١١٩١
 ١١٩٢
 ١١٩٣
 ١١٩٤
 ١١٩٥
 ١١٩٦
 ١١٩٧
 ١١٩٨
 ١١٩٩
 ١٢٠٠
 ١٢٠١
 ١٢٠٢
 ١٢٠٣
 ١٢٠٤
 ١٢٠٥
 ١٢٠٦
 ١٢٠٧
 ١٢٠٨
 ١٢٠٩
 ١٢١٠
 ١٢١١
 ١٢١٢
 ١٢١٣
 ١٢١٤
 ١٢١٥
 ١٢١٦
 ١٢١٧
 ١٢١٨
 ١٢١٩
 ١٢٢٠
 ١٢٢١
 ١٢٢٢
 ١٢٢٣
 ١٢٢٤
 ١٢٢٥
 ١٢٢٦
 ١٢٢٧
 ١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠
 ١٢٤١
 ١٢٤٢
 ١٢٤٣
 ١٢٤٤
 ١٢٤٥
 ١٢٤٦
 ١٢٤٧
 ١٢٤٨
 ١٢٤٩
 ١٢٥٠
 ١٢٥١
 ١٢٥٢
 ١٢٥٣
 ١٢٥٤
 ١٢٥٥
 ١٢٥٦
 ١٢٥٧
 ١٢٥٨
 ١٢٥٩
 ١٢٦٠
 ١٢٦١
 ١٢٦٢
 ١٢٦٣
 ١٢٦٤
 ١٢٦٥
 ١٢٦٦
 ١٢٦٧
 ١٢٦٨
 ١٢٦٩
 ١٢٧٠
 ١٢٧١
 ١٢٧٢
 ١٢٧٣
 ١٢٧٤
 ١٢٧٥
 ١٢٧٦
 ١٢٧٧
 ١٢٧٨
 ١٢٧٩
 ١٢٨٠
 ١٢٨١
 ١٢٨٢
 ١٢٨٣
 ١٢٨٤
 ١٢٨٥
 ١٢٨٦
 ١٢٨٧
 ١٢٨٨
 ١٢٨٩
 ١٢٩٠
 ١٢٩١
 ١٢٩٢
 ١٢٩٣
 ١٢٩٤
 ١٢٩٥
 ١٢٩٦
 ١٢٩٧
 ١٢٩٨
 ١٢٩٩
 ١٣٠٠
 ١٣٠١
 ١٣٠٢
 ١٣٠٣
 ١٣٠٤
 ١٣٠٥
 ١٣٠٦
 ١٣٠٧
 ١٣٠٨
 ١٣٠٩
 ١٣١٠
 ١٣١١
 ١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤

[illegible]

الوجود فلا تأمل

وهو ما في آخره ألف
(كخشى) فانه تقدر فيه الضمة والفتحة تحو هو يخشى وان يخشى (وما تقدر استقالا) وهو ما في آخره واو (كبدعو) ما في آخره ياء نحو (يرى) فانه تقدر فيه الضمة فقط وتظهر الفتحة على الواو والياء لخطقتها (والمبنى من الافعال قسمان مبني على الفتح كضرب) واستخرج اذالم يتصل به ضمير رفع متحرك أو واو الجماعة (ومبنى على السكون أو نائبه) فالاول

(قوله ثم حذفت الواو لدلالة الخ) قد يقال التقاء الساكنين في نحو هذا معتقرا كما سبق الا ان يقال معنى اغتفاره انه لا يجب التخلص منه بل يجوز ويجوز اه أمير (قوله ونهنت الخ) صدره فلم أر مثلهما خباصة واحد أي لم أر مثل تلك الاموال من الابل والغنم وغيرهما التي كان أراد منهم او قوله خباصة بضم الخاء المججمة أي مغنم ونهنت أي زجرت وكدت بكسر الكاف وضمها (قوله والاصل أفعلهما الخ) وقيل أراد بعد ما كدت ان أفعله فحذف أن وأبقى عملها (قوله ما أقدر الله الخ) تمامه

ما تقدم في الواو من السؤال والجواب المذكورين في كلام المصنف (قوله لتوالي النونات) وأما اذا حذفت لتوالي الامثال بل للجازم فانها لا تقدر نحو ولا يصعدنك ولا تتبعان فاما من أصل الاول قبل التوكيد ودخول الجازم يصعدنك حذفت نون الرفع عند دخول الجازم وهو لا اله الا الله يصعدنك ثم أ كد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان وهما واو الجماعة والنون الاولى من نون التوكيد المدغمة في الثانية ثم حذفت الواو لدلالة الضمة قبلها عليها فصار يصعدنك وأصل الثاني قبل التوكيد والجازم تتبعان حذفت نون الرفع للجازم وهو لا اله الا الله يصعدنك فالتقى ساكنان وهما الواو والنون المدغمة لاجائز أن تحذف الالف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولا النون لئلا يفوت الغرض الذي جئ بها لاجله ولا يمكن تحريك النون الاولى من نون التوكيد الثقيلة لانها واجبة الادغام وتحريكها يمنع من ذلك فحركات النون الثانية بالسكون كنون المشي واغتفر هنما التقاء السكونين كما في لتبوان وأصل الثالث قبل التوكيد ودخول الجازم ترأين همزة مفتوحة بعد الراء الساكنة وبعد الهمزة ياء مكسورة فباء ساكنة بوزن تمنعين فالراء الساكنة والهمزة عينها والياء الاولى لامها انتقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة تخفيفا للثقل الاستعمال فصارت ترأين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية قلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقت ساكنة مع الثانية الساكنة حذفت لانها جزء كلمة فصارت ترأين بفتح التاء والراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو أن الشرطية المدغمة في ما الزائدة حذفت النون فصارت ترأين بسكون الياء بعد الراء المفتوحة ثم أ كد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان وهما ياء الخطابية والنون المدغمة وحذف أحدهما متعذر فحركات الياء بحركة تجانسها وهي المكسورة وفيه ما تقدم من السؤال والجواب في كلام المصنف والاعراب في هذه الامثلة الثلاثة لفظي لانه يحذف النون للجازم لا تقدر يري وان النون حذفت لتوالي الامثال كالامثلة الثلاثة التي ذكرها المصنف (قوله ما تقدر) ما موصولة أو نكرة موصوفة واقعة على قسم وتقدر فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الحركة وتعذر ان منصوب على التمييز أو مفعول لاجله ووجه تقدر من الفعل وضميره صفة أو صلة جرت على غير من هي له ومثله يقال في قوله وما تقدر استقالا وما تقدر فيه الحركة للتعذر أيضا ما اشتغل آخره بحركة النقل كما في قول القائل * ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله * بفتح اللام والاصل أفعلهما حذفت الالف اعتباطا ثم نقلت حركة الهاء وهي الفتحة الى اللام بعد سلب ضمها التي هي علامة الرفع فصارت الرفع مقدرا فهو مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل أو سكن آخره للادغام نحو يضرب بكر فان يضرب مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل الادغام ولم يتعرض المصنف لهذا لان التعذر فيه ليس ذاتيا بل عرضي وكلامه في التعذر الذاتي والفرق بينهما أن الاول التعذر فيه لما منع بحيث لو أزيل ذلك المانع ظهرت الحركة وأما الثاني فان التعذر فيه غير منفصل الالف في يخشى مثلا دأتما ساكنة فلا تقبل الحركة فالتعذر ذاتي وما بالذات لا يزول (قوله وهو في ما في آخره ألف) لو حذف في لكان أخصر وأوضح لان الالف نفس الاخر لا أنها في الاخر فزيادة لفظه في نحو ج للتكلف (قوله فانه تقدر فيه الضمة فقط) وذلك لان كلاما من الواو والياء حرف ثقل وتحريكه بالضمة يزيد ثقله فقدرت الضمة لذلك فيكون المانع من ظهورها الثقل (قوله وتظهر الفتحة) وأما عدم ظهورها في نحو قول كعب بن زهير رضي الله عنه

أرجو وأمل أن تدنو مودتها * وما الخال لدينا منك تنسويل

وقول الشاعر ما أقدر الله أن يديني على شطط * من داره الحزن من داره صول

فثقل ضرورة وقال بعضهم هو اختيار وخرج عليه قراءة بعضهم أو يعقو الذي بيده عقدة النكاح بسكون الواو (قوله اذالم يتصل به ضمير رفع متحرك) تقييد لقوله مبني على الفتح فخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو

من داره الحزن من داره صول * ما تنجيبه وعلى بمعنى مع والشطط بشين مججمة فاء مهملة مفتوحة بين البعد والحزن ضرب

يقع المهملة فسكون الزاي موضع ببلاد القرب وصول بضم الصاد المهملة ضبعة من ضباع جرجان كذا في شواهد العيني

واخش وارم وقولا وقولا

وقولي) فانه مبني على نائب
السكون وهو الحذف
فالحذف من اغز الواو
والضمة قبلها دليل عليها
ومن اخش الالف والحذف
قبلها دليل عليها ومن ارم
الياء والكسرة قبلها دليل
عليها ومن قولوا وقولا
وقولي النون

(قوله لانه حيث حصلت
الخ) وذلك لسبق البناء على
المناسبة وهذا بخلاف نحو
غلامي في الجرفان كسره
للمناسبة الياء لسبق الاضافة
على دخول العامل
(قوله وي موجب لحذف
التنوين فيها) ان كان
استفهاما انكاريا
لا موجب لحذف التنوين
فلا يصح ذلك اذ منع هذ من
الصرف هو الاحق عند
الجمهور وان قال ابو علي
الافصح الصرف وان كان
استفهاما حقيقيا من
الموجب هل هو بناؤه أو
العلمان الفرعيتان مع
اكتنه خلاف الظاهر وبقي
ايضا من الامور التي تشكل
على جعلها للتوكيد عدم
ذكر الخبر وعدم وجود
ناصب لو أي ولعل المحشي
ترك ذلك لامكان تقدير الخبر
أي واعدتني بالوصل وتقدير
عامل لو أي أي اوئي (قوله
مضاف لو أي) المناسب
مضاف اليه وأي (قوله في
نحو قالت زيد) أي يازيد

ضرب زيد وبالرفع ضمير انصب نحو ضرب بك وضرب به وبالمتحرك الساكن نحو ضرب بافانه في هذه الامثلة يبنى
على الفتح الظاهر وما ذكرناه من أن الفتحة في ضرب بافتحة بناء هو الصحيح لانه حيث حصلت بها المناسبة
استغنى عن جعلها مجرد المناسبة وبعضهم جعلها مجرد المناسبة فتسكون حركة البناء مقدرة وانما سكن
آخره مع ضمير الرفع المتحرك لكرامة توالي أربع متحركات فيما هو كالجملة الواحدة في نحو ضربت وحل
عليه نحوأ كرمت واستخرجت فالفعل مبني على فتح مقدرة منع من ظهوره هذا السكون العارض وانما
ضم مع الواو في نحو ضرب فواطلب الله ما كلة فهذه الصيغة مناسبة فهو مبني على فتح مقدرة منع من
ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة هذا هو الراجح وذهب بعضهم الى أنه ان اتصل به ضمير الرفع المتحرك
بنى على السكون وان اتصل به واو الجماعة بنى على الضم وهو ظاهر كلام الشارح فان اردت تخرج
كلامه على الطريقة الاولى الرابعة قيدت الفتحة في قوله مبني على الفتح بانطأه اى ان الماضى يبنى على
الفتح الظاهر اذالم يتصل به الخ اى مدة عدم اتصال ما ذكر به والابان اتصل به ما ذكر بنى على فتح مقدرة
(قوله فانه مبني على السكون) سواء كان ذلك السكون لفظيا كاضرب أو تقديريا كاضرب الرجل فانه مبني
على سكون مقدرة منع منه اشتغال المحل بالكسرة التي اجتمعت للتخلص من السكونين ثم محصل بناء فعل
الامر على السكون اذالم تبشيره فون التوكيد فان باشرته بنى على الفتح نحو اضرب بن واضرب بن (قوله والشائي
كاغز واخش وارم) محل بناء ما ذكر على الحذف اذالم تتصل به فون النسوة ولم تبشيره فون التوكيد فان
لم تتصل به فون النسوة بنى على السكون نحو اغزون واخشين وارمين وان باشرته فون التوكيد بنى على
الفتح نحو اغزون واخشين وارمين وبقي ههنا مسألة دقيقة ينبغي التنبيه عليها وهو أنه قد يدخل بعض
الافعال من فعل الامر الاعلال حتى يبقى على حرف واحد وذلك كفعل الامر من وأي معنى وعدوا وصل
وأي وأي كضرب تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ومضارعه يثى واصله يوثى كضرب حذف الواو
لوقوعها ساكنة بين عدوتها الفضة والكسرة وحذفت الضمة التي على الياء للثقل فصارت يثى وفعل الامر
منه اه بهاء السكت واصله اوئى كرمى فحذفت الياء لان الامر يبنى على حذف حرف العلة وحذفت الواو
جلا لحذفها ههنا على حذفها في المضارع فصارت حذف ههنا الوصل استغناء عنها فصارت اه والحقت به هاء
السكت لاجل الوقف وأما في الوصل فتعذف الهاء لفظا لا خطأ وعلى ذلك يتخرج جواب اللغز المشهور وهو
ان هذا الملمحة الحسنة * وأي من أضرمت نخل وفاء

فان ظاهره ان ان حرفي توكيد ونصب فيقال حينئذ كيف رفعت ان الاسم وهو عند أي موجب لحذف

التنوين فيها وجوابه ان الهمزة فعل الامر والنون للتوكيد والاصل اوئى وحذفت النون لان الامر من

الافعال الخمسة يبنى على حذف النون فصارت اوئى ثم حذفت الواو من فعل الامر جلا عن المضارع

فصارت اوئى فحذفت الهمزة الاولى استغناء عنها فصارت أي كدبتون التوكيد الثقيلة فحذفت الياء لالتقاء

الساكنين فصارت ان وهند منادى مبني على الضم في محل نصب أي ياهند تحذف الياء محذوف والملمحة نعت

لها بحسب اللفظ والحسنة نعت لها بحسب المحل لان المنادى في محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره

امدح الحسنة أو صفة لموصوف محذوف أي عدى ياهند الخلة أو الحالة الحسنة وأي مفعول مطلق

لقوله ان أي عدى وعد ومن اسم موصول مضاف لو أي وجهلة أضرمت من الفعل وفاعله صالحة من نخل جار

ومجرو ومعلق بقوله أضرمت وفاء مفعول أضرمت ثم اذا وقع قبل هذا الفعل وهو اه ساكن من كلمة حاز

نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق الهمزة فتحذف حينئذ الهمزة تقول قل بالخير يازيد أي

عدي بالخير وهند قالت بالخير يا عمرو بتحريك لا مقل وتاء قالت بالكسر فلم يبق من فعل الامر غير الكسرة

المنقولة للامقل وتاء قالت والغز فيه بعضهم بقوله في أي لفظ يانحاة المله * حركة قامت مقام الجمله

وقد أغزت فيما اذا نقلت حركة الهمزة للماء في نحو قالت زيد بقولي

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز اجزاء الكلام

(والحروف كلها مبنية) لانها لا يتوارد (٤٣) عليها ما تقتضي دلالتها على الاعراب (وهي) بالنسبة الى البناء (أربعة أقسام) قسم

(مبنى على السكون) وهو
الاصل (نحو لم) من الحروف
الجازمة (و) قسم (مبنى
على الفتح) للنخوة (نحو
ليت) من الحروف الناسخة
(و) قسم (مبنى على
الكسر) على أصل التقاء
الساكنين (نحو جبر) بفتح
الجيم وسكون الياء التحتية
من الحروف الجوابية (و)
قسم (مبنى على الضم)
لشبهها بالغايات (نحو من)

أي لا في نحو قل بالخير ي زيد
لان اللام من قبل ليست
حرفا من حروف المعاني
التي هي من أجزاء الكلام
يل حرف من حروف المباني
(قوله وان جعلت للجنس)
أي في ضمن الافراد كالأو
بعضا (قوله فلا يسئل عن
علة بناءها) أي كل فرد منها
وما ذكره الشارح بقوله
لانها لا يتوارد عليها الخ فهو
تعديل لبناء نوع الحروف
وتوجيه له (قوله كما هو
القاعدة) فيه نظر بل هذه
القاعدة مسلمة في الجدل
فيقال هي بعد المعارف
احوال وبعد التكررات
صفات وأما في الظروف
أو الجار والمجرور فبعد
النكرة صفة وبعد المعرفة
يصح جعله حالا ان قدر
المتعلق نكرة ووصفه ان
قدر المتعلق معرفة (قوله
انها مبنية رفع المبتدأ)
أي ورفع الخبر ايضا على كلام

به التحريك قام مقام فعل * به استتر الضمير على الدوام
وحل الغرض أن الحركة التي تحت البناء قائمة مقام فعل الامر وفاعله المستتر فيه هي فعل واسم والبناء
نفسها حرف لانها ناء التأنيث فبسبب تحريكها حازت أجزاء الكلام التي هي الاسم والفعل والحرف
وقوله به استتر الضمير صفة لفعل فان فعل الامر ضميره مستتر دائما لا يظهر أبدا (قوله والحروف كلها
مبنية) ان جعلت أل في الحروف للاستغراق فكل تأكيده وان جعلت للجنس فهي تأسيس أي ان كل حرف
من الحروف مبنى لان الأصل فيها البناء فلا يسئل عن علة بنائها نعم مابني منها على خلاف السكون يعمل
كما سيذكره المصنف فان قلت قد أعرب بعض الحروف كما في قول الشاعر

ألام على أو ولو كنت عالما * بأذ ناب أو لم تقتني أوائله
فقد جرت لو على وهي حرف فالجواب ان لو هنا أريد لفظها وقد تقرر ان الكلمة متى أريد لفظها صارت
اسما سواء كانت حرفا أو فعلا فالالكلمات كلها متساوية في ارادة لفظها وانما يفتقر بعضها عن بعض
باستعمالها في معانيها وأمثلة هذا كثيرة كقوله من حرف جر وضرب فعل ماض وقد حرف تحقيق ونحو
ذلك (قوله لانها لا يتوارد عليها الخ) الضمير في انها يعود للحروف ويتناول أي يتداول وما في قوله ما تقتضي
السخ واقعة على معان وقوله في دلالتها أي الحروف عليها أي على تلك المعاني وهذه النسخة واضحة وأكثر
النسخ لانها لا يتداول عليها ما يقتضي دلالتها فيحتاج لتكليف في تحكيك هذه العبارة بأن يجعل الضمير في
دلالتها راجعا لما ياء اعتبار لفظها وهو من قبيل الحذف والايصال أي دلالتها عليه خذف الضمير الأول
واتصل الثاني بدلالة بعد حذف الجار والمعنى أن علة اعراب الاسم هو تواردها معان عليه يحتاج في تمييز
بعضها عن بعض الى الاعراب فالقاعدة مثالا انما امتازت عن المفعولية بالرفع والمفعولية امتازت عنها
بالنصب ونحو ذلك ومعلوم أن هذه معان تركيبية يدل عليها مجموع المركب وأما الحروف فهي وان
دلت على معان متعددة كمن فاعلم ان تكون للابتداء وللتبعية وغير ذلك لكن هذه المعاني المدولة
للحروف تسمى معاني افرادية والمعاني الافرادية لا تقتصر للاعراب فلو أعربت الحروف لكان اعرابها
ضائعا والحاصل أن الحرف غني عن الاعراب لان في كل تركيب معنى لا يلبس بغيره حتى يحتاج لان
يميز بالاعراب بخلاف الاسم فان المعاني الواردة عليه انما تميز عن بعضها بالاعراب لكونها متفاد من
التركيب (قوله بالنسبة الى البناء) وأما بالنسبة الى غير ذلك فلها اتسميات أخرى كتسميتها الى مختص
ومشترك والى ما يعمل وما لا يعمل والى ما يعمل الجرم وما يعمل النصب الى غير ذلك من اتسميات التي
لا تخصها هنا (قوله وهو الاصل) أي في كل مبنى لا أنه الاصل في خصوص الحرف كما قد يتوهم (قوله نحو
ليت) بنيت على حركة ثلثا يمتد في ساكنين وكانت نفس الفتحة للنخوة (قوله من الحروف الناسخة) حال من
ليت لانه قد أريد بها لفظها فتكون اسما معرفته والجار والمجرور بعد المعارف يعرب حالا كما هو القاعدة
ومعنى كونها ناسخة انها مبنية برفع المبتدأ من النسخ وهو الازالة لان الحروف الناسخة وهي ان وأخواتها
التي منها ليت تنصب المبتدأ وترفع الخبر فنحو ليت الحبيب حاضر (قوله نحو جبر) بنيت على حركة ثلثا يمتد في
ساكنين لو بنيت على السكون وكانت كسرة لما قاله المصنف (قوله من الحروف الجوابية) يقال فيه ما قيل
في قوله من الحروف الناسخة والجوابية نسبة للجواب ضد السؤال نسبت اليه لانه يجاب بها السؤال كما
يجاب بنعم فاذا قال القائل هل زيد عندك فالجواب بنعم أو جبر وقد تنفع الرأى قال في المغنى جبر بالكسر على
أصل التقاء الساكنين كما مس وبالفصح كائين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقوقي الجنى الداني
جبر بكسر الراء وفتحها والكسر أشهر (قوله لشبهها بالغايات) علة لكون البناء على خصوص الضمة وأما
علة كون البناء على حركة فالخلاص من التقاء الساكنين ووجه شبهها بالغايات ان كلا من مند والغايات
مفتقر في أداء معناه الى غيره فالغايات مفتقرة للمضاف اليه ومند مفتقرة للمجرور والعامل ليكن هذا
التمثيل وان صح ليس خاصا عندئذ هو عام في جميع حروف الجر فانها كلها مفتقرة الى المجرور والعامل

من الحروف الجارة بخلاف

الرافعة فانها اسم (والبناء)
على القول بأنه معنوي
(لزوم آخر الكلمة حالة
واحدة غير عامل) كزوم
كم للسكون ولزوم أين للفتح
ولزوم هؤلاء للكسر ولزوم
حيث للضم وعلى القول بأنه
لفظي ما جرى به لالبيان
مقتضى العامل من شبه
الاعراب وليس حكاية ولا
نقلا ولا اتباعا ولا تخصصا من

(قوله على الراجح من ان
المبتدأ رافع للخبر) أى
وليس الخبر رافعا للمبتدأ
فعل الكلام على حذف
لفظ فقط وكان الاولى ان
يقول على الراجح من ان الخبر
ليس رافعا للمبتدأ لان
ماد كره متفق عليه (قوله
بل هي طرف) أى للنفى
المأخوذ من ما قلناه
العامة في مبتدأها من
معنى انتهى (قوله أى انتهى
اللقى) عبارة الخلفى أى
انتهى اللقى وهي اولى وبعده
ذلك ظهور المعنى يحتاج
لتأويل (قوله وبقى فيها من
الوجه غير ما ذكر) من
الوجه ان يومان خبر
لمبتدأ محذوف وتلك الجملة
صلة للذال من مبتدأها ذو
الطائفة تركبت مع من
الابتدائية وضعت الميم
اتباعا وحذف الواو
والنقد من الزمان الذي
هو يومان

فلا حسن أن يقال ان حركة الذال حركة اتباع للميم والمساكن حاز غير حصين فلا يمنع من الاتباع قال في
الغرة ليس في الحروف ما هو مبنى على الضم غير منذر (قوله من الحروف الجارة) يحجر بها اسم الزمان لكن تارة
يكون ما فيها نحو ما رأيت منديوم الجمعة فتكون منذر حينئذ بمعنى من وتارة يكون حاضر نحو ما رأيت منذر
يومنا فتكون بمعنى في ومنه ذهب الجمهور أن منذر محذوفه النون وأصلها منذر فليست كلمتين أصليتين مستقلةتين
فان كانت اسماء ورفعت بعدها اسم زمان فان كان ما فيها نحو ما رأيت منديوم الجمعة فهي بمعنى أول المدة وان
كان الزمان حاضر نحو ما رأيت منذر شهرنا فهي بمعنى جميع المدة (قوله فانها اسم) أى مبتدأ أو خبر تقول
ما لقيته منديوم ان يومان فان جعلتهما مبتدأ أو التقدير أمد عدم اللقاء يومان وان جعلتهما خبرا فالتقدير يدني وبين
لقائه يومان واسناد الرفع اليها في قول المصنف الرافعة ينبغي أن يراد بها الواقعة مبتدأ لأنها تكون رافعة
للخبر حينئذ أما منذر الواقعة خبرا فليست رافعة وان كانت اسماء لان الخبر مرفوع بالمبتدأ الرافعة له اللهم
الا على القول بان كلامهم ما رافع لصاحبه لكنه ضعيف فلا يخرج كلام المصنف عليه بل يخرج على الراجح
من أن المبتدأ أرفع للخبر وحينئذ يراد بمنذر كلامه منذر الواقعة مبتدأ لانه قد قيدها بكونها رافعة وقيل
ان منذر ليست رافعة لشيء فليست مبتدأ ولا خبرا بل هي ظرف مضاف للجملة جردا هو يومان فاعل بفعل
محذوف أى انتهى اللقى من منذر ماضى يومان ورد هذا القول بان فيه حذف الفعل بدون احتياج اليه وبقى
فيها من الوجه غير ما ذكر (قوله والبناء على القول بأنه معنوي) البناء مبتدأ أو قوله لزوم خبر والجار
والمحجور متعلق محذوف حال من البناء ويجوز الحال هنا من المبتدأ لانه في الاصل مضاف اليه أى
وتفسير البناء حالة كونه جاريا على القول بأنه معنوي ومعنوي نسبة للمعنى من قبيل نسبة الجزئي للكل
لان المعنى أمر كل يشمل البناء وغيره وانما قدم البناء على الاعراب لقلة الكلام على أنواعه (قوله لزوم
آخر الكلمة) بمعنى أن آخر الكلمة لا يختلف بسبب دخول العامل فمثل ما لم يختلف أصلا كزوم كم
للسكون وهؤلاء للكسر أو يختلف الآخر لا بسبب دخول العامل نحو اختلاف حيث بسبب اللغات السبع
وخارج نحو الفقى فان اختلاف آخره باختلاف العوامل مقدرفه ومغير تقدير او قوله حالة واحدة مفعول
للمصدر الذى هو لزوم المضاف لقاعله وهو آخر الكلمة وقوله لغير عامل جار ومحجور حال من اللزوم قيل
وكان الاولى حذفه لان أثر العامل يعرض ويحول وليس لنا كلمة تلزم حالة واحدة لعامل وقد يجاب بان هذا
القيود كرت تحقيق الماهية كما هو الاصل في القيود (قوله ولزوم هؤلاء) انما بنيت هؤلاء ببقية أسماء
الاشارة لكونها أشبهت الحرف شبهها تضاعف لانهما تضاعفت معنى وهو الاشارة وحقق ذلك المعنى أن يؤدي
بالحرف لكونهم لم يضعوه لحر فإيدل عليه (قوله وعلى القول بأنه لفظي) عطف على القول بأنه معنوي أى
والبناء على القول بأنه لفظي ما جرى به الخ فاجب خبر عن البناء والجار والمحجور وحال منه على نحو ما تقدم
لكن وجب وفعل ماض مبنى للمجهول وبه نائب الفاعل أى جاء به الواضع أو وجد في آخر الكلمة المبنية
والاحسن من هذه العبارة أن يقال ما لزمته الكلمة من شبه الاعراب لان التعبير بما جرى به يوهم ان
البناء أمر طارئ على الكلمة وليس كذلك بل هو ملازم لها دائما (قوله لالبيان مقتضى العامل) وأما
ما جرى به لالبيان مقتضى العامل فانه اعراب وقوله من شبه الاعراب بيان لما جرى به وشبه بفتح الشين
والباء أو بكسر فسكون بمعنى المشابهة وبيانه أن الحركة في أمس مثلا وهي الكسرة تشابه الحركة في يزيد
وانما الفارق بينهما أن حركة يزيد جىء بها مقتضى العامل فهي حركة اعراب وحركت أمس ليست كذلك
لكن بينهما مشابهة في الصورة فان حركة البناء صحورتها ولفظها كحركة الاعراب والمقتضى بفتح الصاد
المطلوب أى أمر اقتضاه العامل وطلبه من رفع أو نصب أو جزم وكأنه قال البناء ما يشبه الاعراب في
كونه حركة أو حرفا أو سكونا أو حذف في كونه في آخر الكلمة (قوله وليس حكاية) اسم ليس ضمير مستتر
يعود على ما جرى به أى وليس ذلك الاثر الذى جرى به حكاية ولا نقلا الخ فان هذه الحركات الاربع لا تسهم
اعرابا ولا بناء وزيد على ما ذكره المصنف أن لا تكون تلك الحركة للمناسبة أو يكون السكون للوقف أو

للتخفيف فخرج الضمة في ضربها فانها المناسبة والفعل مبني على فتح مقدر كما تقدم ونحو جا زيد بالسكون
فانه من فروع بضمة مقدره على آخره منع من ظهورها السكون العارض لاجل الوقف ونحو ضربت بسكون
البناء للتخفيف فان حركة البناء مقدره فجميع ما ذكر لا يسمى اعرابا ولا بناء (قوله من زيدا) من اسم
استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وزيد خبره من فروع بضمة مقدره على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله من زيد بالجرجوا بالان قال مررت برئيد وبالرفع أيضا جوابا لمن قال جا زيد
وجهه في الاخسير ان الضمة الموجودة ليست هي ضمة العامل الذي هو المبتدأ بل الضمة الموجودة قبل
الحكاية التي العامل فيها جا وحيثما تقدر ضمة الرفع حالة جعله خبرا فثبت لك ان الحركات الثلاث تقدر في
الحكي (قوله بكسر الدال) فالجاء مبتدأ من فروع بضمة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
الاتباع والكسرة التي على الدال ليست كسرة اعراب لكون العامل لا يقتضيها لان العامل لا يقتضي غير
الضم وقد قدرناه ولا حركة بناء لان الاسم معرب وكذا يقال في البقية (قوله وأنواع البناء) المراد بالانواع
هنا الاقسام لا الانواع بالمعنى الذي اصطلح عليه المنطقة وهذه أنواع للبناء مطلقا سواء كان لفظيا أو
معنويا فاعلى أنه لفظي يكون البناء نفس الضمة وما ناب عنها كالالف في يازيد ان والواو في يازيدون وعلى أنه
معنوي هو لزوم مخصوص وعمله علامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقي وكذا الفصول في أنواع الاعراب (قوله
ضم) أي نوع من الزوم الذي وصفت الكلمة المبني به يدل عليه بالضم فتكون هذه الاقسام ليست نفس
البناء بل دالة عليه بناء على أنه معنوي أو يبقى الكلام على ظاهره بناء على أن البناء لفظي وكذا يقال في
البقية قال الرضي واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريه فهي لا تقع الا على حركات غير
اعرابيه بناءية كانت كضمة حيث أولا كضمة قاف قل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب أيضا
كقول المصنف يعي ابن الحاجب بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون أحد النوعين على الآخر مطلقا (قوله
ولتقلهما) أي الضم والكسر لم يبد خلافيه أي في الفعل ويؤخذ منه أن الضمة في ضربها ليست ضمة بناء بل
للمناسبة وأن الفعل مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وقد قدم
ما فيه (قوله نحوكم وأين) كل منهما اسم استفهام (قوله نحوكم وبان) الاول فعل أمر مبني على السكون
والثاني فعل ماض مبني على الفتح (قوله نحوكم وان) بتشديد النون لان الاول مثال للمبني على السكون
والثاني مثال للمبني على الفتح (قوله والاعراب على انقول بانه لفظي الخ) في اعرابه ما سبق في قوله والبناء
الخ ولفظي نسبة للفظ بالمعنى المصدري أي التلفظ من نسبة المتعلق بفتح اللام وهو الاعراب الى المتعلق
بكسرها وهو اللفظ بمعنى التلفظ فان ابقينا اللفظ على معناه الاسمي أعني الصوت المشتمل على الحروف
كانت النسبة من قبيل نسبة الخاص وهو الاعراب الى العام وهو اللفظ مطلقا أعم من أن يكون تلك
الحركات أو غيرها والقول بان الاعراب لفظي هو مذهب الجمهور وهو القول المنصور لان الاعراب انما
جاء به لتمييز المعاني والتمييز انما يكون بما يتلفظ به لا بالمعنى فلذلك قدمه المصنف أو قدمه لطول الكلام
على تعريفه باعتبارانه معنوي ثم ما ذكره معناه الاصطلاحي وأمام معناه لغة فهو مصدر أعرب الشيء اذا
غيره أو حسنه أو أبانه الى غير ذلك من المعاني (واعلم) أن الاعراب منه محلي وهو الذي يقع في الجمل
والمبنيات وتعريف المصنف لا يثبت له وقد يقال ان قوله ولو تقديرا أراد به ما ليس لفظيا فيشمل الاعراب
المحلي أيضا (قوله ما جى به) أي أتى به المتكلم واللام في قوله لبيان للتعليل متعلق بجى وقوله من حركة
الى آخره متعلق بجى أيضا وهو بيان لما والمعنى ان الاعراب نفس الحركة وهي الضمة والفتحة
والكسرة أو ما ناب عنها من حركة أخرى أو حرف وهو الواو والالف والياء والنون التي أتى بها العامل أو
السكون وما ناب عنه وهو الحذف هذا وقد اعترض أبو حيان على قول أكثر النحاة أو سكون أو حذف
بأنه يكفي أن يقال أو حذف لان الحذف على قسمين حذف حركة نحو ضرب اذا أدخلت الجازم قلت
لم يضرب فحذف الحركة وحذف حرف نحو ليد هما أصله يذعبان فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف

ساكنين فالحكاية نحو من
زيد بالنصب جوابا لمن قال
رأيت زيدا والنقل نحو من
أوفى بضم النون نقلان
الهمزة والاتباع نحو الحمد
لله بكسر الدال اتباعا لكسر
اللام والتخلص من التقاء
الساكنين نحو لم يكن الذين
كفروا وأنواع البناء أربعة
ضم وكسر وهما تفصيلان
ولتقلهما ونقل الفعل لم
يد خلافيه ودخلا الاسم
والحرف (فتح وسكون)
وهما خفيفان ولتقلهما
دخلا الكلام الثلاث الاسم
والفعل والحرف (فالسكون
والفتح يشترك فيهما الاسم
نحوكم وأين (والفعل)
نحو قوم وبان (والحرف)
نحو لم وان (والكسر
والضم يختص بهما الاسم
والحرف ولا يدخلان
الفعل) مثال دخول الكسر
في الاسم والحرف أمس
وجبر ومثال دخول الضم
في الاسم والحرف منذني
لغة من رفع بها أو جر
فالافعة اسم والجارة حرف
(والاعراب) على القول
بانه لفظي ما جى به لبيان
مقتضى العامل من حركة
أو حرف أو سكون أو حذف
وعلى

القول بأنه معنوي (تغيير آخر الاسم) المتكمن (والفعل المضارع) الخالي من النونين (لفظاً أو تقديراً) بما عمل ملفوظ به أو مقدر) مثال
تغيير الاسم لفظاً أو تقديراً بما عمل ملفوظ به نحو جاء زيد والفتى ورأيت زيداً والفتى ومررت بزيد والفتى ومثال تغيير الفعل لفظاً أو تقديراً
بما عمل ملفوظ به أن يضرب ولم يضرب ولن يخشى ولم يخش ومثال تغيير الاسم لفظاً أو تقديراً بما عمل مقدر زيد والفتى في جواب من قال
من قام وفي جواب من قال من رأيت فزيد والفتى في الأول من فوعان بفعل محذوف تقديره قام زيد والفتى وفي الثاني منصوبان بفعل محذوف
تقديره رأيت زيداً والفتى ومثال تغيير الفعل لفظاً أو تقديراً بما عمل مقدر حتى يقوم ويسعى (٤٥) زيد فيقوم ويسعى منصوبان بما عمل

مقدر وهو أن المصدرية
(وأفواع الاعراب أربعة
رفع ونصب وخفض وحزم
فالرفع والنصب يشتركان
في الاسماء والأفعال والخفض
يختص بالاسماء والحزم
يختص بالأفعال) مثال
دخول الرفع والنصب
والخفض في الاسماء نحو
ما أحسن زيد برفع زيد على
النفي وبنصبه على التعجب
وبخفضه على الاستفهام
والنون في الأولين مفتوحة
وفي الثالث مرفوعة ومثال
دخول الرفع والنصب
والحزم في الأفعال نحو
لأتأكل السمك وتشرب
اللبن برفع تشرب على
الاستثناء وبنصبه على
المصاحبة في النفي وبجزمه
على النفي عن الشرب أيضاً
(ومثال دخول الرفع
في الاسماء والأفعال نحو
زيد يقوم) على الابتداء
والخبر (فزيد اسم مرفوع
بالابتداء) وعلامة رفعه
الضمة (ويقوم) خبره وهو
(فعل مضارع مرفوع
بالتجريد) من الناصب

الحرف فلا يجعل ما كان قدما من الشيء قسيما له (قوله تغيير آخر الاسم) أطلق التغيير وأريد أثره الذي هو
التغيير وذلك لأن الفاعل بالاسم هو التغير وأما التغيير فهو وصف قائم بالمشكك فلو بقي التغيير على معناه
الاصلي لم يصح تعريف الاعراب به لانه يلزم عليه وصف الشيء بصفة غيره لان الاعراب وصف للكلمة
كالتغير وأما التغيير فهو وصف قائم بالمشكك ثم التغيير إما في وصف آخر الاسم أو في ذاته كالتقدم قال الرضي
ولا يقال ان التعريف غير جامع لان التغيير في نحو مسلم ومسلمون ليس في الآخر الا آخر هو النون
وذلك لان النون فيهما كالنوين فكأن النونين اعرابا وضحه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف
فكذلك النونان (قوله المتكمن) أي المهرب فخرج الاسم غير المتكمن وهو الذي شابه الحرف فانه مبني نحو
هذا والذي (قوله والفعل) بالجر عطف على الاسم أي وتغيير آخر الفعل المضارع الخالي من النونين وأما
اذا باشرته إحدى النونين فانه يكون مبنيًا وعن أبي طهمة انه مع فون الاناث معرب بحركات مقدرة منع
من ظهورها سكوت النون وقال بعضهم باعرابه أيضا وان باشرته نون التوكيد (قوله لفظاً أو تقديراً) حال
من تغيير أي حالة كونه ذلك التغيير ملفوظاً به أو مقدرًا والمراد التلغظ بدله أو تقديره لان التغيير بمعنى
التغير كما قلنا لا يلفظ به ولا يقدر بل الملفوظ به والمقدر دالاه وقوله بما عمل الباء فيه للسببية متعلقة بتغيير
وقد تقدم تفسير العامل (قوله وأفواع الاعراب أربعة) اعترض ذلك أبو حيان بأن ثلاثة منها ثبوتيات
واحدة عدى لانه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدمها لا يشترط في النوعية مع الوجودي فاذا ليست
أنواع الاعراب أربعة وقد ذهب الى ذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازني روى عنه أنه قال
الجزم ليس باعراب انما هو عدم الاعراب (قوله رفع) على القول بأن الاعراب لفظي هو الضمة وماتاب
عنها أما على انه معنوي فهو تغيير مخصوص علامته الضمة وماتاب عنها وقس الباقي (قوله على النفي) أي
تجعل ما نافيًا وأحسن فعل ماض وزيد فاعل أي لم يوجد من زيد احسان (قوله وبنصبه على التعجب)
فما تنجيبة مبتدأ وأحسن فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعود على ما وزيد منصوب على التعجب
والتعجب انفعال النفس عند رؤية شيء خفي سببه وخرج عن أمثاله باعتبار أنه يقل وجوده في العادة (قوله
على الاستفهام) أي تجعل ما استفهامية مبتدأ أو أحسن بالرفع اسم تفضيل خبر وزيد بالجر مضاف اليه
والعنى أي شيء في زيد حسن (قوله برفع تشرب على الاستثناء) أي تجعل الواو للاستثناء وتشرب
مرفوع بالضمة الظاهرة وعلى هذا يكون النفي متوجهًا على كل السجل (قوله وبنصبه على المصاحبة)
فالواو واو المعية وتشرب منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية وعلى هذا يكون النفي عن كل السجل
مصاحبة الشرب للنبأ فالنفي عنه مجرد المصاحبة بينهما (قوله على النفي) فتكون الواو عاطفة وتشرب
بالجزم معطوف على تأكل وحرك بالياء لا لتقاء الساكنين كما حركنا كل أيضاً لذلك (قوله فزيد اسم
منصوب) الفاعل للحكاية وزيد مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية
واسم خبره وكذا يقال فيما أشبهه (قوله اختصاص الاسم بالخفض) الباء داخلة على المقصورين على أن
الخفض مقصود وعلى الاسم لا يتجاوز إلى الفعل وأما الاسم فليس مقصوراً على الخفض بل يتعداه إلى

والجزم وعلامة رفعه الضمة (ومثال دخول النصب في الاسماء والأفعال ان زيداً لن يضرب فزيد اسم منصوب بان) على انه اسمها
وعلامة نصبه الفتحة (ويضرب فعل مضارع منصوب بان) وعلامة نصبه الفتحة (ومثال اختصاص الاسم بالخفض نحو زيد) مررت
(فزيد اسم مخفوض بالياء) وعلامة خفضه الكسرة (ومثال اختصاص الفعل بالجزم نحو لم يقوم فيقيم فعل مضارع مجزوم بلم) وعلامة جزمه
السكون وانما اختص الاسم بالخفض والفعل بالجزم للتعادل بينهما فان الاسم خفيف والفعل ثقیل والسكون أخف من التحريك فأعطى
الخفيف الثقل والثقل الخفيف لتعادل خفة الاسم نقل التحريك وتعادل ثقل الفعل خفة السكون وانما قلنا الاسم خفيف والفعل

بسيط ومَدْلُولُ الْفِعْلِ
مركب من الحدث والزمان
والمركب ثقيل والبسيط
خفيف (ولهذه الأنواع
الأربعة) أعني أنواع
الأعراب (علامات أصول
وعلامات فروع) تعرف
بها الأنواع الأربعة وتتميز
بها عن أنواع البناء
(فالعلامات الأصول أربعة)
على عدد أنواع الأعراب
الأربعة كل علامة منها
تختص بنوع الأولى (الضمة)
وهي علامة للرفع نحو جاء
(زيد فزيد فاعل وهو
مرفوع وعلامة رفعه الضمة
(و) الثانية (الفحة)
وهي علامة للنصب نحو
جاء (زيد فزيد فمفعول
به وهو منصوب وعلامة نصبه
الفحة (و) الثالثة (الكسرة)
وهي علامة للخفض نحو
جاءت (زيد فزيد فمفعول
مخفض بالباء وعلامة
تخفيضه الكسرة (و) الرابعة
(السكون) وهو علامة
للجزم نحو لم يضر
فيضرب مجزوم بلم
وعلامة جزمه السكون
(ولها مواضع) تقع فيها
(فأما الضمة فتكون علامة
للارفع في أربعة مواضع)
الأول (في اسم المفرد نحو
جاء زيد والفتى) فزيد والفتى
مرفوعان على الفاعلية
وعلامة رفعهما ضمة
ظاهرة في زيد مقدرة في
الفتى (و) الثاني (في جمع
التكسب) وهو ما تغير فيه بناء

الضم والفتح (قوله من الحدث والزمان) أو رد عليه أن بعض الأسماء أيضا مدلوله مركب كاسم الفاعل
فانه يدل على الحدث والزمان وأجيب بأن الكلام في المدلول الوضحي ودلالة اسم الفاعل على الزمان
الترامية وليست وضعية وقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال لا يدل على أنه موضوع للزمان بل معناه أنه
لما اعتبر في مفهومه الحدث وهو لا بدله من زمن يقع فيه اعتبر أن ذلك الحدث انما يكون في الزمان الحال
وبقي أن اسم الفاعل من حيث الوضع مدلوله مركب من ذات وحدث لان الواضع اعتبر في مفهومه تقييد
الذات بالحدث فعني ضارب ذات انصفت بالضرب ولا تخلص عن هذا السؤال على كلام الشارح نعم
يخلص عنه بما قاله المحققون ان مدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والنسبة وحينئذ قد يكون
أجزاء الفعل ثلاثة وأجزاء اسم الفاعل اثنان وما كانت أجزاء أكثر فهو أثقل وبعضهم علل ثقل الفعل
بكثرة لوازمه فيستل عن فاعله ومفعوله ومكانه وزمانه والباعث عليه فيقال من ضرب ولمن ضرب ومتى
ضرب ولمن ضرب وكيف ضرب والاسم مستغن عن هذه الاسئلة اذا المراد منه الدلالة على المسمى فقط (قوله
ولهذه الأنواع الأربعة علامات) الجار والمجرور خبر مقدم والأنواع يدل من هذه والأربعة صفة له
وعلامات مبتدأ مؤخر وقوله أعني أي اقصد وانما عبر بالههزة لانه يحكى عن نفسه لان المتن له فلذلك لم يقل
يعني والعلامات جمع علامة وهي الغنة الامارة وعرفا عبارة عن الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها
من الحروف والحذف (قوله تعرف بها الأنواع الأربعة) وتميز بها عن أنواع البناء أي تعرف أنواع
الأعراب الأربعة المتقدمة بهذه لعلامات الأصول والعلامات الفروع وتميز هذه الأنواع بهذه العلامات
عن أنواع البناء والتميز ليس الا باختلاف التعبير فيقال في الأعراب رفع ونصب وجزم وفي البناء ضم
وفخ وكسر وسكون فالاربعة الاول علامات الأعراب والاربعة الثانية علامات البناء مع كون المسمى
بالجميع شيا واحدا وهو الحركات الخمسة وهناك فرق آخر وهو ان حركة البناء لازمة وحركة الأعراب
طارئة بدخول العامل وهذا الفرق اعتباري لا حقيقي فان قلت حيث كانت ألقاب الأعراب هي الرفع
والنصب الخ كان القياس أن يقال عند الكلام على الأعراب على مذهب البصريين المفرقين بينها وبين
ألقاب البناء بدل ضمة رفعه وبدل فتحة نصبه الخ والجواب أن هذا الاطلاق على سبيل المسامحة والتوسع
لما أن الحركة المسماة بذلك شئ واحد كما علمت أما السكون فيكون بين حركة البناء والأعراب
وعليه فلانسمج في الاستعمال (قوله وعلامة رفعه الضمة) هذا جرى على القول بأن الأعراب معنوي
أما على انه لفظي فيقال ورفعه الضمة فان الضمة نفس الأعراب ولما كانت العبارة الاولى مألوفا تداولتها
الاسن على كلاً القولين (قوله ولها مواضع) أي لتلك العلامات الأربع الأصول مواضع أي كلمات تختص
بتلك العلامات بها وتدخل عليها وتشرع في تفصيلها بقوله فأما الضمة الخ (قوله الاسم المفرد) المراد به هنا
ما ليس مثنى ولا جمع وعلا ولا ملحقا بهم جاولا من الأسماء الستة فان هذه المذكورات اعرابا بالحرور كما
سبقت (قوله جاز بدو الفتى) أي والقاضى وهذا القاضى مرفوع بضمة مقدرة للثقل وهذا مبنى على
السكون في محل رفع (قوله مقدرة في الفتى) وأما نحو جاء فتى فانه مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة
لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها والتعذر ومثله جاء قاض فانه مرفوع بضمة مقدرة على الباء المحذوفة
لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها والتقل وقد أغر بعضهم في ذلك بقوله
ما معرب اعرابه * قدر في حرف ذهب ومن ذلك قوله تعالى وجنى الجنتين دان بجنى اسم بمعنى الجنى أي
المتناول من ثمار الشجر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها
التعذر والجنتين مضاف اليه مجرور بالياء لانه مثنى ودان خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة
لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها والتقل وأصله داني فعل به ما فعل بقاض وقد تقدم (قوله وهو ما تغير فيه
بناء واحده) في العبارة ركة والافصح أن يقول ما تغير فيه الجمع عن المفرد لان الذي يتغير هو الجمع وأما

المفرد فهو باق على ما هو عليه لم يدخله تغيير وقد تؤول عبارته بان المعنى ما تغير فيه بناء واحده عن حالته
 قبل الجمع فيلاحظ تغير المفرد في ضمن الجمع وتغير جمع التكسير ما حقيقى أو تقديرى فالاول منحصري ستة
 جوع لان التغير اما بالزيادة عن المفرد ونحو صنو وصنوان لا كثر من اثنين لاني هذه الصيغة تستعمل مثنى
 وجمعاً والفرق بينهما ما انما هو بالاعراب فصنوان مثنى يعرب باعراب المثنى فيرفع بالالف وينصب ويجر بالياء
 مع كسر النون فيها واما في حال كونه جمعاً فانه يعرب بحركات ظاهرة على النون أو بالنقص عن المفرد ونحو
 نخمة ونخم أو بتبديل الشكل نحو أسد وأسداً أو بالزيادة مع تبديل الشكل نحو رجل ورجال أو بالنقص
 وتبديل الشكل كرسول ورسول أو بالنقص والزيادة وتبديل الشكل نحو غلام وغلمان والثاني له أمثلة منها
 نحو فلان فانه يستعمل مفرداً وجمعاً بصيغة واحدة قال الله تعالى في الفلك المشحون فهذا مفرد بقرينه رجوع
 الضمير اليه مفرد في المشحون اذ التقدير هو وقال تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فهذا الجمع بدليل
 عود ضمير الجمع اليه وهو النون في وجرين فصيغة المفرد والجمع واحدة لكن التغير بتقديرى فتجعل الحركة
 في فلك مفرداً والحركة قفل وفيه جمعاً كحركة بدن ونحو هجان يقال للواحد والجمع من الابل فتقدر حركة
 الجمع غير حركة المفرد فالكسرة في هجان مفرداً كالكسرة في كتاب وجمعاً كالكسرة في جراح وقس عليه
 نظائره (قوله وفي جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء من يدين وما واقعة على مفرد ومعنى جمع أى
 تحققت جميعته فالعنى جمع المؤنث السالم مفرد تحققت جميعته بألف وتاء من يدين وهذا التقرير يندفع
 ما أوردناه ولو قيل بدل جمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء لكان أسهل وأظهر لان مفرد هذا الجمع
 قد يكون مذكراً كمام وحمامات واصطبل واصطبلات وقد يغير الجمع عن صيغة المفرد كغرفة وغرفات
 الاول يسكون الراء والثاني يفتحون ذلك وقد يجاب بأنه من باب تغليب الاكثر على الاقل اذا الاكثر في
 هذا الجمع أن يكون مفرد مؤنثاً والجمع سالماً * قال في شرح اللب جمع المؤنث السالم ما لحق بآخره ألف
 وتاء سواء كان مؤنث كسلمات أو لمذكر كدرهمات وسواء كان لم يغير بناء واحده كما ذكرنا أو غير نحو
 غرفات وتسميته جمع المؤنث السالم باعتبار العلمية (قوله اسما كان أو صفة) اسما خبر كان مقدم عليها
 وقوله أو صفة معطوف عليه واسم كان ضمير مستتر فيه يعود على جمع المؤنث السالم والمعنى أن مفرد جمع
 المؤنث السالم تارة يكون اسماً وتارة يكون صفة ومثل الاول بقوله الهندات والثاني بالمسلمات ثم فصل
 وفرق بين الاسم والصفة بقوله فان كان علماً الخ ولم يستوف أقسام ما يجمع هذا الجمع وحاصله أنه ينقسم
 في خمسة أمور * الاول ذواته الاشقة وشاة وأمة فلم يجمع هذا الجمع استغناء عنه بجمعها جمع تكسير على
 شفاء وشياه واما * الثاني علم المؤنث الاحدام وبار ونحوه ما عند من بناها لان الجمع يناقض البناء أما
 على القول باعتبار اعرابه اعراب ما لا ينصرف فانه يجمع فيقال حذامات وبارات * الثالث صفة مذكرة لا يعقل
 كجبال واسيات وآيام معدوات * الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل لانه ملحق بالصفة اذ مفاده الوصف
 بالمصغر كجمع درهم - م على درهم - مات * الخامس اسم جنس لمؤنث سواء كان آخره تاء كغرفة وغرفات أو
 القاء كهمى اسم لثب وعفري اسم لدويبة لونها أعفر وبشرى وكراو من قبيل اسم الجنس المختوم
 بالالف وصف المؤنث كحيلي وحيليات وهذه بشرط فيها أن يجمع مذكرها جمع تجميع فخرج فعلاء أفعل فلا
 يقال في جرائع جرات وفعل فعلان كسكرى الخ فلا يقال سكريات وماء - ماذ ذلك مقصور على السماع
 كسنوات وحمامات واصطبلات وبنات واخوات بخلاف آيات فليس من هذا الجمع بل هو جمع تكسير
 لان تاء أصلية في مفرده وقد نظم بعض ما أشرت اليه بعضهم بقوله

وقسه في ذى التاء ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذى مسلم للناقل

(قوله بلا شرط) أما العلم المؤنث فيجمع مطلقاً لقطعه تاء كعائشة أو مجرد منها كهند وأما العلم المذكر فان

واحدة (نحو جاء الرجال
 والاسارى) فالرجال
 والاسارى مفردان على
 الفاعلية وعلامة رفعهما
 ضمة ظاهرة في الرجال مقدرة
 في الاسارى (و) الثالث في
 (جمع المؤنث السالم) اسما
 كان أو صفة (نحو جاءت
 الهندات المسلمات) فان
 كان المؤنث علماً يجمع هذا
 الجمع بلا شرط كهندات

(قوله وما واقعة على مفرد
 ومعنى جمع الخ) محصل
 ما قيل هنا اننا ان أوقفنا على
 مفرد النخل المعنى الى ان
 مفرد هذا الجمع تكون
 الضمة علامة لرفعه ويلزم
 التكرار لدخوله في الاسم
 المفرد وعدم عدم جمع
 المؤنث السالم وجعل بعض
 القسم قسم آخر وعدم صحة
 الاخبار في قوله وهو ما جمع
 الخ وان أوقفنا على جمع
 لزم تحصيل الحاصل في قوله
 جمع والجواب اننا نختار الثاني
 ومعنى جمع تحققت جميعته
 وهذا تعلم ما في كلام المحشى
 من الخلل (قوله يعود على
 جمع المؤنث السالم) الاولى
 ان الضمير راجع للمؤنث
 الذى هو مفرد هذا الجمع
 (قوله الاشقة الخ) زيد امرأة
 وأمة بتشديد الميم (قوله
 استغناء عنه الخ) هذه حكمة
 لا يلزم اطرادها والاولى
 ان هنداً تجمع جمع مؤنث
 مع انها تجمع أيضاً جمع
 تكسير

وان كان صفة وله مذ كرفشرطه أن يكون مذ كره قد جمع بواو ونون كسالمون وان لم يكن له مذ كرفشرطه أن لا يكون مؤنثه مجردا من التاء كحائض (و) الرابع في (الفعل ٤٨) المضارع المعرب نحو يضرب ويخشى فيضرب ويخشى مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة

كان فيه تاء جمع كطلحة على طلحات (قوله فشرطه أن يكون مذ كره الخ) نخرج من هذا نحو جراء وسكري فان مذ كرا الاول أجرو ولا يجمع على أجرون ومذ كرا الثاني سكران وهو لا يجمع على سكرانون وقد أشرنا لهذا في الكلام السابق بقولنا أن لا تكون الصفة من باب فعلاء أفعل ولا من باب فعلى فعلا ن أي أن لا تكون الصفة على وزن فعلاء بالمذ الذي ذكرها على وزن أفعل كجرأ وجرأ وجرأ وجرأ ونحو ذلك ولا أن تكون الصفة على وزن فعلى التي مذ كرها فعلا ن كسكري فان مذ كرها سكران (قوله كسالمون) تمثيل لما تحقق فيه الشرط المذكور (قوله فشرطه أن لا يكون) بزيادة لا النافية قبل يكون قال بعض تلامذة المصنف وهذه هي نسخة المؤلف قال ووقفت على نسخ عديدة فيها وان لم يكن له مذ كرفشرطه أن يكون بدون تاء حائض بدون تاء حائضات أما ما فيه التاء كحائضه فانه يجمع هذا الجمع فيقال حائضات والفرق بين حائض وحائضة أن الاولى بمعنى ذات أهلية للحيض فلو قصد تجدد الحيض لها في أحد الأزمنة أتى بالتاء وحاصل كلام المصنف أن الاسم الذي يجمع بالالف والتاء اما صفة أو غير صفة فان كان صفة فاما أن يكون له مذ كرا أولا فان كان فاما أن يجمع بالواو والنون أولا فان جمع كسالمون قيل في مؤنثه مسلمات وان لم يجمع لم يجمع المؤنث لثلاثين منية الفرع على الاصل ان يجمع المؤنث فرع عن جمع المذ كرو وقد انتهى الاصل فانتفى الفرع فلا يقال جراء وجرأوات كما لا يقال أجرون ولا سكرانات كما لا يقال سكرانون ولذلك قالوا الفضليات حيث قالوا في المذ كرا الاضالون وان لم يكن له مذ كرفشرطه هو مجرد من علامة التأنيث أولا فان لم يكن مجردا منها يجمع نحو حبيبات وان كان مجردا كحائض وطامث وطامث لا يقل فيه طامثات ولا حائضات (قوله المعرب) أي المجرد من النونين أي ولم يتصل به واو الجماعة ولا ألف الاثنين ولا ياء المخاطبة فان اعرابه حينئذ يكون بثبوت النون والكلام هنا في اعرابه بالحرركات (قوله فيضرب ويخشى مرفوعان) الفاء للحكاية ويضرب مبتدأ لانه قصد لفظه فيكون اسما وهو مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها ضمة الحكاية ويخشى معطوف عليه مبتدأ أيضا وهو مرفوعان خبر مرفوع بالالف لانه مثنى (قوله مقدرة في الفتى) أي للتعذر الذاتي ومثله التعذر العرضي نحو قوله تعالى وترى الناس سكران يادفام اعدائهم في الاخر فان الفتحة على الناس مقدرة للتعذر العرضي وهو السكون لاجل الادغام (قوله جمع التكسير) أي ولو لم يصر منصرف كصايح ومساجد لان الكلام هنا في حالة النصب والحكم واحد فيه بخلاف حالة الجر فانه يخالف المنصرف بالجر في الفتحة ولذلك ترك التقييد هنا بالمنصرف وقيد به في حالة الجر فيما بعد (قوله المنصرف) وهو ما سلم من شبه الفعل وأما خبر المنصرف وهو ما أشبه الفعل فهو مساجد ومصابيح فانه يجر بالفتحة (قوله يعوذون) أي يعصنون (قوله ويرفقون) بضم الفاء من الرفق بمعنى اللطف والاسارى بضم الهاء مرة أفصح من فقها جمع أسرى بفتح فسكون ففتح جمع أسير مأخوذ من الاسارى بكسر الهمزة وهو ما يجعل في عنق الاسير أو رجله (قوله وجمع المؤنث السالم) لم يقل المنصرف لانه لا يصح تقييده بذلك لما قد علمت في مبحث التنوين ان تنوينه للمقابلة لا للتمكين والصرف هو تنوين التمكن وقوله باقيا على جمعيته حال من جمع المؤنث قيد به للاحتراز عنه اذ لم يبق على جمعيته بان انسلخ عن الجمعية وسعى به فان فيه أعاريب ثلاثة كما أشار لذلك بقوله فان زال معنى الجمعية منه الخ قال الشيخ الشنواني ولا ضرورة لهذا القيد أي قوله باقيا الخ لان الكلام في جمع المؤنث السالم وأما اذا جعل علما صار مفردا نعم بضم أن يطلق عليه جمع باعتبار أصله (قوله بان جعل علما) تصوير لزال معنى الجمعية منه أي ان معنى الجمعية وهي الدلالة على الاحاد يزول اذا جعل علما شيئا فانه ينسلخ عن تلك الدلالة ويصير كبقية الاعلام ليس له دلالة

ظاهرة في يضرب مقدرة في يخشى (وأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) الاول (في الاسم المفرد نحو رأيت زيدا) وافتى فزيدا والفتى منصوبان وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في زيد مقدرة في الفتى (و) الثاني في (جمع التكسير نحو رأيت الرجال) والاسارى فالرجال والاسارى منصوبان بفتحة ظاهرة في الرجال مقدرة في الاسارى (و) الثالث في (الفعل المضارع المعرب نحو يضرب) وان يخشى فيضرب ويخشى منصوبان وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في يضرب مقدرة في يخشى (وأما الكسرة فتكون علامة للنقص في ثلاثة مواضع) تقع فيها الاول (في الاسم المفرد المنصرف نحو مريت زيدا) والفتى فزيدا والفتى مخفوضات وعلامة خفضها كسرة ظاهرة في زيد مقدرة في الفتى (و) الثاني في (جمع التكسير المنصرف نحو يعوذون رجال) ويرفقون بالاسارى فرجال والاسارى مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في الرجال مقدرة في الاسارى (و) في (جمع المؤنث السالم باقيا على جمعيته نحو مريت

ثامين فلا يجوز جاء الذي بك ولا جاء الذي أمس لتقصاها وحي الكسافي نزلنا المنزل الذي البارحة أي الذي نزلناه البارحة وهو شاذ واذا وقع الظرف والجار والمجرور صلة كانا متعلقين بفعل محذوف وجوباً تقديره استقر والضمير الذي كان مستتر في الفعل انتقل منه اليهما (ص) ثم ذو الاداة وهي آل عند الخليل وسيدويه لا اللام وحدها خلافاً للاخفش وتكون لامه مخوف في زجاجة الزجاجة وجاء القاضي أو للجنس كاهلك الناس الدينار والدرهم وجهان من الماء كل شيء حي أو لاستغراق افراده نحو وخلق الانسان ضئيفاً أو صفاته نحو زيد الرجل (ش) النوع الخامس من أنواع المعارف ذو الاداة نحو الفرس والغلام والمشهور بين النحويين ان المعرفة آل عند الخليل واللام وحدها عند سيدويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ٤٩ ابن مالك أنه لا خلاف بين سيدويه

والخليل في أن المعرفة آل قال وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أرائدة هي أم أصلية واستدل على ذلك بموضع أوردها من كلام سيدويه وتلخص في المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها أن المعرفة آل والالف أصل الثاني ان المعرفة آل والالف زائدة والثالث أن المعرفة اللام وحدها والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلاً لا يليق بهذا الاملاء وتقمم آل المعرفة الى ثلاثة أقسام وذلك أنها إما لتعريف العهد أو لتعريف الجنس أو للاستغراق فأما التي لتعريف العهد فتقسم قسمين لأن العهد إما ذكرى وإما ذهني فالاول كقولك اشتريت فرساً ثم بعته الفرس أي بعته الفرس المذكور ولو

ثامين (قال ابو حيان ضابط التمام ان يكون تعلقهما بالكون العام يحصل به فائدة وضابط الباقي ان يكون تعلقهما بالكون العام لا يحصل به فائدة (قوله البارحة) هي اسم ليلة الماضية (قوله تقديره استقر) أي مثلاً فيصح تقدير ما كان بمعنى ما من نحو حصل وثبت ووجد مما سموه كوناً عاماً لا يخلو منه فعل (قوله ثم ذو الاداة) أي أداة التعريف (قوله وهي آل عند الخليل وسيدويه) أي في أحد قوليه وقوله الآخر ان اللام وحدها هو المشهور بين النحاة عن سيدويه (قوله وتكون للعهد) أي لتعريف ذي العهد أي الشيء المعهود ففي كلامه حذف مضافين (قوله ولا جنس) أي أو لتعريف الجنس (قوله وخلق الانسان ضئيفاً) وفسر ضعفه بأنه لا يتم لك عن شهورته اه فيشي (قوله بهذا الاملاء) مصدر املي قال في المصباح امللت الكتاب على الكاتب املأه لا لقيته عليه وأمليته املأه والاولى لغة الحجاز وبني أسد والثانية لغة بني تميم وقيل وجاء الكتاب العزيز بهما وليليل الذي عليه الحق فهي تملى عليه بكرة وأصيل اه (قوله ثلاثة أقسام الخ) هذا مبني على ما هنا من ان التي لتعريف العهد قسمان وقد ذكر في المغني أنها ثلاثة أقسام ونصه فيه وهي عهدية وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام فالعهدية إما ان يكون معهوداً معهوداً ذكراً أو أنحو كما أرسلنا الى فرعون رسولاً الآية أو معهوداً ذهاباً نحو اذها في الغار أو معهوداً حضوراً نحو اليوم اكملت لكم دينكم والجنسية إما لاستغراق الافراد أو لاستغراق خصائص الافراد ولتعريف الماهية اه ملخصاً (قوله لكان في ساغير الاول) هذا اشارة للقاعدة المشهورة في ذلك ونظمها الجلال السيوطي في الفقه عقود الجمان بقوله

ثم من القواعد المشتهرة * اذا أنت نكرة مكرره
تغايراً وان يعرف ثاني * توافقاً كذا المعارف
شاهده الذي رويها مستندا * ان يغلب اليسرين عشر أبدا

وقد تكلم في شرحها على هذا ما يشفي القليل ويبري العليل فراجع اه ان شئت (قوله مثل نوره) أي صفة بور الله تعالى في قلب المؤمن كشكاة أي طاقة غير نافذة أو الانبوبة في القنديل فيها مصباح أي سراج وهو القنبلة الموقودة المصباح في زجاجة هي القنديل الزجاجة كأنها حال كون النور فيها كوكب دري أي مضي بكسر الدال وضمها من الدر بمعنى الدفع لدفعه الظلام وبضمها وتشديد الياء منسوب الى الدراي الأولى أو أفاده في الجلالين (قوله الرجل خير من المرأة) لا يخلو عن خفاء جعل الافضلية بالنظر الى نفس الماهية بدون الملاحظة للافراد اه ش (قوله باعتبار حقيقة الافراد) أي بأن أريد الجنس في ضمن افراده على نزاع في ذلك مذكور

(٧ - سجاجي)

قلت ثم بعته فرساً لكان غير الفرس الاول قال الله تعالى مثل نوره كشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري والثاني كقولك جاء القاضي اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاض خاص وأما التي لتعريف الجنس فكقولك الرجل أفضل من المرأة اذا لم ترد به رجلاً بعينه ولا امرأة بعينها وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو ولا يصح ان يراد بهذا ان كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء لان الواقع بخلافه وكذلك قولك اهلك الناس الدينار والدرهم وقوله تعالى وجهان من الماء كل شيء حي وال هذه هي التي يعبر عنها بالجنسية ويعبر عنها ايضا بالتي لبيان الماهية وبالق لبيان الحقيقة وأما التي للاستغراق فمبني لان الاستغراق امان ان يكون باعتبار حقيقة الافراد

أوباعتبار صفات الافراد فالاول نحو وخلق الانسان ضعيفا أي كل واحد من جنس الانسان ضعيف والثاني نحو قولك أنت الرجل أي الجامع لصفات الرجال المحمودة وضابط الاولى أن يصح حلول كل عملها على جهة الحقيقة فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لم يصح ذلك على جهة الحقيقة وضابط الثانية أن يصح حلول كل ٥٠ محلها على جهة المجاز فانه لو قيل أنت كل رجل لم يصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة

والسلام كل الصيدين في جوف الفراء قول الشاعر ليس على الله بمستكر أن يجمع العالم في واحد (ص) وابدال اللام بيا لغة حميرية (ش) لغة حمير ابدال لام آل بما وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بلغتهم اذ قال ليس من امير امصيام في امسفر وعليه قول الشاعر

ذاك خليلي وذو يواصاني يرمى ورائي بامسهم وامسهم (ص) والمضاف الى واحد مما ذكر وهو بحسب ما يضاف اليه الا المضاف الى الضمير فكالم (ش) النوع السادس من المعارف ماضيف الى واحد من الخمسة المذكورة نحو غلامي و غلام زيد و غلام هذا و غلام الذي في الدار و غلام القاضي و رتبته في التعريف كرتبة ماضيف اليه فالمضاف الى العلم في رتبة العلم والمضاف الى الاشارة في رتبة الاشارة وكذا الباقي الا المضاف الى المضمر فليس في رتبة المضمر وانما هو في رتبة

في محله (قوله أو باعتبار صفات الافراد) أي أن أريد به جميع صفات أفراد المراد أنه أريد الحقيقة ملاحظا فيها الصفات تأمل (قوله كل الصيدين في جوف الفراء) بالقصر وجمعه فراء بالكسر والميم مثل جبل وجبال وهذا مثل قال السهيلي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لابن حرب يتألفه بذلك وأصله أن جماعة ذهبوا الى الصيد فصاد أحدهم ظيبا والآخر أربابا والآخر حمار وحش قطا والاولان على من اصطاد حمار الوحش فقال لهما كل الصيد الخ أي الذي ظفرت به يشتمل على ما ظفرت بما به وذلك أنه ليس فيما يصيد منه الناس أعظم من حمار الوحش ثم اشتهر هذا المثل في كل حال لغيره وجامع له أفاده الشنواني بخطه ومنه نقلت (قوله ليس على الله بمستكر) بفتح الكاف أي بمنكر وقوله أن يجمع العالم أي صفاته في واحد أي شخص واحد وهذا البيت لابي نواس بضم النون وتخفيف الواو كما ضبطه المصنف في شرح بانه سمع ذلك أنه لما بلغ مروان الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة أفضت به الى الامر بحبس فكتب اليه أبو نواس هذه الايات

قولا لمروان امأم الهدي * عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما بك من قدرة * فلست مثل الفضل بالواحد ليس على الله الخ وقوله مثل مفعول مقدم لقوله الواحد أي ان مروان مع قدرته لا يجمع مثل الفضل فأمر مروان باطلاقه وخلع عليه والاحتفال هو الاجتماع والحاشد بالشين المعجمة الجامع أفاده الشنواني ومن خطه نقلت (قوله حميرية) منسوبة الى حمير بوزن درهم وهم قوم من العرب وقد ورد في حديث رواء البزار حمير رأس العرب ونايها أي عمدتهم ومن أشدهم وقد جزم ابن حجر بأنه حديث منكر (قوله ليس من امير امصيام الخ) في هذا دليل على أنها غير مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلامي اذ هي في الحديث داخلة على النوعين خلافا لمن خصها بذلك لكن لعل ذلك هو الاكثر في كلامهم تأمل (قوله وهو بحسب ما يضاف) بفتح السين أي بقدر تعريف ما يضاف اليه (قوله ماضيف الى واحد من الخمسة المذكورة) أي اضافة معنوية وليس المضاف متوغلا في الابهام ولا واقعا موقع نكرة بخلاف الذي اضافته لفظية نحو جاء ضارب زيد الآن أو غدا وبخلاف الواقع موقع نكرة كجاء زيد وحده وبخلاف المضاف المتوغل في الابهام كغيره ومثل اذا أريد به ما مطلق المغايرة والمباينة لا كالمالان صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا أريد كالمشخص أو ثبوت اعدادها كلها الشخص فقد تعين اهش (قوله والدليل على ذلك انك تقول الخ) قال ش لك ان تقول لادلالة في ذلك لجواز كون صاحبك بدلا لانتا (قوله وذلك لا يجوز) أي لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى تمت والازاد من التعت ما زاد به المخاطب معرفة اهش

باب المبتدأ والخبر

بقرأ بتوين باب وتركه على أنه مضاف الى ما بعده وجمعه ما في باب واحد لتلازمهما غالبا (قوله هو الاسم الخ) مراده بالاسم ما قبل الفعل والحرف لا ما قبل الصفة فدخل الاعلام المتقولة نحو زيد قائم ونحو لا اله الا الله كلمة الاخلاص أي هذا اللفظ (قوله المحرر عن العوالم اللفظية) اعترض قوله المحرر بأنه يقتضي سبق وجودها كان قولك زيد محرر من ثيابه يقتضي ذلك وأجيب بأنه قد ينزل الامكان منزلة الوجود والام في العوالم لا الجنس

العلم والدليل على ذلك أنك تقول مررت بزيد صاحبك فنصف العلم بالاسم المضاف الى المضمر فلو كان في رتبة المضمر لكانت الصفة أعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الاصح (ص) باب المبتدأ والخبر مر فوان كانه وبنو محمد نينا (ش) المبتدأ هو الاسم المحرر عن العوالم اللفظية

فبطل معنى الجمعية أي المبتدا اسم مجرد عن ماهية العامل اللفظي فاندفع ما عترض به هنا وقيد العوامل باللفظية لان المبتدا لم يتجرّد الا عن العنادون المعنوية (قوله للاستناد) أي اسناد غير الية واسناده الى غيره كما يعلم من كلامه قال العلامة الشواني والتعريف المذكور منقوض بغير من نحو قوله

غير ما سوف على زمن * ينقضي بالهم والحزن

فانها مبتدأ ولم يسند اليها ما بعدها ولا أسندت لما بعدها وانما اسندت الى ما سوف تأمل اه قلت يمكن الجواب بأنه لما كان ما سوف مضافا اليه المبتدأ كان في معنى المبتدأ تدبير (قوله يشمل الصريح) المراد بالصريح هنا اسم ظاهري لا يحتاج في كونه اسما الى تأويل والمراد بالمؤول خلافة فليس المراد بالصريح ما قابل الكناية كما هو ظاهر (قوله وخرج بالجرّد) أي المجرد للاستناد (قوله مسندا اليه ما بعده) أي غالبا فلا يرد ما اذا تقدم الخبر واستعمل بعد في حقيقة تارة ومجازا تارة في التأخر بعدية حقيقية وفي التقديم بعدية تقديرية من حيث الرتبة لان رتبة الخبر متأخرة عن المبتدا أفاده ش (قوله الذي تم به مع المبتدأ الفائدة) أي شأنه ذلك ولو بحسب الاصل ليدخل نحو النار حارة مما هو معلوم ضرورة بناء على الصحيح من أنه لا يشترط تجدد الفائدة ويدخل نحو شعري شعري فان المعنى شعري الآن هو شعري الذي تعهدت به بما يتغير ودخل بزيادة قولنا بحسب الاصل خبر المبتدأ الثاني فان به تتم الفائدة قبل جمل جملة خبر اعني الاول (قوله لان النكرة مجهولة غالبا والحكم على المجهول الخ) أورد عليه ان هذه العلة تطرد في الفاعل ولم يقولوا ان الاصل فيه ان يكون معرفة قال بعض المحققين جمهور النحاة على أنه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته والفاعل قد تخصص بالحكم المقدم عليه فلا يشترط فيه تعريف أو تخصيص آخر وفيه نظر لانه اذا تخصص بالحكم كان بغير الحكم غير مخصص فيلزم الحكم على الشيء قبل معرفته والجواب ان النكرة تصير بتقديم الحكم في حكم المخصوص قبل الحكم وذلك ان القصد من اشتراط التعريف والتخصص في المحكوم عليه اصفاء السامع الى كلام المتكلم لان تنكيره ينفر السامع من استماع الحديث فيدخل بالقرض وهو الافهام وعند تقديم الحكم لا ينفر السامع من استماع آخر الكلام بل يصفى اليه حق الاصغاء فبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولا لا يخل بالقرض لان القرض قد حصل باستماع الحديث ثبت ان تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه في حكم المعين فلا حاجة الى تعريف أو تخصيص كذا أفاده سم بخطه (قوله ان كان عاما) أي اما بذاته كاسماء الشرط والاستفهام أو بغيره كالنكرة في حيز الاستفهام الانكاري اه ش (قوله ولعبد مؤمن) هذا هو المشهور عند الجمهور ومن أن المسوغ في هذه الآية لا ابتداء بالنكرة هو الوصف وقال ابن الحاجب انما مصححها كونها في معنى العموم لانه في معنى كل عبد مؤمن اه (قوله الى نيف وثلاثين الخ) قال الاشعموني والذي يظهر انحصار ما ذكره في خمسة عشر أمرا ثم ذكرها في شرحه على الخلاصة وقد نظمتها فقلت

بذي التنكير فابدا عند عشر * وخمس مثل حسنا قد أجيبت
عموم واحتصاص أو كوصف * وعطف والحقيقة قد أريدت
واعمال ومعنى الفاعل فاعلم * وبمد اذا مقاجة أنيت
ولام الابتداء أو لفظ لولا * وكم أيضا وابهام أعيدت
كذلك ان اتى الاخبار خرقا * لعادة او جواب قد أفيدت
وفي بدء لذات الحال حقا * فذى قطعا بالاشعموني أنيطت

مبتدأ مخبر عنه بخبر وخرج بالجرّد نحو زيد في كان زيد عالما فانه لم يتجرّد عن العوامل اللفظية ونحو قولك في العدد واحد اثنان ثلاثة فانه ما وان تجردت لكن لا اسناد فيها ودخل تحت قولنا للاستناد ما اذا كان المبتدأ مسندا اليه ما بعده نحو زيد قائم وما اذا كان المبتدأ مسندا الى ما بعده نحو اقامم الزيدان والخبر هو المسند الذي تم به مع المبتدأ فائدة نخرج بقول المسند الفاعل في نحو اقامم الزيدان فانه وان تمت به مع المبتدأ الفائدة لكنه مسند اليه لا مسند وقول مع المبتدأ نحو اقامم في قولك قام زيد وحكم المبتدأ والخبر الرفع (ص) ويقع المبتدأ نكرة ان عم أو خص نحو مارجل في الدار والامع الله ولعبد مؤمن خير من مشرك وخمس صلوات كتبه الله (ش) الاصل في المبتدأ ان يكون معرفة لان نكرة لان النكرة مجهولة غالبا والحكم على المجهول لا يفيد ويجوز ان يكون نكرة ان كان عاما أو خاصا فالاول كقولك مارجل في الدار وكقوله تعالى أله مع الله فالمبتدأ فيهما عام لوقوعه في

سياق النفي والاستفهام والثاني كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وقوله عليه الصلوة والسلام خمس صلوات كتبه الله في اليوم والاية المبتدأ فيها خاص لكونه موصوفا في الآية ومضافا في الحديث وقد ذكر بعض النحاة لتسوية الابتداء بالنكرة صوراً وانها ما بها بعض المتأخرين الى نيف وثلاثين موضعا وذكر بعضهم انها كلها ترجع للخصوص والعموم فليتأمل ذلك (ص) الخبر جملة لما راينا في كتابنا من كلامهم في ذلك خبر والحاقه

ما الحاقه وزيد نعم الرجل الا في نحو قل هو الله احد (ش) أي ويقع الخبر جملة من تبطة بالمبتدأ برابط من روابط أربعة أحدها الضمير وهو الاصل في الربط كقولك زيد أبوه قائم فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان والهاء مضاف اليه وقائم خبر المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والربط بينهما الضمير الثاني الاشارة ٥٢ كقولك تعالى ولباس التقوي ذلك خير فلباس مبتدأ والتقوي مضاف اليه وذلك مبتدأ ثان

وخبر خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والربط بينهما الاشارة الثالث اعادة المبتدأ بلفظه نحو الحاقه ما الحاقه فالحاقه مبتدأ أول وما مبتدأ ثان والحاقه خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والربط بينهما اعادة المبتدأ بلفظه الرابع العموم نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة فعلية خبره والربط بينهما العموم وذلك لان آل في الرجل للعموم وزيد فرد من أفراد فدخل في العموم فحصل الربط وهذا كله اذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فان كانت كذلك لم يحتاج الى رابط كقوله تعالى قل هو الله احد فهو مبتدأ والله احد مبتدأ وخبر والجملة خبر المبتدأ الأول وهي مرتبطة به لانها نفس في المعنى لان هو بمعنى الشأن والجملة هي نفس

ما كان معناه من نحو حاصل وكائن (قوله هو الخبر) وهو الصحيح ومقابله أن المذكور هو الخبر وقيل ما وأمنة ما ذكر في الشرح المذكور فراجع ما قال الشنواني والمراد بالنيق ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ويخفف وهو واوي العين من ناف يتوف اذا زاد في الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو نيق حق يبلغ العقد الثاني اه والمراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف (قوله فلي تأمل) أمره بالتأمل محتمل أن يكون المقصود به التوصية على الاعتناء بذلك لما في رجوع كثير منها الى ذلك من الخفاء وأن يكون المقصود به التنظير فيه لما يلزم من التكلف الكبير في رجوعها الى ما ذكر في كثير من الموضح كما لا يخفى على المتأمل المتبوع والأول أوفق بجزءه في المتن بما ذكره ذلك البعض اه ش (قوله ويقع الخبر جملة) وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له (قوله مرتبطة بالمبتدأ برابط) قال الرضي انما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فن ثم قيل في بعض الاخبار ان الظاهر قام مقام الضمير اه ش (قوله وهو الاصل في الربط) اذ هو موضوع لمثل هذا الغرض ولهذا يربط به مذكورا ومخوفا (قوله الثاني الاشارة) أي الى المبتدأ (قوله وذلك مبتدأ ثان) هذا أحد احتمالين ومحتمل أن يكون ذلك بدلا أو يينا فاق الخبر مفرد لاجملة (قوله اعادة المبتدأ بلفظه) أي ومعناه قال في المعنى وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقه الخ وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين (قوله الرابع العموم نحو زيد نعم الرجل) أي بالنسبة للمبتدأ بأن يشتمل الخبر على ما يصدق عليه فالمراد بالعموم صدقه عليه (قوله فان كانت كذلك) أي نفس المبتدأ في المعنى اعترض بأنه اذا اراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يجتاز الثاني ونمى ان كل خبر كذلك اذا الجملة في زيد يقوم أبوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أي قائم الاب ويدفع بأن المراد بكونها نفس المبتدأ أنها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة هذا مراد المصنف وغيره مما ذكر والنفس المراد بها هنا ذات الشيء أفاده ش (قوله كقوله تعالى قل هو الله احد) أي اذا قدر هو ضمير شأن دون ما اذا قدر هو ضمير المسؤول عنه وهو الله تعالى فيكون الخبر مفردا فليس من هذا الباب وذلك لانهم قالوا لا نبي صلى الله عليه وسلم صفا لساربه فزلت سورة قل هو الله احد فهو مبتدأ والله خبره وأحد خبر بعد خبره وأبدل بناء على حسن ابدال النكرة من المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي (قوله والجملة هي نفس الشأن) لانها مفسرة لها والمفسر عين المفسر أي الشأن الله احد (قوله ويقع الخبر ظرفا لـ) أي يقع الخبر في الظاهر ظرفا زمانيا ومكانيا وأما في الحقيقة فالخبر هو متعلق الظرف وقيد بقوله منصوب بالثلاثي وهم أنه لا يقع خبرا مادام منصوبا وليحترز به عن الرفع فان فيه تفصيلا طويلا ولذا لم يتعرض له هنا (قوله والركب الخ) جمع راكب في المعنى دون اللفظ اه ش (قوله وما جئناك) أي حين اذيقعان خبرا والظرف والجار والمجرور وسدا مسده ومحل وجوب حذفه ان كان من الافعال العامة أي مما لا يخلو عنه فعل (قوله تقديره مستقر) أي مثلا فثله

الشأن وكقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله (ص) وظرفا منصوبا نحو والركب أسفل منكم وجارا ومجرورا كالحمد لله رب العالمين وتعلقهما بمستقر أو استقر محذوفين (ش) أي ويقع الخبر ظرفا منصوبا كقوله تعالى والركب أسفل منكم وجارا ومجرورا كقوله تعالى الحمد لله رب العالمين وما جئناك متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقر أو استقر والأول اختيار جمهور البصريين وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا أو الثاني اختيار الاخفش والفارسي والزحخشري وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور والأصل في العامل ان يكون فعلا

وعرض كالقيام والقعود
فان كان الظرف مكانيا صح
الاخبار به عن الجوهر
والعرض تقول زيدا مامك
والخبر مامك وان كان
زمانيا صح الاخبار به عن
العرض دون الجوهر تقول
الصوم اليوم ولا يجوز زيدا
اليوم فان وجدني كلامهم
ما ظاهر ذلك وجب تأويله
كقولهم الليلة الهلال فهذا
على حذف مضاف والتقدير
الليلة طلوع الهلال (ص)
ويفتى عن الخبر مرفوع
وصف معتمد على استفهام
أو نفي نحو أقاطن قوم سلمى
وما مضروب العمران
(ش) اذا كان المبتدأ وصفا
معتمدا على نفي أو استفهام
استغنى عن رفعه عن الخبر
تقول أقاطن الزيدان وما قاتم
الزيدان فالزيدان فاعل
بالوصف والكلام مستغن
عن الخبر لان الوصف هنا
في تأويل الفعل ألا ترى أن
المعنى يقوم الزيدان وما
يقوم الزيدان والفعل
لا يصح الاخبار عنه فكذلك
ما كان في موضعه وانما
ثبت بقاطن ومضروب
ليعلم أنه لا فرق بين كون
الوصف رافعا للفاعل أو
للتائب عن الفاعل ومن
شواهد النفي قوله

مما قال شيخ الاسلام والخلف لفظي اذا القائل بأنه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد
من اعتباره والقائل بأنه المذكور نظر الى الظاهر الملقوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره والقائل بأنه
مجموعهما نظر الى المعنى المقصود واختاره محقق الحنفية الكمال بن الهمام ونجم الاثمة الرضوي اه وقال المصنف
في المعنى والحق عندي أنه لا يرجح تقديره ما ساء ولا فعلا بل بحسب المعنى وهو ظاهر كلامه في المتن والشرح (قوله
ولا يخبر بالزمان عن الذات) أى ولا يخبر باسم الزمان منصوبا كان أو مجرورا بنى أو مرفوعا عن اسم الذات كما
لا يكون حالاً منه ولا صفة فالمراد باسم الزمان أعم من الظرف اصطلاحاً اه ش (قوله متأول) بفتح الواو
المشددة أى مصروف عن ظاهره بتقدير حذف مضاف هو اسم معنى والتقدير طلوع الهلال أو رؤيته الخ فهو في
الحقيقة مما أخبر فيه باسم الزمان عن المعنى وذهب جمع منهم الرضوي الى أنه لا تأويل في نحو الليلة الهلال لان الذات
فيه أشبهت اسم المعنى في الحدوث وقنادون وقت فافاد الاخبار عنه وحري عليه ابن مالك قال الرضوي ويكون ظرف
الزمان خبراً عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ان كان المعنى واقفاً في جميعه أو أكثره فان كان اسم الزمان معرفة جاز
رفعه ونصبه اتفاقاً نحو صيامك يوم الخميس بالرفع والنصب والنصب هو الغالب وان كان نكرة نحو ميادك يوم أو
يومان ونحو غدوها شهر ورواحها شهر فالوجوب الكوفيون بالرفع وجوز البصريون معه النصب والخبر بنى وان
كان المعنى واقفاً في بعضه نحو موعدهم يوم الزينة وميادك يوم أو يومان جاز الوجهان أى الرفع والنصب اتفاقاً في
المعرفة والنكرة والنصب أجود ثم قال الرضوي واعلم ان اليوم اذا وقع خبراً على لفظ الجمعة والسبت جاز نصبه على
ضعف لكونهما في الاصل مصدرين فمعنى اليوم الجمعة أو السبت أى الاجتماع أو السكون والاولى رفعه لغلبة
الجمعة والسبت في معنى اليومين وكلفظي الجمعة والسبت كل ما يتضمن عملاً كالعيد والفطر والاضحى والنيروز
فان في العيد معنى العود وفي الفطر معنى الافطار وفي الاضحى معنى التضحية وفي النيروز معنى الاجتماع وكذا قولك
اليوم يومك لانه على معنى شألك وأمرك الذى تذكر به بخلاف لفظ الاحد وما بعده من ايام الاسبوع فلا يجوز
فيه الا الرفع لان ذلك لا يتضمن عملاً وانما هو بمعنى الايام واليوم لا يكون في اليوم وأجاز الفراء وهشام النصب
فيهما أيضاً تأويلهما اليوم بالآن كما يقال أنا اليوم أفضل كذا أى الآن فمعنى اليوم الاحد أى الآن الاحد والآن
أعم من الاحد فيصح أن يكون ظرفه قال أبو حيان مقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الايام من الشهور ونحوها
الرفع فقط نحو أول السنة المحرم اه ش ملخصاً (قوله الى جوهر) أى الى اسم جوهر والمراد بالجوهر هنا
الذات لا ما اشتهر استعماله فيه في الالفاظ مما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره ومادته
اه ش (قوله فان كان الظرف مكانيا صح الاخبار الخ) اذا أخبر باسم المكان عن اسم الذات نظر فان كان غير
متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفاً فان كان نكرة جاز رفعه ونصبه عند البصريين
نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ونحن قدام وهم خلف والمشهور عند الكوفيين وجوب الرفع الا ان
عطف عليه نحو القوم بين وشمال فيجوز فيه النصب أو معرفة نحو زيد خلفك فالنصب راجح والرفع مرجوح
وخصه الكوفيون بالشرأوب ما هو اسم مكان نحو دارى خلف دارك اه ش (قوله ويفى عن الخبر) بمعنى
أنه يكفي كفايته بأن يكون مع الوصف كلاماً كما كان الخبر مع المبتدأ كلاماً لا بمعنى أن لهذا الوصف خبراً محذوفاً
وهذا ممن عنه وسادسده خلافاً لبعضهم (قوله أقاطن قوم سلمى الخ) أشار بالتثنية الى أنه لا فرق في الوصف
بين اسم الفاعل واسم المفعول وكذا الصفة المشبهة نحو أحسن أخوك واسم التفضيل نحو ما أفضل منك أحد
والمنسوب جار مجرى الوصف نحو أقرشي أبوك اه ش ومعنى البيت هل قوم المحبوبة سلمى بفتح السين مقيمون
أم نواظفنا بفتح الظاء المعجمة والعين المهملة أى رحيلان رحلوا فوجب عيش أى معيشة أو حياة من أقام
وتخلف عنهم قال الشنوائى والظاهر أن العطف في أم أو أو من عطف لفعالية اه (قوله خليل ما واف الخ) أى

فموجب عيش من قهظنا (ص) وقد تعدد الخبر نحو وهو الغفور الودود (ش) يجوز أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد وهو الأصل
نحو زيد قائم أو بأكثر كقوله تعالى وهو الغفور الودود وذو العرش المجيد فعال لما يريد وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدده وقد لمساعد
الخبر الاول في هذه الآية مبتدآت ٥٤ أي وهو الودود وهو ذو العرش وأجمعوا على عدم التمدد في مثل زيد كاتب وشاعر وفي نحو

يا خليلي ما أتموا قياضهم بهدي وصحبي إذا لم تكونا لي على من أقاطعه وأجبره (قوله وقد لمساعد الخ) رد
بأنه تكلف لا داعي إليه لأن الخبر حكم والحكم يجوز تعدده كما في الصفات وقوله في هذه الآية ليس بقيد (قوله
كاتب وشاعر) الكتابة يقال في العرب لا نشاء الشعر والشعر للنظم ففي كاتب نثر ومن شاعر ناظم بمعنى أنه ينثر
الكلام وينظمه اهـ ش (قوله فلان الخبرين بمعنى الخبر الواحد) اعترض بأنهم ما حينئذ يكونان بمنزلة المفرد
فيلزم خلو كل منهما على انفراده من الضمير فيلزم خلو الخبر المشتق من الضمير وأجيب بأن في كل منهما ضميرا
استحققه المجموع وهو ضمير المبتدأ وليس في واحد من الخبرين بخصوصه ضمير وان لم يلزم خلو المشتق من الضمير
لجواز ذلك إذا لم يسند إلى شيء (قوله إذا لم ينفى هذا من) يعني أن المزااة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحوضة
الصرقة وليس في الرمان طعم الحلاوة وطعم الحوضة إذا هما ضدان لا يجتمعان وإنما الموجود فيه طعم بين بين
ولاشك أن هذا معنى يفاير معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين إذ كل من الصفتين الصرقة موجود
فيه فلي تأمل اهـ لقائي والمسيم في مز مضمومة (قوله سلام هي) سلام بمعنى التسليم أي تسليم الملائكة على
المؤمنين وتسليم بعضهم على بعض ولما كان السلام يكثر وقوعه في تلك الليلة سميت الليلة سلاما كما يسمى الرجل
صوما إذا كان يكثر من ذلك فهي مبتدأ أو سلام خبر وحقي متعلقة بسلام أي الملائكة مسالمة إلى مطلع الفجر وقيل
متعلقة بتنزل ولما كانت هذه الجملة أعنى سلام هي متصلة بالكلام لم تعد اجنبية حتى يلزم الفصل بين العامل
والمعمول على هذا القول الثاني تأمل (قوله وآية لهم الليل) آية خبر مقدم ولهم صفتها أو متعلق بآية لأنها بمعنى
علامة والليل مبتدأ أو متع أي حيان أن يكون لهم صفة لا وجه له (قوله وعلى التمرة مثلها زيدا) كناية عن كثرة
زيد خلط بالتمر (قوله أخرج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدر ربه) قال الرضي وإنما كان للشرط
والاستفهام والعرض والتثنية ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة الصدر لأن السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر
بالمغير على أصله فلو جوز أن يجي بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغير أو مغير
لما سمع به بعد من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه اهـ (قوله وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) المراد بحذفه عدم
الإتيان به اكتفاء بفهمه من القرينة وهذا صادق بحذفهما ما نحو قوله تعالى واللائق لم يحضن أي فعدتهن ثلاثة
أشهر فحذفت هذه الجملة لئلا لا ما قبلها وهو فعدتهن ثلاثة أشهر اهـ ش والاولى تقدير الخبر محذوف في الآية
فقط أي كذلك لأنه لا يقدر إلا كثر مع إمكان تقدير الأقل (قوله لا دليل يدل عليه) اما حالي كقولك عند
شم طيب مسك أو عند سماع تكبير أذان فمسك وأذان خبران محذوفين والتقدير المشموم مسك والسموع أذان
أو عقال نحو مريض في جواب كيف زيد فريض خبر محذوف (قوله أي هذه سورة الخ) أجاز الزمخشري
أن تكون مبتدأ وأنزلنا ما صفة والخبر محذوف أي فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها وقري بالنصب على حيد زيدا
ضربته ولا محل لأنزلنا هاتاهما مفسرة للمضمر فكانت في حكمه أو اتل سورة أنزلناها صفة واعلم أنه إذا دار
الامر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا فالاولى كون المحذوف المبتدأ عند الواسطي لأن الخبر محط الفائدة
وعند العبدى الاولى كونه الخبر لأن التجوز في آخر الجملة أسهل فان قيل قد تقرر أنه لا بد في الحذف من

الزيدان شاعر وكاتب وفي
نحو هذا أحلو حامض لأن
ذلك كله لا تعدد فيه في
الحقيقة أما الاول فلان
الاول خبر والثاني معطوف
عليه وأما الثاني فلان كل
واحد من الشخصين
خبر عنه بخبر واحد وأما
الثالث فلان الخبرين في
معنى الخبر الواحد إذ المعنى
هذا من (ص) وقد تقدم
نحو في الدار زيد وأين زيد
(ش) قد تقدم الخبر على
المبتدأ جوازا أو وجوبا
فالاول نحو في الدار زيد
وقوله تعالى سلام هي آية
لهم الليل وإنما لم يجعل
المقدم في الآيتين مبتدأ
والمؤخر خبر الأدائه إلى
الاخبار عن النكرة بالمعرفة
والثاني كقولك في الدار
رجل وأين زيد وقولهم
على التمرة مثلها زيدا وإنما
وجب في ذلك تقديمه لأن
تأخيرها في المثال الاول
يقتضى التباس الخبر
بالصفة فان طلب النكرة
الوصف لمختص به طلب
حيث قلتم تقديمه دفعا

لهذا الوهم وفي الثاني أخرج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدر ربه وفي الثالث
عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (ص) وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر نحو سلام قوم منكرون أي عليكم أنتم (ش) قد يحذف كل من
المبتدأ والخبر للدليل يدل عليه فالاول نحو قوله تعالى قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار أي هي النار وقوله تعالى سورة أنزلناها أي هذه سورة
والثاني كقوله تعالى أكلها داهم

وظلمها أي دائم وقوله تعالى قل أنتم أعلم أم الله أي أم الله أعلم وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر في قوله تعالى سلام قوم منكرون فسلام مبتدأ حذف خبر ما أي سلام عليكم وقوم خبر حذف مبتدؤ ما أي أنتم قوم (ص) ويجب حذف الخبر ٥٥ قبل جوابي لولا والقسم الصريح

والحال الممتنع كونها خبرا
وبعدوا والمصاحبة الصريحة
نحو لولا أنتم لكننا مؤمنين
ولعمرك لافعلن وضربي
زيدا قائما وكل رجل
وضيعة (ش) يجب حذف
الخبر في أربع مسائل
أحدها قبل جواب لولا
نحو قوله تعالى لولا أنتم
لكننا مؤمنين أي لولا أنتم
صدتمونا عن الهدى بدليل
أن بعده أنحن صددناكم
عن الهدى بعد اذ جاءكم
الثانية قبل جواب القسم
الصريح نحو قوله تعالى
لعمرك أنهم لن يسكرتم
بهمهون أي لعمرك عيني
أو قسمي واحترزت بالصريح
عن نحوه عهد الله فانه يستعمل
قسما وغيره نقول في القسم
عهد الله لافعلن وفي غيره
عهد الله بحب الوفاء به فذلك
يجوز ذكر الخبر تقول على
عهد الله الثالثة قبل الحال
التي يمتنع كونها خبرا عن
المبتدأ كقوله ضربي زيدا
قائما أصله ضربي زيدا حاصله
إذا كان قائما فاصل خبر
وإذا ظرف للخبر مضاف
إلى كان التامة وفاعلها مستتر
فيها عائد على مفعول المصدر

استحضار المحذوف ضرورة أنه لا حذف إلا مع قيام القرينة المرشدة إلى المحذوف وإذا كان كذلك فكيف جاز
في كلام واحد أن يقدر المستند تارة والمستند إليه أخرى على وجود مختلفة أوجب بأن ذلك جاز باعتبار القرائن
فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف وإذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والثاني خبرا
فالثاني أولى اه ش ملخصا (قوله وظلمها أي دائم) استشكل بأن الظل إنما يكون لما تقع عليه الشمس
ولا شمس في الجنة وأوجب بأن ظل الجنة من نور قناديل العرش أو من نور العرش ثلاثه أبصارهم فانه أعظم
من نور الشمس أفاده في فتح الرحمن وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لما ذكره الفقههاء من أن الظل أمر وجودي
يخلق الله تعالى فلا يتوقف وجوده على شمس تأمل (قوله في أربع مسائل) أي عل المشهور وقديس
بجذبه في غير ذلك لكنه لما يكن مشهورا مع وجود الخلاف فيه تركه (قوله أحدها) الظاهر أحدها وحيث
غير باحدها فكان الظاهر أن يقول فيما بعده الثاني الثالث الرابع اه ش (قوله لولا) أي الامتناعية وترك
هذا القيد لأن التحضيضية لا يتوهم دخولها في ذلك لأنها لا يليها لا الفعل ظاهر أو مقدر أو محل وجوب حذف
الخبر المذکور إذا كان كونا مطلقا فان كان كونا خاصا جاز الحذف والذي كان دل عليه دليل نحو لولا أنصار زيد
حموه ماسلم وان لم يوجد دليل وجب الذكروا تمتع الحذف وقال الجمهور لا يذكر الخبر بمذلول أو جوبا جعل
الكون الخاص مبتدأ وأمثلة ذلك في المبسوطات (قوله أي لولا أنتم صدتمونا بدليل الخ) هذا لا يأتي على
ما رجحه في الأوضح من أن الخبر بمذلول إذا كان كونا خاصا ودل عليه قرينة جاز اثباته وحذفه ولا على مذهب
الجمهور لأنهم أوجبوا كون الخبر بمذلول كونا عاما كما تقدم اه ش (قوله لعمرك أنهم لن يسكرتم) هو قسم بحياة
المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم في الآية وقيل لوط قالت الملائكة له ذلك وسكرتهم عماوتهم وشدة غلغلتهم
التي أزال عقولهم ومعنى بهمهون يتحIRON أي فكيف يسمعون نصيحك وعمر مصدر محذوف الزوائد
والأصل تميرك ففيه زياداتان التأويلاء فحذفنا وهو بالفتح والضم معناه البقاء ولا يستعمل مع اللام الا مفتوحا
لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله كأفاده الرضي (قوله واحترزت بالصريح من نحوه عهد الله)
فان قلت بين هذا التفصيل وحكم الفقهاء منافاة حيث قالوا ان كلاما لعمرك وعهد الله كناية قسم لا يتمقده
اليمين الابالية قالوا والمراد بالمعمر البقاء والحياة وإنما يمكن صريحها لانه يطلق مع ذلك على العبادات والمفروضات
قالوا والمراد بعهد الله إذا أريد به اليمين استحقاقه لا يجب ما أوجب عليه نأه وإذا أريد به غير العبادات
التي أمر نأها جاب العلامة سم بأنه يمكن الجمع بينهما بأن مراد اللغويين بصراحة العمر اشعاره بالخلف مطلقا وان
لم يستدبه شرعا إذا حصل على العبادات ومراد الفقهاء بنى صراحته نفي كونه يميناً مقبدا به شرعا على الإطلاق
والحاصل انه إذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الحلف الا أنه لا يعتد به شرعا فلي تأمل وقد ذكر بعضهم ان عهد
الله ايجاز ومنه ولقد عهدنا إلى آدم وكلامه الذي يوحى إلى عباده من اطلاق المصدر على المفهوم وعليها فعهد الله
مصدر مضاف للفاعل صورة ومعنى أو صورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك عاهدت أي أقسمت بعهدك
فهو مضاف للمفعول فلي تأمل (قوله فانه يستعمل قسما وغيره) عبارة الشاطبي فانه ليس بصريح في القسم بل
هو محتمل قبل الاتيان بالجواب ظاهر المعنى في القسم اه ش (قوله شرابي السويق) هو ما يعمل من الخلطة
والشعير اه مصباح (قوله وأخطب) أي أشدأ كوان وأفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه فيلزم أن يكون
أ كوان الأمير كلما تصفة بالخطب وأخطبها كونه إذا كان قائما ومثل هذا في كلام العرب كثير عند قصدهم

وقائما حال منه وهذه الحال لا يصح كونها خبرا عن هذا المبتدأ فلا تقول ضربي قائما لان الضرب لا يوصف بالقيام وكذلك أكثر شرابي السويق
ملتوتا وأخطب ما يكون الأمير قائما تقديره حاصل إذا كان ملتوتا وقائما وعلى ذلك نفس الرابعة بعدوا والمصاحبة الصريحة كقوله لم كل
رجل

وضيعة أي كل رجل مع ضيعة مقره ونان والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المصية (ص) ﴿باب﴾ التواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع أحدها كان وأمسي وأصبح ٥٦ وأضحى وظل وبات وصار وليس وما زال وما في وما نك وما برح وما دام فبرعن المبتدأ

المبالغة تأمل (قوله وضيعة) بضاد معجمة الحرفة والصناعة اه مصباح
﴿باب التواسخ﴾

الباب منون أي هذا باب (قوله ثلاثة) أي من حيث عملها وأما من حيث الفعلية والحرفية فتدوعان فقط (قوله وما زال) أي ماضي يزال تخاف يخاف لماضي يزيل بفتح الياء ولا ماضي يزول فانهما تامان الاول منهما متعد الى واحد ومعناه ما زيمزوم صدره الزيل بفتح الزاي والثاني قاصر ومعناه انتقل ومصدره الزوال وقد نظمت الفرق بين الثلاثة فقالت

لزوال أتى رفع ونصب محقق * اذا كان ذا ماضي يزال كي علم
خلاف الذي ماضي يزول لقلة * وماضي يزيل اما تاز مناه يفهم

(قوله وما في) بكسر التاء وفتحها والمشهور الاول اه نبتني ثم لا يخفى أن في عبارة المصنف تسمي محالاه
يوهم الاختصاص بما من بين حروف النفي ولعله لم يذكر ذلك اتكالا على الشرح (قوله نسخت الشمس الخ)
قد علمت مما تقدم أن الظل أمر وجودي وحينئذ لا حاجة الى ما عترضوا به وأطالوا فيه (قوله اسما وفعلا)
الاول حقيقة والثاني مجاز وهذه التسمية اصطلاحية خالية عن المعنى اذ المرفوع اسمها وله معنى الذي وضع له
حقيقة والخبر في الحقيقة خبر اسمها فلا حاجة الى تقدير مضاف أي خبر اسمها لما علمت من أن هذه التسمية
اصطلاحية (قوله ولا يزالون مختلفين) الواو اسم يزال ومختلفين خبره (قوله لن نبرح عليه عا كفيين)
نبرح مضارع نبرح واسمه مستتر وجوبا وعاء كفيين خبر والضمير في عليه راجع الى العجل على حذف مضاف أي
على عبادته (قوله صاح الخ) هو من الخفيف وصاح مرخم صاحبي على غير قياس وشمر أي اجتهد أي
يا صاحبي اجتهد واستعد للموت ولا تنس ذكره فان نسيانه ضلال ظاهر والشاهد في قوله لا تزال (قوله ألا يا اسلمي)
الخ) هو من الطويل وهو من قصيدة طويلة والبيت المذكور هو أولها ومنها

لها بشر مثل الحرير ومنطق * رخيما الحواشي لاهراء ولا زر
وعينان قال الله كونا فكائنا * فعولان بالالباب ما تفعل الحر

قال في القاموس واذا ولي يا ما ليس بنمادى كالفعل في ألا يا اسجدوا أي وفي نحو ألا يا اسلمي والحرف في نحو يا ليتني
كنت معهم والجملة الاسمية نحو

يا لعنة الله والاقوام كلهم * والصالحين على سماعان من جار

فهو النداء والمنادي محذوف أو مجرد التنبيه للتلازم الاجتهاد بخذف الجملة كلها وان وليها داء أو امر فللنداء
والا للتنبيه اه والأحرف استفتاح واسمي فعل أمر ومي اسم امرأة وليس مرخم مية كما قيل والبي مكسور
مقصود والمراد به الاندراست والفناء أي اسلمي وان كنت قد بلغت ومنها لا يضم الميم وسكون النون وتشديد اللام
أي منسكبا والجرعاء بالمد ملة مستوية لا تبت شيئا والقطر المطر وقد اعترض على الشاعر حيث لم يحترس لان
دوام المطر يخرب الدار وأحيب بأنه قدم الاحتراس في قوله اسلمي وبأن ما زال تقتضي ملازمة الصفة للموصوف
مذ كان قابلا لها على حسب قابليتها فالمراد بطلب المطر في أوقات الحاجة والشاهد في قوله ولا زال حيث عمل
لوجود النفي قاله الحافظ السيوطي وقد ضمن بعضهم نصف هذا البيت حيث قال

ليك اشتياقي يا كنفانة زائد * فبالي غناء عنك كلالا وصبر

اسماهن وينصب الخبر خبرا
لن نحو وكان ربك قديرا

(ش) التواسخ جمع
ناسخ وهو في اللغة من
النسخ بمعنى الازالة يقال
نسخت الشمس الظل اذا

أزالته وفي الاصطلاح
ما يرفع حكم المبتدأ والخبر

وهو ثلاثة أنواع ما يرفع
المبتدأ وينصب الخبر وهو

كان وأخواتها وما ينصب
المبتدأ ويرفع الخبر وهو

ان وأخواتها وما ينصبها
معها وهو ظن وأخواتها

ويسمى الاول من معمولي
باب كان اسما وفعلا ويسمى

الثاني خبرا ومفعولا
ويسمى الاول من معمولي

باب ان اسما والثاني خبرا
ويسمى الاول من معمولي

باب ظن مفعول أول والثاني
مفعول ثانٍ والكلام الآن

في باب كان والفساطحة ثلاث
عشرة لفظة وهي على ثلاثة

أقسام ما يرفع المبتدأ وينصب
الخبر بلا شرط وهي

ثمانية كان وأمسي وأصبح
وأضحى وظل وبات وصار

وليس وما يعمل هذا العمل
بشرط أن يتقدم عليه نفي

أو شبهة وهو أربعة زال
وبرح وفق وانك فالتني

نحو قوله تعالى ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عا كفيين وشبهه هو النهي والدعاء فالاول كقوله
صاح شمر ولا تزال ذا كرامو * تفسيرانه ضلال ميين والثاني كقوله ألا يا اسلمي يادارمي على البلى * ولا زال منها البحر عاتك القطر
وما يعمل بشرط أن يتقدم عليه المصدرية الظرف وهو دم كقوله تعالى وأوصاني فيه بالصلاة وألز كاه ما دممت حيا أي مدة دوامي حيا وسحيت

ثامين فلا يجوز جاء الذي بك ولا جاء الذي أمس لنقصانهم او حكي الكسائي نزل المنزل الذي البارحة أي الذي نزلناه البارحة وهو شاذ واذا وقع الظرف والجاء والمجرور صلة كأنما متعلقين بفعل محذوف وجوبا تقديره واستقر والضمير الذي كان مستترا في الفعل انتقل منه اليهما (ص) ثم ذو الاداة وهي آل عند الخليل وسيدويه لا اللام وحدها خلافا للاخفش وتكون للمعهد نحو في زجاجة الزجاجة وجاء القاضي أو للجنس كاهلك الناس الدينار والدرهم وجعلنا من المساء كل شيء حي أو لا ستغراق افراده نحو وخلق الانسان ضعيفا أو صفا به نحو زيد الرجل (ش) النوع الخامس من أنواع المعارف ذو الاداة نحو الفرس والغلام والمشهور بين النحويين ان المعرفة آل عند الخليل واللام وحدها عند سيدويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ٤٩ ابن مالك أنه لا خلاف بين سيدويه

والخليل في أن المعرفة آل قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلية واستدل على ذلك بموضع أو ردها من كلام سيدويه وتلخص في المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها أن المعرفة آل والالف أصل الثاني ان المعرفة آل والالف زائدة والثالث أن المعرفة اللام وحدها والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلا لا يليق بهذا الاملاء وتنقسم آل المعرفة الى ثلاثة أقسام وذلك انها ما لتعريف العهد أو لتعريف الجنس أو للاستغراق فأما التي لتعريف العهد فتقسم قسمين لان العهد اما ذكرى واما ذكري فالاول كقولك اشتريت فرسا ثم بعت الفرس أي بعت الفرس المذكور ولو

ثامين) قال ابو حيان ضابط التمام ان يكون متعلقهما بالكون العام يحصل به فائدة وضابط الناقص ان يكون متعلقهما بالكون العام لا يحصل به فائدة (قوله البارحة) هي اسم ليلية الماضية (قوله تقديره استقر) أي مثلا فيصح تقدير ما كان بمضاه من نحو حصل وثبت ووجد مما سموه كوناعا ما لا يخلو منه فعل (قوله ثم ذو الاداة) أي أداة التعريف (قوله وهي آل عند الخليل وسيدويه) أي في أحد قوليه وقوله الآخر انهم اللام وحدها وهو المشهور بين النحاة عن سيدويه (قوله وتكون للمعهد) أي لتعريف ذي العهد أي الشيء المعهود ففي كلامه حذف مضافين (قوله اوله للجنس) أي اول تعريف الجنس (قوله وخلق الانسان ضعيفا) وفسر ضعفه بأنه لا يتمالك عن شهوته اه فيشي (قوله بهذا الاملاء) مصدر املي قال في المصباح املكت الكتاب على الكاتب املا لا لقيته عليه وأمليته املاء والاولى املة الحجاز وبني أسد والثانية لغة بني تميم وقيس وجاء الكتاب العزيز بهما وليمل الذي عليه الحق فهي تملى عليه بكرة وأصيل اه (قوله ثلاثة أقسام الخ) هذا مبني على ما هنا من ان التي لتعريف العهد قسمان وقد ذكر في المغني أنها ثلاثة أقسام ونصفه فيه وهي عهديه وجنسية وكل منهما ثلاثة أقسام فالعهدية اما ان يكون مصحوبا بهما معهودا ذكرى نحو كما أرسلنا إلى فرعون رسولا الآية أو معهودا ذكريا نحو اذها في الغار أو معهودا حضوريا نحو اليوم اكملت لكم دينكم والجنسية اما لاستغراق الافراد أو لاستغراق خصائص الافراد ولتعريف الماهية اه ملخصا (قوله لكان في سا غير الاول) هذا اشارة للقاعدة المشهورة في ذلك ونظمها الجلال السيوطي في الفيتة عقود الجمان بقوله

ثم من القواعد المشتهرة * اذا أنت نكرة مكرره
تفايرا وان يعرف ثاني * توافقا كذا المعرفان
شاهده الذي روينا مسندا * ان يغلب اليسرين عسر أبدا

وقد تكلم في شرحها على هذا بما يشفي الغليل ويبرئ العليل فراجعه ان شئت (قوله مثل نوره) أي صفة بور الله تعالى في قلب المؤمن كشكاة أي طاقة غير نافذة أو الانبوبة في القنديل فيم اصباح أي سراج وهو القليلة الموقودة المصباح في زجاجة هي القنديل الزجاجة كأنها حال كون النور فيها كوكب دري أي مضي بكسر الدال وضمه من الدر بمعنى الدفع لدفعه الظلام وضمها وتشديد الياء منسوب الى الدرأى الاول أو افاده في الجلالين (قوله الرجل خير من المرأة) لا يخلو عن خفاء جميل الافضلية بالنظر الى نفس الماهية بدون الملاحظة للافراد اه ش (قوله باعتبار حقيقة الافراد) أي بأن أريد الجنس في ضمن افراده على نزاع في ذلك مذكور

قلت ثم بعت فرسا لكان غير الفرس الاول قال الله

(٧ - سجامي)

تعالى مثل نوره كشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري والثاني كقولك جاء القاضي اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاض خاص وأما التي لتعريف الجنس فكقولك الرجل أفضل من المرأة اذا لم ترد به رجلا بعينه ولا امرأة بعينها وأما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو ولا يصح ان يراد بهذا ان كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء لان الواقع بخلافه وكذلك قولك اهلك الناس الدينار والدرهم وقوله تعالى وجعلنا من المساء كل شيء حي وال هذه هي التي يعبر عنها بالجنسية ويعبر عنها ايضا بالتالي لبيان الماهية وبالتالي لبيان الحقيقة وأما التي للاستغراق فمبني لان الاستغراق امان ان يكون باعتبار حقيقة الافراد

أوباعتبار صفات الافراد فالاول نحو وخلق الانسان ضعيفا أي كل واحد من جنس الانسان ضعيف والثاني نحو قولك أنت الرجل أي الجامع لصفات الرجال المحموده وضابط الاولى أن يصح حلول كل محلها على جهة الحقيقة فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لصح ذلك على جهة الحقيقة وضابط الثانية أن يصح حلول كل محلها على جهة المجاز فانه لو قيل أنت كل رجل لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة

والسلام كل الصيد في جوف الفراء قول الشاعر ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد (ص) وابدال اللام ميالفة حميرية (ش) لغة حمير ابدال لام آل هيا وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم بلغهم اذ قال ليس من امير امصيا في امسفر وعليه قول الشاعر

في محله (قوله أو باعتبار صفات الافراد) أي بأن أريد به جميع صفات أفرادهم والمراد أنه أريد الحقيقة ملاحظا فيها الصفات تأمل (قوله كل الصيد في جوف الفراء) بالقصر وجمعه فراء بالكسر والمثمل جبل وجبال وهذا مثل قال السهيلي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله لابن حرب يتألفه بذلك وأصله أن جماعة ذهبوا الى الصيد فصادا أحدهم ظيوا الآخر أرناو الآخر حمار وحش قطاول الاولان على من اصطاد حمار الوحش فقال لهما كل الصيد النخاي الذي ظفرت به يشتمل على ما ظفرتما به وذلك أنه ليس فيما يصيد الناس أعظم من حمار الوحش ثم اشتهر هذا المثل في كل حال لغيره وجامع له أفاده الشنوائى بخطه ومنه نقلت (قوله ليس على الله بمستنكر) بفتح الكاف أي ينكر وقوله أن يجمع العالم أي صفاته في واحد أي شخص واحد وهذا البيت لابي نواس بضم التون وتخفيف الواو كما ضبطه المصنف في شرح بانته سعاد وذلك أنه لما بلغ مروان الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة أفضت به الى الامر بحبس فكتب اليه أبو نواس هذه الايات

قولا لمروان امام المهدي * عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما بك من قدرة * فليست مثل الفضل بالواجد ليس على الله الخ وقوله مثل مفعول مقدم لقوله الواجد أي ان مروان مع قدرته لا يجده مثل الفضل فأمر مروان باطلاقه وخلع عليه والاحتفال هو الاجتماع والحاشد بالشين المعجمة الجامع أفاده الشنوائى ومن خطه نقلت (قوله حميرية) منسوبة الى حمير بوزن درهم وهم قوم من العرب وقد ورد في حديث رواء البزار حمير رأس العرب وناها أي عمدتهم ومن أشدهم وقد جزم ابن حجر بأنه حديث منكر (قوله ليس من امير امصيا الخ) في هذا دليل على أنها غير مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلامي اذ هي في الحديث داخلة على النوعين خلافا لمن خصها بذلك لكن لم ذلك هو الاكثر في كلامهم تأمل (قوله وهو بحسب ما يضاف) بفتح السين أي بقدر تعريف ما يضاف اليه (قوله ما أضيف الى واحد من الخمسة المذكورة) أي اضافة معنوية وليس المضاف متوغلا في الابهام ولا واقعا موقع نكرة بخلاف الذي اضافته لفظة نحو جاء ضارب زيدا لأن أوغدا وبخلاف الواقع موقع نكرة كجاء زيد وحده وبخلاف المضاف المتوغل في الابهام كغيره ومثل اذا أريد به ما مطلق المغايرة والمبالغة لا كما لهما لأن صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فاذا أريد كلها الشخص أو ثبوت اضدادها كلها الشخص فقد تبين اهش (قوله والدليل على ذلك انك تقول الخ) قالش لك ان تقول لادلالة في ذلك لجواز كون صاحبك بدلا لانتا (قوله وذلك لا يجوز) أي لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بما هو اعرف فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتاج الى نعت والازاد من التمت ما زاد به المخاطب معرفة اهش

باب المبتدأ والخبر

بقرا بفتوتين باب وثر كره على أنه مضاف الى ما بعده وجمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا (قوله هو الاسم الخ) مراده بالاسم ما قابل الفعل والحرف لا ما قابل الصفة فدخل الاعلام المنقولة نحو زيد قائم ونحو لا اله الا الله كلمة الاخلاص أي هذا اللفظ (قوله المجرر عن العوامل اللفظية) اعترض قوله المجرر بأنه يقتضي سبق وجودها كان قولك زيد مجرر من ثيابه يقتضي ذلك وأجيب بأنه قد ينزل الامكان منزلة الوجود واللام في العوامل للجنس

ذاك خليلي وذو يواصاني يرمى ورائي باسمهم واسلمه (ص) والمضاف الى واحد مما ذكر وهو بحسب ما يضاف اليه الا المضاف الى الضمير فكالمعلم (ش) النوع السادس من المعارف ما أضيف الى واحد من الخمسة المذكورة نحو غلامي و غلام زيد و غلام هذا و غلام الذي في الدار و غلام القاضي ورتبته في التعريف كرتبة ما أضيف اليه فالمضاف الى العلم في رتبة العلم والمضاف الى الاشارة في رتبة الاشارة وكذا الباقي الا المضاف الى المضمرة فليس في رتبة المضمرة وانما هو في رتبة

العلم والدليل على ذلك أنك تقول مررت بزيد صاحبك فنصف العلم بالاسم المضاف الى المضمرة فلو كان في رتبة المضمرة لكانت الصفة أعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الاصح (ص) باب المبتدأ والخبر مر فوعان كالله ربنا ومحمد نبينا (ش) المبتدأ هو الاسم المجرر عن العوامل اللفظية

الاسناد فالاسم جنس يشمل الصريح كزيد في نحو زيد قائم والنزول في نحو وان تصوموا في ٥١ قوله تعالى وان تصوموا خيرا لكم فانه

فبطل معنى الجمعية أي المبتدأ اسم مجرد عن ماهية العامل اللفظي فاندفع ما عترض به هنا وقيد العوامل باللفظية لان المبتدأ لم يتجر دالا عنهادون المعنوية (قوله للاسناد) أي اسناد غيره اليه واسناده الى غيره كما يعلم من كلامه قال العلامة الشنوائى والتعريف المذكور منقوض بغير من نحو قوله

غير ما سوف على زمن * ينقض بالهم والحزن

فانها مبتدأ ولم يسند اليها ما بعدها ولا أسندت لها بعدها وانما اسندت الى ما سوف تأمل اه قلت يمكن الجواب بأنه لما كان ما سوف مضافا الى المبتدأ كان في معنى المبتدأ تدبير (قوله يشمل الصريح) المراد بالصريح هنا اسم ظاهر لا يحتاج في كونه اسما الى تأويل والمراد بالنزول خلافا فليس المراد بالصريح ما قابل الكناية كما هو ظاهر (قوله وخرج بالمجرد) أي المجرد للاسناد (قوله مسندا اليه ما بعده) أي غالبا فلا يريد ما اذا تقدم الخبر واستعمل بعد في حقيقة ما يحجازها لانها في التأخر بعدية حقيقية وفي التقديم بعدية تقديرية من حيث الرتبة لان رتبة الخبر متأخرة عن المبتدأ أفاده ش (قوله الذي يتم مع المبتدأ فائدة) أي شأنه ذلك ولو بحسب الاصل ليدخل نحو النار حارة مما هو معلوم ضرورة بناء على الصحيح من أنه لا يشترط تجدد الفائدة ويدخل نحو شري شري فان المعنى شري الآن هو شري الذي تعهدونه بما يتغير ودخل بزيادة قولنا بحسب الاصل خبر المبتدأ الثاني فان به تتم الفائدة قبل جعل جملة خبرا عن الاول (قوله لان النكرة مجهولة غالبا والحكم على المجهول الخ) أورد عليه ان هذه العلة تطرد في الفاعل ولم يقولوا ان الاصل فيه ان يكون معرفة قال بعض المحققين جمهور النحاة على أنه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته والفاعل قد تخصص بالحكم المقدم عليه فلا يشترط فيه تعريف أو تخصيص آخر وفيه نظر لانه اذا تخصص بالحكم كان بغير الحكم غير مخصص فيلزم بالحكم على الشيء قبل معرفته والجواب ان النكرة تصير بتقديم الحكم في حكم المخصوص قبل الحكم وذلك ان المقصد من اشتراط التعريف والتخصص في المحكوم عليه اصغاء السامع الى كلام المتكلم لان تكثيره ينفر السامع من استماع الحديث فيدخل بالفرض وهو الافهام وعند تقديم الحكم لا ينفر السامع من استماع آخر الكلام بل يصغى اليه حتى الاصغاء فبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجعولا لا يدخل بالفرض لان الفرض قد حصل باستماع الحديث فثبت ان تقديم الحكم يجعل المحكوم عليه في حكم المعين فلا حاجة الى تعريف أو تخصيص كذا أفاده سم بخطه (قوله ان كان عاما) أي اما بداته كاسماء الشرط والاستفهام أو بغيره كالنكرة في حيز الاستفهام الانكارى اه ش (قوله ولعبد مؤمن) هذا هو المشهور عند الجمهور من أن المسوغ في هذه الآية لا ابتداء بالنكرة هو الوصف وقال ابن الحاجب انما مصححها كونها في معنى العموم لانه في معنى كل عبد مؤمن اه (قوله الى نيف وثلاثين الخ) قال الاشعموني والذي يظهر انحصار ما ذكره في خمسة عشر أمرا ثم ذكر هاهنا في شرحه على الخلاصة وقد نظمتها فقلت

بذي التشكير قابدا عند عشر * وخمس مثل حسنا قد أجيبت
عموم واختصاص أو كوصف * وعطف والحقيقة قد أريدت
واعمال ومعنى الفعل فاعلم * وبمسد اذا مفاجاة أنيت
ولام الابتداء أو لفظ لولا * وكم أيضا وابهام أعيبت
كذلك ان أي الاخبار خرقا * لمادة او جواب قد أقيدت
وفي بدء لذات الحال حقا * فذى قطعا بالاشموني أنيطت

مبتدأ بخبر عنه بخبر وخرج
بالمجرّد نحو زيد في كان زيد
علما فانه لم يتجرّد عن
العوامل اللفظية ونحو قولك
في العدد واحد اثنان ثلاثة
فانها وان تجردت لكن لا
اسناد فيها ودخل تحت قولنا
للاسناد ما اذا كان المبتدأ
مسندا اليه ما بعده نحو زيد
قائم وما اذا كان المبتدأ مسندا
الى ما بعده نحو أقام الزيدان
والخبر هو المسند الذي تتم
به مع المبتدأ فائدة فخرج
بقولي المسند الفاعل في نحو
أقام الزيدان فانه وان تمت
به مع المبتدأ الفائدة لكنه
مسند اليه لا مسند وبقولي
مع المبتدأ نحو قام في قولك
قام زيد وحكم المبتدأ والخبر
الرفع (ص) ويقع المبتدأ
نكرة ان عم أو خص نحو
مارجل في الدار وأا هم
الله ولعبد مؤمن خير من
مشرّك وخمس صلوات
كتبهن الله (ش) الاصل
في المبتدأ ان يكون معرفة
لانكرة لان النكرة مجهولة
غالبا والحكم على المجهول
لا يفيد ويجوز ان يكون نكرة
ان كان عاما أو خاصا فالاول
كقولك مارجل في الدار
وكقوله تعالى أله مع الله
فالمبتدأ فيهما عام لوقوعه في

سياق التثنية والاستفهام والثاني كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وقوله عليه الصلاة والسلام خمس صلوات كتبهن الله في اليوم واليلة فالمبتدأ
فيها خاص لكونه موصوفا في الآية ومضافا في الحديث وقد ذكر بعض النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صوراً وأنها باعض المتأخرين الى نيف وثلاثين
موضعا وذكر بعضهم انها كلها ترجع للخصوص والعموم فليتنامل ذلك (ص) الخبر جملة هارابط كني بدأ به قائم وليس التقوى ذلك خير والحالقة

ما الحاقه وزيد نعم الرجل الان في نحو قل هو الله أحد (ش) أي ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدأ رابط من روابط أربعة أحدها الضمير وهو الاصل في الرابط كقوله زيد أبوه قائم فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان والهاء مضاف اليه وقام خبر المبتدأ الثاني والخبر خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما الضمير الثاني الاشارة ٥٢ كقوله تعالى ولباس التقوي ذلك خير فلباس مبتدأ والتقوي مضاف اليه وذلك مبتدأ ثان

وخبر خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبر خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما الاشارة الثالث اعادة المبتدأ بلفظه نحو الحاقه ما الحاقه فالحاقه مبتدأ أول ومابتدأ ثان والحاقه خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبر خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما اعادة المبتدأ بلفظه الرابع العموم نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة فعلية خبره والرابط بينهما العموم وذلك لان ال في الرجل للعموم وزيد فرد من أفراد قد دخل في العموم فحصل الرابط وهذا كله اذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فان كانت كذلك لم يحتاج الى رابط كقوله تعالى قل هو الله أحد فهو مبتدأ والله أحد مبتدأ وخبر والجملة خبر المبتدأ الاول وهي مرتبطة به لانها نفس في المعنى لان هو بمعنى الشان والجملة هي نفس

ما كان بمناه من نحو حاصل وكائن (قوله هو الخبر) وهو الصحيح ومقابله أن المذكور هو الخبر وقيل ما وأمثله ما ذكر في الشرح المذكور فراجع له قال الشنواني والمراد بالتيف ما كان من مرتبة الأحاد وهو مشدد الياء ويخفف وهو واوي العين من ناف ينوف اذا زاد وفي الصحاح والقاموس وكل ما زاد على المقدر فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اه والمراد بالمقدما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف (قوله فلي تأمل) أمره بالتأمل يحتمل أن يكون المقصود به التوضيح على الاعتناء بذلك لما في رجوع كثير منها الى ذلك من الحفاء وأن يكون المقصود به التنظير فيه لما يلزم من التكلف الكبير في رجوعها الى ما ذكر في كثير من الموضح كما لا يخفى على المتأمل المتبوع والاول أو فوق يحزمه في المتن بما ذكره ذلك البعض اه ش (قوله ويقع الخبر جملة) وانما جاز أن يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له (قوله مرتبطة بالمبتدأ رابط) قال الرضي انما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابط هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فن ثم قيل في بعض الاخبار ان الظاهر قام مقام الضمير اه ش (قوله وهو الاصل في الرابط) اذ هو موضوع لمثل هذا الغرض ولهذا يرتبط به مذكورا ومحذوفا (قوله الثاني الاشارة) أي الى المبتدأ (قوله وذلك مبتدأ ثان) هذا أحد احتمالين ويحتمل أن يكون ذلك بدلا أو بيانافا لخبر مفرد لا جملة (قوله اعادة المبتدأ بلفظه) أي ومناه قال في المعنى وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقه الخ وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين (قوله الرابع العموم نحو زيد نعم الرجل) أي بالنسبة للمبتدأ بأن يشتمل الخبر على ما يصدق عليه فالمراد بالعموم صدقه عليه (قوله فان كانت كذلك) أي نفس المبتدأ في المعنى اعترض بأنه اذا اراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يجتار الثاني ونعني ان كل خبر كذلك اذا جملة في زيد يقوم أبوه مضمونه اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أي قائم الاب ويدفع بأن المراد بكونها نفس المبتدأ انها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة هذا مراد المصنف وغيره بما ذكره والنفس المراد بها هنا ذات الشيء أفاده ش (قوله كقوله تعالى قل هو الله أحد) أي اذا قدر هو ضمير شأن دون ما اذا قدر هو ضمير المسؤول عنه وهو الله تعالى فيكون الخبر مفردا فليس من هذا الباب وذلك لانهم قالوا للذي صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت سورة قل هو الله أحد فهو مبتدأ والله خبره وأحد خبر بعد خبر أو بدل بناء على حسن ابدال النكرة من المعرفة اذا استفيد منها لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي (قوله والجملة هي نفس الشان) لانها مفسرة لها والمفسر عين المفسر أي الشان الله أحد (قوله ويقع الخبر ظرفا لـ) أي يقع الخبر في الظاهر ظرفا زمانيا أو مكانيا أو مافي الحقيقة فالخبر هو متعلق الظرف وقيد بقوله منصوب بالثلاثية وهم أنه لا يقع خبرا مادام منصوبا وليحترز به عن الرفع فان فيه تفصيلا طويلا ولا بد ان يتعرض له هنا (قوله والركب الخ) جمع ركب في المعنى دون اللفظ اه ش (قوله وما حينئذ) أي حين اذ يقعا خبرا والظرف والجار والمجرور وسدا مسددا ومحل وجوب حذفه ان كان من الافعال العامة أي مما لا يخلو عنه فعل (قوله تقديره مستقر) أي مثلا فتنه

الشان وكقوله صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله (ص) وظرفا منصوبا نحو والركب أسفل منكم وجارا ومجرورا كالحمد لله رب العالمين وتعلقهما بمستقرا واستقر محذوفين (ش) أي ويقع الخبر ظرفا منصوبا كقوله تعالى والركب أسفل منكم وجارا ومجرورا كقوله تعالى الحمد لله رب العالمين وما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا تقديره مستقرا واستقرا والاول اختيار جهود البصريين وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر أن يكون اسما مفردا والثاني اختيار الاخفش والفارسي والزحمر في وجوب حجتهم أن المحذوف عامل التصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا

وعرض كالقيام والقعود
فان كان الظرف مكانيا صح
الاخبار به عن الجوهر
والعرض تقول زيدا مامك
والخبر مامك وان كان
زمانيا صح الاخبار به عن
العرض دون الجوهر تقول
الصوم اليوم ولا يجوز زيد
اليوم فان وجد في كلامهم
ما ظاهره ذلك وجب تأويله
كقولهم الليلة الهلال فهذا
على حذف مضاف والتقدير
الليلة طلوع الهلال (ص)
ويغنى عن الخبر مرفوع
وصف معتمد على استهـام
أو نفي نحو أقاطن قوم سلمى
وما مضروب العمران
(ش) اذا كان المبتدأ وصفا
معتمدا على نفي أو استهـام
استغنى بمرفوعه عن الخبر
تقول أقاطن الزيدان وما قاتم
الزيدان فان زيدان فاعـل
بالوصف والكلام مستغن
عن الخبر لان الوصف هنا
في تأويل الفعل لا ترى أن
المعنى أيقوم الزيدان وما
يقوم الزيدان والفعل
لا يصح الاخبار عنه فكذلك
ما كان في موضعه وانما
مثلت بقاطن ومضروب
ليعلم أنه لا فرق بين كون
الوصف رافعا لفاعل أو
للتائب عن الفاعل ومن
شواهد النفي قوله

معا قال شيخ الاسلام والخلف لفظي اذا القائل بأنه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد
من اعتباره والقائل بأنه المذكور نظر الى الظاهر المفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره والقائل بأنه
مجموعهما نظر الى المعنى المقصود واختاره محقق الحنفية السكال بن الهمام ونجم الاثمة الرضى اه وقال المصنف
في المعنى والحق عندى أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وهو ظاهر كلامه في المتن والشرح (قوله
ولا يخبر بالزمان عن الذات) أى ولا يخبر باسم الزمان منصوبا كان أو مجرورا بـفى أو مرفوعا عن اسم الذات كما
لا يكون حالاً منه ولا صفة فالمراد باسم الزمان أعم من الظرف اصطلاحا اه ش (قوله متأول) بفتح الواو
المشددة أى مصروف عن ظاهره بتقدير حذف مضاف هو اسم معنى والتقدير طلوع الهلال أو رؤيته الخ فهو في
الحقيقة مما أخبر فيه باسم الزمان عن المعنى وذهب جمع منهم الرضى الى أنه لا تأويل في نحو الليلة الهلال لان الذات
فيه أشبهت اسم المعنى في الحدوث وقتادون وقت فاقاد الاخبار عنه وجري عليه ابن مالك قال الرضى ويكون ظرف
الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ان كان المعنى واقعا في جميعه أو أكثره فان كان اسم الزمان معرفة جاز
رفعه ونصبه اتفاقا نحو صيامك يوم الخميس بالرفع والنصب والنصب هو الغالب وان كان نكرة نحو ميعادك يوم أو
يومان ونحو غدو هاشم ورواحها شهر فاوجب الكوفيون الرفع وجوز البصريون معه النصب والخبر بـفى وان
كان المعنى واقعا في بعضه نحو موعدكم يوم الزينة وميعادك يوم أو يومان جاز الوجهان أى الرفع والنصب اتفاقا في
المعرفة والنكرة والنصب أجود ثم قال الرضى واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا على لفظ الجمعة والسبت جاز نصبه على
ضعف لكونهما في الاصل مصدرين فعنى اليوم الجمعة أو السبت أى الاجتماع أو السكون والاولى رفعه لغلبة
الجمعة والسبت في معنى اليومين وكلفظي الجمعة والسبت كل ما يتضمن عملا كالعيد والفطر والاضحى والنيروز
فان في العيد معنى العود وفي الفطر معنى الافطار وفي الاضحى معنى التضحية وفي النيروز معنى الاجتماع وكذا قولك
اليوم يومك لانه على معنى شأنك وأمرك الذى تذكر به بخلاف لفظ الاحد وما بعده من أيام الاسبوع فلا يجوز
فيه الا الرفع لان ذلك لا يتضمن عملا وانما هو بمعنى الايام واليوم لا يكون في اليوم وأجاز الفراء وهشام النصب
فيهما ايضا تأويلهما اليوم بالآن كما يقال أنا اليوم أفعل كذا أى الآن فعنى اليوم الاحد أى الآن الاحد والآن
أعم من الاحد فيصح أن يكون ظرفه قال أبو حيان مقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الايام من الشهور ونحوها
الرفع فقط نحو أول السنة المحرم اه ش ملخصا (قوله الى جوهر) أى الى اسم جوهر والمراد بالجوهر هنا
الذات لا ما اشتهر استعماله فيه في الالفاظ مما يقابل الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورته لا بجوهره ومادته
اه ش (قوله فان كان الظرف مكانيا صح الاخبار الخ) اذا أخبر باسم المكان عن اسم الذات نظر فان كان غير
متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا فان كان نكرة جاز رفعه ونصبه عند البصريين
نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ونحن قدام وهم خلف والمشهور عند الكوفيين وجوب الرفع الا ان
عطف عليه نحو القوم يمين وشمال فيجوز فيه النصب أو معرفة نحو زيد خلفك فالنصب راجح والرفع مرجوح
وخصه الكوفيون بالشعر أو بما هو اسم مكان نحو دارى خلف دارك اه ش (قوله ويتنى عن الخبر) بمعنى
أنه يكفي كفايته بأن يكون مع الوصف كلاما كما كان الخبر مع المبتدأ كلاما لا بمعنى أن لهذا الوصف خبرا محذوفا
وهذا من عنه وسادسده خلافا لبعضهم (قوله أقاطن قوم سلمى الخ) أشار بالتثنية الى أنه لا فرق في الوصف
بين اسم الفاعل واسم المفعول وكذا الصفة المشبهة نحو أحسن أخوك واسم التفضيل نحو ما أفضل منك أحد
والمنسوب جار مجرى الوصف نحو أقرشي أبوك اه ش ومعنى البيت هل قوم المحبوبة سلمى بفتح السين مقيمون
أم نواظعنا بفتح الظاء المعجمة والعين المهملة أى رحيلا فان رحيلا فموجب عيش أى معيشة أو حياة من أقام
وتخلف عنهم قال الشنوائى والظاهر أن العطف في أم نوا ومن عطف لفعلية اه (قوله خليلي ما واف الخ) أى

فموجب عيش من قطعنا (ص) وقد تعدد الخبر نحو وهو الغفور الودود (ش) يجوز أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد وهو الأصل
نحو زيد قائم أو بأكثر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وزعم بعضهم أن الخبر لا يجوز تعدده وقد لمساعد
الخبر الاول في هذه الآية مبتدآت ٥٤ أي وهو الودود وهو ذو العرش وأجمعوا على عدم التعدد في مثل زيد كاتب وشاعر وفي نحو

الزيدان شاعر وكاتب وفي
نحو هذا حاله خامض لان
ذلك كله لا تعدد فيه في
الحقيقة أما الاول فلان
الاول خبر والثاني معطوف
عليه وأما الثاني فلان كل
واحد من الشخصين
خبر عنه بخبر واحد وأما
الثالث فلان الخبرين في
معنى الخبر الواحد اذا المعنى
هذا من (ص) وقد تقدم
نحو في الدار زيد وأين زيد
(ش) قد تقدم الخبر على
المبتدأ جوازا أو وجوبا
فالاول نحو في الدار زيد
وقوله تعالى سلام هي وآية
لهم اليل وانما لم يجعل
المقدم في الآيتين مبتدأ
والمؤخر خبر الادائه الى
الاخبار عن النكرة بالمعرفة
والثاني كقوله في الدار
رجل وأين زيد وقوله لم
على التمرة مثلها زيد وانما
وجب في ذلك تقديمه لان
تأخير في المثال الاول
يقضي التباس الخبر
بالصفة فان طلب النكرة
الوصف لخص به طلب
حيث فالتم تقديمه دفعا

يا خليلي ما أتوا فإني بهدي وصحبي اذا لم تكونا لي على من أقاطعه وأهجره (قوله وقد لمساعد الخ) رد
بأنه تكلف لاداعي اليه لان الخبر حكم والحكم يجوز تعدده كافي الصفات وقوله في هذه الآية ليس بقيد (قوله
كاتب وشاعر) الكتابة يقال في العرب لانشاء النثر والشعر للنظم فعني كاتب نثر ومن شاعر ناظم يعني أنه ينثر
الكلام وينظمه اه ش (قوله فلا أن الخبرين بمعنى الخبر الواحد) اعترض بأنهم ما حينئذ يكونان بمنزلة المفرد
فيلزم خلو كل منهما على انفراده من الضمير فيلزم خلو الخبر المشتق من الضمير وأجيب بأن في كل منهما ضميرا
استحقه المجموع وهو ضمير المبتدأ وليس في واحد من الخبرين بخصوصه ضمير وان لم يخلو المشتق من الضمير
لجواز ذلك اذا لم يسند الى شيء (قوله اذا لم ينفى هذا من) يعني أن المزااة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحوضة
الصرقة وليس في الرمان طعم الحلاوة وطعم الحوضة اذا هما ضدان لا يجتمعان وانما الموجود فيه طعم بين بين
ولاشك أن هذا معنى يقاير معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين اذ كل من الصفتين الصرقتين موجود
فيه فليتأمل اه لقائي والميم في مز مضمومة (قوله سلام هي) سلام بمعنى التسليم أي تسليم الملائكة على
المؤمنين وتسليم بعضهم على بعض ولما كان السلام يكثر وقوعه في تلك الليلة سميت الليلة سلاما كما يسمى الرجل
صوما اذا كان يكثر من ذلك فهي مبتدأ وسلام خبر وحي متعلقة بسلام أي الملائكة مساهمة الى مطلع الفجر وقيل
متعلقة بنزل ولما كانت هذه الجملة أعني سلام هي متصلة بالكلام لم تعدأ جنبية حتى يلزم الفصل بين العامل
والمعمول على هذا القول الثاني تأمل (قوله وآية لهم اليل) آية خبر مقدم ولهم صفتها أو متعلق بآية لانها بمعنى
علامة والليل مبتدأ ومنع أبي حيان أن يكون لهم صفة لا وجه له (قوله وعلى التمرة مثلها زيدا) كناية عن كثرة
زيد خلط بالتمر (قوله اخر ارج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدرية) قال الرضى وانما كان للشرط
والاستفهام والعرض والتثنية ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة الصدر لان السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر
بالمغير على أصله فلو جوز أن يجي بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالتغير أو مغير
لما سيجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه اه (قوله وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) المراد بحذفه عدم
الانتيان بها كتنفاه بفهمه من القرينة وهذا صادق بحذفهما ما نحو قوله تعالى واللاتي لم يحضن أي فعدتهن ثلاثة
أشهر فحذفت هذه الجملة لدلالة ما قبلها وهو فعدتهن ثلاثة أشهر اه ش والاولى تقدير الخبر محذوف في الآية
فقط أي كذلك لانه لا يقدر الا كثر مع امكان تقدير الاقل (قوله لدليل يدل عليه) اما حالي كقولك عند
شم طيب مسك أو عند سماع تكبير أذان فسك وأذان خبران محذوفين والتقدير المشموم مسك والمسموع أذان
أو مقال نحو مريض في جواب كيف زيد فريض خبر محذوف (قوله أي هذه سورة الخ) أجاز الزمخشري
أن تكون مبتدأ أو أنزلناها صفة والخبر محذوف أي فيما أوحينا اليك سورة أنزلناها وقرئ بالنصب على حذف خبرها
ضربته ولا محل لأنزلناها لانها مفسرة للمضمر فكانت في حكمه أو اتل سورة وأنزلناها صفة واعلم أنه اذا دار
الامر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا فالاولى كون المحذوف المبتدأ عند الواسطي لان الخبر محط الفائدة
وعند العبدى الاولى كونه الخبر لان التجوز في آخر الجملة أسهل فان قيل قد تقرر أنه لا بد في الحذف من

استحضار

لهذا الوهم وفي الثاني اخر ارج له صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدرية وفي الثالث

عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (ص) وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر نحو سلام قوم منكرون أي عليكم أنتم (ش) قد يحذف كل من
المبتدأ والخبر لدليل يدل عليه فالاول نحو قوله تعالى قل أنا نبكم بشر من ذلكم النار أي هي النار وقوله تعالى سورة أنزلناها أي هذه سورة
والثاني كقوله تعالى أكلها دانه

وظلها أي دائم وقوله تعالى قل أنتم أعلم أم الله أي أم الله أعلم وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر في قوله تعالى سلام قوم منكرون فسلام مبتدأ حذف خبره أي سلام عليكم وقوم خبر حذف مبتدؤه أي أنتم قوم (ص) ويجب حذف الخبر ٥٥ قبل جوابي لولا والقسم الصريح

والحال الممتنع كونها خبرا وبعدوا والمصاحبة الصريحة نحو لولا أنتم لكننا مؤمنين ولمعرك لافعلن وضرب زيدا قائما وكل رجل وضعته (ش) يجب حذف الخبر في أربع مسائل أحدها قبل جواب لولا نحو قوله تعالى لولا أنتم لكننا مؤمنين أي لولا أنتم صدقتموهم عن الهدى بدليل أن بعده أنحن صدقناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم الثانية قبل جواب القسم الصريح نحو قوله تعالى لمعرك أنهم في سكرتهم يعمهون أي لمعرك يمسى أو قسمي واحترزت بالصريح عن نحو عهد الله فانه يستعمل قسما وغيره تقول في القسم عهد الله لافعلن وفي غيره عهد الله يجب الوفاء به فذلك يجوز ذكر الخبر تقول على عهد الله الثالثة قبل الحال التي يمتنع كونها خبرا عن المبتدأ كقوله ضرب زيدا قائما أصله ضرب زيدا حاصل إذا كان قائما فحصل خبر وإذا ظرف للخبر مضاف إلى كان النامة وفعالها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر

استحضار المحذوف ضرورة أنه لا حذف إلا مع قيام القرينة المرشدة إلى المحذوف وإذا كان كذلك فكيف جاز في كلام واحد أن يقدر المسند تارة والمسند إليه أخرى على وجود مختلفة أوجب بأن ذلك جاز باعتبار القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف وإذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والثاني خبرا فالثاني أولى اه ش ملاحظا (قوله وظلها أي دائم) استشكل بأن الظل انما يكون لما تقع عليه الشمس ولا شمس في الجنة وأوجب بأن ظل الجنة من نور قناديل العرش أو من نور العرش ثلاثه أبصارهم فانه أعظم من نور الشمس أفاده في فتح الرحمن وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لما ذكره الفقههاء من أن الظل أمر وجودي يخلفه الله تعالى فلا يتوقف وجوده على شمس تأمل (قوله في أربع مسائل) أي عل المشهور وقد بين بحذفه في غير ذلك لكنه لما لم يكن مشهورا مع وجود الخلاف فيه تركه (قوله أحدها) الظاهر أحدها وحيث عبر بأحدها فكان الظاهر أن يقول فيما بعده الثاني الثالث الرابع اه ش (قوله لولا) أي الامتناعية وترك هذا القيد لأن التحضيضية لا توهم دخولها في ذلك لاسيما لا يليها الفعل ظاهر أو مقدر أو محل وجوب حذف الخبر المذكور إذا كان كونه مطلقا فان كان كونه خاصا جاز الحذف والذي ذكر أن دل عليه دليل نحو لولا أنصار زيد حموه ماسلم وإن لم يوجد الدليل وجب الدكر وامتنع الحذف وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا وأوجبوا جعل الكون الخاص مبتدأ وأمثلة ذلك في المبسوطات (قوله أي لولا أنتم صدقتموهم بدليل الخ) هذا لا يثنى على ما رجحه في الاوضح من أن الخبر بعد لولا إذا كان كونه خاصا ودل عليه قرينة جاز اثباته وحذفه ولا على مذهب الجمهور لأنهم أوجبوا كون الخبر بعد لولا كونه عاما كما تقدم اه ش (قوله لمعرك أنهم الخ) هو قسم بحياة المخاطب وهو النبي صلى الله عليه وسلم في الآية وقيل لوط قالت الملائكة له ذلك وسكرتهم عماوتهم وشدة غلظتهم التي أزال عقولهم ومعنى يعمهون يتحIRON أي فكيف يسمعون نصحك وعمر مصدر محذوف الزوائد والاصل تمعرك ففيه زيادتان التام والياء فحذفتا وهو بالفتح والضم معناه البقاء ولا يستعمل مع اللام المقتوحة لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله كما أفاده الرضي (قوله واحترزت بالصريح من نحو عهد الله) فان قلت بين هذا التفصيل وحكم الفقهاء منافاة حيث قالوا أن كلاما لمعرك وعهد الله كناية قسم لا ينعقد به اليمين الابائية قالوا والمراد بالمراد بالبقاء والحياة وانما لم يكن صريحا لانه يطلق مع ذلك على العبادات والمفروضات قالوا والمراد بعهد الله إذا أريد به اليمين استحقاقه لا يجب ما أوجب عليه عينا أو بدينا أو أريد به غيره العبادات التي أمرنا بها أجب العلامة سم بأنه يمكن الجمع بينهما بأن مراد اللغويين بصراحة العمر اشعاره بالخلف مطاقا وإن لم يستدبه شرعا إذا حمل على العبادات ومراد الفقهاء بنفي صراحته نفي كونه يمينيا مقده شرعا على الإطلاق والحاصل أنه إذا لم يرد به البقاء والحياة لم يخرج عن الخلف إلا أنه لا يعتد به شرعا فليتامل وقد ذكر بعضهم أن عهد الله إيحاء مؤمنه ولقد عهدنا إلى آدم وكلامه الذي يوحى إلى عباده من إطلاق المصدر على المفهوم وعليها فعهد الله مصدر مضاف للمفاعل صورة ومعنى أو صورة فقط وقد يكون عهد الله من قولك ما هدت أي أقسمت بعهدك فهو مضاف للمفعول فليتامل (قوله فانه يستعمل قسما وغيره) عبارة الشاطبي فانه ليس بصريح في القسم بل هو محتمل قبل الاتيان بالجواب ظاهر المعنى في القسم اه ش (قوله شرقي السويق) هو ما يعمل من الخطة والشعر اه مصباح (قوله وأخطب) أي أشد أو أن وأفضل التفضيل بعض ما يضاف إليه فيلزم أن يكون أو أن الامير كلها متصفة بالخطب وأخطبها كونه إذا كان قائما ومثل هذا في كلام العرب كثير عند قصدهم

وقائما حال منه وهذه الحال لا يسح كونها خبرا عن هذا المبتدأ فلا تقول ضربني قائم لان الضرب لا يوصف بالقيام وكذلك أكثر شرقي السويق ماتوا وأخطب ما يكون الامير قائما تقديره حاصل إذا كان ملتوا وقائما وعلى ذلك فقس الرابعة بعدوا والمصاحبة الصريحة كقوله لم

وضيعة أي كل رجل مع ضيعة مقره وأن والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المصية (ص) باب النواسخ حكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع أحدها كان وأمسي وأصبح ٥٦ وأضحى وظل وبات وصار وليس وما زال وما نفي وما انفك وما برح وما دام فرفعن المبتدأ

المبالغة تأمل (قوله وضيعة) بضاد معجمة الحرف في الصناعة اه مصباح
(باب النواسخ)

الباب منون أي هذا باب (قوله ثلاثة) أي من حيث عملها وأمان من حيث الفعلية والحرفية فتوعان فقط (قوله وما زال) أي ماضي زال تخاف تخاف لا ماضي يزيل يفتح الياء ولا ماضي يزول فانهما تامان الاول منهما متعد الى واحد ومعناه ما يميز ومصدره الزيل يفتح الزاي والثاني قاصر ومعناه انتقل ومصدره الزوال وقد نظمت الفرق بين الثلاثة فقلت

لزال أي رفع ونصب محقق * اذا كان ذا ماضي زال كيحل
خلاف الذي ماضي يزول لنقلة * وماضي يزيل امتاز معناه يفهم

(قوله وما نفي) بكسر التاء وفتحها والمشهور الاول اه نبتني ثم لا يخفى أن في عبارة المصنف تسمي حالاته يوم الاختصاص بما من بين حروف النفي ولعله لم يذكر ذلك اتكالا على الشرح (قوله نسخت الشمس الخ) قد علمت مما تقدم أن الظل أمر وجودي وحينئذ لا حاجة الى ما عترضوا به وأطالوا فيه (قوله اسما وفعلا) الاول حقيقة والثاني مجاز وهذه التسمية اصطلاحية خالية عن المعنى اذا المرفوع انما هو للمعنى الذي وضع له حقيقة والخبر في الحقيقة خبر اسما فلا حاجة الى تقدير مضاف أي خبر اسما للمعنى التي علمت من أن هذه التسمية اصطلاحية (قوله ولا يزالون مختلفين) الواو اسم يزال ومختلفين خبره (قوله ان نهر عليه عاكفين) نهر مضارع برح واسمه مستتر وجوبه كفين خبر والضمير في عليه راجع الى العجل على حذف مضاف أي على عباده (قوله صاح الخ) هو من الخفيف وصاح مرخم صاحي على غير قياس وشمر أي اجتمع سدأي يا صاحبي اجتمعوا استعداد الموت ولا تنس ذكره فان نسيانه ضلال ظاهر والشاهد في قوله لا تزال (قوله لا يا اسامي الخ) هو من الطويل وهو من قصيدة طويلة والبيت المذكور هو أولها ومنها

لهما بشر مثل الحرير ومنطق * رخيم الحواشي لاهراء ولا نزر
وعينان قال الله كونا فكاتنا * فقولان بالالباب ما تفعل الخمر

قال في القاموس واذا ولي يا مالميس بننادى كالفعل في الأيا اسجدوا أي وفي نحو الأيا اسلمي والحرف في نحو ياليتي كنت معهم والجملة الاسمية نحو

يالغنة الله والاقوام كلهم * والصالحين على سماع من جاز

فهي للنداء والمنادي محذوف وألجر دالتني لثلاثين الا جحاف بخذف الجملة كلها وان ولها دعاء أو امر فللنداء والافلتني به اه والأحرف استفتاح واسلمي فعل أمر ومي اسم امرأة وليس مرخم مية كقيل والبلى مكسور مقصور والمراد به الاندراست والفناء أي اسلمي وان كنت قد بليت ومنها لبضم الميم وسكون النون وتشديد اللام أي منسكبا والجرعاء بالمد ملة مستوية لا تثبت شيئا والقطر المطر وقد اعترض على الشاعر حيث لم يحترس لان دوام المطر يخرب الدار وأجيب بأنه قدم الاحتراس في قوله اسلمي وبأن ما زال تقتضي ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلا لها على حسب قابليتها فالمراد بطلب المطر في أوقات الحاجة والشاهد في قوله ولا زال حيث عمل لوجود النفي قاله الحافظ السيوطي وقد ضمن بعضهم نصف هذا البيت حيث قال

ليك اشتياقي يا كنانة زائد * فإلى غناء عنك كلالا ولا صبر

اسما هن وينصب الخبر خبرا
لهن نحو وكان ربك قديرا
(ش) النواسخ جمع
ناسخ وهو في اللغة من
النسخ بمعنى الازالة يقال
نسخت الشمس الظل اذا
أزالته وفي الاصطلاح
ما يرفع حكم المبتدأ والخبر
وهو ثلاثة أنواع ما يرفع
المبتدأ وينصب الخبر وهو
كان وأخواتها وما ينصب
المبتدأ ويرفع الخبر وهو
ان وأخواتها وما ينصبها
معا وهو ظن وأخواتها
ويسمى الاول من معمولي
باب كان اسما وفعلا ويسمى
الثاني خبرا ومفعولا
ويسمى الاول من معمولي
باب ان اسما والثاني خبرا
ويسمى الاول من معمولي
باب ظن مفعولا أول والثاني
مفعولا ثانيًا والكلام الآن
في باب كان والفاظه ثلاث
عشرة لفظة وهي على ثلاثة
أقسام ما يرفع المبتدأ وينصب
الخبر بلا شرط وهي
ثمانية كان وأمسي وأصبح
وأضحى وظل وبات وصار
وليس وما يعمل هذا العمل
بشرط أن يتقدم عليه نفي
أو شبهه وهو أربع زال
وبرح وفق وانفك فالنفي

نحو قوله تعالى ولا يزالون مختلفين ان نهر عليه عاكفين وشبهه هو التهي والدعاء فالاول كقوله
صاح شمر ولا تزال ذا كرامو * ت فليسيانه ضلال ميين والثاني كقوله الأيا اسلمي يادرمي على البلى * ولا يزال منها لبحر عاتك القطر
وما يعمل بشرط أن يتقدم عليه بالمصدرية الظرف وهو ذم كقوله تعالى وأوصاني فية بالصلاة والزكاة مادمت حيا أي مدة دواي حيا وسميت

أن يقبل المحول بضرب) ولم
يسمع (وحكمه أن يكون
معرباً) رفعوا نصباً وجزماً
(مالم يتصل به نون النسوة)
فانه يبقى على السكون (نحو
يضربن) جلا على ضربين
لان المضارع فرع الماضي
(والم تباشره) (نون التوكيد
فانه يكون مبنياً على الفتح)
لثقل التركيب ولا فرق في
ذلك بين الثقيلة والخفيفة
(نحو وليسجن وليكونا)
فان لم تباشره كان معرباً
على الاصح نحو لتباين ولا
تبعان فاما توبن بتشديد
النون فيهن (وعلمة الامر
أن يقبل باء المخاطبة وان

(قوله بالذ هنا) قد وتقصير
يكن يتعين الثاني هنا لاجل
الوزن وهو موضع ببلاد قديم
وقوله خفا فاجمع خفيف صفة
مشبهة وقوله عياهم جمع
عيبة وهو ما يجعل فيه
العياب وقوله من دارين
موضع يؤتى منه بالطيب
وقوله الحقائق جمع حقبة
وهي وعاء يجعل فيها الرجل
زاده ثم ان كان المراد من
العياب والحقائب واحداً
فلا حذف وان كان المراد
من كل غير ما أريد بالآخر
كما هو مقتضى التفسير
السابق في البيت احتمالاً
(قوله يعصرن السليط
آقاره) فالنون علامة الجمع
وأقاربه فاعل فيكون جارياً
على لغة أكلوني البراغيث
والسليط هو الزيت وكل
دهن يتخذ من حب كافي

يشتري كان في قبول اللام اذا وقع الماضي جواباً للو وأما الرابع فليس بمطرد ولو سلم فالماضي أيضاً يجري على
الاسم كفتح فهو وفتح وأشرفه وأشرفه وأشرفه وأشرفه وأشرفه وأشرفه وأشرفه وأشرفه وأشرفه وأشرفه وأشرفه
نوار المعاني المختلفة عليه كالاسم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم قال وهذا أولى من قولهم
انما أعرب المشابهة للاسم في الاربعة المذكورة (قوله أن يقبل) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر
تخبر عن علامة أى علامة المضارع التي يتميز بها عن الماضي والامر قبولاً وانما أثرها على غيرهما من
العلامات لانها أشهر عوامله ولان لها امتزاجاً بتغيير معناها الى الماضي حتى صارت كالجزء منه (قوله نون
النسوة) قال ابن هشام التمييز بنون الجمع أولى ليدخل فيه نون الذكور ضميراً كانت كقوله
يعصرون بالدها خفا فاعياهم * ويرجع من دارين يجر الحقائق

أو علامة كقوله * يعصرن السليط آقاربه * قال وقد يجاب بانها فيهم فان الاناث استعربت لجمع الذكور
وجنبت فالمراد بنون النسوة نون الاناث الموضوعه لهن وان استعملت في غيرهن مجازاً (قوله يبقى على
السكون) وعلة بنائه حينئذ ضعف شبهه بالاسم باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل فيرجع الى أصله
الذي هو البناء لما علمت أن اعرابه ليس بطريق الاصل (قوله لان المضارع الخ) علة لخل المضارع المتصل
بنون النسوة على الماضي المتصل بها وانما كان المضارع فرعاً عن الماضي لان المضارع عند الكوفيين
مشتق من الماضي وأما عند غيرهم فلان المضارع هو الماضي بزيادة حرف المضارعة ثم ان قول المصنف
جلا الخ يفيد أن علة بناء المضارع المتصل بنون النسوة هي الخل على الماضي المتصل بها وقد سبقه بهذا
التعليل ابن مالك وأورد عليه أن هذا التعليل يقتضي ان الماضي انما يبنى لاتصاله بالنون المذكورة
وليس كذلك لان الماضي مبني عطفاً لاتصاله بالنون أولاً فان كان تعليلاً لخصوص البناء على السكون
فغير محتاج اليه لانه جاء على الاصل فلا يعمل على تأويله انه يعمل فلا يتأتى هذا التعليل الا ان قلنا
ان الماضي مع ضمير الرفع المتحرك يبنى على السكون وليس كذلك بل يبنى على فتح مقدر كما قد سمعت فكان
الاولى له حذف هذا التعليل والعمل البناء بضعف الشبه كما قلناه وقد ذهب جمع منهم ابن درستويه
والسهيلي وابن طلمة الى اعراب المضارع مع نون النسوة لبقاء موجب الاعراب فيه فهو مقدر في الحرف
الذي كان فيه ظاهراً (قوله فانه يكون مبنياً) وعلة بنائه تركبه مع النون المذكورة تركيب خمسة عشر
وامتزاجه بها قال الرضي فان قيل لما امتزجاً فهذا أعربت الكلمة على ما قبل النون كما يعرب الاسم الممتزج
بالشعوبين على ما قبله قلت لان الاسم أصل في الاعراب والفعل فرع لحفظ على اعراب الاسم بحسب
الامكان دون الفعل خصوصاً والنون من خواص الافعال فضعفت مشابهاً للاسم (قوله فان لم تباشره)
أى في اللفظ بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ به أوفى التقدير بأن فصل بينهما فاصل مقدر (قوله كان معرباً
على الاصح وذلك لا تنفقاء علة البناء وهو تركبه مع النون تركيب خمسة عشر ومقابل الاصح أنه معرب
مطلقاً أى بآشرفه النون أم لا وذهب قوم منهم الى بنائه مطلقاً ونقله الرضي عن الجمهور وقيل
ما اتصل به النون مطلقاً لا معرب ولا مبنى كما تقدم ذلك (قوله نحو لتباين) ولتباين وان لتباين فان هذه
الامثلة مرفوعة بالنون المحذوفة تنوياً الامثال وأعرب الفعل مع نون التوكيد هنا لانها لم تباشره اذ قد
فصل بينهما وبينه فاصل ملفوظ به وهو الواو الجماعة في الاول وألف الاثنين في الثاني وباء المخاطبة في الثالث
(قوله ولا تبعان فاما توبن) هذان المثالان فيهما ما الفعل معرب لفظاً أيضاً لان النون لم تباشره في الاول
الفصل بألف الاثنين فهو مجزوم بحذف النون والالف فاعل والمثال الثاني فصلت فيه باء الضمير فهو
مجزوم بحذف النون أيضاً وقد تقدم تصرف هذه الامثلة مستوفى ولم يذكر المصنف ما فصل بينهما وبين
النون فاصل مقدر ومثاله قوله تعالى لا يصعدنك فانه معرب مجزوم بالانهاية وعلامة جزمه حذف النون
وقد فصل بين الفعل ونون التوكيد والجماعة فانها حذف لالتقاء الساكنين فليست ملفوظة لكانها
مقدرة (قوله أن يقبل) ما دخل في تأويل مصدر خبر علامة أى وعلامة الامر قبول الخ (قوله وأن

يدل على الطلب نحو قومي) فان دل اللفظ على الطلب ولم يقبل بآء المخاطبة فهو واسم فعل أمر فحوصه وان قبل بآء المخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع فحوصه ومن (٦٦) (وحكمه أن يبنى على السكون ان كان صحيح الآخر) وهو ليس آخره ألفا أو واو أو ياء (نحو اضرب

أو يبنى على حذف الآخر (يدل) عطف على أن يقبل أى والدلالة فهو في تأويل مصدر وأخذ منه أن علامة فعل الأمر من كبة من أصالة (ان كان معتدلاً) (أو يبنى على حذف الآخر) وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء (نحو اخش واغزو وارم) فاخش مبني على حذف الألف واغزو مبني على حذف الواو وارم مبني على حذف الياء وهذه الأحرف الثلاثة أواخر أصالة بخلاف النون في الأفعال الخمسة فانها ليست آخر أصالة (أو يبنى على حذف النون ان كان مستنداً لالف اثنين نحو اضربا أو واوجم نحو اضربوا أو ياء مخاطبة نحو اضربي) وضابط ذلك ان الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه فان كان مضارعه يجزم بالسكون فالأمر مبني على السكون وان كان مضارعه يجزم بحذف الآخر فالأمر مبني على حذف النون (باب المرفوعات) من الاسماء (سبعة) الأول (الفاعل) الثاني (تانيه) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) الخامس (اسم كان واخواتها) السادس (خبران واخواتها) السابع (تانيه المرفوعات وهو أربعة أشياء نعت وتوكيد وعطف وبدل) قدم القاموس بفخذ (قوله جاز التذكير والتأنيث كما هنا) لكن الأولى حينئذ مرعاة القاعدة

الفاعل لانه أصل المرفوعات

ثم نأيه لانه يخلفه عند حذفه ثم المبتدأ وخبره لان المبتدأ فاعل معنى لكونه مسند اليه والخبر مسند ثم اسم كان وأخواتها لانه مبتدأ في الأصل ثم خبر ان وأخواتها لانه خبر في الأصل ثم التابع لانه متأخر عن المتبوع وإذا اجتمعت التوابع قدم النعت ثم التوكيد ثم البدل ثم اليمان ثم النسق (ولها أبواب) تذكر فيها (الباب الاول باب الفاعل وهو الاسم الصريح أو المؤول) المسند اليه فعل متعذر ولازم أو شبهه وهو اسم الفاعل وأمثلة المبالغة

(قوله التي هي أصل الجملة الاسمية) أي فيما إذا كان المسند اليه مصدرا كافي الحمد لله وهذا التعميل كالتعالم التي بعده لا تنتج لانه أصل بالنسبة للمبتدأ لا بالنسبة لبقية المرفوعات الا ان يقال ان أصله بالنسبة لغير المبتدأ آخر محقق كما هو بخط الدسوقي (قوله وهو الاسم المشتق الخ) هذا تعريف لامم الفاعل بالاعمال يشمل غيره (قوله ما كان على صورته) ضمير كان يعود للشيء فالصلة أو الصفة جرت على غير من هي له (قوله سميت هذه الصيغ بها لانها الخ) ثم انه أطلقت أمثلة المبالغة على كل ما وازن الضمير الخمسة وتعريف الحشي لها عاز كره مبنى على هذا الاطلاق كما هو الظاهر

نسق (قوله لانه أصل المرفوعات) وذلك لانه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجملة الاسمية ولان عامله قوي بخلاف المبتدأ ولانه أشد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بشئ مسدده ولان رفعه لا يفسخ بالنواسخ بخلاف المبتدأ وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بأحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا وقيل ان كلا أصل وهذا خلاف لا طائل تحته (قوله لان المبتدأ فاعل معنى) لا يشمل كلامه المبتدأ الذي له فاعل يغني عن الخبر نحو أقام الزيدان وقد يجاب بان المصنف لم يتعرض له لقلته أو يقال المراد بكونه مسند اليه الخبر ما حقيقة أو حكما وهذا مسند اليه حكما (قوله لانه مبتدأ في الأصل) والذي أخرجه عن الابتدائية دخول الناصخ بحيث لو أزيل الناصخ لأعرب مبتدأ وهذا التقرير يندفع ما عساه ان يقال ان اسم كان وأخواتها أقرب للفاعلية من المبتدأ ومن ثم سماه سيبويه فاعلا فكان الاولى تقديمه على المبتدأ (قوله وإذا اجتمعت الخ) في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف اليمان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اه وهذا معنى النظم المشهور

ان التوابع ان جاءت بأجمعها * ورمت تحوى من الترتيب ما نقلنا فانعت وبين وأ كدوا بدان وجئ * بالعطف بالحرف نحو العلم والعمل

فاني المصنف مخالف للمشهور ومثال اجتماعها مرت بأخيل الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وانما قدم النعت لانه يجز من متبوعه ثم عطف اليمان لانه جار مجراه ثم التوكيد لانه شبيه بعطف اليمان في جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كالتابع لكونه كالمتنقل ثم عطف النسق لانه تابع بواسطة (قوله وهو الاسم الخ) هذا تعريف له بحسب الاصطلاح وأما معناه لغة فهو من أوجد الفعل (قوله المسند) بالرفع صفة للاسم وهو اسم مفعول فالمرفوع بعده نائب فاعل قال الناصر الطبراني أي الذي نسب اليه وربط به فعل باعتبار مدلوله فسقط ما قيل لا يخلو من أن يراد به الفعل الاصطلاحي أو الحقيقي الذي هو المصدر لا جائز ان يراد الاول لانه غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول والحقيق لا يحتاج معه الى قوله أو شبهه اه بتغيير ما ثم لا بد من تقييد الاسناد بالاصالة فخرج المعطوف بالحرف وتقييد الفعل بكونه تاما ليخرج الباقي من كونها وأخواتها فان ما يسند اليها لا يسمى فاعلا عند الجمهور وظاهرا لاطلاق المصنف انه لا فرق في الفعل بين التام والناقص فيكون اسمها فاعلا به صرح سيبويه وأورد على المصنف ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه نائب الفاعل فان في قولك ضرب زيد اسنادا لضرب الذي هو مصدر المبنى للمجهول أي كونه مضر وبالزيد فانه معنى قائم به والجواب ان يراد الاسناد بحسب الاصالة والاسناد للمفعول انما حصل بعد حذف الفاعل أو يقال ان المقصود من التعريف ايصال معنى المفعول وهو الفاعل لذهن الطالب ولو بوجه ما فلا يضر فيه كونه أعم خصوصا وقد جوز المتقدمون من المناطقة التعريف به (قوله متعدد) صفة فعل مرفوع بضمه مقدرة على الباء المحذوفة لالتقاء الساكنين مفع من ظهورها الثقل وأصله متعدى استقلت الضمة على الباء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الباء والتنوين فحذفت الباء لالتقاء الساكنين فصا ومتعد والفعل متعدى هو ما نصب المفعول بنفسه كضرب زيد وعوا واللازم عكسه (قوله أو شبهه) أي الفعل أي ما يشبهه في العمل (قوله اسم الفاعل) وهو الاسم المشتق من المصدر المستعمل في الذات التي قام بها ذلك المصدر كضارب فانه مشتق من الضرب الذي هو الحادث القائم بالذات المستعمل فيها لفظ ضارب فمعناه ذات قام بها الضرب (قوله وأمثلة المبالغة) جمع مثال ومثال الشيء ما كان على صورته سميت هذه الصيغ بها لانها امثال لكل ما وازن فان فعال مثلا مثال لكل ما كان على وزنه من ضراب وأ كال وشراب ونحو ذلك وضافت المبالغة باعتبار انها مفيدة لها فهو من اضافة الدال للمدلول ومعنى المبالغة الكثرة ومثال المبالغة عند النحاة ما حول عن صيغة اسم الفاعل الثلاثي الى صيغة فعال أو

والصفة المشبهة واسم التفضيل (مقدم) (١٨) أى الفعل أو شبهه (عليه) أى على الفاعل (على جهة قيامه به أو وقوعه منه فالأول) وهو

استناد الفعل الى الفاعل
على جهة قيامه به (نحو
علم زيد) فان العلم قائم بزيد
أى متلبس به (والثاني)
وهو استناد الفعل الى
الفاعل على جهة وقوعه
منه (نحو قام زيد) فان
القيام وقع من زيد أى
أحدثه وعلم من هذين
المثالين ان استناد الفعل
الى الفاعل يكون حقيقة
كالمثال الثاني وبجاءا كالمثال
الاول ومثال اسم الفاعل
مختلف ألوانه ومثال ما يضيف
المبالغة أضراب زيد
ومثال الصفة المشبهة
حسن وجهه ومثال اسم
التفضيل مارأيت رجلا
أحسن في عينه الكحل
منه في عين زيد ومثال الاسم

(قوله ثلاثي) أى ثلاثي
الاصول لارباعي الاصول
مثلاثم بعد ذلك يصدق
بالمزيد والمجرد فذلك
احتاج لقوله مجرد (قوله
قابل للتفاوت) فلا يشتق
أفعل التفضيل من مادة
الموت لانه لا يقبل التفاوت
(قوله لانه المحدث عنه الخ)
أى ولثلا يلزم عليه الدور
(قوله لان زيد في قولك
زيد قام الخ) أى فهو
خارج بقوله فعل أو شبهه
فان هذا قد استند اليه جملة
لكن بقي انه قد يقال ان
القييد المذكور محتاج
اليه لاخراج المبتدأ في نحو
قولك زيد قام فان زيد قد

مفعول أو فاعل أو فاعل أو فاعل قصد اللامبالغة والتكثير (قوله والصفة المشبهة) أى باسم الفاعل وهى
ما أخذت من فعل لازم لمن تلبس بذلك الفعل على معنى ثبوت له واستمراره بحسن مثالا لما خوذ من حسن
للدلالة على ثبوت الحسن للذات واستمراره (قوله واسم التفضيل) وهو ما أخذ من فعل ثلاثي متصرف تام
مجرد قابل للتفاوت غير دال على لون أو عيب وبقى على المصنف من أفراد ما أشبه الفعل المصدر نحو
ولو لا دفع الله الناس واسم المصدر نحو قول عائشة رضى الله تعالى عنها من قبله الرجل امرأته الوضوء فلنفظ
الجملة فاعل بالمصدر والرجل فاعل باسم المصدر الذى هو قبله وقوله الوضوء بالرفع مبتدأ أخبره الجار
والمحرو و قبله واسم الفعل نحو هيئات هيئات لما تعدون فهيئات اسم فعل وهيئات الثانية توكيد لفظي وما
تعدون فاعل واللام صلة ومنه قوله فهيئات هيئات العقيقي ومن به * وهيئات خيل بالعقيق نواصله
والجار والمحرو ونحو فى الدار زيد والظرف نحو أعندك زيد اذا قدر زيد فيهما فاعلا ومنه فى الله شئت وبصح
في الامثلة الثلاثة ان يكون الاسم مبتدأ وما قبله من الجار والمحرو أو الظرف خبرا (قوله أى على الفاعل)
قال المناصر الطيلاوى الاحسن عود الضمير على الاسم لانه المحدث عنه ولان عوده على الفاعل يلزم منه
تشتيت الضمائر وهذا وذهب ابن الحاجب في شرح المفصل وجماعة انه لا احتياج الى هذا القيد أى قوله
مقدم عليه أى لان زيد في قولك زيد قام لم يستند اليه قام بل استند قام الى ضمير فيه وهو ضميره مستند الى زيد
الا انه اتفق ان الضمير هو عين زيد فتوهم وورده فقيده به وليس بوارد اه كلامه وأما جعل زيد فاعلا
مقدما على قام فهو طر يفة الكوفيين وهى موجه فلا يعتد بها أو ما قوله تعالى وان أحسن من المشر كين
استجارك فأخذ فاعل فعل محذوف بنفسه المدكور أى وان استجارك أحد الخ وبشر في قوله تعالى أشد
يهدوننا يجوز كونه فاعلا محذوف ويجوز كونه مبتدأ والاول أرجح كارجح الثاني في قوله تعالى آتتم تخلفونه
(قوله وهو استناد الفعل الى الفاعل) أى استناد مدلول الفعل الذى هو الحدث الى ذات الفاعل (قوله فان
العلم قائم بزيد) أى باعتبار انه كيفية نفسانية توجد لها المولى فيه أما ان نظرا الى العلم باعتبار تحصيل
أسبابه فهو من قبيل الفعل الواقع من الفاعل كضرب زيد فهدا المثال محتمل والمثال النص مات زيد (قوله
أى أحدثه) فيكون مستندا اليه حقيقة لانه قد وقع الاتفاق بين المتكلمين على ان الفعل يستند حقيقة
للعبد باعتبار كونه اكتسبه وان كان مخلوقا له تعالى ولا تأثير لقدرة العبد فيه (قوله وعلم من هذين المثالين)
يؤخذ منه حكمه تكرار المثال (قوله حقيقة) أى لغة واصطلاحا لا حافظ (قوله وبجاءا) أى لغة
وان كان حقيقة اصطلاحا لان الفاعل اصطلاحا من قام به الفعل سواء أوجده أم لا (قوله ومثال اسم
الفاعل) وشرط عمله ان يعتمد على وصف كالمثال المذكور أو استفهام نحو قائم زيد أو نفي نحو مضارب
زيد أو نداء نحو يا طالع العاجبلا أو على مبتدأ نحو يضارب بكرا فان كلا من طالع وضارب فيه ضمير مستتر
مرفوع على انه فاعل وهذه الشر وط تجرى في أمثلة المبالغة (قوله اضرب زيد) الهمزة للاستفهام
وضارب مبتدأ وزيد فاعل سدمسدا خبر (قوله حسن وجهه) بنسب بين حسن ورفع وجهه على انه فاعل له
(قوله مارأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) هذه المسئلة قد اشتهرت بمسئلة الكحل وقد
أفردت بالتأليف وضابطها ان يكون اسم التفضيل صفة لشكرة مسبوقة بنفي أو شبهه وان يكون الاسم
الظاهر المرفوع وهو الكحل في المثال هنا أجنبيا لاسبيا للموصوف بان لا يتصل بضمير يعود عليه وان
يكون ذلك الاسم الاجنبى مفضلا على نفسه باعتبار ان مختلفين والغالب ان يكون بين ضمير بن أولهما
للاسم الموصوف وتأنهما لذلك الاسم الظاهر كالمثال المذكور ومثله ما جاء رجل أقبح في وجهه اللحية
منها في وجهه زيد ولم يقع هذا التركيب في القرآن واعراب المثال ما نافية ورأيت رجلا فاعل ومفعول
وأحسن صفة رجلا وفي عينه جار ومحرو و حال من الكحل مقدم عليه والكحل فاعل أحسن ومنه جار
ومحرو و متعلق بأحسن والضمير عائد على الكحل وهو المفضل عليه وفي عين زيد متعلق بمحذوف حال من
الهاء في منه والتقدير مارأيت رجلا أحسن الكحل حال كونه في عينه منه أى الكحل حال كونه في عين زيد

استند اليه شبه الفعل فلا يخرج الا بقوله مقدم عليه لا بقوله فعل أو شبهه وأجاب سم بان المتبادر من قوله المستند اليه (قوله)

المؤول أول يكفهم أنا أنزلنا أي أنزلنا (وهو) أي الفاعل (على فسمين ظاهر ومضمهر فالظاهر (٦٩) أقسام) ثمانية (الأول الاسم المفرد)

المقابل للتثنية والجمع
(نحو جاء زيد) فجاء فاعل
ماض وزيد فاعل (والثاني
مثنى المزدكر نحو جاء
الزيدان) فالزيدان فاعل
مرفوع وعامة رفعه
الألف (والثالث جمع
المذكر السالم) برفع السالم
صفة للجمع (نحو جاء
الزيدون) فالزيدون فاعل
مرفوع وعامة رفعه الواو
(والرابع جمع التكسير
للمذكر نحو جاء الرجال)
فالرجال جمع راجل
(والخامس المفرد المؤنث
نحو جاءت هند) فهذه فاعل
مؤنث لدخول التاء في
فعلها (والسادس مثنى
المؤنث نحو جاءت الهندان)
فالهندان مثنى مؤنث
لدخول التاء في فعلهما
(والسابع جمع المؤنث
السالم) من التعبير (نحو
جاءت الهندات والثامن
جمع التكسير للمؤنث نحو
جاءت الهندود) فالهندود
جمع هند فان قيل الزيدان
والهندان والزيدون
والهندات والهندود والهندود
مفرداتها أعلام والعلم يدل
على الوحدة فإذا زيد عليه
ما يدل على التثنية أو الجمع
دل على التعدد والوحدة
والتعدد متضادان قلت
إذا أريد تنبيه العلم أو جمعه
قصده تنكيره ثم شئى ويجمع
بدليل جواز دخول ال

(قوله أول يكفهم) الهمزة في مثل هذا التركيب اما مقدمة من تأخير والاصل وألم يكفهم قدمت على الواو
العاطفة لان حرف الاستفهام له الصدارة أو دأخله على مقدروا الواو عاطفة عليه وتقديره هنا أطلبون
آية غير القرآن ولم يكفهم أنا أنزلنا وأصل أنا أننا فان حرف تو كيد ونصب ونا اسمها أخذت إحدى الثنونات
الثلاث للتحفة وأدغم الآخران فقيس أنا ومن أمثلة الفاعل المؤول قوله تعالى ألم بأن للذين آمنوا أن
تخضع قلوبهم، لذكر الله وقول القائل يسر المرء ما ذهب اللبالي * وكان ذهابا من له ذهابا
وأحرف المصادر التي يسبيلها الفعل بعدها مصدر المسماة أيضا بالموصلات الحرفية خمسة اتفاقا وسنة
زيادة الذي على خلاف في كونه يستعمل موصولا حرفيا وقد نظمت الجميع بقولي
موصول الأحرف أن وان وي وما * والذلولي ست أنت فلتعلم
(قوله على فسمين) أي مشتمل عليهم ما من قبيل اشتمال الكل على جزئياته (قوله ظاهر) المراد به ما عدا
المضمهر فيشمل المبههم نحو جاء هذا والذي ونحوهما (قوله أقسام ثمانية) لانه امام مفرد أو مثنى أو جمع سلامة
أو جمع تنكير وكل منها المذكر أو مؤنث وتزيد هذه الاقسام زيادة الاعتبار ككون الفعل ماضيا الخ
وكون الاسم نكرة أو معرفة كما لا يخفى وكل من الماصى والمضارع يرفع الظاهر ما عدا أفعل في التعجب
وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء فانها أفعال ماضية لا ترفع الظاهر بل ترفع ضمير المستتر فيها وجوبا ويستثنى
من المضارع لا يكون في الاستثناء فانه لا يرفع الظاهر أيضا بل يرفع الضمير المستتر وجوبا أو مافعل الامر فلا
يرفع الا الضمير دائما (قوله المقابل للتثنية) فيصدق بالاسماء السبعة فانها ههنا من قبيل المفرد وان كانت
في باب الأعراب ليست من قبيله كما تقدم (قوله صفة للجمع) لانه المقصود بالوصف بالسلامة (قوله فان قيل)
هذا وارد على تنبيه العلم وجمعه ومحصل اليراد أن العلم لم يدل على الوحدة والثنى والجمع يدلان على
التعدد وهما متساويان قبل ولا ورود لهذا السؤال من أصله لان الدال على الوحدة هو المفرد وهو غير
الثنى والجمع فلا تنافي حينئذ لان شرطه اتحاد المحل والجهة ههنا منفكة (قوله قلت) أي في الجواب ومحصله
أن العلم حينئذ يشئ أو يجمع نزول منه العلمية التي هي الشخص وبصير من قبيل التنكير فيدل على الوحدة
الشائعة المناسبة للتعدد ونوقش هذا الجواب بان الوحدة المعينة زالت بالتنكير وبقي الوحدة الشائعة
في حال التنكير والوحدة مطلقة تنافي التعدد فالحق أن لا ورود للسؤال من أصله كما علمت (قوله بدليل جواز
دخول ال عليه) ما ذكره من جواز دخول ال عليه هو المشهور ومقابلها ما حكاه اليربع ان منهم من
لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقول زيدان زيدون قال أبو حيان وهذا القول غريب جدا (قوله
عوضا) حال من دخول أي حال كون الدخول عوضا الخ أو مفعول مطلق أو مفعول لاجله والمراد
بتعريف العلمية التعيين المستفاد من الاسم حالة استعماله علما (قوله وهو مادل على متكلم الخ) المراد
الدلالة بحسب الوضع فخرج مادل على ما ذكر لا بالوضع نحو زيد في زيد يقوم اذا كان المتكلم اسمه زيد
ونحو قولك لمن اسمه زيد يارب فاعل كذا وقولك زيد الغائب زيد فاعل كذا فان الدلالة ههنا على المعاني
الثلاثة لا بالوضع بل بالعرض لان الاسماء الظاهرة كلها من قبيل الغيبة لكن الضمير الغائب مسبوق
بتقدم المرجع بخلافها هي (قوله أو مخاطب) أي شخص يوجه اليه الخطاب ولو مفروض الوجود يتنزل
المجهول منزلة الموجود (قوله أكر مناسكون الميم) وهي مشتركة بين مثنى المتكلم وجمعه مذكرا أو مؤنثا
وقد تستعمل في المتكلم المعظم نفسه الخالة بالجماعة والتمييز في كل ذلك مرجعه القرائن والضمير هو صيغة
نابرها كما يعلم ذلك من كلام الرضى واقفا قيد بسكون الميم لاجل أن تكون لفظة ناقلا بخلاف ما اذا
فقت الميم فانها تكون مفعولا وتستعمل ناجم ورة نحو اللطف بشا وليس في الضمير ما يصلح للثلاثة الا هي
ولذلك قال ابن مالك للرفع والنصب وجرنا صلح * كما عرف بنا فاننا لنلنا المخ

عليه عوضا عنه من تعريف العلمية (و) القسم الثاني (المضمهر) وهو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب وهو (اثنا عشر) نوعا انسان
فعل أو شبهه ما يكون المستند اليه ما ذكر فقط ولا كذلك زيد فانما هو المستند اسم الفاعل مع الضمير

يسون المكيم وخسنة
 للمخاطب (أكرمتم) بفتح
 التاء للمذكر (أكرمتم)
 بكسر هاء المؤنثة
 (أكرمتم) للمثنى مطلقا
 مذكرا كان أو مؤنثا
 (أكرمتم) لجمع الذكور
 (أكرمتم) لجمع الاناث
 فالهاء في الجميع هي الفاعل
 وهي اسم مبني محله رفع
 لا يظهر فيه اعراب
 والحرور اللاحقة لها
 لا مدخل لها في الفاعلية
 (وخسنة للغائب أكرم)
 ففي أكرم ضمير مستتر
 تقديره هو (أكرمتم)
 يسكون التاء في أكرمتم
 ضمير مستتر تقديره هي
 (أكرما أكرما أكرما)
 فالالف والواو والنون هي
 الفاعل محلها رفع لا يظهر
 فيه اعراب (الباب الثاني)
 من المرفوعات
 * (باب نائب الفاعل) *
 (و) نائب الفاعل (هوكل
 اسم حذف فاعله) لغرض
 من الاغراض (واقسم
 هو) أي نائب الفاعل
 (مقامه) أي مقام الفاعل
 (وغير عامله الى صيغة فعل)
 بضم أوله وكسر ثانيه في
 الماضي (أو يفعل) بضم أوله
 وفتح ما قبل آخره في المضارع
 (قوله واصلاح النظم) اذلو
 بني الفعل للفاعل لا تنصب
 حرف الروي وهو في باقي
 القوافي مرفوع وذلك
 عجيب يسمى الاصراف
 (قوله طمن عمر) والطاعن
 له أبو لؤلؤة وهو عبد رقيق
 محقر بالنسبة لسيدنا عمر

(قوله أكرمتم) زيدت الميم هنا للتلا بليس بالمفرد المخاطب عند اشباع الفتحه للاطلاق (قوله أكرمتم)
 قال بعض الصرقيين انما شددوا نون ضربه نون لان أصله ضرب بن بالتخفيف فأريد أن يكون ما قبل النون
 ساكنا ليكون مطردا بجميع نونات النساء في سكون ما قبل النون ولا يمكن اسكان ما قبل النون وهي تاء
 الخطابية لانه لو سكن لا جمع ساكنان ولا يمكن حذفها لانها علامة والعلاسه لا تحذف اذ لم توجد علامة
 أخرى فلما لم يمكن اسكان ما قبل النون زادوا النون وأدغموها في الاخرى لاجتماع الحرفين المتجانسين
 كذا في شرح المراح ومثله يقال في أكرمتم (قوله محله رفع) أي ذورفع أو هو نفس الرفع على سبيل المبالغة
 (قوله فالالف والواو والنون هي الفاعل) ولا تكون هذه الثلاثة الا في محل رفع وقد تكون الالف في محل
 جر بالاضافة وذلك فيما اذا قبلت ياء المستكلم ألفا في النداء نحو يا أسفا على يوسف فان أصلها أسفى قلبت
 الياء ألفا وليست لنا ألف في محل جر الا هذه وقد أغرت في ذلك فقلت

بين لنا يا امام النحوم ألف * محلها الجر جرت بالمضاف لها

وذهب المازني الى ان الفاعل في أكرما وأكرما وأكرما من ضمير مستتر وان الالف والواو والنون علامات
 كتاء التأنث وواقفه الاخفش في الواو دون الالف والنون

(باب نائب الفاعل)

قال أبو حيان لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في
 الاصطلاح اه قبل وجه العدول أن التعبير بالمفعول الذي لم يسم فاعله فيه قصور لانه لا يشمل ما اذا كان
 نائب الفاعل غير مفعول به كأن كان جارا ومجرورا ونحو ضرب في الدار وظرفا ونحو ضرب عندك ولانه
 يصدق على المفعول الثاني من نحو أعطى زيد درهما أنه مفعول بفعل لم يسم فاعله وأجيب عن الاول بان
 الفعل عند القدماء المعبرين بهذه العبارة اذا أسند لغير المفعول به لا يكون اسما له حقيقة لانه على خلاف
 الاصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لانه شرط الفاعل وعن الثاني بان الكلام
 في المرفوعات والمفعول الثاني لا يعطى منصوب ثم ان جعل المفعول نائبا عن الفاعل نظر الى ان الاصل
 أن يبنى العامل للفاعل والافعال بناء العامل للمفعول حقه أن يسند للمفعول (قوله حذف فاعله) أي
 ترك ولم يقصد والمراد فاعل فعله وانما أضيف الفاعل للمفعول للابسة كونه فاعلا لفعل تعلق بذلك
 المفعول ثم المراد بالفاعل الفاعل التحوي لا الموجد للفعل حقيقة فلا يرد ان التعريف يشمل نحو أنبت
 الربيع البقل فان الفاعل الحقيقي ليس مذكورا والبقل لا يقال له نائب فاعل (قوله لغرض) أي لفظي
 أو معنوي فالاول لا يجازي نحو ومن عاقب بمنى ما عوتب به وموافقة المسجوق السابق كقول بعض الفقهاء
 من طابت سريرته جدت سيرته واصلاح النظم كقول بعضهم

وما المال والاهل والاولاد * ولا بدو ما ان ترد الودائع

والثاني العلم به ونحو خلق الانسان ضعيفا والجهل به ونحو ضرب زيد اذا لم يعرف من ضرب به وأن لا يتعلق
 مراد المستكلم بتعيينه نحو واذا حبيبت تخيصة وتعتظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله
 عليه الصلاة والسلام من بلى منكم بهذه القاذورات أو تعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة الفاعل
 نحو طعن عمر والسر على الفاعل خوفا منه أو عليه وهذه الاغراض انما تختص علماء المعاني لانهم هم
 الباحثون عنها (قوله أي نائب الفاعل) ارجاع الضمير لنا نائب الفاعل يلزمه الدور فيفسد التعريف
 فالصواب عود الضمير على الاسم الذي حذف فاعله ليسلم من ذلك ومن نشئت الضمائر ولانه المحدث
 عنه (قوله مقامه) بضم أوله مأخوذ من أقم أي جعل ذلك الاسم مكان الفاعل فلهفته الاحكام المختصة
 به ونخرج بهذا القيد المفعول الثاني في نحو أعطى زيد درهما فانه لم يقم مقام الفاعل بل الذي أقم مقامه
 هو المفعول الاول فهو نائب الفاعل (قوله وغير عامله) هذا ليس من التعريف وفيه اشارة الى ان الاصل
 اسناد العامل للفاعل عدل عنه وأسند الى غيره على خلاف الاصل وهو مذهب البصريين وذهب
 السكوفيون الى ان اسناد العامل لغير الفاعل صورة أصلية (قوله الى صيغة فعل) أي وقطاعه وكذا يقال

(أولى) صيغة (مفعول) في الاسم (فإن كان عامله فعلا ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره تحقيقا نحو ضرب زيد) والاصل ضرب عمرو زيد
 حذف الفاعل وهو عمرو وأقيم المفعول وهو زيد مقام الفاعل فصار مفعولا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلا ومتصلا بالفاعل
 بعد أن كان منفصلا عنه وامتنع تقديمه على الفعل بعد أن كان جائزا لتقديم عليه وأنت الفعل لتأنيته إن كان مؤنثا وغير عامله عن صيغته
 الأصلية إلى فعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره (أو تقدير نحو كمل الطعام) والاصل كمل بضم الكاف وكسر الياء فاستقلت الكسرة على
 الياء فنقلت منها إلى الكاف فصار كمل بكسر الكاف وسكون الياء فكسر الياء مقدر (وشد الحزام) والاصل شد فادغم أحد المثليين في
 الآخر فكسر أولهما مقدر (وإن كان) عامله (مضارع) مضارع مضارع أوله وقع ما قبل آخره تحقيقا نحو (٧١) يضرب زيد) فيضرب فعل مضارع
 مبني للمفعول وزيد نائب

الفاعل (أو تقدير نحو بيع
 العبد) والاصل يبيع بضم
 أوله وقع ما قبل آخره نقلت
 فتحه الياء إلى ما قبلها فقبلت
 الياء ألفا لتحر كها الأصلي
 وانفتاح ما قبلها بعد النقل
 ففتح الياء مقدر (ويشد
 الحبل) والاصل يشد الحبل
 بدالين أدغم أحد المثليين في
 الآخر ففتح أولهما مقدر
 (وإن كان عامله اسم فاعل
 جى به على صيغة اسم المفعول
 تحقيقا نحو مضرب زيد)
 فضرب اسم مفعول وزيد
 نائب الفاعل والاصل ضارب
 عمرو زيد الحذف الفاعل
 وحولت صيغة اسم الفاعل
 إلى صيغة اسم المفعول (أو
 تقدير نحو قتل عمر) فقتل
 بمعنى مقتول وعمرو نائب
 الفاعل فصيغة مفعول
 مقدر (ونائب الفاعل على
 قسمين ظاهر كما مثلنا ومضمر
 نحو أكرمتم) بضم التاء
 للمتكلم وحده (أو كرمنا)
 للمتكلم ومعه غيره أو المعظم
 نفسه (أو كرمتم) بفتح التاء

في يفعول ليعم الفعل الجاسي والرباعي والسداسي وإنما اقتصر على الثلاثي المجرد ليكون أصلا للرباعي
 والمزيد فيه (قوله أو إلى صيغة مفعول) أي ونحوها ككرم ومختار فتنقل مكرم زيد ومختار عمرو ومستخرج
 المال فإن اسم المفعول من الفعل الثلاثي كضرب على وزن مفعول وأما من الرباعي فهو على وزن مفعول
 بضم الميم وفتح العين فإن كان اسم فاعل كسرت العين كما قال في الخلاصة

وان فحقت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ومختار يصلح أن يكون اسم مفعول واسم فاعل فإن لاحظت أن الياء مكسورة في أصله وهو مختار فهو اسم
 فاعل وإن لاحظت أنها مفتوحة فهو اسم مفعول وعلى كل يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها قبلت ألفا
 (قوله وأنت الفعل لتأنيته) لم يستثن المجزور المؤنث في نحو مهند لأن نائب الفاعل مجموع الجار والمجرور
 وهو غير مؤنث (قوله إلى الكاف) أي بعد حذف حركتها (قوله فكسر الياء مقدر) ظاهره أن قوله تحقيقا
 أو تقدير راجع للكسر فقط وليس كذلك بل هو راجع لضم الأول أيضا فكان الأولى أن يقول فكسر الياء
 وضم الكاف نعم يجوز في نحو يبيع الضم التحقيق كما هو مشهور وأما قوله في المضارع تحقيقا أو تقدير فهو في
 نعمين في الفتح فقط وأما الضم فحقق دائما (قوله قتل عمرو) بالنسبة في قتل فهو مبتدأ وعمرو نائب فاعل
 سدس الخبر وقد جرى المصنف هنا على جواز وقوع الوصف مبتدأ من غير اعتماد كما أشار لذلك في
 الخلاصة بقوله وقد * يجوز نحو فائز أو لوالرشد * فإن جرى بناء على طريقة المانعين جعل الوصف خبرا
 مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخر أو يقال بثل ذلك في مضرب زيد ثم إن مراد المصنف بالتقدير في قوله قتل
 عمرو والمعنى أي أن قتل في معنى مقتول وأما التقدير في كلامه سابقا للمراد به الاصل (قوله نحو أكرمتم)
 إلى آخره لا مثله قد حذف المصنف رحمه الله العاطف في هذه الأمثلة وهو ليس بعقيبس وأبواب الدماميني
 عن محو ذلك بأنه أخبار متعددة لأن قول المصنف مثلاً أكرمتم خبر لمبتدأ محذوف مع تقدير مضاف في
 المعطوفات دل عليه ما قبله والتقدير وذلك نحو كذا فهي أخبار متعددة كل منها خبر مستقل فنحو زيد قائم
 وقاعد فيجوز العطف وتركه قياسا وأيضا لما كان الغرض هنا مجرد التعداد وترك العاطف كما يتركه المولى
 على الكتاب فيقول دار كتاب فرس من غير عطف (قوله مبني للمالم بضم فاعله) أي مبني للاسناد للمفعول لم
 بضم فاعله أي فاعل فعل ذلك المفعول أي لم يذكر أصلا فلاضافة لادني ملائسة كما تقدم ذلك

(باب المبتدأ والخبر)

جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا والافتقار لكون المبتدأ لا خبر له بل له ما يخفى عن الخبر كرفوع الوصف في
 نحو قائم زيد ومضرب عمرو ونحو أقل رجل يقول ذلك وبقرة تكلمت فإن الجملة هنا في المثاليين وصف
 للذكورة الواقعة مبتدأ أغنت عن الخبر لأن احتياج الذكورة للوصف أشد من احتياج المبتدأ للخبر قال
 شيخنا والذي يقبله الفهم أن الجملة فيمناذ كرخبر لأن المقصود الحكم على البقرة بالكلام والأخبار عنها
 بذلك ومسوغ الابتداء كون الخبر من خوارق العادات ولو جعلت الجملة صفة لكان المعنى تخصيص البقرة

للمخاطب المذكر (أكرمتم) بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة (أو كرمتم) للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا (أو كرمتم) لجمع المذكر
 (أو كرمتم) لجمع المؤنث (أو كرم) للمفرد المذكر (أو كرمنا) للمثنى الغائب (أو كرموا)
 لجمع المذكر الغائب (أو كرم) لجمع المؤنث الغائب (والفعل في جميع هذه الأمثلة مضموم الأول) وهو الهزة (مكسور ما قبل الآخر)
 وهو الراء ويقال في الجميع فعل ماض مبني للمالم بضم فاعله والضمير نائب الفاعل وهو اسم مبني لا يظهر فيه أعراب (الباب الثالث والرابع)
 من المرفوعات (باب المبتدأ والخبر)

(المبتدأ هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة للاستناد) يخرج الفاعل حقيقة نحو قام زيد والفاعل مجازا نحو كان زيد قائما لعدم التجرد لان عاملهما اللفظي وهو الفعل وخرجت الاعداد المسرودة نحووا احد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت عن العوامل اللفظية لا استناد فيها ودخل نحو بحسبك درهم بحسبك مبتدأ ودورهم خبره ولا يقدر في ذلك كونه مجرورا بحرف زائد لان الحرف الزائد وجوده كالد وجود (والخبر هو الاسم المسند الى المبتدأ) (٧٣) يخرج عامل الفاعل فانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدأ (مثال المبتدأ والخبر زيد قائم

زيد مبتدأ) لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية للاستناد (وقام خبره) لانه مسند الى المبتدأ (والمبتدأ قيمان ظاهر ومضمر) كما تقدم في العاقل ونائبه (فالظاهر اقسام) ثمانية الاول (مفرد مسد ذكر نحو زيد قائم) الثاني (مثنى مسد ذكر نحو الزيدان قائمان) الثالث (جمع مسد ذكر مكرم نحو الزيدون قيام) الرابع (جمع مذكر سالم نحو الزيدون قيام) الخامس (مفرد مؤنث نحو هند قائمة) السادس (مثنى مؤنث نحو الهندان قائمتان) السابع (جمع مكسبر مؤنث نحو الهنود قيام) الثامن (جمع مؤنث سالم نحو الهندات قائمات) والخبر في ذلك كله مطابق لمبتدئه في الافراد والتثنية والجمع تكسيرا وتصحيحا واقسام الظاهر كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية فان الذي يدرك بالمشال الواحد مالا يدركه الغبي بألف شاهد (و المبتدأ (المضمر) اقسام (اثنا عشر) الاول (متكلم وحده نحو انا قائم) الثاني

بكونها تكلمت فلا تتم الفائدة لانه بمنزلة ان يقال البقرة المتكلمة فلا يتم الحكم ولم تحصل الفائدة (قوله هو الاسم) أي المصريح أو المؤول فدخل نحووا أن تصوموا خبرا لكم أي صومكم خبرا لكم وقوله المجرد أي الخالي وعن العوامل متعلق به وللاستناد متعلق به أيضا واللام فيه للتعليل أي الذي أتى به خاليا من العوامل اللفظية لاجل اسناد غيره اليه نحو زيد قائم أو اسناده لغيره قائم الزيدان فدخل في قوله للاستناد المبتدأ بقسميه وهو ماله خبر وماله مرفوع أغنى عن الخبر (قوله يخرج) أي بقيد المجرد ولم يخرج بالاسم الفعل والحرف لان الاسم بمنزلة الجنس والجنس لا يخرج به وإنما يخرج عنه فهما السداد اخلين أصلا حتى يحتاج لاخواجهما (قوله والفاعل مجازا) أي على طريق الاستعارة القصص يحجة لكن جعله مجازا مبني على طريقة الجمهور أما سيوبه فانه عنده فاعل حقيقة كما تقدم ذلك في باب الفاعل ودخل في الفاعل المجازي نائب الفاعل نحو ضرب زيد (قوله المسرودة) أي المتتابعة (قوله لا استناد فيها) خبر عن قوله فانها وجلة قوله وان تجردت حاله فان أضمر فيها اسناد كان أضمر مبتدأ أو خبر كانت اما خبرا أو مبتدأ فتدخل وعلى عدم الاضمار فاستعمال اثنان بالالف في حالة المسرد يكون من قبيل استعمال الشيء في أول أحواله وأشرفها وهو حالة الرفع لوز كبت مع عامل الرفع (قوله ودخل) أي بقيد غير الزائدة الذي وقع قيد في القيد فان قيد القيد يكون للدخول ومثل حرف الجر الزائد حرف الجر الشبيه بالزائد نحو رب رجل كريم عندي وقول الشاعر فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل أبي المغوار مثل قريب

فاعل حرف جر شبيه بالزائد وأبي مبتدأ مرفوع بواو مقدرة منع من ظهورها الباء التي جلمها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوفة لالتقاء الساكنين والمغوار مضاف اليه ومنه متعلق بقرب الخبر وقد كان الاولى للمصنف زيادة هذا القيد ويحجب بانه أراد بالزائد ما ليس أصليا فشمّل الشبيه بالزائد (قوله بحسبك درهم) ومثله ناهيك بزيد بناء على أن ناهيك خبر يزيد مبتدأ زيدت فيه الباء فالمعنى زيد ناهيك عن تطلبك لغيره لما فيه من الكفاية ويحتمل أن ناهيك مبتدأ وزيد خبر زيدت فيه الباء ومثله ناهيك بي وناهيك به (قوله بحسبك مبتدأ) مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ودورهم خبره ويحتمل العكس وهو اختيار بعضهم لان القصد الاخبار عن الدرهم بانه كافى لاعن الكفاية بانه درهم (قوله والخبر هو الاسم) أي حقيقة أو ثابلا فشمّل ذلك الجملة الواقعة خبرا فانها مؤولة بالاسم وأما الجار والمجرور والظرف فانه متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو لا يخرج عن كونه اسما حقيقة ان قدر مفردا أو اسما تأويلا ان قدره لانه حينئذ يكون جملة (قوله فخرج عامل الفاعل) وكذلك فاعل اسم الفعل نحو هيأت زيدت فهيأت ليس مبتدأ وان جردت عن العوامل لان اسم الفعل لا يخبر عنه (قوله مطابق) يستثنى منه أفعال التفضيل المجرد من ال والاضافة اذا وقع خبرا فانه يخبر به بصورة الافراد دائما (قوله كثيرة جدا) المراد أفرادها فان من أفراد قسم المفرد كونه صحيحا أو منقوصا أو مقصورا أو معدودا وكونه منقولا أو متجلا مفردا أو مركبا اسما أو لقبا أو كنية وكونه منصفا أو غير منصف فلا يثنى في عددها ثمانية (قوله جدا) بكسر الحيم مصدر جدا جدا (قوله فان الذكي) بذا ل معجمة وهو سريع الفطنة ومقابل الغبي (قوله بالمشال) هو جزئي يذ كر لا يوضح القاعدة وأما الشاهد فهو جزئي يذ كر لا يثبتها وبشرط أن يكون من كلام الله أو رسوله أو العرب الموثوق بعربيتهم (قوله نحن قائلون) ولا يجوز أن يفرد الخبر في ذلك وان كان الخبر عنه هو الواحد المعظم نفسه كنعن قائم لانه لا يحفظ كافي المعنى وأما قوله

(متكلم ومعه غيره أو معظم نفسه نحو نحن قائلون) الثالث (المخاطب المذكر نحو أنت قائم) الرابع (والمسجدان) (المخاطبة المؤنثة نحو أنت قائمة) الخامس (مثنى المخاطب مطلقا) مذكر كان أو مؤنثا (نحو أنتما قائمان) لمثنى المذكر (أو قائمتان) لمثنى المؤنث (و) السادس (جمع المذكر المخاطب نحو أنتم قائلون) السابع (جمع الاناث المخاطبات نحو أنتن قائلات) (و) الثامن (المفرد

النصب وخلقه عامل الرفع أو الجرو وينقسم التابع أربعة أقسام (النعمة والعطف والتوكيد ٨١) والبديل) ولكل منها كلام يخصه

الاول المتبوع وبطريق التبعية كما هو شأن التوابع وليس كذلك الخبر الثاني مع الاول فانهما في النصب سببان فهما في قوة شيء واحد فليس ثانيا في الرتبة بل في العدد وزاد المراد في التعريف قيد الانخراج الخبر الثاني فقال وليس خبرا واعترض عليه بأنه كان عليه أن يزيد أيضا وغير حال ليخرج الحال الثانية في جوابه زيد ضاحكا كما قال الحال الثاني ملازم للاول وأجيب عنه بأن قوله أعرب يا عرب سابقه الخ بعينه أن يكونا لصاحبه حين تغير اعراب واحد فخرج الحال الثاني بالنظر للحال الاول اذا عرابها واحد لا يتغير وهو النصب وأورد على التعريف أنه غير جامع لكونه لا يشتمل التوكيد اللفظي في أسماء الافعال نحو

فهيأت هيئات العقق ومن به * وهيئات خل بالعقيق نواصله
وفي الافعال كقوله * أناك أناك اللاحقون احبس احبس * وفي الحروف نحو قوله

لا لأبوح بحب بنسنة أنا * أخذت على موافقا وعهودا

ويجيب بأن معنى أعرب يا عرب سابقه الخ أي أن كان له اعراب فدخلت المذ كورات لانه بحيث لو كان للسابق اعراب لا عراب اللاحق بذلك الاعرب (قوله أربعة أقسام) بشمول العطف لعطف البيان وعطف النسق (قوله النعمة والعطف الخ) واذا اجتمعت التوابع بيد بالنعمة ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبديل ثم بالنسق فيقال جاء رجل الفاضل أبو بكر نفسه أخرت وزيد (قوله النعمة) ويرادفه الوصف والصفة (قوله وهو التابع) هذا جنس في التعريف شامل لجميع التوابع وقوله المشتق بالفعل أو بالقوة فصل يخرج لبقية التوابع فانه لا تكون مشتقة ولا مؤولة بالمشتق وبقي التوكيد اللفظي المشتق في نحو

جاء زيد الفاضل الفاضل الاول نعت والثاني توكيد لفظي فيخرج بقوله الموضوع متبوعه أو المخصص له فان التوكيد اللفظي ليس الغرض منه واحد من هذين الاخرين ثم كونه موضوعا أو مخصصا هو الاصل الكثير الغالب والافقدي يأتي مجرد المدح أو الذم أو الترحم وقد يكون لثما كيد نحو تلك عشرة كاملة وللتعميم نحو ان الله يحشر الناس الاولين والآخرين وللتفصيل نحو مرت برجلين عربي وعجمي وبعضهم جعل أمثال هذا من قبيل بدل المفصل من المجمل واللازم ان نحو تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة وللتعليل نحو عظم زيد العالم وليبيان الماهية ويسمى صفة كاشفة نحو الجسيم الطويل العريض العميق يحتاج طيز (قوله العالم)

أورد عليه أن ال في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول فالنعمة حينئذ يكون بالموصول لا بالمشتق والموصول ليس مشتقا بالفعل فلم يطابق المثال الممثل له وأجيب بأن محل كون ال الدخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصولة اذا أريد به الحدوث أما اذا أريد به الثبوت كالؤمن والكافر والعالم فال فيه معرفة وليست موصولة (قوله وهو اسم الفاعل) شامل لامثلة المبالغة نحو مرت برجل علامة (قوله الجاهل المؤول) ومنه المصير نحو مرت برجل عدل فانه في قوة عادل أو ذى عدل وكذلك الجملة الخبرية نحو قوله تعالى واتقوا ما ترجعون فيه الى الله فان جملة ترجعون في محل نصب صفة يوما وهذه الجملة في معنى المشتق أي يوما هي جوعا فيه الى الله (قوله رفع الاحتمال في المعارف) بيانه أن زيدا في قولك جاء زيد مثاله مشاركا في هذا الاسم لا يدري من الجانب منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يتفق الاشتراك في الوصف أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كافي التكرار فالجواب انهم قطعوا

النظر عن الاشتراك في الوصف لقائه وقد علم من هذا التقرير ان الاحتمال المرفوع في جانب المعارف هو الاشتراك وحينئذ يكون التعبير رفع الاحتمال في جانب المعارف وبتقاييل الاشتراك في جانب التكرارات مجرد تفنن أو إشارة الى قلة الاشتراك في المعارف أو لان اشتراكها طارئ واشتراك التكرارات وضعي (قوله

ثم النعمة قسمان) بقي الشعبة بالجملة هل هو من أي قبيل وقد أرجعه الناصر الطيلاوي لكل من التسميتين فتحو مرت برجل قام برجع للنعمة الحقيقية لان الفعل واقع لصحير المنعوت أو لانه في قوة قائم ونحو مرت برجل قام أبو هريرة برجع للسببي لان الفعل رفع اسمها ظاهر امتصا لصحير المنعوت (قوله يتبع منعوت في أربعة

وهذه ليست كذلك لكن يعكز على هذا الجواب قوله وبقي التوكيد اللفظي المشتق الخ فقدر

(فالاول النعمة وهو التابع المشتق بالفعل أو بالقوة لموضع متبوعه أو المخصص له) مثال المشتق بالفعل (نحو جاءني زيد العالم) (والمشتق بالقوة) (نحو جاءني زيد الدمشقي) فانه في قوة المنسوب الى دمشق ونعني بالمشتق بالفعل المشتق الصريح وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ونعني بالمشتق بالقوة الجاهل المؤول بالمشتق كاسم الإشارة وذى معنى صاحب والمنسوب والمراد بالايضاح رفع الاحتمال في المعارف) كما مثلنا (و المراد بالتخصيص تقليل الاشتراك في التكرارات نحو جاءني رجل فاضل ومررت بقاع عرقي) (بالعين والراء المهملتين والفاء والجيم أي خشن) ثم النعمة قسمان حقيقي وسببي) لانه لا يتخلو اما ان يرفع صهير المنعوت المستتر أو الاول الحقيقي والثاني السببي (فالنعمة الحقيقية) هو الجاري على من هو له في المعنى و (يتبع منعوت في أربعة

(قوله يخرج لبقية التوابع فانها لا تكون مشتقة) فيه ان البديل قد يكون مشتقا وكذلك عطف النسق بل والبيان والتوكيد الا ان يقال المراد المشتق لزوما

من عشرة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التأنيث وواحد من النعوت
والتمكيير تقول جاء زيد الفاضل فزيد فاعل والفاضل نعت) وهو رافع ضمير منعونه المستتر ووافق منعوت في أربعة من عشرة وذلك ان
زيدا والفاضل من فوعان والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر وهما مفردان والافراد واحد من ثلاثة وهي الافراد والتثنية
والجمع وهما مذكوران والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث وهما معرفتان والتعريف واحد من اثنين وهما التعريف
والتمكيير فهذه أربعة من عشرة وانما وافقه ٨٣ فيما ذكر لان النعت الحقيقي نفس منعوت في المعنى والموافقة تشعر بالمماثلة بخلاف

المخالفة لا يقال قد نوب جده
المخالفة بينهما لفظا في مثل
مررت بسيبويه هذا فان
المنعوت مكسور والنعت
ساكن وفي مثل جاءني عبد
الله الظريف أو بعلبك
الظريف أو تأبط شرا
الظريف فان المنعوت
مركب والنعت مفرد وفي
مثل مررت برجل يكتب فان
المنعوت مفرد والنعت
مركب من الفعل والفاعل
لانا نقول المراد بالتبعية في
الاعراب أن يكون لفظا أو
محالا والمراد بالمفرد هنا ما ليس
مثنى ولا جمعا فيدخل في
ذلك العلم المركب باقسامه
ومضمون الجملة مفرد
لا مركب (وسمى) هذا
النعت (حقيقيا لجر يانه
على المنعوت لفظا ومعنى)
أما لفظا فإنه تابع له في
اعرابه وأما معنى فإلانه
نفسه في المعنى (والنعت
السببي) هو الجارى على
غير من هو له في المعنى
(يتبع منعوته في اثنين
من خمسة واحد من الرفع
والنصب والجر وواحد من
التعريف والتثنية)

من عشرة) هذا مقيد بالخلو عن المانع اما اذا وجد مانع فقد تخلف تبعيته في بعض تلك الامور وذلك اذا
كان النعت صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور أو فاعيل
بمعنى مفعول كرجل حرج وامرأة حرج أو كان أفعل التفضيل المجرد من أل والاضافة فانه يخبر به عن المفرد
والثني والجمع مذكرا أو مؤنثا بلفظ واحد كما تقدم بيانه وأن لا يكون النعت بجملة فانه لا توصف بتعريف
ولا تمكيير ولا افراد وتثنية وجمع ولا تذكير وتأنيث وان كانت توصف بالاعراب باعتبار محلها اسم بالنظر
لتأويل الجملة بمفرد يصح ان يقال انها توافق المنعوت في أربعة من عشرة بالنظر للمفرد الذي تؤول به
وتسكون الموافقة في الحقيقة لذلك المفرد (قوله لا يقال الخ) هذا وارد على قوله ويتبع منعوته الخ والتعجب
بالايقال يؤذن بضعف السؤال أى لا ينبغي أن يقال هذا القول لانا نقول في جوابه الخ (قوله المراد بالتبعية
في الاعراب) أى لا في اللفظ فالمشروط انها هو التبعية في الاعراب وسببويه وهذا متوافقان في الاعراب
فما يسه أن الاعراب محلي لا يظهر فلا يضر تخالف اللفظ لان الاتفاق في اللفظ ليس بشرط (قوله والمراد
بالمفرد الخ) أى فسقط الاعتراض بالامثلة الثلاثة التي الوصف فيها مفرد والمرصوف مركب (قوله ومضمون
الجملة الخ) أى فلا يرد مررت برجل يكتب مما المنعوت فيه مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل والمراد
بمضمون الجملة هنا الوصف المأخوذ منها ككتاب في جاهر رجل يكتب لا المضمون بمعنى المصدر المأخوذ من
المسند المضاف للمسند اليه ولا الثبوت وبقي أيضا النقص بنحو قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع
مالا حيث وصفت النكرة وهي همزة بالمعرفة وهي الذي جمع ووصف لفظا الجلالة الذي هو أعرف المعارف
بالنكرة في قوله تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين فان اضافة مالك الذي هو اسم
فاعل ليوم الدين لا تنفيده تعريفا لانها اضافة لفظية والجواب أما عن الاول فان الموصول بعرب بدلا
وليس نعتا وأما عن الثاني فان اسم الفاعل اذا قصد منه الاستمرار لخصوص الحال والاستقبال كانت
اضافته معنوية ويكون معرفة فيصح حينئذ نعت المعرفة به (قوله على لغة) راجع لخصوص التثنية
والجمع أى ان النعت السببي يطابق من فوعه في اثنين من خمسة الباقية مثنى ويجمع اذا كان من فوعه
مثنى أو جمعا ان جري على لغة أو كوني البراغيت وهي لغة من يلزم الفعل أو الوصف علامة التثنية أو
الجمع اذا أسند المثنى أو جمع فتقول على هذه اللغة مررت برجل حسن غلاماها وحسين غلاماها
فان لم تجر على هذه اللغة وافقه في واحد من اثنين فقط وهما التذكير والتأنيث ولزم النعت الافراد
وان رفع مثنى أو جمعا كسيبويه بقوله والافصح (قوله والافصح في النعت الخ) مقابل لقوله على
لغة يعني أن الافصح الافراد في النعت مطلقا ولو كان المسرفوع مثنى أو جمعا يذكركم التذكير من فوعه
ويؤنث لتأنيثه فيقال مررت برجلين حسن غلاماها وبرجل حسن غلاماها وبامرأة حسن غلاماها
وبرجل حسن غلاماها وبامرأة حسن غلاماها كما يقال حسن غلاماها وحسن غلاماها وحسن غلاماها
غلاماها وحسن غلاماها (قوله والا حسن في نعت جميع التكمييرات الخ) هكذا في
النسخ التي كتبوا عليها وفي حاشية تلميذ المصنف ما نصه الذي شاهدته بخط المؤلف والا حسن في

ويطابق النعت من فوعه الظاهر في اثنين من خمسة الباقية واحد من الافراد والتثنية والجمع على لغة واحد من التذكير
والتأنيث (نحو مررت برجل قلته أمه فقائمة تابع لرجل في الجر وهو واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر) وفي التكميير وهو واحد
من اثنين) وهما التعريف والتكميير وقائمة طابق من فوعه وهو أمه في التأنيث والافراد وهما انسان من خمسة والافصح في النعت اذا
رفع مثنى أو جمعا أن يكون كلفعل في الافراد نحو مررت برجلين قائم أو اهما وبرجل قائم أو اهما والا حسن في نعت جميع التكمييرات الخ
مررت برجل قعود غلاماها (لا يلزم) في السببي (أن يتبعه في خمسة الباقية) وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

لأنه في المعنى ثمة للمرفوع

به لا للجاري عليه (و) لذلك

(سبحي سببها لكونه قائما في

المعنى بالسببي وهو المضاف

إلى ضمير المنعوت)

كما مثلنا (والمعارف ستة)

الاول (المضمر) وهو مادل

على متكلم أو مخاطب أو

غائب (نحو أنا) للمتكلم

(وأنت) للمخاطب (وهو)

لغائب (وفر وعهن) ففرع

أنا نحن وفرع أنت أنت

وأنتما وأنتم وأنق وفرع

هو هي وهو هما وهم وهن

وقس الباقي (و) الثاني

(العلم) وهو اسم يعين معناه

بلا قيد (كزيد) للمذكر

(وهذه) للمؤنث (و) الثالث

(اسم الإشارة) وهو ما وضع

للمعنى وإشارة إليه ويكون

للمذكر والمؤنث ومثنيهما

وجعهما (كهذا) للمذكر

(وهذه) للمؤنث

(قوله فيما سهل أنا صالح الخ)

أي سهل في ضبطها بالمثال

قولك أنا صالح الخ (قوله

والممكن عنه) هذا بيان

للامم باعتبار أصله قبل

الحذف والإيصال والافتقد

تقدم للمعنى أن الكوفي

يسهونه الكناية والممكن

بدون عنه وقال هناك أنه

من باب الحذف والإيصال

وقد يقال لا مانع من أنهم

يسهونه بهذا الاسم الذي

لا حذف فيه ولا إيصال كما

يسهونه بالاسم الذي فيه

الحذف والإيصال فيؤخذ

من مجموع الكلامين

السهولة بالإيهين

جميعه التكسير اه ومعنى هذه العبارة أن الاحسن في جمع النعت هو جمع التكسير دون التجميع يعني اذا
أريد جمعه على خلاف الافصح فيصح ان يجمع جمع تصحيح فتقول مررت برجل قاعدتين وجمع تكسير
فتقول فعودوا الاحسن جمع التكسير وهذا لا ينافي أن الافراد أولى من جمع التكسير فلا تناقض على هذه
النسخة بخلاف النسخة المشهورة التي كتبوا عليها هنا فافهمنا فافهمنا لقوله والافصح الخ (قوله لانه) أي
النعت في المعنى أي في الواقع والحقيقة بيانه اننا اذا قلنا مررت برجل قائم أبوه القيا م في الحقيقة وصف
قائم بالاب وان وقع صفة في اللفظ لرجل (قوله لا للجاري عليه) أي ليس نعتا في المعنى للمنعوت الجاري ذلك
النعت عليه (قوله سببي سببها) نسبة للسببي بقاء النسبة في المنسوب اليه أيضا فلما نسب اليه حذف بقاء
النسبة من المنسوب اليه كما تقول في النسبة للشافعي شافعي فان المنسوب اليه وهو الشافعي فيه الياء لكنه
عند النسبة تحذف الياء من المنسوب اليه فقوله لكونه قائما الخ بيان لوجه نسبة السببي أي انما نسب
اليه لكون ذلك النعت وصفا قائما به ورافعاه وذلك السببي المنسوب اليه نسبة للسبب وهو الضمير أطلق
عليه سبب لان السبب لغة الحبل والحبل شأنه أن يربط به فلما كان الضمير كذلك أي يقع به الربط في الجمل
التي تقع خبرا في جملة الصلة بالموصول والصفة بالموصوف أطلق عليه لفظ السبب لذلك وقيل لفظ المتصل
به الذي هو الاسم الظاهر الذي رفعه النعت سببي لا اتصاله بالسبب الذي هو الضمير (قوله والمعارف ستة)
زاد بعضهم هم قسماسا بها وهو النكرة المقصودة فهو يارب جل بناء على انه معرف بالقصد وذهب بعضهم الى
أن تعريفه بال مقدرة بال بالقصد وعليه يكون داخل في المعارف بال وقد نظمها على الترتيب بالمثال فقلت
ان المعارف سبعة فيما سهل أنا صالح ذاما للفتى ابني يارب جل وانما تعرض المصنف لعددها دون تعريفها
لاهرين الاول أن تعريفها فيه عسر على المبتدئ المقصود بوضع هذه المقدمة الثاني أن تعريفها
لا تخالو عن تعقبات ولذلك قال بعض فمراح التسهيل من تعرض لحد المعرفة مخز عن الوصول اليه دون
استدراك عليه وعرفها ابن الحاجب بانها ما وضع لشيء بعينه ثم بيان هذا التعريف وتحقيق أقسام المعرفة
مبسوط في علم الوضع فليراجع هناك (قوله المضمر) ويسمى ضميرا ويسمى الكو فيون الكناية والممكن
عنه وقدم المصنف المضمر لانه أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة ثم العلم الى آخر الترتيب الذي ذكره
المصنف هذا هو المشهور وقيل غير ذلك في ترتيبها وأعرف الضمير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب
واختلف في ضمير الغائب العائد الى نكرة فهو جاء في رجل فأكرمه فقال الجمهور انه معرفة كسائر الضمائر
وقال بعضهم انه نكرة وقال أبو حيان قال بعض أصحابنا وأعرف الاعلام أسماء الاما كن ثم أسماء الانامى
ثم أسماء الاجناس وأعرف أسماء الاشارات ما كان للقرىب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف ذى الاداة
ما كانت فيه للعضو ثم للعهد في شخص ثم للجنس (قوله وهو اسم) هذا جنس دخل فيه النكرة وجميع
المعارف وقوله يعين معناه فصل آخر ج النكرة وقوله بلا قيد فصل ثان أخرج بقية المعارف فافهمنا تعين
معناها بقيد أي بقريته تعيد التعيين غير اللفظ كالإشارة الحسية في اسم الإشارة والصفة في الموصول ونحو
ذلك ثم العلم اما مخصص نسبة الى الشخص بأن يكون موضوع الشخص معين في الذهن وفي الخارج ومثاله
ما ذكره المصنف واما جنس نسبة للجنس بأن يكون موضوع الجنس والماهية المعينة في الذهن فيكون
مدلوله معيناً ومشتقاً في الذهن دون الخارج ويسمى علم جنس كاسامة فانه موضوع لما هيبة السبع المعينة
في الذهن باعتبار كونها معينة مع الومة وكشعالة وذوالة فان الاول وضع لما هيبة التعال المعينة في الذهن
والثاني لما هيبة الذئب كذلك (قوله وإشارة اليه) خرج بهذا القيد ما عدا اسم الإشارة من المعارف والمراد
بالإشارة الإشارة الحسية بخير فاذ اسم العلم اسم الإشارة فيما لا يمكن أن يشار اليه إشارة حسية كان مجازا
نحو سمعت هذا الصوت فان الصوت لا يشار اليه إشارة حسية لكونه غير مشاهد والمشار اليه إشارة حسية
لا بد أن يكون مشاهدا (قوله كهذا) ما حرف تنبيهه وذا اسم إشارة للمفرد المذكور ولو حكما لكان قوله كذا
الجمع وهذا الركب وغير ذلك (قوله للمؤنث) ولو حكما كهذا الفرقة وهذه الجماعة أو الطائفة ونحو ذلك (قوله

(وهذان) المثنى المذكر (وهاتان) المثنى المؤنث (وهؤلاء) الجمع المذكر والمؤنث (و) الرابع الاسم (الموصول وهو) ما اقتصر الى الوصل
بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور (٨٤) تامين واليه عائد ويقع على المذكر والمؤنث ومثنيهما وجمعهما نحو (الذي) للمفرد

(وهذان) مبني على الالف كهاتان في حالة الرفع وعلى الياء في حالتي الجر والنصب وذهب جمع منهم ابن مالك
الى أن هذه الصيغة معربة لاختلاف آخرها باختلاف العوامل (قوله هؤلاء) هالكتينيه وأولاً بضم
أوله وأسرها ممدودا عند الجواز بين مقصورا عند غيرهم (قوله لجمع المذكر والمؤنث) سواء كانا عقلاء
أو غيرهم كقوله ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد أولئك الأيام
فقد اشترط به للإيام وليست من العقلاء (قوله وهو ما اقتصر الى الوصل الخ) أي دائماً يخرج هذه الزيادة النكرة
الموصوفة بجملة نحو جاء رجل يكتب فان النكرة في حال وصفها بالجملة تقتصر اليها والى العائد لئلا يفتقر
اليها أي يدل في حالة الوصف وقوله بجملة خبرية خرجت الجملة الانشائية فلا تقع صلة فلا يقال جاء الذي اضربه
وأما اشترطوا في جملة الصلة أن تكون خبرية لان مضمون الصلة لا بد أن يكون معهودا بين المتكلم
وال مخاطب ولا يكون ذلك الا في الجمل الخبرية وقوله تامين صفة لمجرور وظرف أي مقيد بنحو جاء الذي في
الدار أو عندك فخرج ما لا يفيد الا اذا ذكر متعلقه الخاص فلا يقال جاء الذي بك أو قبل وقوله والى عائد
أي وهو الضمير أو ما يحلله من اسم ظاهر كافي وقوله * وأنت الذي في رحمة الله أطمع * وقوله
سعاد التي أضناك حب سعاد * واعراضها عندنا مستمرة وزاد

أي في رحمة وأضناك حبها واحترز به عن نحو حبث واذا ما يفتقر دائماً بالجملة يضاف اليها لئلا يفتقر
الى عائد (قوله والاي) مقصور كانه على وقيد (قوله والاي والاي) وقد تحذف ياؤه ما فيقال اللات
واللا وقد تجمع اللاتي على الواو (قوله اضافة محضة) اعلم أن الاضافة على قسمين محضة وغير محضة
وتسمى ايضاً لفظية فغير المحضة عبارة عما اجتمع فيه امران أحدهما في المضاف وهو كونه صفة وأخر في
المضاف اليه وهو كونه معمولاً لتلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زيد واسم
المفعول كعطى الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفاً ولا
تخصيصاً وإنما سميت غير محضة لانها في نية الانفصال اذا اصل ضارب زيد او سميت لفظية لانها اذا دلت
أمر الفظا وهو التخصيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيد او الاضافة المحضة عبارة عما اتفق فيه
الامران المذكوران أو أحدهما نحو غلام زيد فان الامرين فيه منتقيان وضرب زيد فان المضاف
اليه وان كان معمولاً للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد أس من فان المضاف وان كان صفة
لكن المضاف اليه ليس معمولاً لها لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي فهذه الامثلة الثلاثة وما
أشبهها تسمى الاضافة فيها محضة أي خالصة من شائبة الانفصال وتسمى ايضاً معنوية لانها أفادت أمراً
معنوياً وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد أو تخصيصه ان كان نكرة نحو
غلام ورجل (قوله والمضاف الى الضمير) وهل هو في رتبة الضمير أو في رتبة ما تحته وهو العلم ذهب الجمهور
الى الثاني فقالوا ان المضاف الى شيء من هذه المعارف في رتبة ما يضاف اليه الا المضاف للضمير فانه في رتبة
العلم وأطلق ابن مالك (قوله بخلاف اضافة الوصف الخ) دخل فيه اضافة اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة كاذكرنا وهذا مقابل لقوله اضافة محضة (قوله غدا أو الآن) قيد بذلك ليشير الى أن محل
كون اضافة اسم الفاعل غير محضة اذا أريد به الاستقبال أو الحال أما اذا أريد به الاستمرار فان اضافته
تكون محضة وهذا الاعتبار لا يخرب صفة للمعرفة كالك يوم الدين وقد تقدم ذلك (قوله ما لا ينعت ولا
ينعت به) الفعلان مبنيان للمجهول أي لا يقع منعوتان ولا يقع نعمتان تقول مررت بالكريم ولا جاء رجل هو
بناء على أن الضمير منعوت أو نعت (قوله فلانه غنى عن الايضاح) أي والنعت في المعارف للايضاح فيلزم
تخصيل الحاصل (قوله ما ينعت) أي يقع منعوتان فتقول جاء زيد العالم ولا ينعت به أي لا يقع نعمتان فتقول
مررت بآخيل زيد يجعل زيد نعماً بل هو بدل (قوله الاشتراك الاتفاقي) وهو العارض بسبب التكرار في وضع

المذكر (والتي) للمفردة
المؤنثة (واللذان) المثنى
المذكر (واللتان) المثنى
المؤنث (والاي والذين)
لجمع المذكور (واللاتي
واللائي) لجمع المؤنث
(و) الخامس (المعرف
بالالف واللام كالرجل)
للمذكر (والمراة) للمؤنث
(و) السادس (المضاف)
اضافة محضة (الى واحد
من هذه الخمسة) فالمضاف
الى الضمير (كغلامي)
المضاف الى العلم نحو
(غلام زيد) المضاف
الى اسم الإشارة نحو (غلام
هذا) (المضاف الى الموصول
الاسمي نحو (غلام الذي قام
المضاف الى المعرف
بالالف واللام نحو (غلام
الرجل) بخلاف اضافة
الوصف الى معموله كضارب
زيد غدا أو الآن فهو باق
على تنكيره لان اضافته غير
محضة (وهي) أي المعارف
الستة بالنسبة الى باب النعت
(على ثلاثة أقسام) الاول
(ما لا ينعت ولا ينعت به وهو
الضمير) أما أنه لا ينعت فلانه
غنى عن الايضاح لكونه
مضافاً مسماً وأما أنه لا ينعت
به فلانه ليس مشتقاً ولا مؤولاً
بالمشتق (و) الثاني (ما ينعت
ولا ينعت به وهو العلم) أما
أنه ينعت فلانه قد يقع

الاشتراك الاتفاقي فيه وأما أنه لا ينعت به فلهجوده وعدم تأويله بالمشتق (قوله فخرج هذه الزيادة النكرة الموصوفة الخ) العلم
لاداعي لهذه الزيادة التي بني علمها الاخراج اذ النكرة الموصوفة بجملة غير مفتقرة بل لئلا يصح وصفها بالمفرد فهي خارجة بالافتقار

لما بينهما من التضاد لان العلم يدل على الوحدة والمشتق يدل على التعدد (و) الثالث ما ينعت وينعت به وهو الباقي (من المعارف وهو
الاشارة والموصول والمعرف بالالف واللام والمضاف الى واحد منها) والنكرات ما سوى ذلك وهي (٨٥) ماشاع في جنس موجود في

الخارج (كرجل) فانه شائع
في جنس الرجال (أو) شاع
(في جنس مقدر) وجوده
(كشمس) فانه لا يتوضع
على أن تكون خاصة
كهند وانما هي موضوعة
وضع أسماء الاجناس
كرجل فحقها أن تصدق
على متعدد كما أن نخورجل
كذلك (جميع أسماء
الاجناس النكرات
الجامعة كرجل تنعت
لابهامها واحتياجا بها الى
التخصيص (ولا ينعت بها)
لجودها اذا لم تؤول بالمشتق
(فهي كالاعلام) في هذا
الحكم (والعلم ينعت بما ذكر
بعده من المعارف) فينعت
باسم الاشارة والموصول
والمعرف بالالف واللام
والمضاف الى واحد منها
(واسم الاشارة لا ينعت الا
بما فيه الف واللام) لان
الجنس المعرف بالالف
واللام يزيل الابهام الحاصل
في اسم الاشارة لان السامع
لا يفهم منه جنس المشار
اليه اذا كان بخصرة المتكلم
أجناس متعددة فاذا سمع
بالجنس المقرون بأل زال
الابهام (تقول في نعت العلم
باسم الاشارة جاء زيد هذا)
أي الحاضر (وفي نعت
الموصول) الاسمي (جاء
زيد الذي قام أبوه) أي
القائم أبوه (وفي نعت
المعرف بالالف واللام

العلم فبسبب ذلك الاشتراك حصل فيه شيوخ وابهام فاحتج الى النعت لزال ذلك (قوله لما بينهما) أي العلم
والمشتق (قوله لان العلم) علة لحصول التضاد ومراعاة التضاد بالمعنى اللغوي وهو مطلق التنافي أي لما بين
العلم والمشتق من التنافي (قوله على الوحدة) أي الذات مجردة عن قيد تدلول العلم هو الذات وحدها (قوله
على التعدد) وهو الذات المتصفة بالحدث كقائم فانه يدل على ذات متصفة بالقيام (قوله وهو الاشارة)
تذكيره الضمير واقراده باعتبار ما رمي به وهو الباقي وما ذكره المصنف من أن اسم الاشارة ينعت وينعت
به هو مذهب البصريين فقال النعت به قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا وقوله تعالى احسدى ابنتي هاتين
ومثال نعتة أهذا الذي بعث الله رسولا أهذا الذي يذكر آلهته كنم ونقل عن الكوفيين أنه لا يجوز أن ينعت
باسماء الاشارة ولا تنعت فهي عندهم لا توصف ولا يوصف بها وتبعهم الزجاج والسهيلي وحينئذ فهذه
الامثلة ونحوها تخرج على البدلية (قوله ما سوى ذلك) أي المذكر من المعارف فلا واسطة بين النكرة
والمعرفة كما أفهمه كلامه وهو مذهب الجمهور وأثبت بعضهم الواسطة في الخالي من التنوين كما ومن وأين
ومنى وكيف (قوله وهي ما) أي اسم شاع أي اسم عمل على سبيل الشيوخ والبديل في جنس أي في أفراد
جنس موجودة تلك الافراد وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح المناطقة بل مطلق الامر الكلي الشامل
للتنوع والصنف وانما قدر بالمضاف وهو أفراد لان الجنس الذي هو الامر الكلي لا يتصور فيه شيوع بل
هو شئ واحد ولا حصول له في الخارج أصلا بل الذي يحصل في الخارج أفراد (قوله كرجل) أي هذا الاسم
فانه شائع في زيد وعمر ووبكر وغيرهم من الافراد الموجودة لمفهوم الآدمي الذي هو الامر الكلي
الذي وضع له لفظ رجل فانه يطلق على كل فرد من أفراد ذلك المفهوم الكلي اطلاقا حقيقة بما من حيث كونه
فردا من أفراد ذلك المفهوم (قوله مقدر وجوده) أي وجود أفراد مقدر له غير هذا الفرد الموجود كشمس
فانها موضوعة للكوكب النجدي الذي ينسخ ظهوره وجوده لابل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا
كذلك وانما تختلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا للاستعمال
فيها (قوله فحقها أن تصدق على متعدد) وانما عرض له الخصوص بسبب أنه لم يوجد غير ذلك الفرد فهذا
الخصوص ليس من أصل الوضع فلا يعتد به (تنبيه) كما ان المعارف مترتبة كذلك النكرات فما كان أكثر
أفراد فهو أشد تنكيرا مما تحته كانسان فانه أشد تنكيرا من رجل لشبهه لمرأة ورجل أشد تنكيرا من
عالم وانكر النكرات على الاطلاق مذکور أي شئ يتعلق به الذكرو جرى على اللسان ذكره كان لفظ
مذكور عام في المعدوم والموجود وشامل لجميع الواجب والجائر والمستحيل وقد انظمت النكرات مرتبة ثم
المعارف كذلك فقلت وانكر النكرات حدثوا * مذكور موجود يليه محدث
بخوهر غصة جسم مطلق * كذلك نام حيوان حققوا
كذلك انسان يليه رجل * فعالم فالخصر فيها يكمل
وان أردت أعرف المعارف * خذها على الترتيب والترادف
فضمير فعلم اشارة * كذلك موصول محلى بثبت
وبالواحد يضاف فهو في * رتبة الاضمير فاعرف
فانه في رتبة للعلم * وأطلق ابن مالك فاستفهم
وأعرف الضمائر المتكلم * ثم خطاب غيبة متمم

(قوله اذا لم تؤول بالمشتق) فان أولت به فخوهر رتبة رجل أسد أي شجاع نعت بها (قوله أي الحاضر) فيه
الاشارة الى أن آل التعريف العهد الحضورى وان رجلا وان كان جامدا الا أنه مؤول بالمشتق (قوله

(جاء زيد الحسن وجهه وفي نعته بالمضاف الى معرفة جاء زيد صاحب) بالاضافة الى الضمير (أو صاحب زيد) بالاضافة الى العلم (أو صاحب
هذا) بالاضافة الى اسم الاشارة (أو صاحب الذي قام) بالاضافة الى الموصول (أو صاحب الرجل) بالاضافة الى المعرف بالالف واللام

جاء هذا المضارب الرجل
وفي نعت المقرون بأل بمثله
جاء الرجل الكمال
وبالموصول جاء الرجل الذي
قام أبوه (أى القائم أبوه
(وباسم الإشارة نعت وجاء
الرجل هذا) والرافع للنعت
في هذه الامثلة ما رفع
المنعوت لفظاً أو معنى
(و) الثاني من التوابع
(التوكيد وهو) ضربان
(لفظى ومعنوى فاللفظى
اعادة الاول بالفظه) ويكون
في الاسم والفعل والحرف
فالاول (كجاء زيد زيد)
والثانى كقام زيد
والثالث كنعم نعم (أو)
اعادة الاول (بمرادفه كجاء
لميث أسد) وجلس فزيد
ونعم - ير

(قوله والباء للتصوير أي
الاعادة الخ) بيان ذلك ان
المصدر بالاعادة المعاد
واضافة الاعادة بمعنى المعاد
للاول من اضافة الدال
للمدلول لان الاول واقع
على المعنى وقوله بلفظه
تصوير للاعادة بمعنى المعاد
فكانه قال التوكيد اللفظي
هو المعاد الدال على المعنى
الاول المصور ذلك المعاد
بلفظ المعنى الاول (قوله
وكانه قال التوكيد هو
المعنى الخ) أي التوكيد
اللفظي هو المعنى الخ هذا
الاخبار غير صحيح لان

التوكيد اللفظي ليس هو المعنى بل هو اللفظ وأيضا الباء في بلفظه في هذا الحل متعلقة بالمعاد أو هي باء الملازمة لا باء التصوير قوله
ألا بصور المعنى باللفظ كما لا يخفى فهذا أيضا ما سبق له من أمثلة التصوير ورجل من لا يسهم

(وَأَمَّا حَيْثُ بِهِ) أَيِ التَّوَكِيدِ اللَّفْظِيِّ (فَقَصْدُ التَّفْزِيرِ أَوْ خَوْفِ النِّسْبَانِ أَوْ عَدَمِ الْأَصْغَاءِ أَوْ) عَدَمِ (الاعْتِنَاءِ) مِنَ السَّامِعِ (و) التَّوَكِيدُ
(الْمَعْنَوِي هُوَ التَّابِعُ الرَّافِعُ أَحْتِمَالُ تَقْدِيرِ إِضَافَةِ إِلَى الْمَتَّبِعِ أَوْ ارَادَةِ) (٨٧) الْخَصُوصَ بِمَا ظَاهَرَهُ الْعُمُومُ فَالتَّابِعُ

جنس يشمل المحمود
وغیره والرافع الى آخره
فصل يخرج بقية التوابيع
(ويجىء) التوكيد (في)
الغرض الاول وهو الرفع
احتمال تقدير اضافة الى
المتبوع (بلفظ النفس
أو العين) بمعنى النفس
حال كون النفس والعين
(مضافين الى ضمير المؤكد)
بفتح الكاف حال كون
الضمير (مطابقا له) أى
للمؤكد (في الافراد) ان كان
المؤكد مفردا (والتذكير)
ان كان المؤكد مذكرا
(وقروعهما) وهى التانيث
والثنية والجمع (تقول)
جاء زيد) فيجمل تقدير
مضاف الى زيد وانه من
الاسناد المجازى بالنقص
فاذا أردت رفع المجاز واثبات
الحقيقة قال تقول جاء
زيد) نفسه أو عينه فترفع
بذكر النفس أو العين
احتمال كون الجائى
رسول زيد أو خبره) أو نقله
(أو نحو ذلك) من ملاساته
(واقط النفس والعين في)
توكيد المؤنث كلفظهما
في توكيد المذكر (في الافراد
(تقول جاءت هند نفسها
أو عينها) بافراد النفس
والعين (وفي المثني والجمع
تجمع النفس والعين)
جمع قلة (على أفعال تقول)

قوله تعالى في سورة والمرسلات ويل يومئذ للمكذبين مكررا وفي سورة الرحمن قبأى آلاءه بكان كذبان
لان كل مرة ذكرت فيها جملة من ذلك باعتبار معنى آخر غير الاول كما بينه بعض المفسرين (قوله وأما
جى به الخ) شروع في بيان النكات الموجبة لتأكيد اللفظي وهذا من قبيل التطفل على علماء المعاني
كذكر أغراض حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول (قوله لقصد التقرير) أى تقرير المؤكد بفتح
الكاف أى تحقيق مفهومه ومدلوله بجعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره مثلا اذا قلت جاءني زيد
زيد أو أسد ليت جى بالثاني لتلايتوهم ان الجائى غير كهم ومثلا وذب مثلا وانما ذكر زيد أو
أسد على سبيل السهولة والغفلة (قوله أو خوف النسيان) أى نسيان الاول ومثله يقال في البقية واعترض
بان التأكيد لطوف النسيان أو عدم الاعتناء فيه تقرير فائدة في ذكرهما بعده وأجيب بانه وان لم
ذلك للتقرير الا أنه فرق ما بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى خوف النسيان فالجمع بينهما أنسب
بقصود الكتاب وتلخص من كلام المصنف ان التوكيد اللفظي هو التابع الدال على تقرير متبوعه أو
خوف نسيانه أو خوف عدم الاعتناء اليه * واعلم ان التوكيد اللفظي يتعين لدفع السهولة وجاء في زيد
زيد لتلايتوهم ان الجائى عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهولة وفي المطول ولا يدفع هذا التوهم
بالأى كيد المعنوي وهو ظاهر وجه السيد في حواشيه بانه اذا قيل جاءني زيد بنفسه احتمل أنه أراد أن
يقول جاءني عمرو ونفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو (قوله تقدير اضافة) أى مضاف وقوله أو ارادة
الخصوص مجرد معطوف على تقدير أى أو الرفع احتمال ارادة أو معطوف على اضافة أى احتمال تقدير
ارادة الخ (قوله بلفظ النفس) أى بمعنى الجملة والذات فان أريد بها الدم كانت بدلا في رأيت زيدا نفسه
بمعنى الدم بدل بعض من كل (قوله بمعنى النفس) فان أريد بها الباصرة كانت بدلا كرايت زيدا عينه اذا
أردت العضو والمخصوص فالعين بدل بعض من كل وأوفي قوله أو العين مانعة خلو تجوز الجمع فيؤكد بالنفس
والعين معا بلا عطف فيقال جاء زيد بنفسه عينه ويجب تقديم النفس وقيل يحسن (قوله من الاسناد
المجازى) وهو اسناد الشيء الى غير من هوله والاصل جاء رسول زيد مثلا لحذف المضاف وأسند الفعل الى
المضاف اليه الذى هو زيد وقوله بالنقص الباء سببية أى المجاز الاسنادى الحاصل بسبب النقص أى
حذف المضاف هذا تقرير كلامه بحسب الظاهر المتبادر منه والذي في علم البيان أن المجاز الاسنادى
هو المجاز العقلى وأما المجاز بالنقص فليس من قبيل المجاز العقلى بل قسم آخر مغاير للعقلى واللغوى على
ما حقق في محله (قوله فترفع بذكر الخ) ظاهر كلام المصنف ان احتمال المجاز يرتفع بمأذ كر وذبح جمع
منهم ابن عمرو الى انه انما ضعف ولم يرتفع من أصله وهو متجه والمنسوب ليس به انه لا يرتفع المجاز حتى
يؤتى بجميع أنفاط التوكيد (قوله جمع قلة) احتريزه عن جمع الكثرة نحو نفوس وعيون فلا يؤتى كدبهما
وقد يكون جمع القلة على أفعال احترازا عن جمع عين جمع قلة أيضا على أعيان فانه لا يؤكده (قوله جاء
الزبدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما) قال أبو حبان في شرح التسهيل وترك الاصل كراهة اجتماع
تثنيتين وصير الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ووجه ابن المصنف بدر الدين محمد فأجاز ان تقول في
تأ كيد المشئى قام الزبدان نفساهما أعيناهما ولم يذهب الى ذلك أحد من النحويين اه كلامه ومنعه
الناصر الطبرلاوى بان ابن اياز قال في شرح الفصول ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح
النص بان كل مشئى في المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والمختار الجمع نحو قوله
تعالى فقد صغت قلوبكما وبتكرار يرجح الافراد على التثنية عند ابن مالك وعند غيره بالعكس (قوله بكل الخ)
اشترط جمع منهم ابن هشام لتوكيد المشئى صحة وقوع مفرد موقعه ليجوز ارادة البعض باسم الكل كما

في توكيد المشئى (جاء الزبدان) أو الهندان (أنفسهما أو أعينهما) وهو أفصح من الافراد والافراد أفصح من التثنية (و) تقول في
توكيد الجمع المذكر (جاء الزبدان أنفسهما أو أعينهما) في توكيد جمع المؤنث (جاءت الهندان أنفسهن أو أعينهن ويجىء) التوكيد
(في الغرض الثاني) وهو الرفع ارادة الخصوص بما ظاهره العموم (في توكيد المشئى المذكر بكلا) (في توكيد المشئى المؤنث بكليتا) حال

كون كلا وكلتا (مضافين الى ضمير المؤكد) (١٨٨) بفتح الكاف (نحو جاء الزيدان كلاهما وجاءت المرأتان كلتاها) يجيء (في التوكيد

ماله اجرا يصح وقسوع
بعضها موقعه بكل) حال
كونها (مضافة الى ضمير
المؤكد) بفتح الكاف
(نقول) في المفرد المذكر
(جاء الجيش كاسه و) في
المؤنث جاءت (القبيلة
كلها) في اسم الجمع المذكور
جاء (القوم كلهم) في اسم
الجمع المؤنث جاءت (النساء
كلهن) فترفع بذلك كل وكلا
وكلتا احتمال كون الجائى
بعض المذكورين) وانك
عبرت بالكل عن البعض
محازا (امالنا لم تعد
بالمختلف) عن الجي (أو
لانك جعلت الفعل الواقع
من البعض كالواقع من
الكل) مبالغة (بناء على
أنهم في حكم شخص واحد
ويختلف كلا) في هذا الغرض
(أجمع وجمعاء وأجمعون
وجمع تقول جاء الجيش
أجمع و) جاءت (القبيلة
جمعاء و) جاء (القوم أجمعون
و) جاءت (النساء جمع قال
الله تعالى لا غوينهم أجمعين
وان شئت جعت بين كل
وأجمع بشرط تقدم كل
على أجمع) لان أجمع
كالتابع لكل في افادة
التقوية (فتقول جاء الجيش
كله أجمع وكذا الباقي) تقول
جاءت القبيلة كلها جمعاء
والقوم كلهم أجمعون

الزيدان كلاهما) ما والمرأتان كلتاها اذ يصح حلول المفرد محل المؤكد - ما ويحتمل انه أطلق المثنى
وأريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما - ما لان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين * واعلم ان
التوكيد بكلا وكلتا في المثنى ليس لرفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد
أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول فالأولى ان التأكيدهما لا يدفع توهم ان يكون الجائى واحدا منهما
والاسناد اليهما انما وقع سهوا (قوله ماله أجزاء) أى سواء كانت تلك الأجزاء متعددة في نفسها كالقوم
أو باعتبار عاملها كالعبد في قولك اشترت العبد فان التعدد في العبد باعتبار العارل وهو تجزؤ الشراء
فان أجزاء العبد كالنصف والربع والسدس يصح افتراقها بحسب العامل فترفع بكل توهم اشتراء البعض
كالنصف اما لا تعدد فيه بهذين الاعتبارين فلا يؤيد بكل فلا يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة ونقل
الناصر عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك واحتجوا بان التوكيد فيه للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله
مضافة الى ضمير المؤكد) وحال كونها أيضا مطابقة له تذكيرا وتثنا وإفرادا وجمعاء ولا يجوز حذف هذا
الضمير استثناء عنه بنيتة وأما جميعا في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا فهو حال لا تأكيده ولا يجوز
اقامة الظاهر مقام هذا الضمير وأما كل في قول القائل * يا أشبه الناس كل الناس بالقمير * فهو نعت
لا تأكيده والنعت هنا وان كان جامدا الا انه مؤول بعشق أى الكاملين (قوله جاء القوم) القوم مختص
بالذكور كما يدل عليه قوله تعالى لا يضر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن
يكن خيرا منهم وقول زهير وما أدري وسوف أخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء
قال الزمخشري اختصاص القوم بالذكور صريح الآية والبيت (قوله محازا) أى من سلا من اطلاق الكل
وارادة الجزء وقوله امالنا بيان لسبب المحاز (قوله لم تعد بالمختلف) أى لقلته أو حقارته مثلا (قوله في حكم
شخص واحد) لتعاونهم واشتباك مصالحهم ومضارهم ورضاهم كلهم بما فعله بعضهم ونحو ذلك (قوله
ويختلف كلا) مفعول مقدم وفي هذا الغرض متعلق بخلف واجمع وماعطف عليه فاعل ومراعاة بذلك أن
أجمع وجمعاء الخ قد تختلف كلا في التأكيده لرفع احتمال الخصوص بمظاهر العموم (قوله وأجمعون) جمع
أجمع وجمع جمع لجمعاء ولم يسمع تشبيه أجمع ولا جمعاء (قوله وان شئت جعت) أى حيث أردت مزيد
التأكيده وقوله بشرط تقدم الخ أى وبشرط عدم العطف كإسائي في كلامه ثم ان أريد زيادة في التأكيده
على ذلك جيء بعد أجمع باكتع فأبضع فأتبع وبعدها بكتعاء فبصعاء فبتعاء لان هذه الصيغ تفيد معنى
الاجتماع ولينكرها المصنف لندرة التأكيدها فان أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد كلها فقدمت النفس
ثم العين ثم كل ثم أجمع واخوانه من أكتع الخ تقول جاء الجيش نفسه عينه كله أجمع أكتع أبضع أبتع
وبقي انه اذ تعددت المؤكيدات هل يكون كل واحدا كيد الما قبله أو كلها تأكيدها للمؤكد الاول
كالصفات المتشابهة ذهب الى الاول ابن برهان وغيره الى الثاني وهو الصحيح المشهور فيما بينهم (قوله فسجد
الملائكة كلهم أجمعون) قال المبرد والزجاج ان كل دال على الاحاطة والشمول وأجمعون دال على أن
السجود منهم في حالة واحدة قال الرضى وليس بشئ لان اذا قلت جاءني القوم أجمعون فعناء الشمول
والاحاطة اتفاقا منهم لاجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكأنهم ما كرها
ترادف لفظين بمعنى واحد وأى محذوف في ذلك مع تصد المبالغة (قوله أحدها) لا يتبع نكرة عند
البصر بين (المعنى أنه لا يأتي بعد النكرة توكيدها وليس المعنى أن التأكيده لا يوافق النكرة في التنكير
لان ألفاظ التوكيد كلها معارف بعضها بالاضافة وهو النفس والعين وكل وكلا وكلتا وبعضها بالعلية
الجنسية وهو أجمع وجمعاء وجمعها وقوا بهما وقابل قول البصر بين ما ذهب اليه الكوفيون فانهم
أجازوا تأكيدها لنكرة قال ابن هشام وهو الصحيح حيث كان المؤكد محذورا والتوكيد من ألفاظ

متعلق بمحذوف وهو حال من فاعل شمل تقديره المنع شمل منقولا عن نفاة البصرة أو يكون المحرور خبر
المبتدأ الذي هو المنع وشمل جملة حالية ثم قال ولا يجوز نعلق المحرور بالمنع لانه مصدر لا يتقدم عليه
معموله انتهى ويحاج بان ذلك خاص بالمصدر الذي يفعل الى أن والفعل أما غيره فلا كما مر عن شرح بان
سعادو بان عمل المصدر في ظرف والمحرور انما هو بما فيه من رائحة الفعل لا بحمله عليه لانه وقع هنا
معرفا والفعل لا يدخله التعريف والتقدير والمنع عن جهور نفاة البصرة شمل المفيد وغيره * (واغن)
فعل أمر من غنى يغنى بمعنى استغنى و (بكلماتي مثنى) متعلقان باغن (وكلا) بكسر الكاف معطوف على
كلمات (عن وزن) متعلق باغن أيضا (فعلا) بفتح الفاء وسكون العين والمد مضاف اليه (وزن)
معطوف على وزن (أفعلا) بفتح العين مضاف اليه * (وان) حرف شرط و (نؤكد) بالبناء للمفعول
فعل الشرط ويحتمل أن يكون مبنيا للفاعل مسند للمخاطب و (الضمير) على الاول مرفوع على
النسابة عن الفاعل ومنصوب على المفعول على الثاني و (المتصل) نعت للضمير على الاحتمالين
و (بالنفس) متعلق بتوكد (والعين) معطوف على النفس (فبعد) قال المكودي الفاء جواب الشرط
وبعد خبر مبتدأ مضمرة و (المنفصل) نعت لمحذوف والتقدير فتؤكده بعد الضمير المنفصل اه وقال
الشاطبي بعد معمول الفعل محذوف دل عليه فعل الشرط أي فأكده بعد المنفصل ونحو ذلك اه والاول
أولى لان حذف المبتدأ من جملة الجواب معهود قال الله تعالى وان مسه الشرف فيؤس بخلاف حذف فعل
الأمر وابقاء معموله * (عنيت) بضم التاء فعل ماض وفاعله المتكلم وعنى يعنى من باب ضرب يضرب
بمعنى قصدت و (ذا) بمعنى صاحب مفعوله و (الرفع) مضاف اليه (وأكدوا) فعل وفاعل والضمير للعرب
و (بما) متعلق بأكدوا أو ما اسم موصول و (سواءهما) صلتها والضمير المضاف اليه يعود الى النفس
والعين (والقيد) مبتدأ والو للحال و (لن ياتزما) بالبناء للمفعول ناصب ومنصوب والجملة خبر المبتدأ
والجملة الاسمية في موضع نصب على الحال من فاعل أكدوا والتقدير وأكدهم بالذي سوى النفس والعين
غير ملتزمين القيد المذكور * (وما) قال المكودي متبدا وهى موصولة و (من التوكيد) متعلق
بالاستقرار على انه حال من الضمير المستتر في الخبر و (لفظي) خبر لمبتدأ محذوف وهو العائد على الموصول
والمبتدأ مع خبره صلة ما وانما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمحرور اه وجملة (يجي)
بحذف الهمزة على لغته في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو ما و (مكررا) بفتح الراء حال من فاعل يجي
والتقدير والذي هو لفظي حال كونه كأننا من التوكيد يجي مكررا ويحتمل أن يكون من التوكيد
متعلقا بجي والتقدير وما يجي من التوكيد مكررا هو لفظي والاول أولى لما يلزم على هذا من الفصل
بين الموصول وصلته بجملة الخبر و (كقولك) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وذلك كقولك و (ادرج) فعل
أمر وفاعل مقول لقولك و (ادرجي) توكيد لفظي من درج الصبي بدرج درجا إذا مشى * (ولا) ناهية
و (تعد) مضارع أعاد يعيد حذف الضمة للجواز وهو لا ناهية والياء لالتقاء الساكنين والفاعل
مستتر فيه و (لفظ) مفعوله و (ضمير) مضاف اليه و (متصل) نعت لضمير و (الا) حرف استثناء
و (مع) في موضع الحال المحصورة بالا من المفعول على حذفه تعالى وما ترسل المرسلين الا مبشرين
ومنذرين و (اللفظ) مضاف اليه و (الذي) نعت للفظ و (به) متعلق بوصول وجملة (وصل) بالبناء
للمفعول صلة الذي وتقدير البيت ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مصاحبا للفظ الذي وصل به * (كذا) خبر
مقدم و (الحروف) مبتدأ مؤخر و (غير) نعت للحروف وقال المكودي منصوب على الاستثناء و (ما)
موصول اسمي مضاف اليه و (تخصلا) فعل ماض والالف فيه للإطلاق و (به) متعلق بتخصلا
و (جواب) فاعل تخصص والجملة الفعلية صلة ما والعائد اليها الضمير المحرور بالباء و (كنتم) بفتح النون
والعين خبر مبتدأ محذوف كما مر (وكبلي) معطوف على كنتم * (ومضمر) مبتدأ ويجوز أن يكون
منصوبا بفعل محذوف يفسره أكده على حذف الضمير به على الأرجح و (الرفع) مضاف اليه و (الذي)

واستحسنه المصنف في
المغنى (وجوز) الزحشمى
أيضا (مصدريتها) أى
مصدرية ان هذه (على
أن المصدر) المؤول من
ان وصلتها وهو أن عبدوا
(بيان لها) أى عطف
بيان على الهاء المحرورة
بالباء (في به لا) أن المصدر
(بدل) من الهاء لان
المبدل منه في حكم
الساقط (وعلى تقدير
اسقاط الضمير) المبدل
منه (يلزم اخلاء الصلة
من عائد) على الموصول
الذى هو ما وذلك لا يجوز
واللازم باطل فكذا
المزوم (والصواب
العكس) وهو كون
المصدر بدلا من الهاء من
به لا عطف بيان عليها
(لان البيان) في الجوامد
(كالصفة) في المشتقات
فكما أن الضمائر لا تنعت
كذلك لا يعطف عليها
عطف البيان نص على
ذلك السيد وابن مالك
وعلى هذا (فلا يتبع)
الضمير بعطف البيان كما
ان الضمير لا ينعت واذا

نعت لمضمر وجلة (قد انفصل) صلة الذي و (أ كد) فعل أمر و فاعل جلة محلها رفع على الاول ولا محل لها على الثاني لانها مفسرة و (به) متعلق بأ كد و (كل) مفعول أكد و (ضمير) مضاف اليه وجلة (انصل) نعت لضمير

(عطف البيان)

* (العطف) بمعنى المعطوف مبتدأ و (اما) بكسر الهمزة حرف تفصيل و (ذو) بمعنى صاحب خبر العطف و (بيان) مضاف اليه و (أو) حرف عطف و تقسيم استغنى بها عن اما الثانية و (نسق) معطوف على بيان و (الغرض) مبتدأ و (الآن) منصوب على الظرفية بالغرض و (بيان) خبر المبتدأ و (ما) مضاف اليه وهو موصول اسمي وجلة (سبق) صلتها * (فذو) مبتدأ و (البيان) مضاف اليه و (تابع) خبر المبتدأ (شبه) نعت تابع و (الصفه) مضاف اليه و اضافة شبه لا تفيد التعريف نص عليه الزجاجة في جله فلذا صح أن تقع نعتا للنكرة و (حقيقة) مبتدأ و (القصد) مضاف اليه و (به) متعلق بمنكشفته و (منكشفته) خبر حقيقة وهذه الجملة في موضع رفع نعت ثان لتابع والرابط بينهما الضمير من به * (فأولئنه) الفاء عاطفة وأولئنه فعل أمر من أولى يولى يتعدى الى اثنين و فاعله مستتر فيه والنون المحذوفة فيه للمؤكد والهاء مفعولة الاول و مرجهما ذو البيان و (من وفاق) متعلق بأولئنه و (الاول) مضاف اليه و (ما) موصول اسمي في محل نصب على انه مفعول ثان لأولئنه واقعة على محذوف و (من وفاق) متعلق بولى آخر المبيت و (الاول) مضاف اليه و (النعت) مبتدأ وجلة (ولى) من الفعل والفاعل خبره وجلة النعت ولى صلة ما والعائد من الصلة الى الموصول محذوف وتقدير البيت فأول ذا البيان من وفاق المبين الاول الحكيم الذي النعت وليه من وفاق المنعوت الاول * (وقد) حرف تقييد و (يكونان) مضارع كان الناقصة والالف اسمها وهي ضمير تنبيه يعود الى البيان والمبين والتون علامة الرفع و (منكبرين) خبرها و (كما) الكاف جارة وما مصدرية وجلة (يكونان) معرفتين صلتها ولا تحتاج الى عائد * (وصالحا) مفعول ثان ليرى ان كانت قليبية وحال من مرفوع يرى ان كانت بصرية وعلى الحالية اقصر الشاطبي وعلى المفعولية اقصر المكودي و (لبديلة) متعلق بصالحا و (يرى) مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل و (في غير) متعلق بيري و (نحو) مضاف اليه وهو مضاف لقول محذوف وما بعدها مفعول له و (يا) حرف نداء و (غلام) منادى مبني على الضم و (يعمرا) علم على غلام منقول من الفعل منصوب على أنه عطف بيان لغلام على محله * (ونحو) معطوف على نحو الاول و (بشر) مضاف اليه و (تابع) بالنصب حال من بشر و بالجواز نعت له واستظهره المكودي و (البكري) بكسر ياء النسب مضاف اليه (وليس) فعل ماض ناقص و (أن) بفتح الهمزة موصول حرفي و (يبدل) بالبناء للمفعول منصوب بأن ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى بشر والجملة صلة أن المصدرية وان وصلتها في تأويل مصدر مرفوع على انه اسم ليس و (بالرضى) بكسر اليااء المثناة تحت خبرها والياء زائدة والتقدير وليس ابدال بشر من البكري مرصيا

(عطف النسق)

* (تال) خبر مقدم و (بحرف) متعلق بتال والباء بمعنى مع و (متبوع) نعت لحرف و (عطف) بمعنى المعطوف مبتدأ مؤخر و (النسق) مضاف اليه و (كاخصص) خبر المبتدأ محذوف واخصص فعل أمر و (بود) بضم الواو متعلق باخصص و (وتشاء) معطوف على ود و (من) بفتح الميم موصول اسمي في محل نصب على المفعولية باخصص وجلة (صدق) صلة من والعائد اليها ضمير مستتر في الفعل مرفوع على الفاعلية * (فالعطف) مبتدأ و (مطلقا) حالا من الضمير في المجرور بعده لا من العطف خلافا للمكودي لان الابتداء لا يعمل في الحال وانما يعمل فيها الفعل أو شبهه أو ما في معناه نص على ذلك ابن هشام في بابت سعاد وهذا هو السبب في منع مجي الحال من المبتدأ لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها ونقل عن سيديويه جواز اختلاف عاملي الحال أو صاحبها فان قلت يلزم مما اخترته تقديم الحال على عاملها المضمين

امتنع أن يكون بيانا نعتين أن يكون بدلا فان قال قائل يلزم على القول بالبدلية اخلاء الصلة من عائد كما تقدم بناء على أن المبدل منه في نية الطرح قلنا ذلك غالب الا لازم ولئن سلمنا لزومه قلنا جواب آخر هو أن نقول (العائد المقدر) فالمحذوف موجود (لامعدوم) فلا يلزم المحذوف (ولا يصح أن يبدل) المصدر المذكور (من ما) الموصولة المعمولة لقلت (لان العبادة) مصدر مفرد (لا يعمل فيها فعل القول) لان القول وما تصرف منه لا يعمل الا في الجملة أو مفرد يؤدي معنى الجملة كقلت قصيدة والعبادة ليست كذلك (نعم يجوز) أن تبدل العبادة من ما (ان أول قلت بامرئ) لان أمرت تعمل في المفرد الخالي عن معنى الجملة ونحو أمرت الخبير والاكثر تعديته الى المأمور به بالياء (قال الزنجشري) ما حاصله (ولا يمتنع في) أن من قوله

معنى الفعل دون حروفه وهو غير جائز عند الجمهور قلت المنع خاص بالنثر وأما الشعر فلا فهو ضرورة كقوله
بنا عاذ عوف وهو بادئ زلة * لديكم فلم يعدم ولا ولا نصرا

على أن الاختش أجاز ذلك قياسا وتبعه الناظم وآخرون فحمل كلامه على ما برأه أولى و (بواو) وما عطف
عليه خبر العطف و (ثم فا) بالقصر للضرورة و (حتى أم او) بنقل حركة الهمزة إلى الميم قبلها وهذه الخمسة
معطوفة على بواو باسقاط حرف العطف و (كفيل) السكاف جارة لقول محذوف مرفوع المحل على الخبرية
لمبتدأ محذوف وفيك خبر مقدم و (صدق) مبتدأ مؤخر و (وفا) بالقصر للضرورة معطوف على صدق
وجلة فيك صدق و وفا مقولة للقول المحذوف والتقدير وذلك كقولك فيك صدق و وفا * و أتبعته فعل ماض
والتاء فيه التأكيد و (لفظا) منصوب باسقاط في (خشب) قال المسكودي اسم فعل بمعنى قط اه فقوله
اسم فعل مردود كما قال في التوضيح فأنه دخل عليها العوامل اللفظية وهي لا تدخل على أسماء الأفعال
باتفاق وقوله بمعنى قط غير جيد والجيد أن يقول بمعنى يكفي لأن اسم الفعل بمعنى الفعل لا بمعنى الاسم وقط
اسم مبنى على السكون بمعنى حسب كما قاله في المغني وأصل حسب أن تكون بمعنى كاف فإذا قطعت عن
الإضافة و بنيت على الضم تشربت معنى لا غير ومحملها هنا رفع على الابتداء والخبر محذوف كما تقول قبضت
عشرة نخسب أي نخسب ذلك كما قاله في التوضيح ودخلت الفاء تريننا للفظ كما دخلت على قط في قولك مررت
بزيد فقط و (بل) نائب فاعل أتبعته و (لا سكن) معطوفان على بل باسقاط العاطف من الثاني و (كلم)
خبر لمبتدأ محذوف ولم حرف نفي و خزم و (يبدا) مضارع مجزوم ولم وعلامه جزمه حذف الواو و (أمرؤ)
فاعل يبدو و (سكن) حرف عطف واستدرأو (طلا) بفتح الطاء المهمل والمقصود للقصر للضرورة معطوف على
أمرؤ والطلا الولد من ذوات الظانف قاله المسكودي والشاطبي وقال الهواري ولد بقر الوحش * (فاعطف)
فعل أمر و فاعل و (بواو) متعلق باعطف و (لاحقا) مفعول اعطف و (أوسابقا) معطوف على لاحقا
و (في الحكيم) متعلق بسابقا وهو أيضا مطلوب لا حقا و (أو مصاحبا) معطوف أيضا على لاحقا و متعلقه
محذوف تقديره في الحكيم والذي حملنا على ذلك عدم صحة التنازع في المتوسط عند الجمهور وأجاز ذلك أبو
علي الفارسي و (موافقا) نعت لمصاحبا * (واخصص) فعل أمر و (بها) متعلق باخصص والهاء من بها
نعود إلى الواو و (عطف) مفعول اخصص و (الذي) مضاف إليه وجلة (لا يغني) متبوعه من الفعل
و الفاعل صلة الذي و متعلق بغني محذوف تقديره عنه و (كاصطف) السكاف جارة لقول محذوف مرفوع
المحل على الخبرية لمبتدأ محذوف تقديره وذلك كاصطف واصطف فعل ماض و (هذا) فاعله و (ابني)
معطوف على هذا * (والفاء) مبتدأ و (للترتيب) خبره و (باتصال) قال المسكودي متعلق بالترتيب اه
والظاهر أنه حال منه في متعلق محذوف و (ثم للترتيب بانفصال) مبتدأ وخبره و متعلقه كما مر في صدره وهو
من جملة الأبيات التي وافق الجوزيها الصدر في الأعراب * (واخصص) فعل أمر و (بقاء) متعلق باخصص
و (عطف) مفعوله و (ما) مضاف إليه وهو اسم موصول و (ليس) فعل ماض واسمها مستتر فيها يعود إلى ما
(صلة) خبرها وجلة ليس و معمولة بإصلة ما العائد مستتر في ليس و (على الذي) متعلق بعطف و (استقر)
فعل ماض و (أنه) أن بالفتح حرف نفي كيد و مصدر و الهاء اسمها و (الصلة) خبرها و أن واسمها وخبرها في
تاو يل مصدر مرفوع على الفاعلية باستقر وجلة استقر و فاعلها صلة الذي * (بعضا) مفعول مقدم
باعطف و (بحتى) متعلق باعطف و (اعطف) فعل أمر و (على كل) متعلق باعطف أيضا و (ولا) نافية
و (يكون) مضارع كان الناقصة منفي بلا واسمها مستتر فيه يعود إلى بعضا قال المسكودي ويحتمل أن يعود
إلى المعطوف المفهوم من اعطف و (الأحرف) استثناء تفرغ ما قبلها للعمل فيها بعدها و (غاية) خبر يكون
و (الذي) مضاف إليه وجلة (تلا) صلة الذي وجلة ولا يكون الخ في موضع الحال من المفعول على الاحتمال
الأول ويجوز الحال من المذكورة بلا وسوغ قليل * (وأم) مبتدأ و (بها) متعلق باعطف وجلة (اعطف)
من فعل الأمر و فاعله خبر المبتدأ و وقوع الظاب خبرا عن المبتدأ فيه خلاف ذهب الجمهور إلى الجواز وابن

تعالى (وأوحى ربنا إلى
الفعل أن اتخذى أن تكون
مفسرة) بمنزلة أي (مثلها
في فواحشنا إليه أن اصنع
الفلك) فيكون التقدير
أي اتخذى فسر الوحي
إلى الفعل بأنه الأمر بأن
يتخذ من الجبال بيوتا
أنهى (خلافا لمن مننع
ذلك) وهو الأمام الرازي
فانه قال متعقبا لكلام
الزمخشري أن الوحي هنا
الهام باتفاق وليس في
الأهام معنى القول وإنما
هي مصدرية أي بالتخاذ
الجبال بيوتا وأشار المصنف
إلى دفعه نصره للزمخشري
بقوله (لأن الأهام في
معنى القول) لأن المقصود
من القول الأعلام والأهام
فعل من الله يتضمن
الأعلام بحيث أن يكون
المهم فالمعجم ألهم به
والهام الله الفعل من هذا
القبيل (و) يقال فيها
تارة (مخففة من الثقيلة)
كالتى (في نحو علم أن
سببكون) منكم مرضى
(وحسبوا أن لا تكون
فته في قسرة الرفع) في

الانبارى وطائفة الى المنع ويحتمل أن يكون أم في موضع نصب بفعل محذوف بلائم المعنى بفسره اعطف
المشتغل بضميرهاو (اثر) بكسر الهمزة وسكون الشاء متعاق باعطف و (همز) مضاف اليه و (التسوية)
مصدر سوى كاتز كية مصدر زكى مجرور باضافة همز اليه و (أو) حرف عطف و (همزة) معطوف على
همز و (عن لفظ) متعلق بمغنية و (أى) بتشديد الياء والتنوين مضاف اليه و (مغنية) نعت لهمزة
وتقدير البيت وأم اعطف بها اثر همزة التسوية أو اثر همزة مغنية عن أى * (وربما) حرف تقليل
و (حذفت) فعل ماض مبني للمفعول والتاء فيه للتأنيث و (الهمزة) مرفوع على النيابة عن الفاعل
و (ان) حرف شرط و (كان) فعل الشرط و (خفا) بالقصر للضرورة اسم كان و (المعنى) مضاف اليه
وأل خلف عن المضاف اليه على رأى و (بجذفها) قال المسكودى متعلق بخفا اه والباء بمعنى مع وجلة
(أمن) بالبناء للمفعول في موضع نصب خبر كان وفي بعض النسخ بالبناء للفاعل وتقدير البيت وربما
حذفت الهمزة ان كان خفاء معها مع حذفها ما مونا قال الشاطبي والالف واللام في الهمزة للعهد في
الهمزة المذكورة مع أم المتصلة وهى همزة التسوية والهمزة الاخرى وأعاد ذكرها مفردة مع ذكر
الهمزتين اما لانهما في الاصل واحدة واما لعطفه احدهما على الاخرى بأو اه * (وبانقطاع وبمعنى)
متعلقان بوقت و (بل) مضاف اليه و (وقت) بتخفيف الفاء فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير يعود
الى أم والمراد وقت بالمعنيين و (ان) حرف شرط و (نن) فعل الشرط مجزوم بان واسمها مستتر فيها و (بما)
متعلق بخلت وما موصول اسمى وجلة (قيدت) بالبناء للمفعول صلة ماو (به) متعلق بقيدت وجلة (خلت)
في موضع نصب خبر نن وجواب الشرط محذوف مع فوات شرط حذفه وهو معنى الشرط ضرورة قاله
المسكودى والضمائر المستترة في نن وقيدت وخلت عائدة على أم المتقدمة فان قلت كيف يصح اعادة
عليها والمنقطعة غير المتصلة قامت هى عائدة على لفظها دون معناها كقولهم عندى درهم ونصفه اه
* (خير) بكسر الباء المشددة تحت مع التشديد فعل أمر من خير يخير و (أج قسم) بكسر الباء الموحدة في
الاول والسين المشددة في الثاني فعلا أمر معطوفان على خير باسقاط العاطف و (باو) متعلق بقسم وهو
طوب أفضا لخير وأج من جهة المعنى على سبيل التنازع (وأبهم) * (واشكك) فعلا أمر معطوفان
على ما قبلهما ومتعلقهما محذوف بمائل للمذكور المتقدم عليهما وانما سلكنا هذا المسلك لامتناع
التنازع في المتوسط عند الناظم والجمهور (واضرب) مبتدأ و (بها) متعلق باضرب وهو الذى سوغ
الابتداء بالنكرة و (أيضا) مفعول مطلق وجلة (نمى) بالبناء للمفعول خبر المبتدأ قال الشاطبي ومعنى نمى
روى وأسند يقال نميت الحديث اذا أسندته ورفعته أى روى هذا المعنى فى أو عن العرب وعرف من
كلامهم وقال المسكودى بمعنى نسب * (وربما) حرف تقليل و (عاقبت) فعل ماض والتاء حرف تأنيث
والفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى أو و (الوار) مفعول عاقبت و (اذا) ظرف مضمن معنى الشرط
منصوب بجوابه كما هو الاصح عند الاكثرين أو بشرطه على مقابل الاصح لا بعاقبت خلافا للمسكودى
لان اذا الشرطية لا يعمل بها تقدم بانفاق القولين و (لم) حرف نفى و (جزم) بلف (بضم الياء مضارع
النفى بمعنى وجد مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء و (دو) بمعنى صاب فاعل بلف و (الناطق) مضاف
اليه ومتعلقه محذوف و (لللبس) متعلق بمقتدا و (مقتدا) بفتح الفاء بمعنى طريقا مفعول أول ليلف
ومقوله الثاني محذوف والتقدير ان لم يجد صاحب النطق طريقا لللبس صحبه في استعمالها بمعنى الواو
ويحتمل أن يكون لللبس في موضع المفعول الثاني فيمتنع محذوف أو ان أنى لا ينصب الا واحدا وما أنى
بعده منصوب بافعلى الحال كما ذهب اليه بعضهم والمشهور الاول وعلى كل تقدير فجواب اذا محذوف لدلالة
ما تقدم عليه * (ومثل) خبر مقدم و (أو) مضاف اليه و (في القصد) متعلق بمثل لما فيها من معنى المجازلة
و (اما) بكسر الهمزة وتشديد الميم مبتدأ مؤخر وعكسه المسكودى و (الثانية) نعت لماو (في نحو) قال
المسكودى متعلق بفعل محذوف تقديره أعنى اه ويجوز أن يكون في موضع الحال من الفاعل في الثانية

تكون وهى قراءة أبى
عمر ووجهة والكسائى
وبعقوب وخلف في اختياره
(وكذا) يحكم لها بالتخفيف
من الثقيلة (حيث وقعت
بعد علم) وليس المراد به
علم بل كل ما يدل على
اليقين (أو ظن ينزل)
ذلك الظن (منزلة العلم)
وتقدم مثالها * الكلمة
(الرابعة) مما جاء على
أربعة أوجه (من) بفتح
الميم (فتكون) تارة
(شرطية) كالتى (في نحو
من يعمل سوأ يجزيه و)
تارة (موصولة) كالتى (في
نحو ومن الناس من يقول)
على أحد احتمالين
فتحتاج الى صلة وعائد و)
تارة (استفهامية) كالتى
(في نحو) ومن نعمنا من
مرفدنا فتحتاج الى جواب
(و) تارة (نكرة موصوفة)
كالتى (في نحو) مرت عن
موجب لك أى بانسان
موجب لك وتحتاج الى
صفة (وأجاز أبو على
الفارسي في من أن تقع
نكرة تامة) فلا تحتاج الى
صفة (وجل عليه قوله

والتقدير اما الثانية حال كونها كائنه في نحو كذا مثل اوفى القصد او متعلقا بالثانية ونحو مضاف الى قول محذوف و (اما) حرف تفصيل و (ذى) اسم اشارة الى مؤنثه القريبة قال المكوذي مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ اما ذى او مبتدأ محذوف الخبر والتقدير لك اما ذى اه (واما الثانية) بمعنى البعيدة معطوف على اما ذى قال الشاطبي وذى اشارة الى القرينة والثانية البعيدة فكانه قال اما القريبة واما البعيدة اه * (واول) بكسر اللام فعل أمر من اولى يتعدى الى اثنين وفاعله مستتر فيه و (لكن) مفعوله الاول و (نقبا) مفعوله الثاني و (او) حرف عطف وتخييرو (نقبا) معطوف على نقبا (ولا) مبتدأ و (نداء) مفعول مقدم بنلا و (او امر او اثباتا) معطوفان على نداء و جملة (نلا) من الفعل والفاعل والمفعول وما عطف عليه خبر المبتدأ والاعاءد الضمير المستتر في نداء والتقدير لا تالاندا او امر او اثباتا وهذه الجملة معطوفة على جملة اول من عطف الخبر على الانشاء وفيه خلاف ذهب الناطم في شرح التسهيل في باب المفعول معه الى المنع وأجاز الصفار و جماعة اه و بالآ أن تظن أن لا معطوفة على لكن وانما مفعول لاول كما هو ظاهر شرح المرادى * (وبل) مبتدأ و (كلكن) بالتخفيف خبره و (بعد) في موضع الحال من الضمير في المجرور قبله و (معصوبها) مضاف اليه والهاء عائدة الى لكن و (كلم) مجرور الكاف قول محذوف في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف وقد مر مثله ولم حرف نفى و جزم و (أكن) فعل مضارع مجزوم ولم واسمه مستتر فيه و (في مربع) بفتح الباء الموحدة خبره و (بل) حرف عطف و (نقبا) بفتح الناء المثناة فوق ثم باء مثناة تحت ساكنة وبالمد على وزن محمرا مقصورة للضرورة معطوف على مربع قال الشاطبي والمربع منزل القوم في الربيع خاصة تقول هذه مرابعا ومصايفنا أي حيث نربيع ونصيف والتمها بمدودة الفلاة التي يتاه فيها فلا يهتدى للخروج منها والمعنى لم أكن في منزل أهل الربيع بل في بلد قفر لا أنيس فيه اه (وانقل) بضم القاف فعل أمر و (بها اللسان) محذوف الباء اكتفا بالكسرة متعلقان بانقل و (حكم) مفعول انقل و (الاول) مضاف اليه و (في الخبر) متعلق بانقل و (المثبت) نعت مختص للخبر و (والامر) معطوف على الخبر و (الجلي) نعت كاشف للامر * (وان) حرف شرط و (على ضمير) متعلق بعطفت و (رفع) مضاف اليه و (متصل) نعت للضمير و (عطف) بفتح التاء فعل الشرط و (فاصل) جواب الشرط ويكونه طالبا دخلته الفاء و (بالضمير) متعلق بافعل و (المتفصل) نعت للضمير * (أو) حرف عطف و (فاصل) معطوف على الضمير المجرور بالباء و (ما) بقلب التنوين ميم او دغما هي الميم اسم نكرة في موضع جر نعت لما صل بمعنى أي فاصل كان وجوزا المكوذي أن تكون ما زائدة (وبلا فاصل) متعلق ببرد ولا زائدة بين الجار والمجرور أو اسم بمعنى غير نقل اعرابها الى ما بعد ها ليكونها على صورة الحرف و (برد) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود الى العطف على ضمير الرفع المتصل و (في النظم) متعلق ببرد قاله المكوذي فعلى هذا يراد ككثفه متعلقاه ويجوز أن يكون حال من فاعل يرد متعلقا محذوف شيئا الى القاعدة المشهورة من ان الجار والمجرور بعد المعرفة المختصة حال و (فاشيا) على هذا حال ثانية من فاعل يرد ان قلنا با تارد والاف ضمير الظرف (وضعه) مفعول مقدم باعتقد و (اعتقد) فعل أمر * (وعود) بفتح العين مبتدأ و (خافض) مضاف اليه و (لدى) بمعنى عنده متعلق بعود و (عطف) مضاف اليه و (على ضمير) متعلق بعطف و (خفض) مضاف اليه و (لازما) مفعول ثان لجعل مقدم عليه و (قد) حرف تحقيق و (جعل) فعل ماض مبني للمفعول ونائب الفاعل مفعوله الاول مستتر فيه يعود الى عود خافض والاف فيه للاطلاق و جملة قد جعله او مفعول به في موضع رفع خبر عود وتقدير البيت وعوض خافض عند عطف على ضمير خفض قد جعل لازما * (وايس) فعل ماض واسمها مستتر فيها يعود الى عود خافض و (عندى) عند ظرف مكان متعلق بالازما و (بها مضاف اليه و (لازما) خبر ايس و (اداء) أداة لتعليل وهل هي اسم أو حرف قولان و (قد) حرف تحقيق و (أتى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود الى العطف على الضمير

ونعم من هو في سر و اعلان
ففاعل نعم مستتر فيها
ومن تمييز بمعنى شخصا
والضمير المنفصل هو
المخصوص بالمدح (أي
ونعم شخصا) هو بشر بن
مروان المذكور في البيت
قبله

(النوع الخامس)

من الافواع الثمانية
(ما يأتي) من الكلمات
(على خمسة أوجه وهو
شيان * أحدهما أي)
بفتح الهمزة وتشديد
الباء (فتقع) تارة
شرطية) فتحتاج الى شرط
وجواب والاكثر أن
تصل بها ما الزائدة (نحو
أيما الاجلين قضيت فلا
عدوان على) فاي اسم
شرط مفعول مقدم
بقضيت وقضيت فعل
الشرط و جملة فلا عدوان
على جواب الشرط
(وتقع تارة) استفهامية
فتحتاج الى جواب (نحو
أيكم زادته هذه ايمانا) فاي

المحفوظ من غير إعادة الخافض و (في النظم) متعلق بمبتدأ (والنثر) معطوف على النظم و (الصحيح) نعت للنثر ولا يبعد أن يعود إلى النظم أيضا لأن فاعلا يوصف به المفرد والمثنى والمجموع ولأن الصفة المتأخرة عن مفردات تعود إلى الجميع أو من الحذف من الأول دلالة الثاني عليه و (مبتدأ) بفتح الباء اسم مفعول منصوب على الحال من فاعل أتى والتقدير وليس عود الخافض لازما عندى إذ قد أتى عطفه على الضمير المحفوظ من غير إعادة الخافض مبتدأ في النظم الصحيح والنثر الصحيح والمراد بالنثر الصحيح القرآن العظيم وبالنظم الصحيح نظم فصحاء العرب لأنظم المولدين * (وإنهاء) مبتدأ أو جملة (قد تحذف) بالبناء للمفعول خبره و (مع) متعلق بتحذف و (ما) موصول اسمي مضاف إليه و جملة (عطفت) صلة ما والعائد محذوف (والواو) مبتدأ حذف خبره دلالة خبر الأول عليه و يحتمل أن يكون معطوفا على الضمير المستتر في تحذف لوجود الفصل بالظرف قال المسكودي ويجوز أن يكون معطوفا على الفاء و (إن) بسكون الدال المجعولة متعلق بتحذف و (لا) نافية للجنس و (اليس) بسكون الموحدة اسم لامبني معها على الفتح وخبرها محذوف والتقدير والفاء قد تحذف مع الذي عطفته والواو كذلك إذ لا لبس هناك (وهي) مبتدأ أو الضمير للواو و جملة (انفردت) خبره * (يعطف) متعلق بانفردت و (عامل) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله و (ضال) بضم الميم نعت لعامل و جملة (قد بقي) معمولة من الفعل والفاعل نعت بعد نعت لعامل أحوال منه و (دفعاً) مفعول لأجله و (لوهي) متعلق بدفعاً و جملة (أتى) بالبناء للمفعول نعت لوهي والعائد من الصفة إلى الموصوف الضمير المستتر في أتى المرفوع على النيابة عن الفاعل * (وحذف) مفعول مقدم باستيج و (متبوع) مضاف إليه و جملة (بدا) بالدال المهملة بمعنى ظهرت نعت لمتبوع و (هنا) متعلق ببدا و (استيج) فعل أمر و فاعل (وعطفك) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله و (الفعل) مفعوله و (على الفعل) متعلق به و جملة (يصح) بالصاد المهملة خبر المبتدأ * (واعطف) فعل أمر و فاعل و (على اسم) متعلق باعطف و (شبهه) بالجر نعت لاسم و (فعل) مضاف إليه و (فعلاً) مفعول اعطف والتقدير واعطف فعلاً على اسم شبهه فعل و (عكسا) مفعول مقدم باستعمل و (استعمل) فعل أمر و فاعل و (تجده) مضارع وجد المتعدى لاثنين مجزوم في جواب الأمر ما بنفس الأمر أو على أنه جواب لشرط محذوف على الخلاف و فاعله مستتر فيه وجوابا والهاء المتصلة به مفعوله الأول و (سهلاً) مفعوله الثاني

البدل

بفتح الدال لغة العوض * (التابع) مبتدأ أول و (المقصود) نعت التابع وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل و (بالحكم) متعلق بالمقصود اه و (بلا) واسطة قال المسكودي متعلق بالمقصود وقال الشاطبي في موضع الحال من ضمير المقصود اه (هو) مبتدأ ثان و (المسمى) خبره وهو اسم مفعول من سمي المتعدى لاثنين ومفعوله الأول ضمير مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل و (بدلاً) مفعوله الثاني والمبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما إعادة المبتدأ بعينه (مطابقاً) بكسر الباء مفعول ثان ليلقي مقدم عليه و (أو بعضاً أو ما) معطوفان على مطابقاً و ما موصول اسمي و جملة (يشتمل) صلة ما والعائد إليها الضمير المستتر في يشتمل المرفوع على الفاعلية و (عليه) متعلق يشتمل والضمير في يشتمل عائد على البدل والضمير في عليه عائد إلى البدل منه وهذا بناء على القول بأن الثاني مشتمل على الأول قال الشاطبي ولم يراضه في التسهيل وأما على القول بأن الأول هو المشتمل على الثاني فالضمير في يشتمل عائد على المبتدأ منه وفي عليه ضمير يعود على ما ثم مذهب ثالث وهو أن العامل هو المشتمل على البدل بمعنى أن معنى العامل متعلق به وإن تعلق في اللفظ بغيره قال الشاطبي وهذا المذهب لا يحتمله كلام الناظم و حمل في التوضيح كلام الناظم على هذا الثالث و (يلقي) بالبناء للمفعول مضارع أتى المتعدى لاثنين ونائب الفاعل مفعوله الأول مستتر فيه يعود إلى البدل وتقدم مفعوله الثاني عليه و (أو) حرف عطف و (كمعطوف) السكافي هنا اسم بمعنى مثل معطوف على

مبتدأ خبره ما بعده و (و) تقع تارة (موصولة) خلافاً للعلب في زعمه أنها لا تقع موصولة أصلاً و يرد (تحوّلن عن من كل شيعة أجم أشد) فاعل موصولة حذف مصدر صلتها (أى الذى هو أشد) قاله سيديويه ومن تابعه (وهي عنده مبنية على الضم إذا أضيفت وحذف مصدر صلتها) كهذه الآية (وقال من رأى أن أبا الموصولة لا تبنى) وانما هي معربة وانما هي هنا في هذه الآية (استفهامية) مبتدأ وأشد خبره و عليه الكوفيون و جماعة من البصريين منهم الزجاج وقال ما تبين لى أن سيبويه غلط الألف مستثنين أحدهما هذه فانه يسلم انها تعرب اذا انفردت فكيف يقول بينما اذا أضيفت و (و) تقع تارة (دالة على معنى الكمال) للموصوف بها في المعنى (فتقع صفة لشكرة) قبلها (نحو)

ما قبلها ومعطوف مجرور بالكاف المضاف للمضاف اليه و (بيل) متعلق بمعطوف وتقدير البيت يلقي
 البديل مطابقا أو بعضا أو الذي يشتمل عليه أو مثل معطوف ببيل وأوفيهن للتقسيم * (وذا) اسم إشارة
 يعود إلى مثل المعطوف ببيل في محل نصب على المفعولية باعزو (للاضراب) متعلق باعزو (اعز) بالعين
 المهمة والزاي المضمومة فعل أمر من عزاي عزوا إذا نسب و (ان) حرف شرط و (قصدا) مفعول مقدم
 بحسب ومتعلقة بمحذوف و (حسب) بكسر الحاء فعل الشرط وجوابه محذوف والتقدير أعز هذا البديل
 الشبيه بالمعطوف ببيل للاضراب ان يحسب قصد المتبوع (ودون قصد) قال المكودي في موضع نصب
 على الحال والحال والعامل فيه محذوف لدلالة الاول عليه أي وان يحسب البديل المتبوع حال كونه دون قصد
 و (غلط) خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي هو بديل غلط و (به سلب) صفة غلط ومفعول سلب
 ضمير عائد إلى الحكم المفهوم من الكلام والتقدير وان يحسب البديل المتبوع دون قصد فهو بديل غلط
 سلب به الحكم عن الاول وهو المتبوع دون الثاني (كزره) الكاف جارة لمحذوف وزره فعل أمر وفاعله
 مستتر فيه والهاء مفعوله و (خالدا) بدل من الهاء في زره بدل مطابق (وقبله) من التبديل فعل أمر وفاعل
 ومفعول (اليدا) بدل من المفعول بدل بعض من كل والالف فيه لالاطلاق والعائد محذوف تقديره
 منه لان بدل البعض والاشتمال لا بد من احتوائهما على ضمير يعود إلى المبدل منه (واعرفه) فعل أمر
 وفاعل ومفعول و (حقه) بدل اشتمال من الهاء والضمائر المنصوبة لخالدا مشتمل على الحق ومأمور
 بزيارته وتبديل يده وعرفان حقه (وخذنبلا) فعل أمر وفاعل ومفعول و (مدى) بدل من نبلا بدل
 أضراب أو غلط بحسب قصد الاول أو عدمه والنبيل اسم جمع للسهم والمدى جمع مدينة وهي السكين
 * (ومن ضمير) متعلق بتبديله و (الحاضر) مضاف اليه و (الظاهر) منصوب بفعل مضمر يفسره تبديله
 على تقدير حال محذوف و (لا) ناهية و (تبدله) مجزوم بلا ناهية والهاء راجعة إلى الظاهر و (الا) حرف
 استثناء و (ما) موصول اسمي في محل نصب بالا على الاستثناء أو على البديل من المفعول لتقدم شبه النفي
 على المستثنى منه و (احاطة) مفعول مقدم بجل و (جلا) بمعنى أظهر صلة ما والعائد إليها فاعل جلا
 المستتر فيه * (أو) حرف عطف وتقسيم و (اقتضى) معطوف على جلا وفاعله مستتر فيه يعود إلى ما
 و (بعضا) مفعوله و (أو اشتمالا) معطوف على بعضا والتقدير ولا تبدل الظاهر مطلقا من ضمير الحاضر
 الا الظاهر الذي جلا احاطة أو اقتضى بعضا أو اشتمالا و (كانن) الكاف جارة لقول محذوف كما مر وان
 بكسر الهمزة وتشديد النون حرف تقيد تنصب الاسم بانفاق وترفع الخبر على الاصح والكاف المتصلة
 بها اسمها في محل نصب و (ابتهاجن) بالنصب بدل من الكاف بدل اشتمال و (استمالا) بالسسين المهمة
 فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى ابتهاجن والالف لالاطلاق والجملة في موضع رفع خبر ان وليكون البديل
 هو المقصود بالحكم والمبدل منه في حكم الطرح غالبا أجرى الخبر عليه وأسند إلى ضمير الابتهاج ولو أجراء
 على المبدل منه وهو كاف المخاطب لقول اسمعت بفتح التاء كما تقول انك اسمعت نبهه على ذلك الشاطبي
 ووقع في غالب نسخ المكودي واستمالا الخبر كان بالكاف المتصلة في الخط بالنون وذلك بوجهين هما كأن
 الاستدراكية والتحرير ما تقدم * (وبدل) مبتدأ و (المضمن) مضاف اليه على تقدير موصوف
 والمضمن اسم مفعول من ضمن المتعدي إلى اثنين أولهما ضمير مستتر فيه يعود إلى آل مرفوع على النيابة
 عن الفاعل و (الهمز) مفعوله الثاني قاله المكودي وهو على تقدير مضاف و (يلي همزا) من
 الفعل والفاعل المستتر والمفعول في موضع رفع خبر بدل والتقدير وبديل الاسم الذي ضمن معنى
 الهمز يلي همزا و (كنن) الكاف جارة لمحذوف كما مر ومن يفتح الميم مبتدأ و (ذا) خبره والجملة مقولة
 لمجرور والكاف المحذوف و (سعيد) بدل من من بدل تفصيل و (أم على) معطوف على سعيد
 * (وبيدل) فعل مضارع مبني للمفعول و (الفعل) نائب الفاعل به و (من الفعل) متعلق ببديل
 و (كنن) مجرور والكاف قول محذوف كما مر ومن يفتح الميم اسم شرط في موضع رفع على الابتداء

فوك (هنا رجل أي
 رجل) فاي صفة لرجل
 دالة على معنى الكمال
 (أي هنا رجل كامل
 في صفة الرجال) تقع
 تارة (حالا) لمعرفة قبلها
 (كسرت بعبد الله أي
 رجلا) فاي منصوبة على
 الحال من عبد الله أي
 كاملا في صفة الرجال
 (و) تقع تارة (وصلة
 لشد ما فيه آل فخويا أيها
 الانسان) فاي منادى
 وهاللتنبيه والانسان
 نعت أي وحركته
 اعرابية وحركة أي
 بنائية * الكلمة
 (الثانية) مما جاء على
 خمسة أوجه (لوقا حد
 أوجهها) وهو الغائب
 (أن تكون حرف شرط
 في الماضي) فحولوا في
 زيد أكرمه وإذا دخلت
 على المضارع صرفته
 إلى الماضي يحولون في كفي
 (فيقال فيه) احرف
 يقتضي امتناع ما يليه
 وهو فعل الشرط مثبتا
 كان أو منفيا و (و) يقتضي
 استلزامه (أي فعل

و (يصل) فعل الشرط مجزوم بمن وجلة الشرط خبر المبتدأ على الصحيح في المعنى و (البناء) متعلق
ب (يصل) و (يستعن) مجزوم على أنه بدل من يصل بدل اشتمال قاله المكودي تبعاً للشارح وقال الشاطبي
هو بدل اضرب أو غلط الآن يكون قصده وصولاً معنوياً وهو وصول الاستعانة فيكون واقعاً على بدل
الكل اهـ والأقرب ما قاله المكودي و (بنا) متعلق ب (يستعن) و (يعن) بالبناء للمفعول جواب الشرط
(البناء)

بكسر النون ويقال بضمها أيضاً * (والمنادى) بفتح الدال خبر مقدم و (الناء) بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة نعت للمنادى و (أو كالناء) بحذف الياء معطوف على الناء وعدل عن الأضمار إلى الأظهار
لاختصاص السكاف به و (يا) بالقصر لا غير مبتدأ مؤخر و (وأي) بفتح الهمزة وسكون الياء معطوف على
يا من غير مد و (أو) بالمد معطوف على يا و (كذا) خبر مقدم و (أيا) مبتدأ مؤخر و (ثم) بضم التاء المثناة
حرف عطف و (هيا) معطوف على أيا وتقدير البيت يا وأي والمنادى النائي أو مثل النائي وكذا أيا ثم
هيا * (والهمز) مبتدأ و (للداني) خبره و (ووا) مبتدأ و (المن) خبره ومن بفتح الميم موصول اسمي وجلة
(نذب) بالبناء للمفعول صلة من و (أو يا) معطوف على وا (وغير) مبتدأ و (وا) مضاف إليه و (لدى)
بالدال المهملة ظرف مكان بمعنى عنده متعلق بالجنب و (اللبس) مضاف إليه وجلة (اجتنب) بالبناء
للمفعول خبر غير والتقدير و غير واجتنب عند اللبس * (وغير) مبتدأ و (مندوب) مضاف إليه
(ومضمر وما) معطوفان على مندوب وما موصول اسمي وجلة (جا) بالقصر على لغة صلة ما و فاعل جام مستتر
فيه و (مستغنا) حال من فاعل جا وجلة (قد يعرى) بالبناء للمفعول وتشديد الراء من التعرية بالعين
الراء المهملة بمعنى التجريد في موضع رفع خبر غير مندوب و (فاعلاً) فعل أمر مؤكداً بالنون الخفيفة
و ابتدأت في الوقف ألفاء و (وذلك) مبتدأ حذف تاء به و (في اسم) متعلق بقل و (الجنس) مضاف إليه
(والمشار) معطوف على اسم و (له) متعلق بالمشار واللام بمعنى ائى وجلة (قل) بفتح القاف خبر المبتدأ
والتقدير وذلك التعرى قل في اسم الجنس والمشار إليه و (ومن) بفتح الميم اسم شرط في محل رفع على
الابتداء ولا يجوز أن يكون في محل نصب بفعل محذوف يفهم منه لأن الضمير المنصوب ليس عائداً
عليها و (بمنه) فعل الشرط مجزوم بمن وفاعله مستتر فيه والهاء المتصلة به مفعوله وهي عائدة إلى التعرى
المفهوم من يعرى قاله الشاطبي وجلة الهمزة في موضع رفع خبر عن من على الأصح وجلة (فانصر) من
فعل الأمر وفاعله جواب الشرط و (عاذله) بالذال المججمة اسم فاعل من عدل إذا لام مفعول أنصر والهاء
المتصلة به عائدة إلى من قاله الشاطبي * (وابن) فعل أمر مبني على حذف الياء وفاعله مستتر فيه
و (المعرف) بفتح الراء المشددة مفعوله و (المنادى) بدل من المعرف وهو في الأصل نعت للمنادى وقدم
عليه وصار المتبوع تابعاً على البدلية ومنه قولهم ما مررت بمثلك أحد ولا أصل ما مررت بأحد مثلك وجوار
ذلك مشروط بحكمة ولاية النعت للعامل كما هنا نص على ذلك ابن مالك واستشهد به بقوله تعالى إلى صراط
العزير الحميد الله في قراءة الجرو و (المفردا) نعت للمنادى والألف للإطلاق و (على الذي) متعلق ب (ابن
والذي) نعت محذوف و (في رفعه) متعلق بعهدا وجلة (قد عهدا) بالبناء للمفعول صلة الذي وتقدير البيت
وابن المنادى المعروف المفرد على الحال الذي قد عهد في رفعه * (وانو) فعل أمر مبني على حذف الياء
وفاعله مستتر فيه و (انضمام) مفعوله و (ما) مضاف إليه وهي اسم موصول جارية على موصوف
محذوف وجلة (بنوا) صلتهما والعائد محذوف و (قبل) متعلق ببنوا و (النداء) بكسر النون مضاف إليه
(وليجر) فعل مضارع مبني للمفعول مجزوم بلام الأمر وحق اللام الكسر وانما سكنت مع العاطف
تخفيفاً نحو هو بالضم فإذا دخل العاطف قلت وهو بالسكون و (يجرى) قال الشاطبي هو بالضم لأن مجرى
مبني على الراء من أجزائه مجرى كذا أي جعلته يجرى مجراه وعلى حكمه اهـ فهو مفعول مطلق
مبين للنوع و (ذى) بمعنى صاحب مضاف إليه ومتعلقها محذوف و (بنا) مجرور لإضافة ذي إليه

الشرط (لتأليه) وهو
الشرط مثبتاً كان أو
منفياً فالأقسام أربعة
لأنها إما مثبتان نحو لو
جاء في زيداً كرمته أو
منفيان نحو لو لم يجئ
زيداً كرمته أو
الأول مثبت والثاني
منفي نحو لو قصدي
ما خيبت أو عكسه نحو لو
لم يجئ عنت عليه
والمنطقيون يسمون
الشرط مقدماً بالتقدم
في الذكر ويسمون
الجواب تالياً لأنه يتأخر
ثم ينتهي في التالي إن لزم
المقدم ولا يخلف المقدم
غيره (نحو ولو شئنا
لرفعناهما) فالوهنا دالة
على أمرين أحدهما
أن مشيئة الله تعالى
التي هي المقدم لرفع

لوجوب تكثيرهم فلا يتأتى إضمارهم في المهملة فتدبر (قوله في أحد القولين) وقال ابن مالك هما خبر والمر فوع مبتدأ مؤخر قائلاً لا يقع التنازع في المرفوع السببي (قوله أعمال الأول لتقدمه) كما قيل في الفعل المؤكد لفاعل له والفاعل الأول نحو قام زيد (قوله الصواب في القياس) لسلامته من الفصل بين العامل والمعمول باجني والتوكيد غير اجني ان قلت يلزم الفصل عند ٩٧ البصريين في نحو رغبت ورغب في الزيدان

عنهما كما يأتي قلت هذا أمر جزئي فافهم (قوله غير مفصول باما) والآن رجح الرفع نحو ضربت زيدا وأما عمرو فأكرمته لأن ما بعدهما كلام مفصول بما قبلها فلا يعتبر بينهما مناسبة (قوله أو كان المشغول طلباً) لأن الطلب لا يقع في الكثير خبراً للمبتدأ فمن ثم منعه بعضهم متوهم التنافي من عنوان خبر وطلب (قوله عن أصل هذا الباب) من أنه لا مانع من العمل في السابق الاضمير الشامل وفيه أنه يلزم خروج مسائل يختص بالابتداء (قوله واستوتوا في نحو زيد قام وعمراً كرمته) أقول حق التمثيل وعمراً كرمته معه ليكون على تقدير العطف على جملة الخبر هناك رابط في المعطوفة يرجع لزيد قيل المثال لا يشترط محته على أن الغرض مثال لمطلق مسبوق بذى وجهين وأن توقفت محته التركيب على شيء آخر وبعض المحققين من الأعاجم هناك كلام

دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين فدبر ظرف وثلاثاً مفعول مطابق وهما مطلوبان لكل من العوالم الثلاثة ومثال تنازع الفعلين مامثلنا ومثال تنازع الاسمين قول الشاعر

قضي كل ذي دين فوق غريمه * وعزة معطول معنى غريمها

في أحد القولين ومثال تنازع الفعل والاسم هاؤم أقرأ كتابيه واتق الفريقان على جواز أعمال أي العاملين شئت ثم اختلفوا في المختار فاختار الكوفيون أعمال الأول لتقدمه والبصريون أعمال المتأخر لمجاورته للمعمول وهو الصواب في القياس والاكثر في السماع فإذا أحمل الثاني نظرت أن احتاج الأول للمرفوع أضمر على وفق الظاهر المتنازع فيه نحو قاما وقعدا أخواك قاموا وقعدا أخوتك فن وقعدتسوتك وهذا اجماع من البصريين وإن احتاج لمنصوب فلا يخلو أمان يصح الاستثناء عنه أولاً فإن صح الاستثناء عنه وجب حذفه نحو ضربت وضربني زيد ولا يجوز أن تضمره فتقول ضربته وضربني زيد لا في ضرورة الشعر قال الشاعر

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهاراً فكيف في الغيب أحفظ للود

وإن لم يصح وجب تأخير نحو رغبت ورغب في الزيدان عنهما وإذا أحمل الأول أضمر في الثاني ما يحتاجه من مرفوع ومنصوب ومجرور فتقول قام وقعدا أخواك قام وضربتهما أخواك قام ومررت بهما أخواك ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعاً باتفاق ولا إذا كان منصوباً لا في ضرورة الشعر كقول الشاعر

بمكاظ يفشي الناظري * ن إذا هم لمحو أشاعه

ومن ثم قلنا في قوله تعالى آتوني أفرغ عليه قطراً أنه أحمل الثاني لأنه لو أحمل الأول لوجب أن يقال آتوني أفرغه عليه قطراً وكذا في بقية آي التنزيل الواردة من هذا الباب ثم قلت

(باب إذا شغل فعلاً أو وصفا ضمير اسم سابق أو ملابس لضميره عن نصبه وجب نصبه بمحذوف مماثل للمذكور أن تلاما يختص بالفعل كان الشرطية وهما لا ومتى ترجح أن تلاما الفعل به أولى كالمهزلة وما النافية أو عاطفا على فعلية غير مفصول بامان نحو أشرامنا واحد تتبعه والانعام خلقها لكم أو كان المشغول طلباً ووجب رفعه بالابتداء أن تلاما يختص به كذا الفجائية أو تلاما ماله الصدر كزيد هل رأيته وهذا خارج عن أصل هذا الباب مثل وكل شيء فعلوه في الزبر وزيدياً حسنه وترجع في نحو زيد ضربته واستوتوا في نحو زيد قام وعمراً كرمته) وأقول هذا الباب المسمى بباب الاشتغال وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل هو فعل أو وصف وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً كزيد اضربه أو محلاً كزيد امررت به أو ملابس لضميره نحو زيد اضربت غلامه أو مررت بغلامه والاسم في هذه الامثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان أحدهما أن يرفع على الابتداء فالجملة بعده في محل رفع على الخبرية والثاني أن ينصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجملة بعده لأنها مفسرة وفهم من قولي فعل أو وصف أن العامل أن لم يكن أحدهما لم تكن المسئلة من باب الاشتغال وذلك نحو زيد أنه فاضل وعمر وكن أنه أسود ذلك لأن الحرف لا يعمل فيما قبله وكذلك نحو زيد دراكه وعمر وعليه لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ومن ثم لم يجز النصب على الاشتغال في نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وقولك زيداً حسنه لأن فعلوه صفة والصفة لا تعمل

غير هذا حاصله أنه لا عطف على جملة الخبر أصلاً بل العطف على كل حال على الجملة الكبرى غير أن الجملة الكبرى لها اعتباران صدر وعجز فتعتبر المناسبة بين المعطوفة والجملة الكبرى تارة من حيث صدرها وتارة من حيث عجزها وحينئذ فلا حاجة لأربط أصلاً وهو دقيق (قوله أصله أن يجوز فيه وجهان) أقول مراده بالجواز ما قابل الامتناع لاستواء الأمرين لأن هذا ليس

أصلاً إذا ما يكون في قام زيد وعمر وأكرمته والاصل ترجيح الرفع (قوله تابع) في معنى التابع كلام لنا مبسوط في كتابة الازهرية فارجع اليه
ان شئت (قوله مطلقاً) محدودة أولاً ٩٨ والثاني عدم توكيده اتفاقاً نحو دهر وحين فاصدقه على القليل والكثير لا فائدة في تأكيده

(قوله ولا يعاد ضمير متصل) في الموصوف وفعل التعجب جامد فهو شبيه بالحرف فلا يعمل فيما قبله لاسيما وبينهما ما التعجبية ولهذا المصدر
نحو ضربته ضربته ويحتمل وكذلك زيداً انما الضار به لان ال موصولة فلا يتقدم عليها معمول صلتها ثم الاسم الذي تقدم وبعبارة فعل أو وصف
هذا ان يكون للفعل أو الفاعل أو المفعول فان قلت انما عين تأكيده الثاني أو هو الثالث من استعارة أو نقل
ضمير الرفع لغيره وان قلت ضربته ضربته احتمل الاولين فقط هذا والظاهر ان توكيد الفعل المسند
للضمير باعاده وحده ممتنع أو غير شائع نحو ضربته ضرب أو ضربت ضرب والقول بالالتفات في ذلك
بمعيد (قوله ولا حرف غير جوابي) نحو كسرت بالحجر بالحجر رد التوهم انك كسرت الحجر وعليه
فهو توكيد لمعنى الباء امان كان رد التوهم الكسر بالسكين مثلاً فهو توكيد
للمحجر لكن على الاول هو اظهار في محل الاضرار اذا الظاهر كسرت بالحجر به اغتفر لان المقام
للتأكيد في الجملة اما احرف الجوابي فكانا مستقبلي يعاد وحده كما يؤتى به ابتداء

في الموصوف وفعل التعجب جامد فهو شبيه بالحرف فلا يعمل فيما قبله لاسيما وبينهما ما التعجبية ولهذا المصدر
وكذلك زيداً انما الضار به لان ال موصولة فلا يتقدم عليها معمول صلتها ثم الاسم الذي تقدم وبعبارة فعل أو وصف
وكل منهما ما نصب لضميره أو لسيبويه ينقسم خمسة أقسام أحدها ما يترجح نصبه وذلك في ثلاث مسائل احدها ان
يكون الفعل المشغول طلباً نحو زيداً اضربه وعمر الاثم الثانية أن يتقدم عليه أداة يقلب دخولها على الفعل نحو
ابشر امنا واحداً يتبعه الثالثة أن يقترب الاسم بعاطف مسبق بجملة فعلية لم تبين على مبتدا كقوله تعالى خلق
الانسان من نقطة فاذا هو خصم مبين والاعلام خلقها لكم الثاني ما يترجح رفعه بالابتداء وذلك فيما لم يتقدم عليه
ما يطلب الفعل وجوباً أو رجحاناً نحو زيداً يضربه وذلك لان النصب محجوج الى التقدير ولا طالب له والرفع غني
عنه فكان أولى لان التقدير خلاف الاصل ومن ثم منعه بعض النحويين ويردونه قري جئات عدن يدخلونها
سورة انزلناها بنصب جنات وسورة الثالث ما يجب نصبه وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب
نحو ان زيداً رأيت فأكرمه الرابع ما يجب رفعه وذلك اذا تقدم عليه ما يختص بالجل الاسمية كذا الفجائية نحو
خرجت فاذا زيداً يضربه عمر وواجزة أكثر النحويين النصب بعد هاء أو حال بين الاسم والفعل شئ من
أدوات التصدير نحو زيداً يدهل رأيت وعمر وما لقيته الخامس ما يستوي فيه الامران وذلك اذا وقع الاسم بعد
عاطف مسبق بجملة فعلية مبنية على مبتدا نحو زيداً قام وعمر أكرمته وذلك لان الجملة السابقة اسمية المصدر
فعلية المعجز فان راعيت صدرها رفعت وان راعيت عجزها نصبت فللمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فذلك جاز
الوجهان على السواء وقد جاء التنزيل بالنصب قال الله تعالى الرحمن علم القرآن الآيات الرحمن مبتدا وعلم القرآن
جملة فعلية خبر والمجموع جملة اسمية ذات وجهين والجملةتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر وجملة الشمس والقمر
بحسبان والنجم والشجر يسجدان معترضتان والسماء رفعها عطف على الخبر أيضاً وهي محل الاستشهاد ثم قلت
(باب يتبع ما قبله في الاعراب خمسة أحدها التوكيد وهو تابع يقر رأس المتبوع في النسبة أو الشمول فالأولى
نحو جاز زيد نفسه والزيدان أو الهندان أنفسهم ما والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهم والعين كالنفس والثاني
نحو جاء الزيدان كلاهما والهندان كلاهما واشتريت العبدك والعبيد كلهم والامة كلها والاماء كلهن ولا تؤكد
نكرة مطلقاً وتؤكد باعادة اللفظ أو مرادفه نحو دكا وكذا وجا جاسلاً ولا يعاد ضمير متصل ولا حرف غير جوابي
الامع ما اتصل به) وأقول اذا استوفت العوامل معمولة لا تنافي لاسبيل لها الى غيرها لا بالتبعية والتوابع
خمس نعت وتوكيد وعطف بيان وبدل وعطف نسق وقيل أربعة فادرج هذا القائل عطف البيان والنسق تحت
قوله والعطف وقال آخر ستة فجعل التأكيده اللفظي باباً واحداً والتأكيده المعنوي كذلك ومثال المقرر لامر
المتبوع في النسبة جاز زيد نفسه فانه لو لا قولك نفسه لجوز السامع كون الجاني خبره أو كتابه بدليل قوله تعالى وجاء
ربك أي أمره ومثال المقرر لامره في الشمول قوله عز وجل فسجد الملائكة كلهم أجمعون اذ لو لا التأكيده
لجوز السامع كون الساجداً أكثرهم ويجب في المؤكد كونه معرفة وشذوذ قول عائشة رضي الله عنها ما صام رسول الله
صلى الله عليه وسلم شهراً كله الارامضان وقول الشاعر

لكنه شاقه ان قيل ذار جب * ياليت عدة حول كله رجب

وانشده ابن عاتك وغيره ياليت عدة شهر وهو تحريف ويجب في التأكيده كونه مضافاً الى ضمير ما تدعى المؤكد

مطابق

كذلك وشذا عادة غيره وحده كقوله فلا والله لا يلقي لابي * ولا لمامهم أبدا دواء وأسهل منه قوله

لا لأبوح محب بشهاتها * أخذت على موافقاهودا

لا يضاف للضمير (قوله)
 قطعت رؤس الكبشين)
 فالثنائية ظاهرة والجمع
 مراد به مافوق الواحد
 والافراد مراد به الجنس
 الصادق بالاثنتين (أو
 توضيحه) هو في المعارف
 ولم يقولوا فيه تخصيصا لان
 عمومها لعارض الاشتراك
 فجعله خفاء عارضا فإزالة
 توضيحه والتخصيص إزالة
 العموم الاصلى وأنت خبير
 بان هذا مع ضعفه لا يظهر
 في غير العلم من المعارف فن
 ثم لم ينظر له بعض وعبر فيها
 بالتخصيص مثل الكرات
 كان عقيل في شرح الخلاصة
 (قوله ولا يكون أخص)
 أقول الظاهر مذهب من
 جوز كونها أخص لانها
 موضحة أو مخصصة فلتكن
 أعرف وكأن من منع قال
 لا يكون التابع أشرف من
 المتبوع (قوله ويحتاج
 شرح ذلك الى بسط طويل)
 أقول يرد على من قال انه
 عطف بيان ان عطف البيان
 موضح أو مخصص وكلاهما
 متنى هنا ويحاج بأنه موضح
 وذلك ان الهين متنى والحكم
 المتعلق به يحتمل أنه من حيث
 كل فرد ويحتمل أنه من
 حيث الهيئة الاجتماعية بل

مطابق له كما مثلنا ويستثنى من ذلك اجمع وما تصرف منه فلا يضمن لضمير تقول اشترت العبد كله اجمع والامة
 كلها اجماعا والعبيد كلهم اجمعين والاماء كلهن اجمع ويحب في النفس والعين اذا اكد بهما ان يكونا مفردين مع
 المفرد نحو جاء زيد بنفسه عينه وجاءت هند بنفسها عينها اجمعين مع الجمع نحو جاء الزيدون انفسهم اعينهم
 والهندات انفسهن اعينهن وأما اذا اكد بهما المتنى ففيهما ثلاث لغات أفصحها الجمع فتقول جاء الزيدان انفسهما
 اعينهما ودونه الافراد ودون الافراد الثنائية وهي الاوجه الجارية في قولك قطعت رؤس الكبشين (مسئلة) قال
 بعض العلماء في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون فائدة ذكر كل رفع وهم من يتوهم ان الساجد البعض
 وفائدة ذكر اجمعون رفع وهم من يتوهم انهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين والاول
 صحيح والثاني باطل بدليل قوله تعالى لاغوينهم اجمعين لان اغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد فدل على
 ان اجمعين لا تعرض فيه لاتحاد الوقت وانما معناه كفى كل سواء هو قول جمهور النحويين واذا ذكر في الآية
 تأكيد على تأكيد كما قال تعالى فهل الكافرين أمهلهم رويدا * ثم قلت (الثاني النعت وهو تابع مشتق
 أو مؤول به يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدمجه أو مدمجه أو تأكيد أو تأكيد أو الترحم عليه ويتبعه في واحد من أوجه
 الاصراب ومن التعريف والتشكيرو لا يكون أخص منه فتحو بالرجل صاحبك بدل ونحو بالرجل الفاضل وبزيد
 الفاضل نعت وأمره في الافراد والتذكير واضدادهما كالفعل ولكن يترجح نحو جاءني رجل فهو دغلمانة على
 قاعد أو ماقاعدون فضيف ويجوز قطعه ان علم متبوعه بدونه بالرفع أو بالنصب) وأقول مثال المشتق مررت
 برجل ضارب أو مضروب أو حسن الوجه أو خبير من عمرو ومثال المؤول به مررت برجل أسد أي شجاع
 ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى فتحرر برقة مؤمنة ومثال ما يفيد مدمجه الحمد لله رب العالمين ومثال
 ما يفيد مدمجه أو دالة من الشيطان الرحيم ومثال ما يفيد الترحم عليه اللهم أنا عبدك المسكين ومثال ما يفيد التوكيد
 منفعة واحدة وعشرة كاملة ولا تتخذوا الهين اثنين رزعم قوم من أهل البيان أن اثنين عطف بيان ويحتاج
 شرح ذلك الى بسط طويل وقد هج المعربون بان النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة والتحقيق ان الامر على
 النصف في العدين وانه انما يتبع في اثنين من خمسة وهما واحد من أوجه الاصراب الثلاثة التي هي الرفع
 والنصب والجرو واحد من التعريف والتشكيرو فلا نعت نكرة بمعرفة ولا العكس لا تقول مررت برجل الفاضل
 ولا بزيد فاضل كأنه لا يتبع المرفوع بمنصوب ولا مجرور ولا نحو ذلك ويجب عند جماهير النحويين كون
 الموصوف اما أعرف من الصفة أو مساويا لها فلا يجوز أن يكون دونها فالاول كقولك مررت بزيد الفاضل
 فان العلم أعرف من المعروف باللام والثاني نحو مررت بالرجل الفاضل فانها معر فان باللام والثالث نحو مررت
 بالرجل صاحبك فصاحبك بدل عندهم لانعت لان المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم وكلاهما أعرف
 من المعروف باللام وأما الافراد وضداهما الثنائية والجمع والتذكير وضدوه هو التأنيث فان النعت يعطى من ذلك
 حكم الفعل الذي يحل محله من ذلك الكلام فتقول مررت بأمرأة حسن أبوها بالتذكير كما تقول حسن أبوها
 وفي التنزيل ربنا أخرنا من هذه القرية الظالم أهلها وبرجل حسن أمه بالتأنيث كما تقول حسنت أمه وتقول
 برجل حسن أبواه وبرجل حسن أباه ولا تقول حسنين ولا حسنين على لغة من قال أكلوني البراغيث وعلى
 ذلك فقس الا ان العرب أحرر واجمع التكمسين يجرى الواحد فاجازوا فصيحا مررت برجل فهو دغلمانة كما
 تقول قاعد غلمانة وقوم رجحوم على الافراد واليه اذهب وأما جمع التصحيح فاما يقول من يقول أكلوني
 البراغيث واذا كانت المنعوت معلوما بدون النعت نحو مررت بأمرى القيس الشاعر جازلك فيه ثلاثة
 أوجه الاتباع فيخفض والقطع بالرفع باضمار هو بالنصب باضمار نعل ويجب أن يكون ذلك الفعل

ربما كان المتبادر الاول كما يظهر لك في قولنا لا تضرب الزيد بن وليس مرادنا اذ نفى كل من الالهين كفر بقوله اتين توضيح وبيان لان

النهي عن الاطمين من حيث انهما انسان فلا ينافي انه لا بد من احدهما كما عينه بعد بقوله انما هو الله واحد قابلي فارهبون ولما كان هذا خفيا لم يعتبره النحويون وقالوا انه صفة مؤكدة ولا بدقة وتدقيق أهل المعاني والبيان الناظرين للنكات وان لم تقنع بهذا وتشوقت لتويع بسط في المقام حيث أشار بذلك المصنف الامام فقلت عليك عبارة المولى سعد الدين في المطول ونصها في مبحث بيان المسند اليه فان قلت قد أورد المصنف يعني الخطيب القزويني صاحب التلخيص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو الله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير وأورده السكاكي في عطف البيان مصرحاً بأنه من هذا القليل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفاً صناعياً ويكون ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح لا للتاكيد مثل أمس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعني الجنسية أعني الإلهية ومعني العدد أعني الاثنيتية وكذا لفظ الله حامل لمعني الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني انه اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين والله بواحد ايضاً حال هذا الغرض وتفسير او هذا الذي قصده صاحب الكشف حيث قال الاسم الحامل لمعني الافراد أو الاثنيتية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا أردت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده أي يحققه ويقرره ولم يقصده انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع أو بالفاظ مخصوصة فوقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشيء اذ دلالة الكلام عليه بل أورد في المفصل قوله تعالى نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو أمس الدابر فالحق ان كلاماً من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كافي قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل ١٠٠ في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة طائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق

في باب الوصف فالآيتان يشتركان في أن الوصف فيهما للبيان ويفترقان من حيث انه في الهين اثنين والله واحد لبيان ان القصد الى

أخص أو أعني في صفة التوضيح والمدح في صفة المدح وأذم في صفة الذم فالاول كافي للمثال المذكور والثاني كافي قول بعض العرب الحمد لله أهل الحمد بالنصب والثالث كافي قوله تعالى وامرأته حاله الخطب يقرأ في السبع حاله الخطب بالنصب باضمار اذم وبالرفع اما على الاتباع أو باضمار هي * ثم قلت (الثالث عطف البيان وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصه نحو * أقسم بالله أبو حفص عمر * ونحو أو كفارة طعام مساكين ويتبعه

العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا المبحث على ما ذكرت في مما لا مزيد عليه للمصنف وبه يتبين ان لاختلاف بين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف لا وصف أن معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحارث ولم يذكر اثنين وواحد لدلالة على الاثنيتية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر الدلالة على ان القصد من متبوعهما الى أحد جزأيه أعني الاثنيتية والوحدة دون الآخر أعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لصفة (وأقول) ان أريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص أو تأكيد أو مدح أو ذم أو نحو ذلك وان أريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته شيئاً آخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد لدلالة على الاثنيتية والوحدة فيكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق ألا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال وأما انه ليس ببديل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه أيضاً نظر لانا نسلم انه يجب صحة قيام البديل مقام المبدل منه ألا ترى الى ما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاؤه مفعول لا جعلوا والجن بدل من شركاءه معلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا الله الجن بل لا يعبدان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ اثنين من الالهة على ما صرح تقريره انتهت عبارة المطول (قوله أخص) هو يوههم الابهام والفرض انه معلوم (قوله وأمدح في صفة المدح) هو وجهه لكن قال غير المدح من الصفة ويجوز تفسيره أعني وغيره ما عدا مفيد الذم وقياسه في الذم ما عدا مفيد المدح (قوله غير صفة) يحتمل ان مراده بها المشتق ومثله المتوكل به فكانه قال تابع جامد ويحتمل ان مرادها التثنية واليه نحائي الشارح (قوله ان لم يجب ذكره) كنهه بام زيدا (خوها) قديدي صفة البدلية وكونه جملة أخرى أمر تقديري لا يمنع ارتباط الاولى بضمير وفي الظاهر هو من متعلقات الجملة الاولى ومن توابع ما فيها كما ان يكون المبدل منه نية الطرح لا ينافي عود الضمير في البديل اليه نحو أكلت الرغيف ثلثه

(قوله ولم يمتنع احلاله محل الاول) الانسب بكون البدل على نية تكرار العامل أن يقول ولم يمتنع تقدير العامل له ان قلت ما يمنع التذخير يمتنع تسلط العامل الاول حيث جعل عطف بيان قلت المقدر يعمل بطريق الاستقلال والعمل بالتبع يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره ان قلت حينئذ ما منع في جعلهم البدل من التوابع قلت نظر الظاهر (قوله ويمتنع في نحو مقام ابراهيم) أي يمتنع عطف البيان في قوله تعالى في شأن البيت الحرام فيه آيات بينات مقام ابراهيم فلا يجوز ان مقام ابراهيم عطف بيان لا يات بناء على انه ما شئ واحد وان المراد بمقام ابراهيم مقام به من الامور المتغير عنها بالآيات وذلك ان عطف البيان وموضع أو مخصص ودلالة مقام ابراهيم على هذه الامور أخفى من دلالة آيات بينات عليها ذلك المتبادر من مقام ابراهيم المسمى الحقيق الذي قام به والاخفى لا يوضح الاظهر فلا يخصه خفاء معناه في نفسه وبالنسبة له ان قلت قد ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان الثاني في عطف البيان ليس بلازم ان يكون اوضح من الاول لجواز أن يكون التوضيح باجتماعهما ١٠ قلت بعد تسليم ما ذكر له فهنا مانع

آخر لان مقام مفرد معرفة وآيات جمع تكرة وقد قال ابن مالك فأوليته من وفاق الاول * ما من وفاق الاول التمت ولي وان كان الزمخشري قد أعرب مقام عطف بيان فقد قيل انه مخالف للاجماع في ذلك كما في الاشعري (قوله يا سعيد كرز) يتسوين كرز فليس المانع من البيان الاخفاء الثاني على ما علمت فيه أما ان ضم بلا توين فالمانع أيضا كون البيان لا يعطي حكم المتنادي المستقل وبه صرح في الشارح ثم الظاهر ان الاخفى يصح بدلا وان لم يصح عطف بيان (قوله قالون عيسى) قال ثاني أخفى لانه اعم اشهر بالاول لقبحه به شيخة نافع لجودة قراءته (قوله من تقب ولا

في أربعة من عشرة ويجوز اعرا به بدل كل ان لم يجب ذكره كنهذا مقام زيد أخوها ولم يمتنع احلاله محل الاول نحو يازيد الحارثو * أنا بن التارك البكري بشر * ويانصر نصر نصر او يمتنع في نحو مقام ابراهيم وفي نحو ياميد كرزوقرأ قالون عيسى) وأقول قولي تابع جنس يشمل التوابع كلها وقولي غير صفة مخرج للصفة فانها توافق عطف البيان في قاعدة توضيح المتبوع ان كان معرفة وتخصيصه ان كان تكرة فلا بد من اخراجها والادخالات في حد البيان وقولي بوضع متبوعه أو تخصيصه مخرج لمساعد عطف البيان ومثال الموضح قوله أقسم بالله أبو حفص عمر * ما مسها من تقب ولا دير والمراد بعمر بن الخطاب رضي الله عنه ومثال العطف المخصص قوله تعالى أو كفارة طعام مسكين فيمن نون كفارة وورفع الطعام وحكم المعطوف أنه يتبع المعطوف عليه في أربعة من عشرة وهي واحد من الرفع والنصب والجرو واحد من التعريف والتذكير وواحد من الجمع وواحد من التذكير والتأنيث وكل شيء جاز اعرا به عطف بيان جاز اعرا به بدلا أعني بدل كل من كل الا اذا كان ذكره واجبا كنهذا مقام زيد أخوها ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند والجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يرتبط بها بالخبر عنه والرابط هنا الضمير في قوله أخوها الذي هو تابع لزيد فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب بياننا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة أخرى فتخيلوا الجملة الخبر بها عن رابط والا اذا امتنع احلاله محل المتبوع ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك يازيد الحارث فهذا من باب البيان وليس من باب البدل لان البدل في نية الاحلال محل البدل منه اذ لو قيل بالحارث لم يحجز لان يا أو لا يجتمعان هنا ومنها قول الشاعر أنا بن التارك البكري بشر * عليه الطير ترقبه وقوما فبشر عطف بيان على البكري وليس بدلا لامتناع أنا بن التارك بشر اذ لا يضاف ما فيه الالف واللام الى الجرد منها الا ان كان المضاف صفة ممتدة أو مجموعة جمع المذكر السالم نحو الضارب يازيد والضارب يوزيد ولا يجوز الضارب زيد خلافا للفرع ومنها قول الرازي وهو ذو الرمة اتي واسطار سطر سطر * لقائل يانصر نصر نصرا لان نصر الثاني مرفوع والثالث منصوب فلا يجوز فيه ما أن يكونا بدلين لانه لا يجوز يانصر بالرفع ولا يانصر بالنصب قالوا وانما نصر الاول عطف بيان على اللفظ والثاني عطف بيان على المحل واستشكل ذلك ابن

دبر) هما متقاربان فكلاهما مرض بفتح البعير الا أن الاول تقر فيه والثاني تحلل أجزائه حتى يرق ويعدده * اغفر له اللهم ان كان فجر * وهذا كلام اعرا بي قال له ناقتي تقبت ودبرت فاحماني على غير هاف كذب (قوله نون كفارة) احتزبه عن قراءة اضافة كفارة للطعام (قوله ولذلك أمثلة كثيرة) كأنه يعرض بقول ابن مالك وصالح البدلية يري * في غير نحو يا غلام بعمر او نحو بشر تابع البكري (قوله أنا الخ) يقول ان أباه عنزم على قتل بشر فلما عنزم صار مجزوما بقتله لكل أحد حتى للطير أو انه ضربه بضر به صيرته على آخر رمق في الوجهين صارت الطير تتبع البكري بشرا لتأكل من ميتته اذ وقع (قوله خلافا للفرع) واليه أشار ابن مالك بقوله وليس أن يبدل بالمرضى (قوله ذو الرمة) بضم الراء قطعة جبل بالية ذكره الجوهري

(قوله لان الشيء لا يبين نفسه) أقول يمكن الجواب عنه بأن نصر الثاني ضمن الشهرة في أوصاف الخير ونصرا الثالث ضمن شهرة أزيد فحصل الاختلاف كما قالوا في أنا أبو النجم ١٠٢ وشعري شعري (قوله ادعي الربوبية) فيشمل رب العالمين بحسب زعمه بخلاف رب

موسى وهرون معلوم أنه الله تعالى (قوله ويوافق متبوعه) أي تارة وبخالفه أخرى (قوله فلا يصدق عليه أنه المقصود) أي لان هذه الجملة تفيد حصر المقصد فيه (قوله انما يتبع بواسطة حرف) يشير الى أن قوله بلا واسطة واجع للتابع ويصح أنه واجع لقوله المقصود بالحكم (قوله مقصودين) خرج بدل الغلط فان الاول غير مقصود فيه أصلا ان قلت كيف قوله مقصودين مع قولهم المقصود بالحكم هو البديل قلت مرادهم أن المقصود ثانيا انما هو البديل فلا ينافي أن المبدل منه يقصد أولا توطئة للبديل لتنبه له النفس ثم يقصر المقصد على البديل فقوله مقصودين أي المبدل منه أولا وسيلة والبديل ثانيا بالذات (قوله قصدا صحيا) خرج بدل النسيان فان قصدا الاول فيه خطأ (قوله ولا جزئية) كافي بديل البعض ان قلت الثالث جزء من النصف وكذا ما بعده قلت لكنه

الطراوة لان الشيء لا يبين نفسه قال وانما هذان باب التوكيد اللفظي وتابعه على ذلك الحمدان ابنا مالك وممطي فان قلت يا سعيد كرز بضم كرز وجب كونه بدلا وامتنع كونه بيا لان البديل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقل وكرز اذا نودي ضم من غير تنوين وأما البيان المفرد التابع لمبتى فيجوز رفعه ونصبه ويمتنع ضمه من غير تنوين ومثله في ذلك التمت والتوكيد نحو يازيد الفاضل والفاضل ويا عم أجمعين وأجمعين وكذلك يمتنع البيان في قولك قرأ قلون عيسى ونحوه مما الاول فيه أوضح من الثاني وانما قال العلماء في قوله تعالى آمنابر رب العالمين رب موسى وهرون أنه بيان لان فرعون كان قد ادعى الربوبية فلو اقتصر واعلى قولهم رب العالمين لم يكن ذلك صريحا في الايمان بالرب الحق سبحانه وتعالى * ثم قلت (الرابع البديل وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وهو ما بديل كل نحو صراط الذين أو بض نحو من استطاع اليه سبيلا أو اشتال نحو قتال فيه أو اضرب نحو ما كتب له نصفها ثلثها ربعها أو نسيان أو غلط كجاءني زيد عمر ووهذا زيد حمار والاحسن عطف هذه الثلاثة بيل ويوافق متبوعه وبخالفه في الاظهار والتعريف وضد ما لكن لا يبدل ظاهره من ضمير حاضر الا بديل بعض أو اشتال مطلقا أو بديل كل ان أفاد الا حاطة) وأقول البديل في اللغة العوض وفي التنزيل عسي ربنا أن يبدلنا خير امنا وفي الاصطلاح ما ذكرت والتابع جنس يشمل التوابع والمقصود بالحكم فصل مخرج للنت والبيان والتأكيد فانهم متممات للمقصود بالحكم لا مقصودة بالحكم ولتجوز جاء القوم لا زيد فان زيدا منى عنه الحكم فلا يصح أن يقال انه المقصود بالحكم ولا جو عمر وفي جاء زيد وعمر وأوقع عمر وأوثم عمرو أو القوم حتى عمر وفاته مقصود بالحكم مع الاول فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم وبلا واسطة يخرج للمعطوف عطف النسق في نحو جاء زيد بل عمر وفاته وان كان المقصود بالحكم لكنه انما يتبع بواسطة حرف العطف وأقسامه ستة بديل كل من كل وبديل بعض من كل وبديل اشتال وبديل اضرب وبديل نسيان وبديل غلط فبديل الكل نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين قال الصراط الثاني هو نفس الصراط الاول وبديل البعض نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فن في موضع خفض على أنها بديل من الناس والمستطيع بعض الناس لا كلهم وبديل الاشتال نحو ويشتلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بديل من الشهر وليس اقتتال نفس الشهر ولا بعضه ولكنه ملابس له لوقوعه فيه وبديل الاضرب كقوله عليه الصلاة والسلام ان الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها الى العشر وضابطه أن يكون البديل والمبدل منه مقصودين قصدا صحيا وليس بينهما توافق كافي بديل الكل ولا كلية ولا جزئية كافي بديل البعض ولا ملابسة كافي بديل الاشتال وبديل النسيان كقولك جاءني زيد وعمر واذا كنت انما قصدت زيدا أو لا ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمر أو بديل الغلط كقولك هذا زيد حمار والاصل انك أردت أن تقول هذا حمار فسبقك لسانك الى زيد فرفعت الغلط بقولك حمار وسماه التحويون بديل الغلط على معنى بديل الاسم الذي هو غلط ألا ترى أن الحمار بديل من زيد وأن زيدا انما ذكر غلط او يصح أن يمثل لهذه الابدال الثلاثة بقولك جاءني زيد وعمر ولان الاول والثاني ان كانا مقصودين قصدا صحيا فبديل اضرب وان كان المقصود انما هو الثاني فبديل غلط وان كان الاول قصدا أو لا ثم تبين فساد قصدك فبديل نسيان ثم اعلم أن البديل والمبدل منه يتقسمان بحسب الاظهار والاضمار أربعة أقسام وذلك لان ما يكونان ظاهرين ومضمومين ومختلفين وذلك على وجهين فبديل الظاهر من

لاحظه مقابلا لتصف واعتبره جزا للصلاة فن ثم أضافه لضميرها

المظهر

(قوله وبديل النسيان كقولك جاءني زيد وعمر واذا كنت انما قصدت أن تقول عمر وفسبقك الخ) هذا لا يظهر فالاولى ما في بعض النسخ اذا

قصدت أن تقول زيد ثم تبين خطأ قصدك لان النسيان بالجنان والغلط باللسان

(قوله ضربته اياه الخ) الوجه ما قاله ابن مالك من تعين التأكيذ اللفظي اذ البديل لا بدله من ١٠٣ مزية فوجب أنه المقصود دون الاول

المظهر نحو جاءني زيد أخوك وابدال المضمر من المضمر نحو ضربته اياه فاياه بدل أو تو كيدوا أو جب ابن مالك الثاني وأسقط هذا القسم من أقسام البديل ولو قلت ضربته هو كان بالاتفاق تو كيد لا بدلا وابدال المضمر من الظاهر نحو ضربت زيدا اياه وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضا من باب البديل وزعم أنه ليس بمسموع قال ولو سمع لا عرب تو كيد لا بدلا وفيما ذكره نظر لانه لا يؤكده القوي بالضعيف وقد قالت العرب زيد هو الفاضل وجوز النحويون في هو أن يكون بدلا وأن يكون مبتدأ وأن يكون فصلا وابدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل وذلك أن الظاهر أن كان بدلا من ضمير غيبة جاز مطلقا كقوله تعالى وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره فان أذكره بدل من الهاء في أنسانيه بدل اشتغال ومثله ونثره ما يقول وقول الشاعر

على حاله لو ان في القوم حاتم * على جوده لضن بالماء حاتم

الا ان هذا بدل كل من كل وان كان ضمير حاضر فان كان البديل بعضا واشتغالا جاز نحو أعجبتني وجهك وأعجبتني علمك وقوله

أوعدني بالسجن والاداهم * رجلى فرجلى شنته المناسم

فرجلى بدل بعض من ياء أو عدني وقوله

ذري ان أمرك ان يطاعا * وما ألفتني حلمي مضاعا

خلمي بدل اشتغال من ياء ألفتني وان كان بدل كل فاما أن يدل على احاطة أو لافان دل عليها جاز نحو تكون لنا عيدا لا ولنا وآخرنا وان كان غير ذلك امتنع نحو قمت زيد ورأيتك زيدوا جوز ذلك الاخفش والكوفيون تمسكا بقوله

بكم قرش كفيما كل معضلة * وأمنهج الهدى من كان ضليلا

وكذلك يتقسمان بحسب التعريف والتشكيك الى معرفتين نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ونكرتين نحو ان للمتقين امفازا احداثا ومتخالفين فاما أن يكون البديل معرفة والمبدل منه نكرة نحو ابي صراط مستقيم صراط الله أو يكونا بالعكس نحو لنسفعا بالناسية ناصية كاذبة وقول الشاعر

لا تعلاوا وادلو اهادلوا * ان مع اليوم أخاه غدوا

* ثم قلت (الخامس عطف النسق وهو بالواو لمطلق الجمع وبالفاء للجمع والترتيب والتعقيب وثم للجمع والترتيب والمهلة وبحق للجمع والغاية وبأم المتصلة وهي المسبوقه بمزة التسوية أو بمزة عطية طلب بها أو بأم التعيين وهي في غير ذلك منقطة مختصة بالجر والجرادفة ليل وقد تضمن مع ذلك معنى الهزمة وبأو بعد الطلب للتخيير أو الاباحة وبعد الخبر للشك أو التشكيك أو التقسيم وبل بعد النفي أو النهي لتقريره وتلوها واثبات بقيضه لتاليها

كلكن وبعد الاثبات والامر لنقل حكم ما قبلها لما بعدها وباللنفي ولا يعطف غالب على ضمير رفع متصل ولا يؤكده بالنفس أو بالعين الا بعد تو كيد بمفصل أو بعد فاصل ما ولا على ضمير خفض الا باعادة الخافض) وأقول

معنى كون الواو لمطلق الجمع انها لا تقتضي ترتيبا ولا عكسه ولا معية بل هي صالحة بوضعها لذلك كله فقال استعمالها في مقام الترتيب قوله تعالى وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحق ويعقوب والاسباط ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو وعيسى وأيوب ولقد أرسلنا نوحا و ابراهيم كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم ائقن لربك واسجدوا واركعوا مع الراكعين ومثال استعمالها في المصاحبة

فأحيناها ومن معه في الفلك ونحو قاض قتله وجنوده ونحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ومثال افادة الفاء للترتيب والتعقيب وثم للمهلة قوله تعالى أماته قافير ثم اذا شاء أنشره فعطف الاقبار على الامامة بالفاء والانشاء على الاقبار ثم لان الاقبار يعقب الامامة والانشاء يترأخي عن ذلك ومعنى حق الغاية

أرسلنا نوحا و ابراهيم) فيه ان هذا من الترتيب

و غاية الشيء نهائيه والمراد انها تعطف ما هو نهائيه في الزيادة أو القلة والزيادة ما في المقدار الحسي كقولك تصدق فلان بالاعداد الكثيرة حتى الالوف والكثيرة أو في المقدار المعنوي كقولك مات الناس حتى الانبياء وكذلك القلة تكون نارة في المقدار الحسي كقولك الله سبحانه وتعالى يحصى الاشياء حتى مثاقيل الذر ونارة في المقدار المعنوي كذلك زارني الناس حتى الحجاجون وأم على قسمين متصلة ومنقطعة وتسمى أيضا منفصلة فالمتصلة هي المسبوقة امامهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم ألا ترى أنه يصح أن يقال سواء عليهم الأذار وعدمه أو بهمزة يطلب بها أو بام التعيين نحو أزيد في الدار أم عمرو وسميت أم في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر والمنقطعة ما عدا ذلك وهي بمعنى بل وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة وقد لا تتضمنه فالاول نحو أم اتخذتم ما يخفق بنات أي بل اتخذتمهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الانكاري ولا يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور والا لزم اثبات الاتخاذ المذكور وهو محال والثاني كقوله تعالى هل يستوي الاعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل هل تستوي وذلك لأن أم قد اقترنت ببل فلا حاجة الى تقديرها بالهمزة وأولها أربعة معان أحدها التخيير نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو نحرير رقبة والثاني الإباحة كقوله تعالى ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم وهذا المعنىان لمّا إذا وقعت بعد الطلب والثالث الشك نحو لبثنا يوم أو بعض يوم والرابع التشكيك وهو الذي يعبر عنه بالابهام نحو وأنا أو أياكم أملى هدي أو في ضلال ميين وهذا المعنىان لمّا إذا وقعت بعد الخير وأما بل فيعطف بها بعد النفي أو النهي ومعناها حينئذ تقرير ما قبلها بحالها وإثبات نقيضه لما بعدها نحو ما جاءني زيد بل عمرو ولا يقيم زيد بل عمرو وبعد الاثبات أو الأمر ومعناها حينئذ نقل الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها وجعل الاول كالمسكوت عنه وأما لكن فلا يعطف بها الا بعد النفي أو النهي ومعناها كمنى بل وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الاثبات قياسا على بل وأما غيرهم لانه لم يسمع وأما لا فانها لحكم النفي الثابت لما قبلها معما بعدها فلذلك لا يعطف بها الا بعد الاثبات وذلك كقوله جاءني زيد لا عمرو ومثال العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد قوله تعالى لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين ومثاله بعد الفصل بالمفعول يدخلونها من صلح فن عطف على الواو من يدخلونها وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول ومثال العطف من غير توكيد ولا فصل قول النبي صلى الله عليه وسلم كنت وأبو بكر وعمر فعات وأبو بكر وعمر وقول بعضهم مررت برجل سواء العدم فسواء صفة لرجل وهو بمعنى مستوفيه ضمير مستتر عائد على رجل والعدم معطوف على ذلك الضمير ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين ومثال العطف على الضمير المحفوض بعد إعادة الخافض فقال لها والارض قل الله يخيك منها ومن كل كرب وعليها وعلى الفلك تحملون ولا يجب ذلك خلافا لكثير البصريين بدليل قراءة حمزة رحمه الله واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض الارحام وحكاية قطرب ما فيها غير موفرسه

* ثم قلت

(فصل وإذا اتبع المنادي ببدل أو نسق مجرد من ال فهو كالمنادي المستقل مطلقا وتابع المنادي المبني غيرهما يرفع أو ينصب الاتباع أي يرفع أو الاتباع المضاف المجرد من ال فينصب كتابا للمعرب) * وأقول لتوابع المنادي أحكام تخصها فلها أفردها بفصل والحاصل ان التابع اذا كان بدلا أو نسقا مجردا من ال فانه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كان منادي تقول في البدل يا سيد كرز بالضم كما تقول يا كرز وكذلك يا عبد الله كرز وفي النسق يا زيد وخالد بالضم كما تقول يا خالد وكذلك يا عبد الله وخالد لافرق في البابين المذكورين بين كون المنادي معربا أو مبنيًا وان كان التابع غير بدل ونسق مجرد من ال فان كان المنادي مبنيًا فالتابع له ثلاثة أقسام ما يجب

(قوله كالمنادي المستقل)
وجهه انه ما ليسا متممين
الاول حق يتبعانه بل البدل
هو المقصود وحده
والنسق مقصود كالاول

رفعه وما يجب نصبه وما يجوز فيه الوجهان فالواجب رفعه أنت أي نحو يا أيها الانسان يا أيها الناس وعن المسازني
اجازة نصبه وان قرئ قل يا أيها الكافرين وهذا ان ثبت فهو من الشذوذ ويمكن والواجب نصبه التابع المضاف
مثاله في النعت نحو يا زيد صاحب عمرو ومثاله في التوكيد يا تميم كلهم أو كلكم ومثاله في البيان يا زيد أبا عبد الله والجار
فيه الوجهان التابع المفرد نحو يا زيد الفاضل والفاضل ويا تميم أجمعون وأجمعين ويا سعيد كزوكر زقال ذو الرمة
* لتائل يا نصر نصر نصر * وان كان المنادى معرباً تعين نصب التابع نحو يا عبد الله صاحب عمرو ويا بني تميم
كلهم ويا عبد الله أبا زيد واذ واجب نصب المضاف التابع للمعنى فنصبه تابعاً للمعرب أحق قال الله تعالى قل اللهم
فاطر السموات والارض ففاطر صفة لاسم الله سبحانه وزعم سيديوه انه نداء فان حذف منه حرف النداء لان
المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يوصف وكلمة اللهم لا تستعمل الا في النداء * ثم قلت

(باب موانع الصرف تسعة بحججهما قوله

اجمع وزن عاد لا أنت معرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل

(قوله وكذلك أذربيجان)

ظاهرة انه ممنوع من
الصرف مع ان فيه تفصيلاً
ذكره قالوا لي أن يقول
أذربيجان فان أردت به
البلدة المعينة منع وان نكرته
بأن أردت بلدة مأمومة

فالتأنيث بالالف كهي وحجر او الجمع المماثل لمساجد ومصاييح كل منهما يستقل بالرفع والباقي منهما لا يمنع
الامع العلمية وهو التأنيث كفاطمة وطاحنة وزينب ونحوه وجهان بخلاف نحو سقر وبلغ وزيد
لامرأة والتركيب المزجي كعمد كبر والعجمة كبراهيم وما يمنع تارة مع العلمية وأخرى مع الصفة وهو العدل
كعمر وزفر وكثني وثلاث وآخر مقابل آخرين والوزن كاحمد وأحمد والزيادة كعتمان وغضبان وشرط تأنيث
الصفة اصلها وعدم قبولها التاء فارب وصفوان بمعنى ذليل وقاس ويعمل وندمان من المناداة منصرفة وشرط
العجمة كون علميتها في العجمة والزيادة على الثلاثة فتوح منصرفة وشرط الوزن اختصاصه بالفعل كشم
وضرب علمين أو افتتاحه بزيادة هي بالفعل أولى كاحمر وكاف كل علمياً) وأقول الاصل في الاسماء أن تكون
منصرفة أعني منونة تنوين التمكن وانما تخرج عن هذا الاصل اذا وجد فيها علتان من علل تسع أو واحدة منها
تقوم مقامهما والبيت المنظوم لبعض النحويين وهو يجمع العلل المذكورة اما بصريح اسمها أو بالاشتقاق والذي
يقوم مقام علتين شيئاً التأنيث بالالف مقصورة كانت كهي أو معدودة كصحراء والجمع الذي لا نظير له في
الاحاد أي لا مفرد على وزنه وهو مفاعل كساجد ومفاعيل كصاييح ودانير وانما مثلث للمقصورة بهي
دون حبلى وللمعدودة بصحراء دون حرراء لا يتوهم أن المانع الصفة وألف التأنيث كانوا هم بعضهم وما عدا
هاتين علتين لا يؤثر الا بانضمام علة أخرى له ولكن يشترط في التأنيث والتركيب والعجمة أن تكون العلة الثانية
الحجامة لكل منهن العلمية وطاحنة صنفه وقائمة وان وجد فيها علة أخرى مع التأنيث وهي العجمة
في صنفه والصفة في قائمة وما ذاك الا لان التأنيث والعجمة لا يمنعان الامع العلمية وكذلك أذربيجان اسم لبلدة
فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة قيل وعلة خامسة وهي التأنيث لان البلدة مؤنثة وليس بشيء لاننا نعلم هل
لحظوا فيه البقعة أو المكان ولو قدر دخلوه من العلمية وجب صرفه لان التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار
كل منهن العلمية كاذكرناو الالف والنون اذا لم تكن في صفة كسكران فلا تمنع الامع العلمية كسايمان ولا وصفية
في أذربيجان فتعينت العلمية ولا علمية اذا نكرته فوجب صرفه ومثلث للتأنيث بفاطمة وطاحنة وزينب لا بين أنه
على ثلاثة أقسام لفظي ومعنوي ولا لفظي ولا معنوي ولا لفظي وأما بقية الملل فاتها تمنع تارة مع العلمية وتارة

مع الصفة مثال العدل مع العلمية عمرو وزفرو زحل وجميع ودلف فانها معدولة عن عامر وزا قرو زاحل وجامع
ودالف وطريق معرفة ذلك أن يتلقى من أفواهم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية علّة ظاهرة فيحتاج حينئذ
إلى تكلف دعوى العدل فيه ومثاله مع الصفة أحاد وموحد وثنا ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع فانها
معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة قال الله تعالى أولى أجنحة منقث وثلاث ورباع
فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لانها صفة لأجنحة وهي ممنوعة الصرف لانها معدولة عما ذكرنا فلها هذا كان
خفضها بالفتحة ولم يظهر ذلك في مثنى لانه مقصور وظهر ذلك في ثلاث ورباع لانها اسمان صحيحا الآخر ومن
ذلك آخر في نحو قوله تعالى فعدة من أيام أخر فاخر صفة لا ياء وهي معدولة عن آخر بفتح الهمزة والحاء بينهما
ألف لانها جمع أخرى وأخرى أنى آخر بالفتح وقياس فعلى أفعّل أن لا تستعمل الاضافة الى معرفة أو مقرونة
بلام التعريف فاما ما لا اضافة ليه ولا لام فقياسه أفعّل كافضل تقول هندا أفضل والهندات أفضل ولا تقول فضلى
ولا أفضل فاما آخر فصفة معدولة فلها هذا خفضت بالفتحة فان كان آخر جمع أخرى أنى آخر بكسر الراء فهي
مصرفية تقول مررت بأول وآخر بالصرف اذ لا عدل هنا ومثال الوزن مع العلمية أحمد ويزيد ويشكر ومع
الصفة أحمر وأفضل ولا يكون الوزن المانع مع الصفة الا في أفعّل بخلاف الوزن المانع مع العلمية ومثال
الزيادة مع العلمية سلمان وعمران وعثمان وأصبهان ومثاله مع الضمة سكران وغضبان ولا تكون الزيادة
المنافعة مع الصفة الا في فعّلان بخلاف الزيادة المنافعة مع العلمية ويشترط لتأثير الصفة أمران أحدهما كونها
أصلية فيجب الصرف في نحو قولك هذا قلب صفوان بمعنى قاس وهذا رجل أرنب بمعنى ذليل أي ضعیف والثاني
عدم قبوله التام ولهذا انصرف نحو ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة قال الشاعر

وندمان يزيد الكاس طيبا * سقيت وقد تغورت النجوم

ويشترط لتأثير العجمة أمران أحدهما كون علميتها في اللغة المعجمة في نحو لجام وفيروز علمين لمذكرين مصرف
والثاني الزيادة على الثلاثة فنوح ولوط وهود ونحوهم مصرفة وجهاء احدا هذا هو الصحيح قال الله تعالى
كذبت قوم نوح المرسلين وقال تعالى وقوم لوط وأصحاب مدين وقال تعالى ألبعد العاد قوم هو دوليس مما
نحن فيه لانه عربي وليس في أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام عربي غيره وغير صالح وشعيب ومحمد صلى الله عليه
وسلم وزعم عيسى بن عمرو ابن قتيبة والجرجاني والزحخشري أن في نوح ونحوه وجهين وهو مردود لانهم لم يرد منع
الصرف سماع مشهور ولا شاذ وشرط الوزن كونه ما يختص بالفعل أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم فالاول نحو
شمر وضرب علمين قال الشاعر * وجدي يا حجاج فارس شمرا * والثاني نحو آخر صفة أو علمها وافضل
علمها والافضل اسم لارعدة فان هذا الوزن وان كان يوجب في الاسماء والافعال كثير اولئك في الافعال أولى منه
في الاسماء لانه في الافعال يدل على التكلم كذهب وانطلق وفي الاسماء لا يدل على معنى والدال أصل لغير الدال
واعلم ان المؤنث ان كان تأنيته بالالف كهمى وصحراء امتنع صرفه ولم يحتاج لعلّة أخرى وقد مضى ذلك وقول أبي
على ان حراء امتنع صرفه لانه صفة والف التانيث منتقض بمنع صرف صحراء وان كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية سواء
كان لمذكر كطالحة وحمزة أو لمؤنث كفاطمة وعائشة وقول الجوهري ان هاوية من قوله تعالى فامه هاوية اسم
من أسماء النار معرفة بغير الالف واللام خطأ لان ذلك يوجب منع صرفه وان كان بغير التاء امتنع صرفه وجوبان
كان زائد على ثلاثة كسماد وزنب أو ثلاثا محرك الوسط كسقر وانظري قال الله تعالى ما سلككم في سقر كلا

به صرف (قوله فقدروا
العدل) ان قلت هلا قدروا
غيره قلت مرجع العدل
تحويل اللفظ في الحروف
ونظائره كثيرة في التصريف
وكثرة الشيء تساعد على
تقديره عند عدمه والله
سبحانه وتعالى أعلم بما
هناك والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على أشرف
الخلق سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم

قول المحشى فقدروا العدل
كان نسخته كذلك والذي
بأيدينا من النسخ بدله
فيحتاج حينئذ الى تكلف
دعوى العدل اه

انما الظي أوسا كن الوسط أعجميا كما وجور وحص وبخ أسماء بلاد أو صربيا ولكنه منقول من المذكر الى المؤنث
نحو زيد وبكر وعمر وأسماء نسوة هذا قول سيديويه وذهب عيسى بن عمر الى أنه يجوز فيه الوجهان وان لم يكن
منقولا من المذكر الى المؤنث فالوجهان كهندود عدد وجمال ومنع الصرف أولى وأوجب الزجاج وقد اجتمع
الوجهان في قوله

لم تلتفع بفضل مزرها * دعدو ولم تسق دعدو في العلب

ثم قلت

* (باب العدد الواحد والاثان وما وزن فاعلا كالثالث والعشرة مركبة يذكرون مع المذكر ويؤنثن مع المؤنث
والثلاثة والتسعة وما بينهما مطلقا والعشرة مفردة بالعكس وتميز المائة وما فوقها مفرد مخفوض والعشرة
مفردة وما دونها مجموع مخفوض الالمائة مفردة وكل الخبرية كالعشرة والمائة والاستفهامية المجرورة كالأحد
عشر والمائة ولا يميز الواحد والاثان وثلاثا حفظ ضرورة) * وأقول العدد في أصل اللغة اسم للشيء المعدود
كالقبض والنقض والخط بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط بدليل لم يثبت في الأرض عدد سنين والمراد به هنا
الالفاظ التي تعد بها الاشياء والكلام عليها في موضعين أحدهما في حكمها في التذكير والتأنيث والثاني في حكمها
بالنسبة الى التمييز فاما الاول فلهما فيه على ثلاثة أقسام القسم الاول ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائما
كما هو القياس وذلك الواحد والاثان تقول في المذكر واحد واثان وفي المؤنث واحدة واثنتان قال الله تعالى
والحكم الله واحد هو الذي خلقكم من نفس واحدة حين الوصية اثنان ربنا اثنان اثنين وأحييتنا اثنين وكذلك
ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل نحو ثالث ورابع وثلاثة ورابعة الى عاشر في المذكر وعاشرة في المؤنث قال الله
تعالى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم أي هم ثلاثة أو هو ثلاثة والخامسة أن غضب الله عليها أي والشهادة الخامسة
القسم الثاني ما يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائما وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما ما سواه كانت مركبة مع
العشرة أو لا تقول في غير المركبة ثلاثة رجال بالبناء الى تسعة رجال قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام
وتقول ثلاث نسوة قال الله تعالى آيتك ألا تكلم الناس ثلاث ليل وتقول في المركبة ثلاثة عشر رجلا بالبناء في ثلاثة
وثلاث عشرة امرأة بخذف التاء من ثلاث قال الله تعالى عليها تسعة عشر أي ما كالأخاذا القسم الثالث ما فيه
تفصيل وهو العشرة فان كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما تذكر مع المؤنث وتؤنث مع المذكر وان
كانت مركبة جرت على القياس فذكرت مع المذكر وأثبتت مع المؤنث قال الله تعالى اني رأيت أحد عشر كوكبا
فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وتقول عندى إحدى عشرة امرأة وأحد عشر رجلا أو ما الثاني وهو التمييز فانهما فيه
على أقسام خمسة أحدها ما لا يحتاج لتمييز أصلا وهو الواحد والاثان لا تقول واحد رجل ولا اثنان رجلين وأما قوله
فيه ثلثا حفظ ضرورة والثاني ما يحتاج الى تمييز مجموع مخفوض وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما ما تقول عندى
ثلاثة رجال وعشر نسوة وكذا ما بينهما ما يستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة المسائة فانهما يجب افرادها تقول
عندي ثلثا ولا يجوز ثلاث مائات ولا ثلاث مئتين الا في ضرورة والثالث ما يحتاج الى تمييز مفرد منصوب وهو
الأحد عشر والتسعة والتسعون وما بينهما نحو اني رأيت أحد عشر كوكبا وبستانهم اثني عشر نقيبا واعدنا موسي
بلايين لية وأتمناها بعشر فتم ميقات به أربعين ليلة ان هذا أخي له تسع وتسعون نعجة وأما قوله تعالى وقطعناهم

اثنتي عشرة أسباط فليس أسباطاً تميز ابل هو بدل من اثنتي عشرة والتميز محذوف أي اثنتي عشرة فرقة والرابع
ما يحتاج الى تميز مفرد مخفوض وهو المائة والالف تقول عندي مائة رجل وألف رجل ويلتحق بالعدد
المنصب تميزه تميز كم الاستفهامية وهي بمعنى أي عدد ولا يكون تميزها الا مفرداً تقول كم غلاماً عندك ولا يجوز كم
غلماناً خـ الالف الكوفيين ويلتحق بالعدد المخفوض تميزه تميز كم الخبرية وهي اسم دال على عدد مجهول الجنس
والمقدار يستعمل للتكثير وهذا انما يستعمل غالباً في مقام الافتخار والتعظيم ويقتصر الى تمييز بين جنس المراد به
ولكنه لا يكون الا مخفوضاً كما ذكرنا ثم تارة يكون مجموعاً تميز الثلاث والعشرة وأخواتها وتارة يكون مفرداً
كتميز المائة والالف وما فوقهما والخامس ما يحتاج الى تميز مفرد منصوب أو مخفوض وهو كم الاستفهامية
المجرورة نحو بكم درهما اشترت فالنصب على الاصل والجبر عن مضمرة لا بالاضافة خلافاً للزجاج وانما اذكر
في المقدمة أن تميز كم الاستفهامية وتميز الاحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لانني قد ذكرته في باب
التمييز فلذلك اختصرت اعادته في هذا الموضع من المقدمة والحمد لله على احسانه وقد آتيت على ما أردت ايراده في

شرح هذه المقدمة والله سبحانه وتعالى الحمد والمنة واياه أسأل ان يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصاً

مصرفاً وعلى النفع به موقوفاً وأن يغفر لي خطيئتي يوم الدين وأن يدخلي

برحمته في عباد الصالحين بمنه وكرمه آمين والصلاة

والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

أجمعين والحمد لله رب

العالمين

يقول راجي عفور رب البريه عبد الجواد خلف المصحح بالمطبعة الخيرية

نحمدك اللهم رفعت أقواما وخففت آخرين ونصلي ونسلم على سيدنا محمد سيد الاولين والآخرين وعلى آله
وأصحابه الذين نصب الله بهم الدين وأضر الكفر وأظهر كلمة الحق اليقين (وبعد) فقد تم باعانة مسيب كل سبب
طبع الكتاب الجليل المسمى (شدور الذهب) في معرفة كلام العرب تأليف رئيس المحققين بلاذقاع وتاج
رؤس المدققين من غير نزاع العلامة الهمام أبي محمد عبد الله بن هشام محلي الهوامش والطبري بحواش كثرائد
الدرر مشتملة على تحقيقات شريفة وتدقيقات منيفة وإبحاث واثقة ونكات فائقة مع وجازة كلماتها وسلاسة
ألفاظها وكيف لا وهي نسيج وحيد دهره وفائق أقرانه في عصره المفرد العلم الشهير الاستاذ المحقق أبي
محمد محمد الأمير نعمدها الله برحمته وأسكنهما فسيح جنته وذلك بالمطبعة الخيرية بمصر القاهرة
المعزية لالكها ومديرها المتوكل على العزيز الوهاب حضرة الكامل السيد

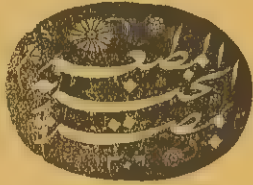
﴿عمر حسين الحشاش﴾ في شهر شوال سنة ١٣٢٣ من

هجرة من خلقه الله على أكمل الخصال سيدنا

محمد الشافي يوم الزحام

خاتم الرسل

الكرام



صحيحة

صحيحة

٤ انكامة قول مفرد

٧ قالاسم مايقبل ال الخ

٨ والفعل اماماض الخ

١٠ والحرف ماعدادلك الخ

١٠ مبحث الكلام

١٢ باب الاعراب

٢٣ فصل تقدر الحركات كلها الخ

٢٥ باب البناء ضد الاعراب

٢٥ الباب الاول ما لزم البناء على السكون

٢٦ الباب الثاني ما لزم البناء على السكون أو نائبه

٢٦ الباب الثالث ما لزم البناء على الفتح

٢٩ الباب الرابع ما لزم البناء على الفتح أو نائبه

٣٠ الباب الخامس ما لزم البناء على الكسر

٣٣ الباب السادس ما لزم البناء على الضم

٣٥ الباب السابع ما لزم البناء على الضم أو نائبه

٣٩ باب الاسم نكرة وهو ما يقبل رب الخ

٤٠ أنواع المعارف ستة أحدها المضمر الخ

٤١ الثاني العلم

٤٢ الثالث الإشارة

٤٢ الرابع الموصول

٤٤ الخامس المحلى بال

٤٥ السادس المضاف لمعرفة

٤٥ باب المرفوعات عشرة أحدها الفاعل

٤٧ الثاني نائب الفاعل

٥١ الثالث المبتدأ

٥٢ الرابع خبر المبتدأ

الخامس اسم كان وأخواتها

٥٣ السادس اسم أفعال المقاربة

٥٤ السابع اسم ما حمل على ليس

٥٥ الثامن خبر ان وأخواتها

٥٧ التاسع خبر لا التي انفي الجنس

٥٨ العاشر الفعل المضارع اذا تجرد من ناصب وجازم

٥٨ باب المنصوبات خمسة عشر أحدها المفعول به

٥٩ ومنه المنادى

٦٠ الثاني المفعول المطلق

٦١ الثالث المفعول له

٦١ الرابع المفعول فيه

٦٢ الخامس المفعول معه

٦٣ السادس المشبه بالمفعول به

٦٤ السابع الحال

٦٦ الثامن التمييز

٦٧ التاسع المستثنى بليس الخ

٧٠ العاشر خبر كان وأخواتها

٧٠ الحادي عشر خبر كان وأخواتها

٧١ الثاني عشر خبر ما حمل على ليس الخ

٧١ الثالث عشر اسم ان وأخواتها

٧٢ الرابع عشر اسم لا النافية للجنس

٧٢ الخامس عشر الفعل المضارع التالي للتواصب

٧٨ باب الجرورات ثلاثة أحدها الجرور بالحرف

الخ

٧٩ الثاني الجرور بالاضافة

٨١ الثالث الجرور للمجاورة

٨٢ باب المحزومات

٨٥ باب في عمل الفعل

٩٠ باب الاسماء التي تشمل عمل الفعل وهي عشرة

أحدها المصدر الخ

٩١ الثاني اسم الفاعل

٩٢ الثالث أمثلة المبالغة

٩٢ الرابع اسم المفعول

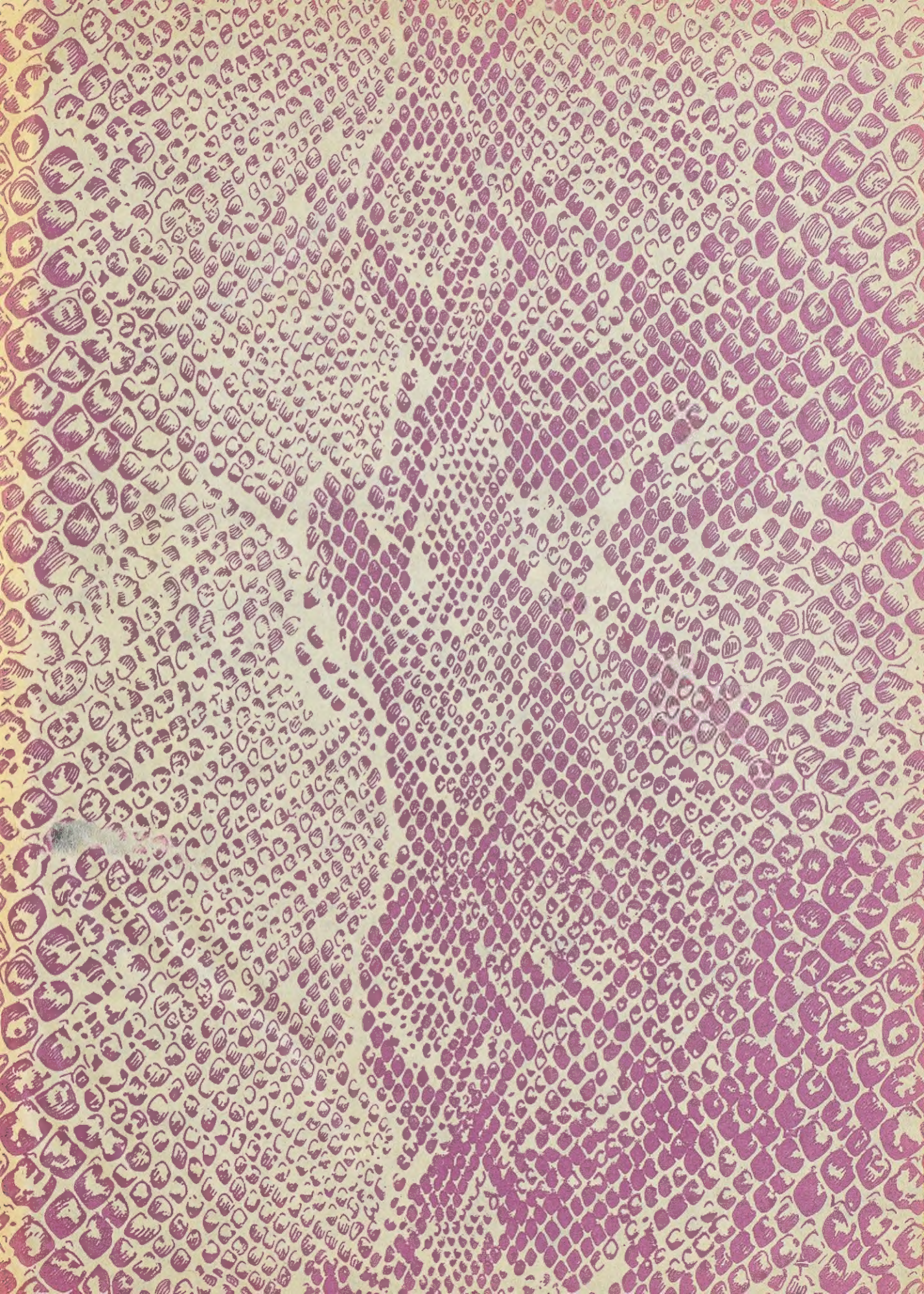
٩٢ الخامس الصفة المشبهة

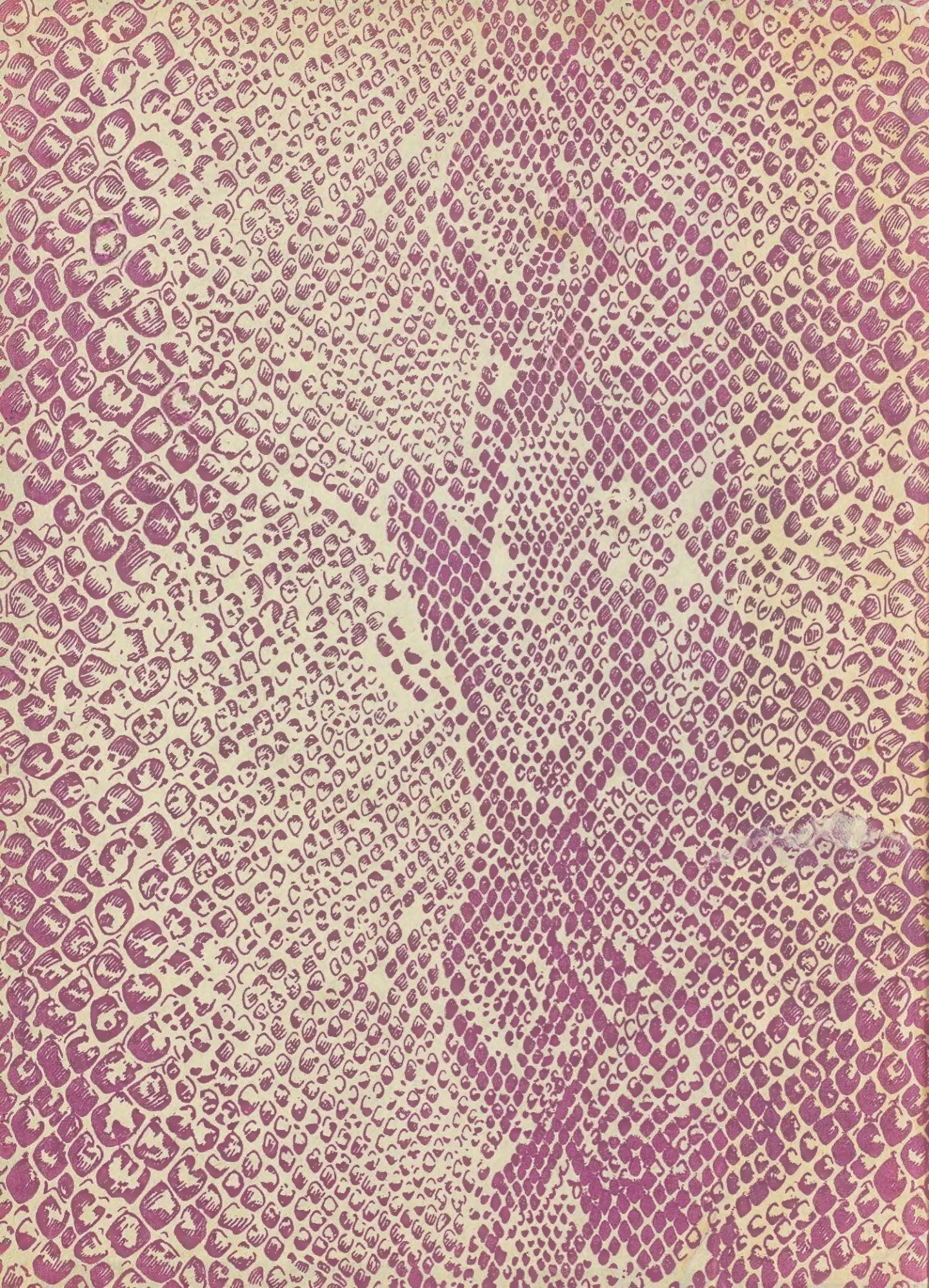
٩٣ السادس اسم الفعل

٩٤ السابع والامن انظر في الجرور المعتمدان

صحيفة	
٩٤	التاسع اسم المصدر
٩٥	العاشر اسم التفضيل وهو خاتمتها
٩٦	باب التنازع
٩٧	باب الاشتغال
٩٨	باب التوابع وهي خمسة أحدها التوكيد
٩٩	الثاني النعت
صحيفة	
١٠٠	الثالث عطية ، البيان
١٠٢	الرابع البدل
١٠٣	الخامس عطية النسق
١٠٤	فصل في تابع المنادي
١٠٥	باب موانع الصرف
١٠٧	باب العدد

﴿تمت﴾





COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU59577452

ME06772

Qawi al-munji ala ma